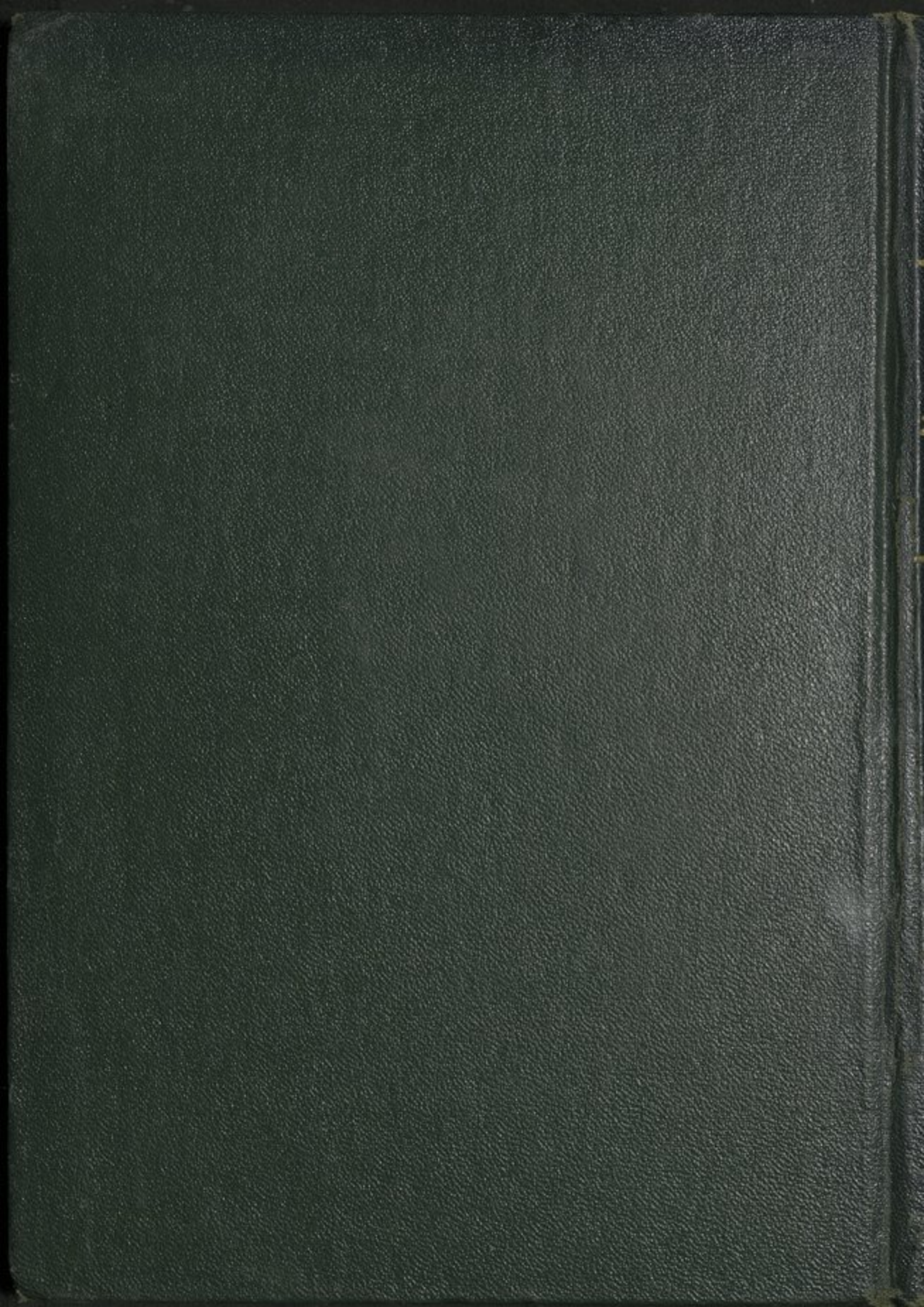
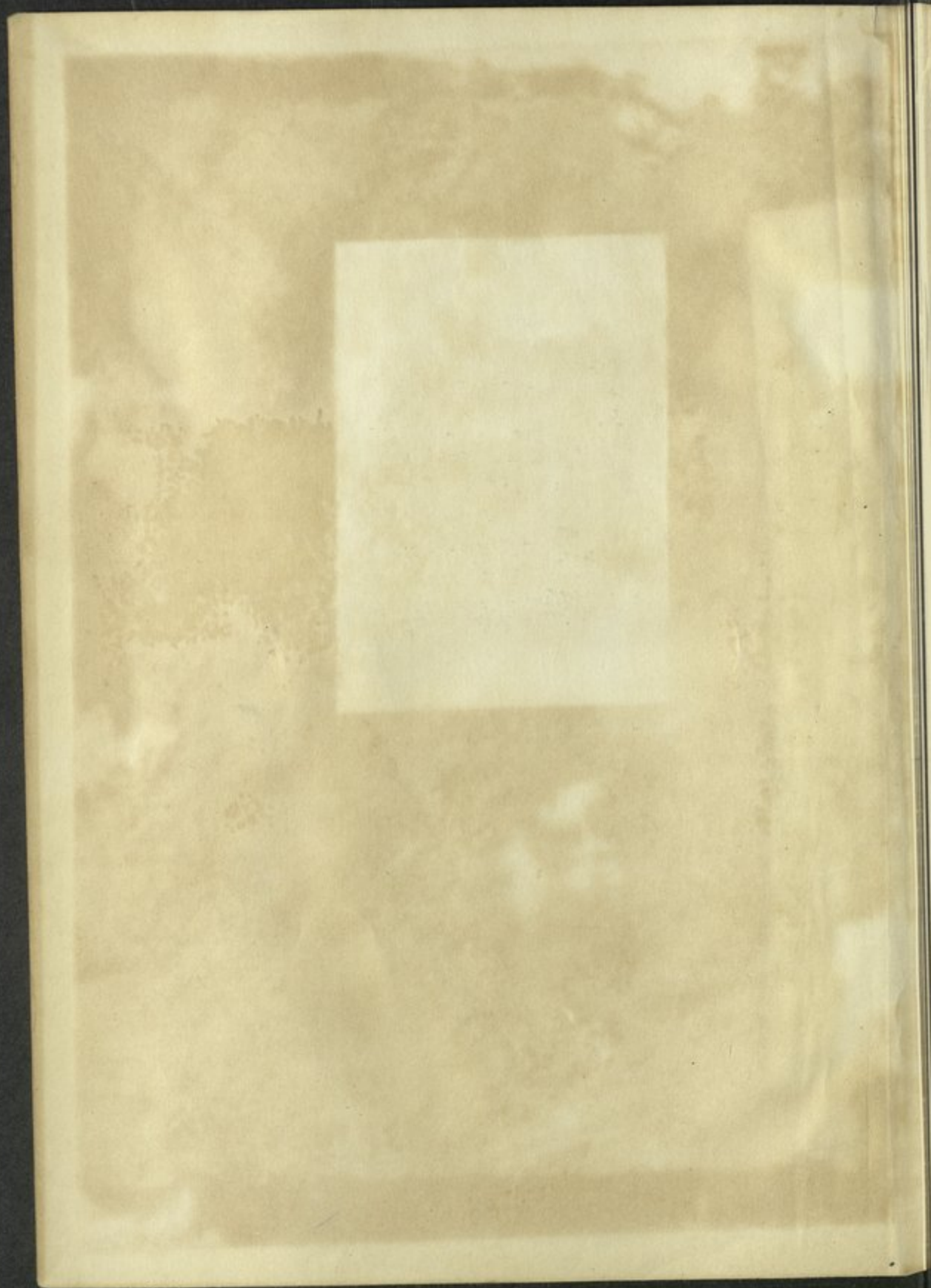
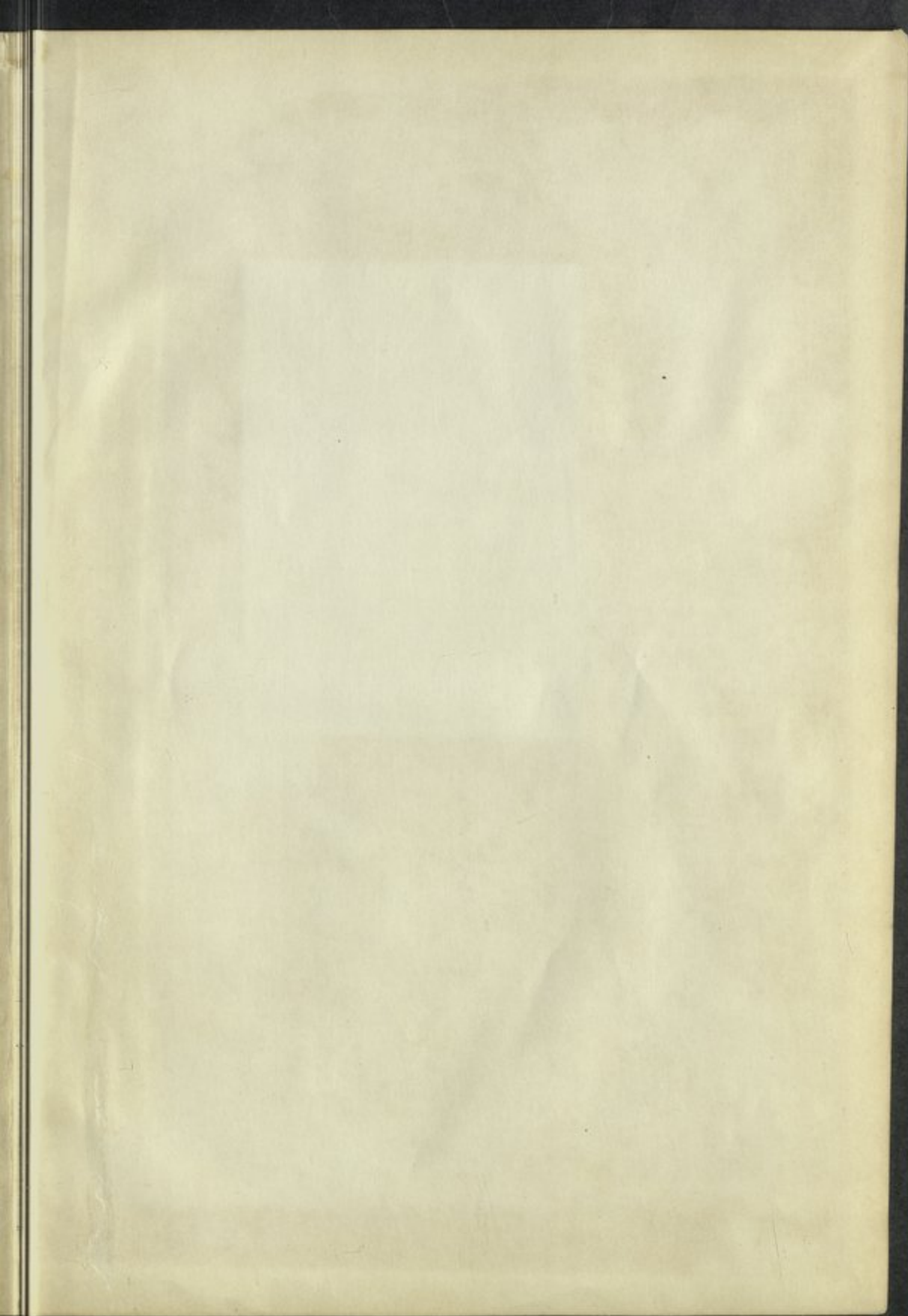


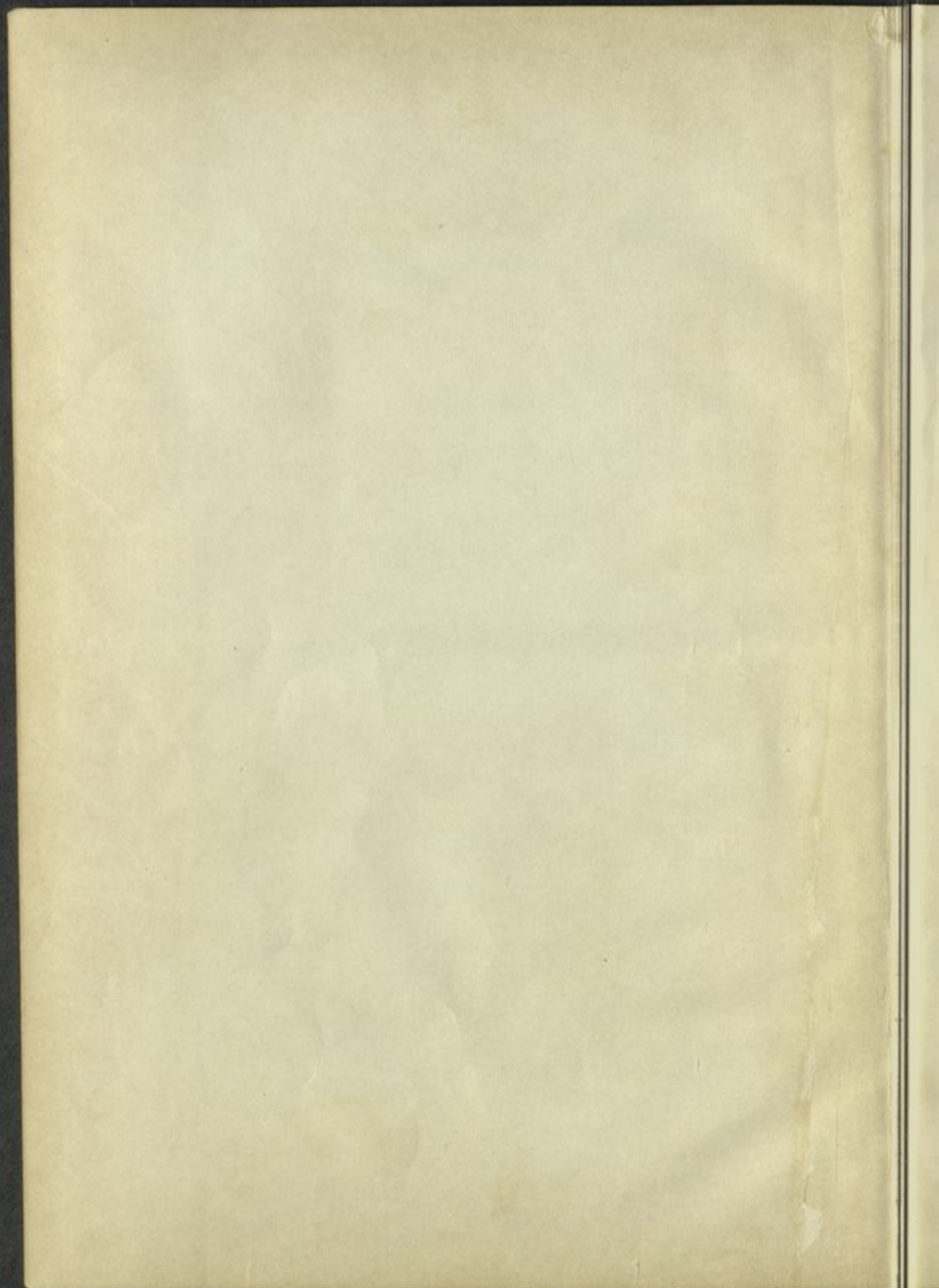


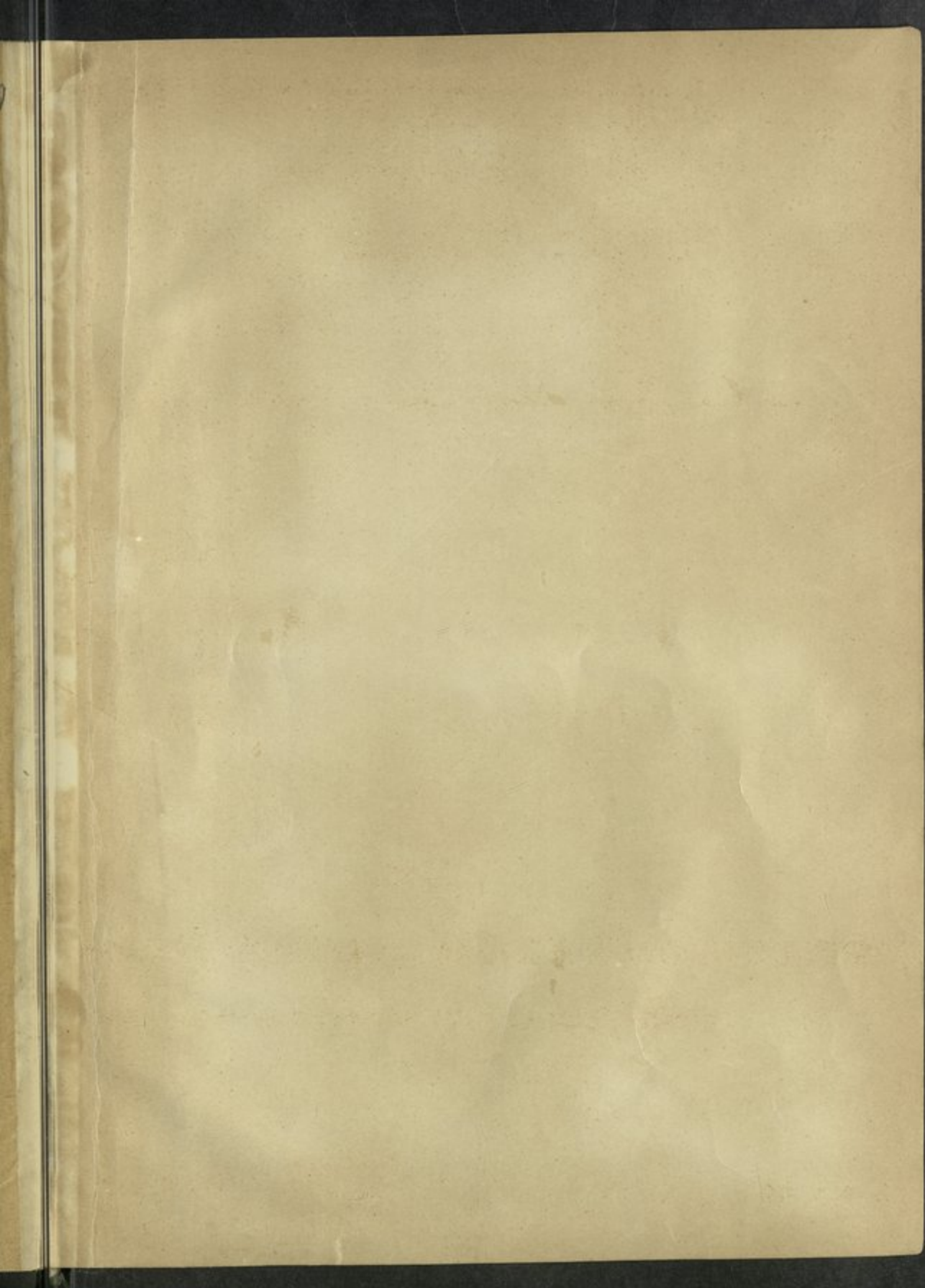
AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT











فأعقاب الثورة المصرية

بقلم

عبد الرحمن الراجحي بك

الجزء الثالث

يشتمل على تاريخ مصر القومي
من ارتقاء جلالة الملك فاروق عرش مصر في ٦ مايو
سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١

الطبعة الأولى

١٢٧١ هـ - ١٩٥١ م

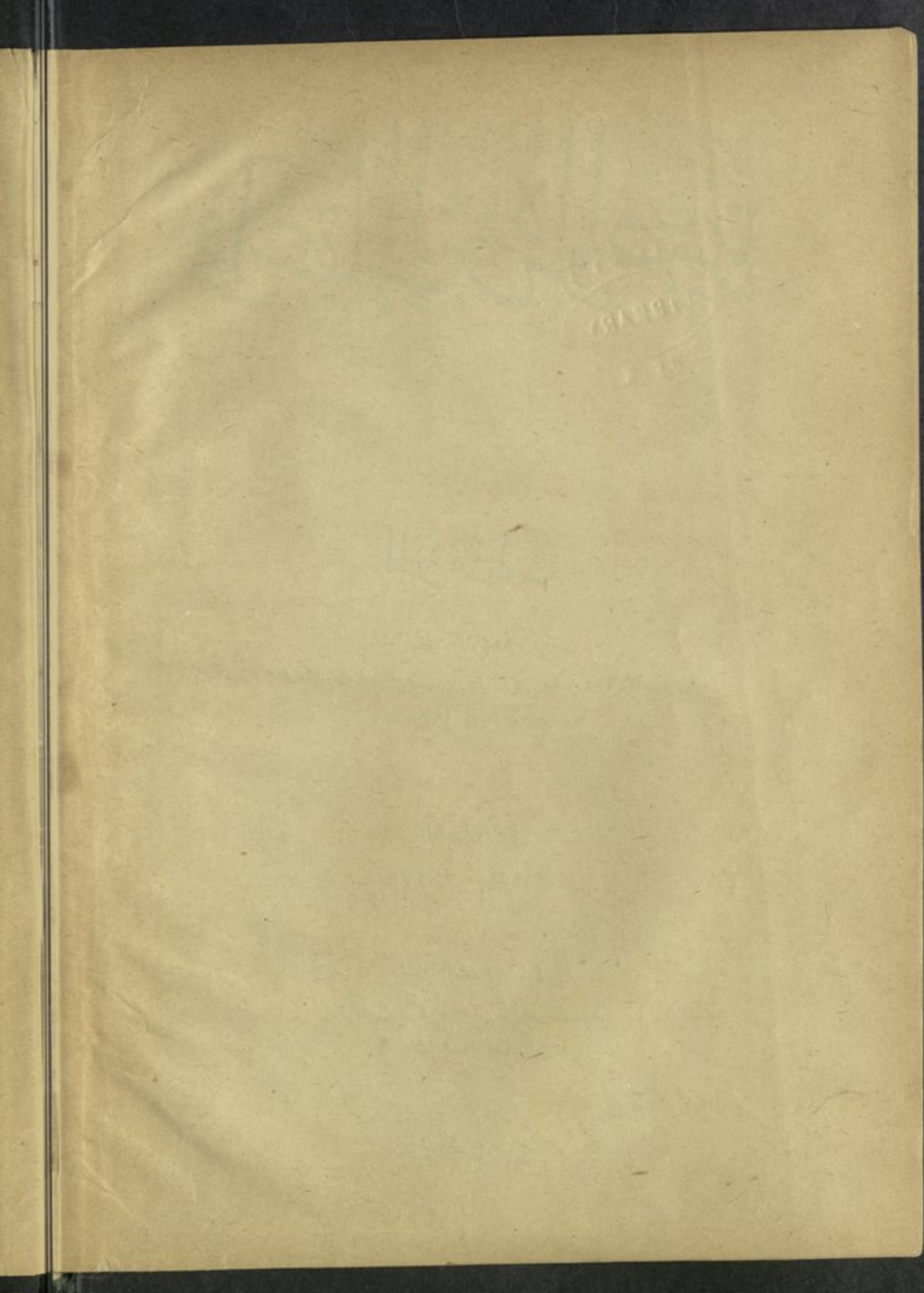
الثنى ٤٠ ج

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلى باشا - القاهرة

القاهرة

مطبعة السعادة بمصر



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الجزء الثالث

هذا هو الجزء الثالث والأخير من كتاب « في أعقاب الثورة المصرية » ،

عندما أرخت الثورة في كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ، كان مما عليت ببحثه توقيت الثورة وتحديد مداها ، وانتهت إلى أنها بدأت في مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت إلى أبريل سنة ١٩٢١ ، وعلى هذا الأساس من التحديد الزمني وضعت كتابي عن الثورة

ثم أخذت في تأريخ الفترة التي أعقبت نهايتها ، فوضعت لها هذا الكتاب الذي يدل عنوانه على موضوعه « في أعقاب الثورة المصرية » ،

ولمّا كانت هذه الفترة من تاريخ مصر القومي قد امتدت قرابة ثلاثين عاما ؛ فقد جعلت هذا الكتاب من ثلاثة أجزاء ، اشتمل الجزء الأول على تاريخ مصر القومي من نهاية الثورة في أبريل سنة ١٩٢١ ، إلى وفاة سعد زغلول في أغسطس سنة ١٩٢٧ .

وتناول الجزء الثاني مرحلة أخرى ، من وفاة سعد في سنة ١٩٢٧ ، إلى وفاة الملك فؤاد في أبريل سنة ١٩٣٦

وهذا الجزء الثالث من الكتاب ، الذي أقدمه اليوم ، يشمل تاريخ خمسة عشر عاما من عهد الفاروق

وبهذا الجزء يتم كتاب « في أعقاب الثورة المصرية » ، وبه تكتمل المجموعة التي وضعتها في تاريخ مصر القومي الحديث ، من بدء ظهور الحركة القومية في

وأواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر حتى اليوم (١٩٥١) ؛ أى فى المائة والخمسين عاما الأخيرة

ويطيب لى الآن ، وقد اكتملت هذه المجموعة ، أن ألقى عليها نظرة عامة ،
تصلح أن تكون تاريخا لهذا التاريخ ، وأقصد من هذه النظرة توضيح غرضي
منها ، والإحاطة بملقاتها ، ليكون ذلك أدعى إلى بيان الغاية التى سعت إليها
لقد شرعت فى وضع هذه المجموعة سنة ١٩٢٦ ، ذلك أنى فكرت منذ عدة
أعوام سبقت تلك السنة فى إخراج كتاب عن الزعيم مصطفى كامل ، على اعتبار
أنه باعث النهضة الوطنية الحديثة ، ولكنى رأيت أن تاريخ مصطفى كامل يستتبع
البحث فى مبدأ ظهور الحركة القومية ، والتطورات التى تعاقبت عليها ، فأخذت
أدرس الأدوار التى تقدمت عصر مصطفى كامل ، لأقف عند حد يصح اعتباره
مبدأ الحركة القومية

رجعت إلى الثورة العرابية ، فإذا بها ترجع أسبابها ومقدماتها إلى الحركة
الفكرية والسياسية التى ظهرت فى عهد اسماعيل ، وهذه الحركة الأخيرة لم تظهر
بجأة ، ولم تكن الأولى فى تاريخ مصر القومى الحديث ، بل هى تطور جديد
للروح القومية التى بدأت تظهر على مسرح الأحداث السياسية ، منذ أواخر القرن
الثامن عشر ، فإلى هذا العهد يجب أن نرجع بمبدأ الحركة القومية ، وقد انتهى إلى
البحث إلى أن أول دور من أدوارها هو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة
الفرنسية فى مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) ، ومن ثم تطورت الفكرة عندى ، من تاريخ
لمصطفى كامل ، إلى تاريخ لأدوار الحركة القومية جميعها ، فترامت أمامى آفاق البحث ،
وتشعبت مسالك الدرس ، واستشعرت ضخامة العمل إذا أردت أن أتمه على الوجه
الذى أبتغيه ، فأرجأته سنة بعد أخرى ، حتى كانت سنة ١٩٢٦ ، فاستخرت الله وبدأت
فى تنفيذه ، واعرزمت أن أجعل سلسلة هذه المجموعة شاملة لتاريخ مصر القومى
الحديث ، مبجوثا ومعروضا على ضوء الحركة القومية ، لاعتقادى أن التاريخ الحقيقى
للأمم إنما هو تاريخ نهضاتها القومية ، فى نواحيها المختلفة ، السياسية والعلمية ،
والاقتصادية والاجتماعية ، فهى أساس وجودها ، ومبعث تطورها ، وهى المعالم

لتاريخها القومى ، ويدبوعه الفياض ، وما التاريخ القومى إلا كالمرآة ، تنطبع عليها صور النهضة وأطوارها ، وحوادثها وأبطالها ، وتقدمها وتراجعها ، وأفراحها وأحزانها ، وأهدافها وآمالها

وعلى هذا النحو أخذت أخرج حلقات هذه المجموعة
ففى أواخر سنة ١٩٢٨ أخرجت الجزء الأول من « تاريخ الحركة القومية
وتطور نظام الحكم فى مصر » ، وهو يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر
الحديث ، وبيان الدور الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الشعبية التى اعترضت
الحملة الفرنسية فى مصر ، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد

وفى أواخر سنة ١٩٢٩ ظهر الجزء الثانى ، ويشتمل على تاريخ مصر القومى
من إعادة الديوان ، فى عهد نابليون ، إلى جلاء الفرنسيين عن البلاد سنة ١٨٠١ ،
ومن جلاء الفرنسيين إلى ارتقاء محمد على الكبير أريكة مصر سنة ١٨٠٥

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٠ أصدرت الحلقة الثالثة. وهى كتاب «عصر محمد على» ،
ويشتمل على تاريخ مصر القومى فى عهد هذا العاهل الكبير ، وقد جعلت من هذا
العصر دورا هاما من أدوار الحركة القومية ، إذ أن الحركة القومية كما عنيتها وجعلتها
أساس البحث والتدوين ، هى « الجهود التى بذلتها الأمة فى سبيل تحرير مصر من
الظلم الأجنبى وفك قيود الاستبداد عنها وتقرير حقوق الشعب السياسية ، هى
التضحيات التى قدمتها ، والآلام التى احتملتها ، فى سبيل تكوين مصر الحرة
المستقلة ، وعلى هذا الاعتبار يجب أن نعد عصر محمد على صحيفة مجيدة من صحائف
الحركة القومية ؛ ففيه نشأت الدولة المصرية الحديثة ، وفيه تحققت الاستقلال القومى ،
وشيدت الدعائم الكفيلة بالقيام به ، وفيه تأمس الجيش المصرى والأسطول المصرى ،
والثقافة المصرية ، وفيه وضعت أسس النهضة العلمية والاقتصادية فى البلاد ،^(١)
وفى ديسمبر سنة ١٩٣٢ ظهر كتاب «عصر اسماعيل» ، ويشتمل على تاريخ

مصر القومية في عهد خلفاء محمد علي ، وهو في جزئين ، يحتوى الأول على عهد عباس وسعيد ، وأوائل عهد اسماعيل ، ويتضمن الثانى ختام الكلام عن عهد اسماعيل ثم أخرجت في فبراير سنة ١٩٣٧ كتاب « الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي »

وفي سنة ١٩٤٢ ظهر كتاب « مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال » ، أرخت فيه العشر السنوات الأولى من الاحتلال البريطانى ، من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ وهذا الكتاب وإن كان يسبق من جهة التحديد الزمنى كتاب « مصطفى كامل » وكتاب « محمد فريد » ، لكنى أخرجته بعد هذين الكتابين ؛ إذ رأيتنى قد أبطأت في إخراجهما ، لاشتغالى بالحلقات الأولى من هذه المجموعة ، فأثرت أن أوجل إصدار كتاب « مصر والسودان » حتى أنتهى من إخراجهما

ففى سنة ١٩٣٩ أصدرت كتاب « مصطفى كامل » ، وهو إلى جانب تاريخ الزعيم ، يشتمل على تاريخ مصر القومية من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨

وفي سنة ١٩٤١ ظهر كتابى عن « محمد فريد » ، ويشتمل على تاريخ الزعيم الشهيد ، ثم تاريخ مصر القومية من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

وفي سنة ١٩٤٦ أخرجت كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ، في جزئين ، يحتوى الأول على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) ، وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة ، وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ، ثم وقائع الثورة في القاهرة والأقاليم

ويشتمل الجزء الثانى على مهادنة الثورة ، واستمرارها ، ومحاکاتها ، ومتابعة وقائعها حتى نهايتها في ابريل سنة ١٩٢١ ، ونتائج الثورة في حياة مصر القومية

وفي سنة ١٩٤٧ ظهر الجزء الأول من كتاب « فى أعقاب الثورة المصرية » ، والجزء الثانى فى سنة ١٩٤٩ ، وهذا الجزء الثالث فى سنة ١٩٥١

لأنى لم أقصد من هذه الأربعة عشر مجلدا ، التى قضيت فى وضعها وإخراجها خمسا وعشرين سنة ، أن أؤرخ لمصر الحديثة فحسب ، بل قصدت إلى جانب ذلك

أن أساهم بقسط متواضع في رفع معنويات الشعب ، والنهوض بوعيه القومي ، وبمستواه الأخلاقي والوطني ، فالتاريخ ولا ريب وسيلة فعالة لتثقيف العقول ، وتوجيه المواطنين إلى المثل العليا في حياتهم القومية ، وعلينا نحن الذين أوتينا شيئاً من العلم والمعرفة ، أن نعلم الشعب تاريخ بلاده ، فإنه بذلك يقدرها حق قدرها ، ويستشعر بواجباته نحوها ؛ وكلما ازداد معرفة بتاريخها ، ازداد حبها ، وإذا أحبها أخلص لها ، وإذا أخلص المواطنون لبلادهم ، بذلوا كل ما في مقدورهم وما يستطيعون لإسعادها ورفع شأنها ، وهذا هو معنى الوطنية . ومن هنا قالوا إن التاريخ مدرسة للوطنية ، وهو من ناحية أخرى الوسيلة الناجعة لكي يفهم المواطنون الحقائق عن أحوالهم ، في ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم ، فالحاضر وثيق الصلة بالماضي ، وكذلك شأن المستقبل ، حقاً قد يكون الحاضر أو المستقبل خروجاً على الماضي ، وإصلاحاً له ، وقد يكون انتفاضاً عليه ، ولكن لا مندوحة عن فهمه حق الفهم لكي نتعرف نقائصه ونفتتح عهداً جديداً من النهضة والإصلاح ، وهذا وذاك لا يكون إلا إذا عرفنا تاريخ بلادنا على وجهه الصحيح ، ومبلغ صلته بحاضرها ومستقبلها ، ولا غرو فالشعب كائن حي ، يتطور وينمو ويتسلسل في حياة أجياله ، والأجيال في حياة الأمم كمراحل العمر في حياة الإنسان ، مع هذا الفارق بينهما ، وهو أن الإنسان مصيره إلى زوال ، أما الأمة فباقية خالدة لا تزول ، تتجدد على الدوام في حياة أجيالها المتعاقبة

فالروح الوطنية هي التي أملت على وضع هذه المجموعة وإخراجها ، وهي التي ساعدتني وعاونتني على أن أصل بها إلى نهايتها

على أني فيما كتبت وأرخت ، لم أغلب العاطفة الوطنية على الحقائق التاريخية ، بل حرصت على استقراء هذه الحقائق ، وتدوينها دون تشويه أو تحريف أو هوى ، وسلكت المنهج العلمي في كتابة التاريخ ، قدر ما استطعت ، فقصدت إلى أن تكون هذه المجموعة مرجعاً لمن يريد أن يعرف تاريخ مصر في هذه الحقبة من الزمن ، بصرف النظر عن ميوله وشعوره ، على أن الروح الوطنية تتعشى في حلقاتها ، وهي الروح التي استلهمتها في دراسة التاريخ ، وإني أعتقد أن هذا هو واجب المؤرخ في كل

أمة، فالتاريخ ليس مجرد سرد للوقائع، وتدوين لحوادث السنين سنة فسنة. ولو اقتصر على ذلك لكان علما جامدا لا أثر له في توسيع المدارك والأفكار، واستنارة الأذهان والبصائر، بل التاريخ هو توضيح وتصوير لتطور ذلك السكان الحي، ألا وهو الشعب، واطراد نموه وتقدمه على تعاقب السنين والأجيال، فالشعب الذي يريد الحياة والتقدم يجب أن يعرف ماضيه معرفة تامة لكي يفهم حاضره ومستقبله على ضوء هذا الماضي، ويستنير بعظاته ودروسه، ويعرف مفاخره فيحافظ عليها ويرعاها، ويدرك أيضا أخطائه وعثراته فيتجنبها ويتلافها هذا ما إليه قصدت، وعلى هذا الأساس وضعت هذه المجموعة، والله أسأل أن يلهمنا الهداية والتوفيق، والحمد لله، ثم الحمد لله.

عبد الرحمن الرافعي

١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١

الفصل الأول

الحالة السياسية في أوائل عهد الفاروق

توفي المغفور له الملك أحمد فؤاد يوم الثلاثاء ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ كما أسلفنا في ختام الجزء الثاني، وكانت وزارة علي ماهر الأولى تتولى الحكم في أواخر عهده، فنعى مجلس الوزراء الملك الراحل في بيان أصدره يوم الوفاة شمل المنادة بجلالة الملك فاروق ملكاً لمصر، وإذ كان حفظه الله لا يزال في السابعة عشرة من عمره السعيد، فقد أصدر مجلس الوزراء بياناً آخر بتوليته سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية على العرش (١) (ج ٢ ص ٢١٩ - ٢٢٠)

وكانت البلاد تسير في ظل الائتلاف الذي تم في ديسمبر سنة ١٩٣٥، والجهة الوطنية قائمة، تمثل الأحزاب كلها والمستقلين، وقد عاد الدستور بفضلها وتحقيقاً لمطالبها، وصدر المرسوم من الملك الراحل بعودته في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥، وصدر في عهده مرسوم آخران في مارس سنة ١٩٣٦ بإجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب والشيوخ، وحدد يوم ٢ مايو لانتخاب أعضاء مجلس النواب، وفي حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة للأصوات تكون إعادة الانتخاب يوم ١٠ مايو، وعلى هذا النحو حدد يوم ١٦ و ٢٤ مايو لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ

وفي أواخر عهد الملك الراحل أيضاً تألف الوفد الرسمي لتولى المفاوضات مع الحكومة البريطانية، لعقد معاهدة تحالف بين البلدين، وصدر المرسوم بتأليفه في

(١) تنص المادة (٥٥) من الدستور على أنه « من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء بتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسئولية » .

١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ ، وكان مؤلفا من ممثلين للأحزاب كلها عدا الحزب الوطني الذي لم يقبل الاشتراك فيه استمساكا بسياسته (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء) ، وبدأت المفاوضات الأولى في مصر بين هيئة المفاوضة والسير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) المعتمد البريطاني كما سيجيء بيانه

فلما نودي بجلالة الملك فاروق ملكا على مصر كانت البلاد يعمها الائتلاف ، والصفوف موحدة ، والأمة لا يشغلها إلا تحقيق أهدافها ، وأن تجرى الانتخابات في ظل الحرية والسلام ، والمحبة والوئام

الانتخابات البرلمانية

جرت الانتخابات حرة لم تتدخل فيها الحكومة ، وتركت الناخبين أحرارا في الانتخاب ، وتمت الانتخابات لمجلس النواب يوم ٢ مايو سنة ١٩٣٦ ، وهو الموعد المحدد لها من قبل ، وقد عجلت الوزارة موعد الانتخابات في الدوائر التي لم يحز فيها المرشحون الأغلبية المطلقة ، فجعلته يوم ٧ مايو بدلا من ١٠ منه ، وكان محددًا لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ١٦ مايو ، فجعل يوم ٧ منه ، والسبب في هذا التعجيل أن المادة (٥٢) من الدستور تنص على وجوب اجتماع البرلمان بمجلسيه إثر وفاة الملك في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة ، فإذا كان مجلس النواب منجلا وكان الميعاد المعين في أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر . فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه ، فكان لا بد من تعجيل مواعيد الانتخاب حتى يتسنى للبرلمان الاجتماع قبل انتهاء العشرة الأيام المحددة في الدستور

الشيوخ المعينون

وبعد أن تمت الانتخابات لسكلا المجلسين أصدرت الوزارة في صبيحة يوم ٨ مايو مرسوما بأسماء الشيوخ المعينين وهم خمسة أعضاء المجلس

ارتقاء جلالة الملك فاروق عرش مصر

٦ مايو سنة ١٩٣٦

كان الأمير (جلالة الملك) فاروق يتلقى العلم بالإنجلترا في قصر كنزى هاوس حين وفاة المغفور له الملك فؤاد ، فلما بلغه نعيه حضر إلى مصر على عجل ، فبلغ الإسكندرية يوم الأربعاء ٦ مايو سنة ١٩٣٦ ، وحضر توجاً إلى القاهرة ، فاستقبله الشعب في العاصمتين وعلى طول الطريق بأعظم مظاهر الحفاوة والتكريم ، وتبوأ العرش في هذا اليوم ، وهو عيد جلوسه السعيد

وأبلغ مجلس الوزراء البرلمان يوم ٧ مايو ارتقاء جلالة الملك فاروق عرش مصر

اجتماع البرلمان - ٨ مايو سنة ١٩٣٦

اجتمع البرلمان بمجلسيه في هيئة مؤتمر يوم الجمعة ٨ مايو سنة ١٩٣٦ في الساعة الرابعة مساءً ، وجلس في كرسى الرئاسة أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا وهو المرحوم أمين سامى باشا ، إذ لم يكن عين رئيس لهذا المجلس بعد ، وبعد أن ألقى رئيس الوزارة ورؤساء الأحزاب^(١) كلمات في تأييد الملك فؤاد أوقفت الجلسة ربع ساعة حداداً عليه ، وعند الخامسة والربع أعيدت الجلسة ، وأعلن الرئيس تبليغ رئاسة الوزارة للمجلس المناداة بجلالة الملك فاروق ملكاً لمصر ، وهتف الأعضاء بحياة الملك فاروق ، وعلى أثر ذلك وقف على ماهر رئيس الوزارة وقدم لمكتب المؤتمر رسالة من جلالة الملك بتنازله عن خمسين ألف جنيه من مخصصاته الملكية فصارت مائة ألف جنيه بدلاً من ١٥٠ ألفاً ، على أن يخصص مبلغ الخمسين ألفاً التي تنازل عنها لمصلحة البلاد وخيرها ، أى أنه تنازل حفظه الله عن ثلث مخصصاته ، وتليت الرسالة فتلقاها المؤتمر بالتصفيق والهتاف ، وتلا السكرتير العام لل مؤتمر تبليغ

(١) مصطفى النحاس رئيس الوفد ، ومحمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين . وإسماعيل صدقي رئيس حزب الشعب ، ومحمد حامى عيسى رئيس حزب الاتحاد ، وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى

الوزارة تولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية ابتداء من يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ حتى يتم تعيين الأوصياء على العرش، ثم رفعت الجلسة، وحلف أعضاء كل من المجلسين اليمين في مجلسهم

تأليف مجلس الوصاية على العرش

وبعد أن أعيدت جلسة البرلمان فُتِحَ المظروف المحتوى على وثيقة الوصاية على العرش التي حررها الملك الراحل ، وكان تاريخها ٢١ يونيه سنة ١٩٣٢ ، وقد تضمنت اختياره محمد توفيق نسيم باشا وعدلى يكن باشا ومحمود نغرى باشا أوصياء على العرش (وكان أحدهم عدلى باشا قد توفى) ، ولم يأخذ البرلمان بهذا التشكيل ، وقرر بالإجماع تأليف مجلس الوصاية على العرش من كل من : الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا ومحمد شريف صبرى باشا ، وكان هذا الاختيار وفقا لما اتفقت عليه الأحزاب وقتئذ

وجاء الأوصياء الثلاثة في مساء اليوم نفسه ، وحلفوا أمام البرلمان اليمين باحترام الدستور وقوانين الأمة المصرية والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه والإخلاص للملك ، وهى اليمين المنصوص عنها فى المادتين ٥٠ و ٥١ من الدستور

تأليف وزارة النحاس الثالثة

١٠ مايو سنة ١٩٣٦

على أثر انتهاء جلسة المؤتمر قدم على ماهر استقالة الوزارة إلى مجلس الوصاية يوم ٩ مايو

وإذ كانت الانتخابات قد أسفرت عن أغلبية للوفد فقد عهد أوصياء العرش فى اليوم نفسه إلى مصطفى النحاس تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها يوم ١٠ مايو

سنة ١٩٣٦ ، وهي وزارته الثالثة على النحو الآتي : مصطفى النحاس للرئاسة والداخلية والصحة . واصف بطرس غالى للخارجية . عثمان محرم للأشغال . محمد صفوت للأوقاف . مكرم عبيد المالية . محمود فهمى النقراشى للبواصلات . أحمد حمدى سيف النصر للزراعة . محمود غالب للحقانية . على فهمى للحربية . عبدالسلام جمعه للتجارة والصناعة . على زكى العرابى للمعارف

وأعضاء الوزارة جميعهم من الوفديين ، ومعظمهم سبق لهم تولى الوزارة من قبل ، ما عدا الجدد منهم وهم أحمد حمدى سيف النصر ومحمود غالب وعلى فهمى وعبد السلام جمعه وعلى زكى العرابى

وذكر النحاس فى كتابه إلى الأوصياء بتأليف الوزارة أنها ستتقدم إلى البرلمان ببرنامجهما : « جاعلة نصب عينها تحقيق استقلال البلاد بإبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة والعمل على صيانة دستور الأمة بتثبيت قواعده وتوطيد تقاليده والسير بالبلاد فى طريق الإصلاح ، وسيكون فى مقدمة ما تعنى به شؤون الفلاح المصرى الذى يجب أن يكون له النصيب الوافر فى الخير الذى هو مصدره ، ، ثم أشار إلى ما اعترفته الوزارة من لإنشاء « وزارة للقصر ، وإدخال نظام وكلاء الوزارات البرلمانين قال : « وستجعل الوزارة من أول أغراضها تحقيقا للثقة العظيمة التى أسدتها الأمة إلى الوفد المصرى فى الانتخابات الأخيرة تمكين صلات الولاء والثقة بين العرش والأمة وتوطيد النظم البرلمانية على الأسس الديمقراطية المعمول بها فى البلاد العريقة فى الحكم النيابى ، ولهذا فقد اعترفت أن تنشئ وزارة جديدة باسم « وزارة القصر ، لتوثيق روابط التعاون فى خدمة البلاد ، كما أتى أرى لحسن سير العمل البرلمانى لإدخال نظام وكلاء الوزارات البرلمانين ، وسأعرض على مجلسكم السامى مشروع مرسوم بإنشاء هذا النظام ،

وبما يستوقف النظر فى هذا البرنامج قول النحاس إن تحقيق استقلال البلاد يكون بإبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية « الصديقة » ، ومن عجب أن يصف النحاس الدولة الغاصبة بالدولة الصديقة ! وأعجب من ذلك أن يعتبر

إبرام معاهدة تحالف معها محققا للاستقلال ، في حين أن إبرام هذه المعاهدة وذلك التحالف جاء مهدرا لهذا الاستقلال ، لا محققا له ، ولكن سياسة الوفد قد درجت على هذا المنطق المعكوس ، وسارت على طريق غير قويم وافتح البرلمان يوم السبت ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ ، وحضر أوصياء العرش جلسة الافتتاح وألقى النحاس خطبة العرش

وانتخب مجلس النواب الدكتور أحمد ماهر رئيسا ، وكانت هذه أول مرة تولى فيها رأسه

وعين محمد توفيق نسيم رئيسا لمجلس الشيوخ ، ولكنه اعتذر عن عدم قبول هذا التعيين ، ويرجع اعتذاره إلى أنه استاء من تخطي البرلمان إياه في تعيين الأوصياء على العرش بالرغم من اختيار الملك الراحل له في وثيقة الوصاية ، وبعد استبعاده إهانة لشخصه ، وبعد اعتذاره عين الأستاذ محمود بسيوني رئيسا للمجلس ورأس المؤتمر يوم افتتاح البرلمان

وكلاء الوزارات البرلمانيون

وتنفيذا لبرنامج الوزارة صدر مرسوم في يونيه سنة ١٩٣٦ بإنشاء وظائف وكلاء وزارات برلمانيين ، أي من بين أعضاء البرلمان ، مع الجمع بين الوظيفة والعضوية في هذه الحالة ، على أن يعتزل الوكيل وظيفته عند زوال صفة عضوية البرلمان عنه أو باستقالة الوزارة التي عين في عهدها ، وقد عُين في هذه المناصب كل من : الدكتور حامد محمود وكيلا برلمانيا لوزارة الصحة ، ويوسف الجندي وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية ، ومحمد صبرى أبو علم وكيلا برلمانيا لوزارة الحفانية (العدل) ، وممدوح رياض وكيلا برلمانيا لوزارة الخارجية

وكالة وزارة لشؤون القصر

وكان من برنامج الوزارة إنشاء وزارة للقصر كما أسلفنا ، على أنها لم تجرؤ على اتخاذ هذه الخطوة ، مع أن كل الظروف كانت مواتية لها ، واكتفت بتعيين وكيل وزارة برلماني لشؤون القصر ، واختارت عبد الفتاح الطويل لهذا المنصب ، وجاء في مذكرة تعيينه مايلي : « لم يكن المقصود بوزير هذه الوزارة أن يحل محل أحد من كبار رجال القصر بل أن يكون واسطة الاتصال بين القصر وجهات الحكومة المختلفة التي يكون لها شأن مع القصر فيما يخص ذلك الشأن لتركز بذلك بين يديه جميع العلاقات الإدارية بين القصر والحكومة ، ثم انه يحتاج إليه لضمان حسن التناسق في الأعمال الحكومية التي ترتبط بالقصر والتوفيق بين مقتضياتها المختلفة ،

وقد صدر المرسوم بتعيينه في هذا المنصب من مجلس الوصاية في يونيه سنة ١٩٣٦ وجاء فيه أنه « وكيل وزارة برلماني لشؤون القصر ويلحق برياسة مجلس الوزراء ويكون له فيما يتعلق بالشؤون الإدارية فيما بين القصر الملكي والوزارات ما لغيره من وكلاء الوزارات البرلمانيين من الاختصاصات ويجوز أن يعهد له الوزراء ذوو الشأن بمعالجة هذه الشؤون وفي تنفيذ ما يتخذ فيها من التدابير ،

أعمال وزارة النحاس الثالثة

من أعمال هذه الوزارة إلغاء ضريبة الخفر في القرى وما في حكمها من المدن غير المفروضة فيها عوايد الأملاك المبذية وذلك ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٦ ، وقد كانت هذه الضريبة عبئا ثقيلا يهبط كاهل الفلاح

وتقسيم المتأخرات على الممولين لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٥ على أقساط سنوية خمسة ، وتنازل الحكومة لمديني البنوك العقارية الذين حلت محلها عن أرباحها من هذا الحلول وتخفيض سعر الفائدة ، والتنازل عن ٢٠ ٪ من أصل الدين

وإصدار قانون بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التي ارتكبت منذ ١٩ يونيه

سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، عدا القتل العمد

ولإلغاء قانون حماية الموظفين الذي كان يمنع رفع الدعوى عليهم مباشرة أمام
محكم الجنح من المدعين بالحق المدني

وصدور قانون تعويض العمال من إصابات العمل

وفي عهدها (يناير سنة ١٩٣٧) اعتزل العمل الفريق اسبنكس باشا المفتش
العام البريطاني للجيش المصرى الذى كان بمثابة السردار ، ولم تمد مدة خدمته ،
وتسلم المصريون قيادة الجيش المصرى لأول مرة منذ سنة ١٨٨٢ بتعيين اللواء
محمود شكرى باشا رئيسا لأركان حرب الجيش

وفي الوقت نفسه وصلت البعثة العسكرية البريطانية إلى مصر ، وهى البعثة
النحو لها بموجب معاهدة سنة ١٩٣٦ تدريب الجيش المصرى ، وقد حلت فى
الواقع محل المفتش العام البريطانى ، وكأنه بها لا يزال باقيا

وفي يناير أيضا قدم السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) السفير البريطانى
أوراق اعتماده إلى مجلس الوصاية

وفي فبراير سنة ١٩٣٧ أفرج عن المحكوم عليهم من المجالس العسكرية
البريطانية إبان ثورة سنة ١٩١٩

ومن أعمال البرلمان فى عهد هذه الوزارة إقرار قانون بنقل رفات سعد
زغلول إلى الضريح الذى بنى له ، وتخصيص هذا الضريح له ولحرمة ، وكان قد خصص
فى عهد وزارة اسماعيل صدقى لملوك مصر فى عهد الفراغة ، ونقل رفاتهم إليه ،
فأعيدوا إلى المتحف ، ونقل رفات سعد إلى الضريح فى احتفال كبير يوم الجمعة
١٩ يونيه سنة ١٩٣٦

وزيدت المكافأة البرلمانية من ثلاثين جنيها إلى أربعين مع استمرار عدم
جواز الحجز عليها ، وقد كانت المكافأة كما قررها البرلمان سنة ١٩٢٤ خمسين
جنيها ، ثم خفضها إلى أربعين ، وفى عهد وزارة صدقى باشا خفضت إلى ثلاثين مع
عدم جواز الحجز عليها ، ثم أعيدت أربعين واستمرت كذلك إلى يومنا هذا

المآخذ على هذه الوزارة

أول المآخذ على هذه الوزارة أنها وضعت قاعدة سياسة الصداقة مع الدولة الغاصبة وأضفت عليها وصف « الدولة الصديقة » كما سبق بيانه ، وقد كانت هذه السياسة الخاطئة هي السبيل إلى معاهدة سنة ١٩٣٦

ثم لأنها لم تعمل عملاً جدياً في النهوض بالجيش وإعداد القوة الحربية للبلاد ولم تلبث أن بادرت بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ إلى استقدام البعثة العسكرية البريطانية وإنشاء الطرق العسكرية التي نصت عليها المعاهدة ، وليس هذا أو ذاك من النهوض بالجيش وإحياء قوة الدفاع الوطني في شيء .

هذا إلى أنها أخذت تسير في الحكم سيرا حزبياً ممقوتاً ، وعمدت إلى الاستثناءات في تعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم وتميز أنصارها ومحاسبيها ، وكان واجباً عليها أن تنظر إلى جميع المواطنين بعين واحدة ، ولا تراعى في التعيين والترقية إلا قاعدة الكفاءة والمصلحة العامة

الفصل الثاني

معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

جرت المفاوضات في شأن هذه المعاهدة منذ أواخر عهد الملك فؤاد بين السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) المندوب السامي البريطاني ومعاونه، وهيئة المفاوضات المصرية المؤلفة من ممثلي الأحزاب السياسية عدا الحزب الوطني الذي لم يقبل الاشتراك في المفاوضات لمخالفتها لسياسته (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء)، ولأن أساس المفاوضات كان مشروع سنة ١٩٣٠ (ج ٢ ص ٨٤ و ١٠٤) الذي رفضه في حينه، وكانت هيئة المفاوضات المصرية مؤلفة على النحر الآتي: مصطفى النحاس رئيساً. محمد محمود. إسماعيل صدقي. عبد الفتاح يحيى. واصف بطرس غالى. الدكتور أحمد ماهر. على الشمسى. عثمان محرم. محمد حلمى عيسى. مكرم عبيد. حافظ عفيفى. محمود فهمى النقراشى. أحمد حمدى سيف النصر أعضاء، أما هيئة المفاوضات البريطانية فكانت مؤلفة من السير مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني في مصر يعاونه كل من: الأميرال السير وليم فيشر قائد الأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط. واللفتنانت جنرال السير جورج وير القائد العام للقوات البريطانية في مصر وقتئذ. ومارشال الطيران الأول السير روبرت بروك بوبهام قائد قوات الطيران البريطانية في الشرق الأوسط. والمستر كيلي مستشار دار المندوب السامى. والمستر سمات السكرتير الشرقى بها.

وبدأت المفاوضات في القاهرة يوم ٢ مارس سنة ١٩٣٦ بقصر «الزعفران»، ثم استمرت في الاسكندرية منذ أواخر يولييه بقصر «انطونيادس»، وانتهت بوضع مشروع المعاهدة التى أمضيت في لندن بقاعة «لوكارنو»، التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

ولست أجد في بيان مرامى المعاهدة وفهم شروطها وإبراز مضارها أوضح مما

كتبته في معارضتها بجريدة الأهرام (عدد ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦) بعد إذاعة
نصوصها بنحو عشرة أيام

قلت في التهديد لبحثها وتحليلها ما يأتي :

تمهيد

إن سياسة انجلترا التقليدية في مصر منذ نيف ومائة عام هي بسط سيطرتها
عليها بمختلف الوسائل وجعلها على الدوام دولة ضعيفة تخضع لإرادتها ، من أجل
ذلك حاربت نابليون في مصر ثم حاربت محمد علي وسعت إلى احتلال البلاد في
عهده سنة ١٨٠٧ ، فلما لم توفق إلى ذلك عملت على إضعاف الدولة المصرية التي
أسسها ذلك العاهل العظيم وحرمتها ثمرة انتصاراتها في مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ ، ثم
عملت في عهد خلفائه على التدخل في شئونها تحقيقاً لسياستها ، وأخذ هذا التدخل
شكلاً عملياً حين اشترت أسهم مصر في قناة السويس سنة ١٨٧٥ ، فإن هذه الصفقة
كانت الخطوة الأولى نحو الاحتلال ، ثم انتهزت فرصة الثورة العراقية فاحتلت
البلاد سنة ١٨٨٢ وسيطرت على حكومتها ، وأكرهتها سنة ١٨٨٤ على إخلاء
السودان ، ثم حملتها بعد ذلك على استرداده وأكرهتها على توقيع اتفاقية السودان
سنة ١٨٩٩ التي اتخذتها ذريعة إلى الانفراد بحكمه ، وانتهزت فرصة الحرب العالمية
(الأولى) فأعلنت حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولما ثارت
الآمة على الاحتلال والحماية ثورتها المشهورة سنة ١٩١٩ سعت انجلترا إلى تحقيق
سياستها بوسيلة أخرى وهي إبرام معاهدة تحالف بينها وبين مصر لتحقيق أغراض
الحماية دون أن يكون لها اسمها

وفي ذلك يقول اللورد ملنر في تقريره سنة ١٩٢١ : إن الغرض من التسوية
التي دعا إليها هو وضع « معاهدة تحالف بين الفريقين باختيارهما تقرر استقلال
مصر وتلبي بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التي تراد من الحماية بالمعنى
الذي نفهمه نحن » (راجع تقرير اللورد ملنر)

ويقول الأستاذ فوشيل أحد أقطاب القانون الدولي في كتاب (القانون الدولي العام) للعلامة بونفيس طبعة ثامنة سنة ١٩٢٢ ج ١ ص ٢٨٢ : وأعلنت إنجلترا حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ولسكن الحركة الاستقلالية التي قامت في مصر عقب ذلك اضطرت الدولة الحامية إلى إرضاء بعض الأمانى القومية وسيكون من نتائج ذلك تغيير الحماية بنظام من نوع آخر يقرر استقلال مصر في الوقت الذي يخول فيه إنجلترا بواسطة معاهدة تحالف المزايا والضمانات التي كانت الحماية تحققها ، وقلتُ عن (الشروط العسكرية في المعاهدة) ما يأتي :

أهم ما في المعاهدة الشروط العسكرية ، وهي تتلخص فيما يأتي بعبارات واضحة مفهومة مستخلصة مما ورد في وثيقة المعاهدة وملاحظتها

أولا : تنتقل القوات العسكرية البريطانية من الأماكن التي تحتلها (سنة ١٩٢٦) إلى منطقة تشمل مع مناطق تدريب الجنود منطقة قناة السويس كلها وشبه جزيرة سيناء كلها والجزء الجنوبي والشرقي من مديرية الشرقية وتصل إلى حدود القاهرة ثم إلى حدود مديرية الجيزة ١

وهذا التحديد مائل في الفقرة ٢ من ملحق المادة ٨ من المعاهدة ، فبالنسبة لمعسكرات هذه القوات قد جُمِعت في منطقة (المعسكر) أي معسكر الاسماعيلية الذي يبعد عن الاسماعيلية غربا بثلاثة كيلومترات ، ومنطقة (جنيفه) على طول ساحل البحيرات المرة (فقرة ٥ من المحضر المتفق عليه ملحق المادة ٨) ، أما مناطق التدريب فتتمتد من القنطرة شمالا إلى خط سكة حديد السويس - القاهرة جنوبا ، ويدخل الخط نفسه في المنطقة ، وإلى خط الطول ٣٠ و ٣١ درجة شرقا ، أى يصل إلى حدود مدينة الزقازيق (فيما عدا الأراضي المنزرعة) ، ثم يصل جنوبا إلى خط العرض ٥٢ و ٢٩ درجة أى إلى السويس وإلى حدود القاهرة ، ثم إلى حدود مديرية الجيزة ، وتشمل المنطقة شرقي قناة السويس أى شبه جزيرة سيناء حسب الحاجة (فقرة ١٠ من ملحق المادة ٨) مع بقعاء فصائل من الجنود البريطانية في مينائى بورسعيد والسويس (فقرة ١٢ من ملحق المادة ٨)

وبقاء الجنود البريطانية في السودان بلا شرط ولا قيد (مادة ١١)

ثانيا : حُدد عدد القوات البريطانية بمصر في المناطق الجديدة بحيث لا تزيد على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمئة من الطيارين مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الإدارية والفنية ، وهذا التحديد هو في وقت السلم ، أما في حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة فلايجلثرا أن تزيد قواتها إلى ما تشاء ! (مادة ٧ وفقرة ١ من ملحق المادة ٨ وبند ١ من المحضر المتفق عليه)

ومعنى ذلك عدم تحديد العدد للجيش البريطاني في مصر إطلاقا لا في وقت السلم ولا في وقت الحرب ، لأن خشية وقوع حالة دولية مفاجئة لاتعد من حالات الحرب

ثالثا : لا تنتقل القوات البريطانية إلى المناطق الجديدة إلا بعد أن تقوم مصر ببناء الثكنات والمنشآت الصالحة فيها وفقا لأحدث النظم لإقامة القوات البرية والجوية البريطانية وعددها عشرة آلاف وأربعمئة من الطيارين ، ولأربعة آلاف مستخدم مدني ، مع المستلزمات الفنية بما فيها إيصال المياه وتوفير أسباب الراحة للجنود بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق والملاعب مع بناء مساكن للبتزوجين من الضباط ومن دونهم من مراتب الجندية ، وإقامة معسكر استشفاء على شاطئ البحر الأبيض المتوسط (بالعريش) وإنشاء أربع طرق حربية وهي :

- (١) من الاسماعيلية إلى الاسكندرية (٢) من الاسماعيلية إلى القاهرة
- (٣) من بورسعيد إلى الاسماعيلية والسويس (٤) من جنوب البحيرات المرة إلى طريق السويس - القاهرة على بعد ١٥ ميلا غربى السويس ، على أن يكون عرض هذه الطرق عشرين قدما وأن تلبشأ من مادة صلبة تجعلها صالحة على الدوام للاستعمال فى الأغراض الحربية ، وبعد تنمية وتحسين وسائل النقل للسكك الحديدية فى منطقة القنال لتسد حاجات القوة العسكرية فى المنطقة ولتسهيل النقل السريع للرجال والمدافع والعربات والمهمات بما يتفق وحاجات الجيوش الحديثة

رابعا : تبقى القوات البريطانية في منطقة الاسكندرية وضواحيها ثمانى سنوات من تاريخ البدء بتنفيذ المعاهدة لاعتبار هذه المدة الزمن التقريبي الذي رآه الطرفان المتعاقدان ضروريا لتحقيق الأغراض الآتية :

(١) إتمام بناء الشكنات في منطقة القنال نهائيا (ب) إصلاح ثلاث طرق أخرى وهي ١ - القاهرة - السويس ٢ - القاهرة - الاسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء ٣ - الاسكندرية - مرسى مطروح وجعلها طرقا حربية .
(ج) تحسين المواصلات الحديدية بين الاسماعيلية والاسكندرية ومرسى مطروح وعلى مصر أن تنشئ ثلاث طرق حربية أخرى عدا الطرق المتقدم ذكرها وهي (١) من القاهرة إلى قنا وقوص بمحاذاة النيل (٢) من قوص إلى القصير (٣) من قنا إلى الغردقة

خامسا : أما القوات البريطانية الجوية فتبقى معسكرة في منطقة القنال على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بور سعيد - السويس من القنطرة شمالا إلى ملتقى سكة حديد السويس - القاهرة والسويس - الإسماعيلية جنوبا مع امتدادها على خط سكة حديد الإسماعيلية - القاهرة بحيث تدخل في هذا الامتداد محطة الطيران الملكية البريطانية في أبى صوير . وأراضى المطارات التابعة لها والميادين الصالحة التي قد تنشأ شرقى القنال (فقرة ٢ من ملحق المادة ٨) ، وزيادة على ذلك فيكون لقوات الطيران البريطانية حق الطيران حينما تريد فى الأراضى المصرية ، مع منح مثل هذه المعاملة للقوات الهوائية المصرية فى الأراضى البريطانية (فقرة ١٣)
(كأن لنا فى انجلترا مطارات وطائرات مثلها لانجلترا فى مصر ...)

وتسكفل الحكومة المصرية بإقامة مطارات صالحة على الدوام برية ومائية فى الأراضى والمياه المصرية لنستعملها قوات الطيران من مصرية وبريطانية ، وعليها إجابة كل طلب يقدم إليها من القوات الجوية البريطانية لإنشاء مطارات (فقرة ١٤)

سادسا : فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم ، أوقيام حالة دولية مفاجئة يخشى

خطرها ، تلتزم الحكومة المصرية أن تقدم داخل حدود الأراضي المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعها إلى القوات البريطانية ، ويكون للقوات البريطانية استخدام (أى احتلال) موانئ مصر ومطاراتها وطرق المواصلات فيها ، وعلى مصر اتخاذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة لذلك بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة (مادة ٧) ويدخل في طرق المواصلات المواصلات الإخبارية السلكية واللاسلكية والتليفونية

سابعاً : بعد انقضاء عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة يبحث الطرفان فيما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لأن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في قناة السويس وسلامتها التامة ، فإذا قام خلاف بينهما في هذا الصدد فإن ذلك الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم أو على أى هيئة تحكيم لتفصل فيه (مادة ٨)

ثامناً : بعد انقضاء العشرين السنة المذكورة وفي أى وقت بعد انقضاء عشر سنوات يمكن إعادة النظر بين الطرفين في نصوص المعاهدة ، وفي حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم (مادة ١٦) ، ولكن من المتفق عليه أن إعادة النظر في المعاهدة يجب أن يقرر فيها وجوب استمرار المحالفة بين الطرفين واستمرار التزام مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها أن تقدم للقوات البريطانية داخل حدود الأراضي المصرية كل التسهيلات والمساعدات اللازمة وتخويلها حق استخدام (احتلال) موانئها ومطاراتها وطرق المواصلات فيها (مادة ١٦)

* * *

وبما قلتُ تعقيبا على هذه الشروط : لا توجد معاهدة تحالف بين دولتين مستقلتين تتيح لإحدى الدولتين إبقاء قواتها الحربية في بلاد حليفتهما لأى غرض ما

أو تخولها حق احتلال موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات البرية والمائية فيها في أية حرب أو في حالة خطر الحرب أو توقع طوارئ دولية ، ومن يقل إن معاهدة تحالف بين دولتين مستقلتين تحتوى مثل هذه الشروط عليه أن يبين لنا معاهدة واحدة من هذا النوع وتاريخها واسم الدولتين اللتين أبرمتها فنكون له من الشاكرين

وإذا قيل في المادة الثامنة إن وجود القوات البريطانية في مصر لا يخل بحقوق السيادة المصرية فهو قول ينقضه الواقع ، ولا يصح أن يخدع من يفهمون الأشياء على حقيقتها

وقلت في هذا البحث عن (السودان) ما يلي :

أصبح السودان بموجب معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ « مستعمرة انجليزية تحرسه جنود مصرية تحت إمرة حاكمه العام البريطاني » ، هذه هي الحقيقة المرة التي تتمثل في المادة الحادية عشرة وملحقاتها ، فالمادة ١١ تنص على أنه مع الاحتفاظ بحرية عقد إتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل إتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩^(١) قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان « تستمر » مستمدة من الإتفاقيتين المذكورتين « ويواصل » الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الإتفاقيتين

فهذا النص أولا هو إقرار صريح لاتفاقية سنة ١٨٩٩ التي انتزعت إنتزاعا من الحكومة المصرية ، ولا ندرى كيف تكون معاهدات التحالف والصداقة قوامها إقرار الغصب والإكراه ؟

(١) اتفاقية سنة ١٨٩٩ تنصرف إلى اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ المشهورة ، أما اتفاقية ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ فهي اتفاقية ثانوية صدرت معدلة للعادة الثامنة من الاتفاقية الأولى التي كانت تقضى بعدم امتداد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان (في أعدا مدينة سواكن) فصدرت اتفاقية ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ ملغية هذا الاستثناء وصارت سواكن كسائر بلاد السودان لا تمتد إليها سلطة الحاكم المختلطة ، ونظرا لأن هذه الاتفاقية ثانوية كما أسلفنا فإننا في سياق الحديث نقصد باتفاقية السودان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ونكتفي بالكلام عنها

إن التحالف إنما يكون بين دولتين مستقلةتين ، ويكون أساسه احترام حقوق كل منهما ، فكيف تسمى معاهدة تحالف وصداقة تلك المعاهدة التي من أهم نصوصها إقرار اتفاقية سنة ١٨٩٩ التي أجمع المصريون كما أجمع علماء القانون الدولي على بطلانها لأنها وليدة الإكراه ، وعلى أنها فصل للسودان ذلك الجزء الحيوى الهام من أرض الوطن

دعك من قول المادة ١١ أنه « ليس فى نصوصها أى مساس بمسألة السيادة على السودان » ، فهذا قول لا معنى له لأن المادة قوامها هدم هذه السيادة ، إذ أية سيادة تبقى لمصر مع إقصائها عن حكم السودان ؟

إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ تقضى بأن السلطة العسكرية والمدنية فى السودان تفوض إلى الحاكم العام الذى يكون تعيينه بناء على طلب الحكومة البريطانية ، ولا يفصل عن منصبه إلا برضاها ، فهو بذلك مسئول أمامها وحدها ويتولى السلطة التشريعية ويضع ما يشاء من اللوائح والقوانين والنظم بمشورات تصدر منه ، والقوانين والقرارات التى تصدر من الحكومة المصرية لا تسرى على السودان إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام (مادة ٣ و ٤ و ٥ من اتفاقية سنة ١٨٩٩)

فهذه الاتفاقية هى فى الواقع فصل للسودان عن مصر وجعله مستعمرة إنجليزية ، فأقرار المعاهدة لهذه الاتفاقية هو إقرار لهذا الوضع ، وهكذا صارت الاتفاقية التى ما فتئت الأمة منذ توقيعها تنادى ببطلانها وكان الوفد المصرى يصرح فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ (أنها عمقوتة فى مصر كل المقت وأن كل ما يريد هو عدم الإشارة إليها إطلاقا فى المعاهدة) (الكتاب الأخضر ص ٣٣) قد أصبحت شرعية إذ أقرتها المعاهدة الجديدة إقرارا صريحا ، وهذا تنازل عن جهاد مائة عام فى السودان وتنازل عن مجهودات وضحاياعشرات الألوف من المصريين وعشرات الملايين من الجنهات مما بذلته مصر فى سبيل إقامة الحكم والعمران فى السودان إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ لم تقيم على أى أساس من الحق ولا من الإنصاف ، ومصر لم تسكن تنظر إلى السودان كبلك غريب عنها بل كانت تعتبره جزءا لا يتجزأ من

أرض الوطن ، شأنه كشأن الغربية أو المنوفية أو أسيوط أو سائر مديريات القطر المصري ، وحينما أفتتح مجلس النواب المصري في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ (قبل الاحتلال) أعدت الحكومة فيه مقاعد لنواب السودان ، وصدر قانون الانتخاب في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ متضمنا (مادة ٦) تمثيل محافظات السودان ومديرياته (بنسبة عدد السكان) في مجلس النواب ، وهذا يدل على أن دستور سنة ١٨٨٢ وقانون انتخاب سنة ١٨٨٢ جعلنا من السودان جزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية السودانية وجعلنا من السودانيين وطينين يتمتعون بكافة الحقوق المخولة لسائر المصريين ، ولكن السياسة البريطانية قد عصفت عقب الاحتلال بدستور سنة ١٨٨٢ كما عصفت بقانون الانتخاب المتفرع منه

وقد بنت إنجلترا مواعدها في اتفاقية سنة ١٨٩٩ على ما انتهت له لنفسها من حق الفتح وعلى أنها اشتركت مع مصر في استعادته ، على أن الحقيقة الثابتة أن إنجلترا هي التي منعت مصر من تثبيت سلطانها هناك بعد ظهور ثورة المهدي وعملت بذلك على استفحال تلك الثورة ، ثم أكرهت مصر سنة ١٨٨٤ على تقرير إخلائه واستقال المرحوم شريف باشا احتجاجاً على هذا التدخل ، على أن إنجلترا لم تسام في استعادته إلا بمقدار ضئيل ، فإن القوات العسكرية التي استعادته كانت ٢٥٠٠٠ من جانب مصر في حين كانت من جانب الانجليز ٨٠٠ جندي في بداية الحملة ولم يتجاوز عددها ألفين (١)

وبلغت ضحايا الجيش المصري منذ قيام الثورة المهدية إلى استعادة السودان من الأرواح ثمانين ألف نسمة تقريباً (٧٩٧٥١) مقابل ١٤٠٠ فقط من الجيش الانجليزي (٢)

ودفعت مصر ثلثي تكاليف الحملة ولم تدفع الحكومة البريطانية سوى الثلث بغير إرادة مصر ، وبذات مصر وحدها للسودان منذ استعادته إلى اليوم في

(١) تقرير المرحوم حسين رشدي باشا في ١٧ مايو سنة ١٩٢٢

(٢) كتاب ضحايا مصر في السودان للباحث السوداني المطلع محزون طبعة ثانية ص ١٩

قروض وسد عجز وإنشاء السكك الحديدية وملشآت العمران الأخرى ونفقات القوة العسكرية فيه أربعين مليون جنيه

فاتفاقية سنة ١٨٩٩ ليس لها أى سند من الحق ولا من القانون ، والمعاهدة بإقرارها إياها قد أقرت الغصب والعدوان على حقوق مصر وجعلته أساسا للتحالف على أنها لم تقرر اتفاقية سنة ١٨٩٩ فحسب بل أقرت الحالة الواقعة في السودان ، فإن المادة ١١ تنص على أن الطرفين المتعاقدين قد اتفقا على أن إدارة السودان « تستمر » مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، « ويواصل » الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين ، فهذا النص هو إقرار صريح للحالة الحاضرة في حكم السودان ، ولا يخفى أن هذه الحالة تخالف روح اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، لأن هذا الاتفاق قوامه إقامة الحكم الثنائي في السودان ، لكن الأمر الواقع أن الحكم هناك هو الحكم البريطاني منفردا يتولاه الحاكم العام وأن سلطة الحكم في السودان قد استأثر بها الانجليز

فالنص على « استمرار » إدارة السودان كما هي « ومواصلة » الحاكم العام مباشرة السلطات المخولة له معناه أن السودان أصبح مستعمرة انجليزية ، لأن الحاكم العام يحكم السودان في الواقع على أنه حاكم بريطاني ، ولا يرجع لحكومة مصر في أى تصرف من تصرفاته ، ولا هو مسئول أمامها ، وله مجلس يعرف بمجلس الحاكم العام هو بمثابة مجلس الوزراء أعضاؤه كلهم من الانجليز ، وليس فيهم مصري واحد ، وجميع رؤساء الإدارات والمصالح كالمالية والقضاء والإدارة والمعارف والمساحة والسكك الحديدية والتلغرافات والبريد وما إلى ذلك كلهم من الانجليز ، وكذلك مديرو المديرات ووكلائها ، وليس هذا من الحكم الثنائي في شيء ، وليس في المعاهدة أى نص على إقامة الحكم الثنائي في السودان ولا على اشتراك مصر في حكمته طبقا لطبيعة هذا الحكم ، بل بالعكس نص فيها صراحة على « مواصلة » الحاكم العام مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، ومعنى ذلك مباشرتها كما يفعل الآن ، وتأكد هذا المعنى من قول الفقرة الثانية من المادة ١١

إنه « تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام » ، أما قولها بعد ذلك إنه « يختار المرشحين الصالحين من البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا تتوفر لها سودانيون أكفاء » ، فهو قول لا يعدو قول المادة ١١ أنه يباشر سلطته « بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين » فهو ينوب عنهما ولكنه غير مسئول أمام أحدهما ، فهذه النيابة اسمية ليس لها نتيجة عملية ، ولم يتقيد الحاكم العام بنسبة ما بين المصريين والانجليز

ولو كانت المعاهدة ترمي إلى إقامة الحكم الثنائي في السودان لنص فيها على أن يكون لمصر في مجلس الحاكم العام عدد مساو على الأقل لعدد الأعضاء البريطانيين حتى يتحقق مبدأ المساواة بين (الحليفين) ولنص على تطبيق هذا المبدأ بالنسبة للحاكم العام ووكيله ورؤساء المصالح والموظفين ، ولكن المعاهدة خلو من ذلك ، وليس لمصر ولا عضو واحد في مجلس الحاكم العام ، حتى مفتش الري المصري في السودان ، لم يسمح له بهذه العضوية ، بل اعتبر « من المرغوب فيه ومن المقبول أن يدعى مفتش عام الري المصري بالسودان إلى الاشتراك في مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس في مسائل متصلة بأعمال مصلحته » (خطاب المندوب السامي بذيل المحضر المتفق عليه) . فتأمل . . . !

مفتش الري المصري في السودان لا يسمح له بعضوية مجلس الحاكم العام ، بل يُدعى فقط إلى الاشتراك في مداولاته في حالة واحدة وهي كلما نظر المجلس في مسائل متصلة بأعمال مصلحته ، أي بشئون الري الخاصة بمصر ، وليس ثمة برهان أقوى من هذا على أن المعاهدة تقرر إقصاء العنصر المصري من مجلس الحاكم العام الذي هو قوام الحكم في السودان ، من أجل ذلك قلنا إن المعاهدة تجعل من السودان المصري مستعمرة انجليزية

فمع هذا الوضع ماذا تكسب مصر من وجود الجيش المصري في السودان ؟ تقول الفقرة الثالثة من المادة ١١ : « يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين » ،

إذن فالجيش المصرى فى السودان يكون جيشا مصريةا تحت تصرف حاكم
بريطانى للدفاع عن بلاد صارت بحكم المعاهدة مستعمرة انجليزية ، فأرساله اليها
لا يختلف عن إرساله إلى مستعمرة يوغندا (التى كانت فى الأصل مصرية)
أو كينيا أو تانجيقا

وهذا الجيش لا يخضع للقيادة المصرية العليا ، لأن نص المادة ١١ صريح
فى قولها إن الجيش المصرى فى السودان يكون تحت تصرف الحاكم العام ومهمته
هى الدفاع عن السودان ، وقد تأكد هذا المعنى فى الفقرة ٤ من (المحضر المتفق
عليه) فى ملحق المادة ١١ إذ جاء فيها أن الحاكم العام سيأمر بالنظر فى أمر عدد
الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان والأماكن التى يقيمون فيها والشركات
اللازمة لهم وأن الحكومة المصرية سترسل فورا بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطا مصريةا
عظيما يستطيع الحاكم العام إستشارته فى هذه الأمور ، أريت ؟ ان الحاكم
العام هو الذى يحدد عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان ، وهو الذى
يحدد أماكن خدمتهم ، والشركات اللازمة لهم ، فهو إذن صاحب الكلمة الفعالة فى
إستدعاء هؤلاء الجنود من مصر واستخدامهم وتحديد عددهم وتعيين مجال إقامتهم
والشركات اللازمة لهم ، أما ذلك (الضابط المصرى العظيم) الذى سترسله الحكومة
المصرية (فورا بمجرد نفاذ المعاهدة) فمهمته أن (يستشير) الحاكم العام فى هذه
الأمور ، أى أنه هو أيضا يكون تحت تصرف الحاكم العام يستشير به فيها بمجرد
إستشارة ، فهذا الضابط (العظيم) ليس له إلا مهمة المشورة ، ولقد ضنوا عليه
بأية سلطة فى حكومة السودان ولا بعضوية مجلس الحاكم العام

وهذا هو الذى يؤكد أن الجيش المصرى لا تكون له فى السودان إلا مهمة
الحراسة لحدود السودان من منافسى إنجلترا فى الاستعمار ، وإنجلترا فى حاجة ملحة
إلى هذه الحراسة بعد الحرب الحبشية ، فهو لا يعدو أن يكون جيشا مصريةا تبرع
مصر بإرساله إلى أية مستعمرة انجليزية لحراستها والدفاع عنها خدمة للحكم البريطانى
وليست هذه هى المهمة السامية التى تبعث فى نفوس الضباط والجنود روح العزة
القومية التى هى قوام الجيش فى البلاد المستقلة

والآن نتساءل في أى مقابل كل هذا التسليم ؟ في أى مقابل تعترف مصر
بشرعية اتفاقية سنة ١٨٩٩ وشرعية مركز الانجليز في السودان وتثبيت دعائم
الحكم البريطاني فيه وتسخير الجيش المصرى لأغراض انجائرا الاستعمارية ؟

قد يقولون إن هناك مقابلا تحدثت عنه الفقرتان الرابعة والخامسة من المادة ١١ ،
وهو إباحة الهجرة المصرية إلى السودان ، وجعلها خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق
بالصحة والنظام العام ، وعدم التمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين المصريين
في شؤون التجارة والهجرة أو الملكية ، فهل هذا مقابل له قيمة ؟ وهل يعادل
التسليم في حقوق مصر الأساسية في السودان ؟ هل يتدفق غداً سيل الهجرة من
مصر إلى السودان طبقاً لهذه المعاهدة ؟ إلى أسائل كل مصرى يعرف الحقائق عن
حالة البلاد هل أراضى شمالى الدلتا وشرقيها وغربيها أقل حاجة من السودان إلى
تعميرها بالسكان ؟

أما عن المساواة في شؤون التجارة والملكية فيحق لنا أن نتساءل: أليس للأجانب
من مختلف الجنسيات متاجر وأمالك في السودان ؟

قد يقولون إن هناك مقابلا آخر لعننا نسيناه ؛ وهو ما ذكرته الفقرة الأولى
من (المحضر المتفق عليه) وهو أن الحاكم العام للسودان يقدم إلى الحكومة
البريطانية والحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان ويبلغ التشريع
السودانى إلى رئيس مجلس الوزراء المصرى مباشرة

ونحسب أن تقديم تقرير سنوى عن إدارة السودان وتبليغ التشريع السودانى
إلى رئيس مجلس الوزراء مباشرة (لمجرد الإحاطة) مسألة شكلية ليس لها أية
نتيجة عملية

ثم يقولون إنه قد اتفق على ندب خبير اقتصادى مصرى للخدمة بالخرطوم
وإن الحاكم العام أبدى رغبته في تعيين ضابط مصرى سكرتيراً حريباً له (خطاب
المندوب السامى بذييل المحضر المتفق عليه) ؛ فهل هذا يعد مكسباً ؟ لعمري إن
الأمم لا تغنيها هذه الأمور الصغيرة إذا ما فرطت ثم شلت في حقوقها الأساسية
الكبرى

الحق أن لا مقابل مطلقا للتسليم الذى سلمته نصوص المعاهدة للانجليز في السودان ، بل هي نصوص تهدم البناء الشامخ الذى شيدته مصر بجهودها وضحاياها في ذلك الجزء الحيوى من أرض الوطن^(١)

الامتيازات الأجنبية والمعاهدة

نصت المادة ١٢ من المعاهدة على اعتراف بريطانيا بأن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد ، ونصت المادة ١٣ على اعتراف بريطانيا بأن نظام الامتيازات القائم وقتئذ لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة وأن مصر ترغب في إلغاء هذا النظام دون إبطاء وأن الطرفين اتفقا على الترتيبات الواردة بهذا الخصوص في ملحق هذه المادة ، ونص هذا الملحق على ما يأتي :

١ - إن الأغراض التي ترمى اليها التدابير الواردة في هذا الملحق هي :

(أ) الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات في مصر وما يتبع ذلك حتما من إلغاء القيود الحالية التي تقيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصرى (بما في ذلك التشريع المالى) على الأجانب

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مسوغ وفي حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن (١٩٣٦) للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها الفضائى الحالى (١٩٣٦)

وفي نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة في الاستغناء عن المحاكم المختلطة

٢ - تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى في أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتياز بقصد (أ) إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب

(ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة كما هو وارد في الشطرة الثانية من الفقرة الأولى سالفه الذكر

٣ - إن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر لا تعارض بتاتا في التدابير المشار إليها في الفقرة السابقة وستتعاون تعاوننا فعليا مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر

٤ - من المتفق عليه أنه في حالة ما إذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها في الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة

٥ - من المتفق عليه أن الشطرة (١) من الفقرة الثانية لا تعنى فقط أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها ولسكنها تعنى أيضا انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب ويتبع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة فى سلطتها القضائية أن تقضى فى صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب

٦ - يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية

٧ - لما كان من المعمول به فى أكثر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم فى مسائل الأحوال الشخصية فسينظر بعين الاعتبار إلى أنه من المرغوب فيه أن تستثنى من نقل الاختصاص - على الأقل فى البداية - مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الممتازة التى ترغب فى أن تستمر محاكمها القنصلية فى مباشرة هذا الاختصاص

٨ — سيقضى نظام الانتقال الذى يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية إليها ، الأمر الذى سيكون بطبيعة الحال خاضعا لأحكام الاتفاق المشار إليه فى المادة التاسعة ، إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك إعداد وإصدار قانون جديد لتحقيق الجنابات

ومن المفهوم أن إعادة النظر هذه ستتضمن فيما تتضمنه المسائل الآتية : —

١ — تعريف كلمة أجنبي بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة

٢ — زيادة عدد موظفى المحاكم والنيابات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاختصاصها

تصديق البرلمان على المعاهدة

وقد دُعى البرلمان بمجلسيه إلى عقد اجتماع غير عادى فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ للنظر فى مشروع القانون بالموافقة على المعاهدة

فوافق مجلس النواب على مشروع القانون بجلسته ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بأغلبية ٢٠٢ صوت ومعارضة ١١ صوتا

ووافق عليه مجلس الشيوخ بجلسته ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بأغلبية ١٠٩ أصوات ومعارضة سبعة أصوات

لما ذا عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ ؟

لا شك أن توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ كان وليد العدوان المائل فى وجود الاحتلال البريطانى ، فهذا الاحتلال هو مصدر هذه المعاهدة ، ولولاها ما حصلت بريطانيا على موافقة الجانب المصرى عليها وقتئذ ، على أن الجانب المصرى الذى وقعها يحتمل بلا مرأى تبعه قبولها وإثم توقيعها ، فقد كان فى استطاعته أن

يرفض قبولها كما رفض من قبل توقيع مشروعات معاهدة مماثلة لها ، ولكن الرغبة الجاحقة في محالفة الغاصب ومصافاته ، والبقاء في الحكم والاستمتاع بفوائده ، كل ذلك كان له الأثر البالغ في توقيع هذه المعاهدة

إن معاهدة سنة ١٩٣٦ أساسها باطل ، والرضا بها باطل ، وهي قطاعا وليد الغصب والإكراه ، ويتمثل هذا الغصب والإكراه في كل المفاوضات التي سبقت مشروعات المعاهدة ، وقد أشار إلى هذا المعنى السير أوستن شمبرلن وزير خارجية بريطانيا في حديثه لثروت باشا أثناء مفاوضات سنة ١٩٢٧ ، إذ قال له :

« إن لبّ المسألة في الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصري والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التي يجد كل من البلدين أنه وُضع فيها تلقاء الآخر وما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما وما إذا كنا نرغب في التعاون الودي مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ولرخاء بلدينا ، فإن كان الجواب سلبا ظلت العلاقات بين مصر وإنجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات إلى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى إلى تسويتها بالقوة »

وهذا معناه بداهة أنه إذا لم تقبل مصر المعاهدة المفروضة عليها فإن علاقتها مع إنجلترا تكون عرضة لأزمات تتدخل فيها إنجلترا لتسويتها بالقوة ، وفي هذا كل معاني الضغط والتهديد والإكراه ، ولقد دلت الحوادث المتلاحقة منذ أخفقت مفاوضات سنة ١٩٢١ على أن كل إخفاق فيها وكل امتناع من جانب مصر عن قبول المعاهدة أعقبه تهديد بريطاني وعدوان على مصر ، وكانت بريطانيا تتصيد المناسبات التي يتجلى فيها هذا العدوان

فإخفاق مفاوضات عدلى سنة ١٩٢١ أعقبه اشتداد الضغط والإرهاب ونفى سعد زغلول وصحبه إلى جزائر سيشيل (ج ١ ص ٣٠)

وإخفاق مفاوضات سعد سنة ١٩٢٤ أعقبه الإنذار البريطاني في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار ، وهو الإنذار الذي استباح فيه الحكومة

البريطانية طرد الجيش المصرى من السودان وإهدار الاستقلال (ج ١ ص ١٨٤) ، ثم استحدثت أزمة الجيش سنة ١٩٢٧ (ج ١ ص ٢٧١) لى تضغط على الحكومة المصرية وتسكرها على الدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة المنشودة ، وانتهت هذه الأزمة بمنع الحكومة المصرية من زيادة الجيش المصرى وتخويل المفتش العام البريطانى سلطة القيادة العليا (ج ١ ص ٢٧١)

وإخفاق مفاوضات ثروت سنة ١٩٢٨ أعقبه تقديم الحكومة البريطانية مذكرة ٤ مارس سنة ١٩٢٨ التى استباحث فيها لنفسها التدخل فى التشريع الداخلى بحجة أن هذه المفاوضات قد فشلت (ج ٢ ص ٣٢) ، وأعقبه أيضا الانقلاب الثانى الذى عطل الحياة الدستورية (ج ٢ ص ٤٥)

وإخفاق مفاوضات النحاس سنة ١٩٣٠ أعقبه الانقلاب الثالث وإلغاء الدستور وفرض نظام بغيض على البلاد استمر زهاء خمس سنوات (ج ٢ ص ١١٠) هذه الوسائل العدوانية كان لها أثرها فى جنوح الجانب المصرى إلى قبول المعاهدة سنة ١٩٣٦ ، فالاحتلال البريطانى هو إذن أساسها ومصدرها ، والإكراه الاستعمارى هو قوامها ومظهرها

ولا يصرفنا هذا البطلان عن أن نحمل الجانب المصرى مسئولية الإذعان له ، فقد كان واجبا عليه أن يستمر فى مقاومته ولا يقبل معاهدة تهدر الاستقلال وتقر الاحتلال ، بل هى فى شروطها العسكرية أسوأ من مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ، فمن مقارنة نصوصهما يتبين أن المنطقة التى خصصت فى مشروع سنة ١٩٣٠ لإقامة الجنود البريطانية وتدريبهم أقل من نصف أو ثلث المنطقة التى خصصت لهم فى معاهدة سنة ١٩٣٦

وبعبارة أخرى إن القاعدة العسكرية البريطانية فى هذه المعاهدة أوسع نطاقا بمقدار الضعف تقريبا عما كانت عليه فى مشروع سنة ١٩٣٠ ، وبلغت مساحتها طبقا لأحكام المعاهدة مليونين وربع مليون فدان

هذا إلى أن المعاهدة خولت للانجليز وضع ثلثة من جنودهم فى بور سعيد

والسويس ، ولم يكن هذا النص واردا في مشروع سنة ١٩٣٠
وفرضت على مصر إنشاء الطرق والسكك الحديدية المؤدية إلى منطقة قناة
السويس وغيرها ، ولم يرد هذا الشرط في مشروع سنة ١٩٣٠
وفرضت أبدية المحالفة ، ولم يكن هذا التأييد واردا في مشروع سنة ١٩٣٠
ثم إن مشروع سنة ١٩٣٠ قصر التزام مصر بتقديم التسهيلات في موانئها ومطاراتها
وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية على حالتى الحرب وخطر الحرب الدائم ،
فأضافت المعاهدة حالة ثالثة وهى حالة قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها
فالجانب المصرى قد قبل فى سنة ١٩٣٦ بالنسبة للشروط العسكرية وأبدية
المخالفة نصوصا أسوأ مما ارتضاه الطرفان فى مشروع سنة ١٩٣٠ ، هذا إلى ما بذله
من المغالطة والتمويه فى الترويج لها ، وتضليل الشعب فى شأنها ، إذ قال عنها النحاس
تلك الكلمة التى أخذت حجة على مصر فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ وهى أنها
« وثيقة الشرف والاستقلال » ، فى حين أن لا شرف فيها ولا استقلال !
ويدخل فى هذا السياق أن مجلس الوزراء قرر فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦
فى عهد وزارة النحاس اعتبار يوم ٢٦ أغسطس من كل عام « عيد الاستقلال » ،
فى حين أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض قطعاً مع الاستقلال ، وقد ألغى هذا القرار
فى عهد وزارة محمد محمود كما سيذكره بيان

الفصل الثالث

الغاء الامتيازات الأجنبية

وتواية جلالة الملك سلطته الدستورية

كانت الامتيازات الأجنبية أعلا في عنق مصر تهدد سيادتها وسلطانها في التشريع والقضاء والمالية والإدارة والأمن العام

ومع أنها في نشأتها كانت منحة ترمي إلى حماية الأجانب من احتمال وقوع الحيف والجور عليهم في مسائل الضرائب، وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم، ومنح كل قنصل حق الفصل في المنازعات بين الأجانب التابعين له لكنها تعدت حدودها وتوسعت المحاكم القنصلية في اختصاصاتها واستحدثت امتيازات لم تكن لها من قبل ، وحصل الأجانب في مصر على مزايا نالوها بالعرف والعادة والتفسيرات التعسفية ومحاباة الحكومة المصرية لهم وضعفها واستخذائها أمامهم (١)

ولقد فكر الخديو اسماعيل في إصلاح هذا الفساد ، فأنشأ باتفاقه مع الدول المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥ ، لكن النظام الذي أنشئت على مقتضاه تلك المحاكم جعل منها شبه محاكم أجنبية وخولها سلطة الفصل في جميع المنازعات التي تمس أي صالح أجنبي ، وجعل غالبية القضاة ورأسه الجلسات للقضاة الأجانب (٢) ، وشاركت المحاكم المختلطة الحكومة في سلطة التشريع ، وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب ، ولم يكن في مقدور الحكومة أن تصدر قانونا نافذا عليهم إلا إذا صدقت عليه الجمعية العمومية لهذه المحاكم ، وبقي هذا النظام البغيض نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة مفروضا على البلاد حتى سنة ١٩٣٧

(١) راجع في تفصيل ذلك كتاب (عصر اسماعيل) ج ٢ ص ٢٤٠ (طبعة ثانية)

(٢) عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٤٨ وما بعدها

ففي تلك السنة دعت الحكومة المصرية الدول صاحبة الامتيازات (وهي اثنتا عشرة دولة) إلى الاشتراك في مؤتمر يعقد في مدينة (مونترو) بسويسرا وحدد له يوم ١٢ ابريل سنة ١٩٣٧ للمفاوضة في إلغاء هذه الامتيازات ، ووجهت الدعوة إلى تلك الدول بخطاب مؤرخ في ١٦ يناير سنة ١٩٣٧ . وهذه الدول هي : الولايات المتحدة الأمريكية . وبلجيكا . وبريطانيا . وارلندا والاملاك البريطانية فياوراء البحار . والدانمارك . واسبانيا . وفرنسا . واليونان . وإيطاليا . والنرويج . وهولاندا . والبرتغال . والسويد .

استجابت الدول إلى هذه الدعوة ، وتآلف وفدرسى لتمثيل مصر في هذا المؤتمر برئاسة مصطفى النحاس رئيس الوزارة ، وعضوية كل من أحمد ماهر رئيس مجلس النواب ، وواصف بطرس غالى وزير الخارجية ، ومكرم عبيد وزير المالية ، وعثمان محرم وزير الاشغال ، وعبد الحميد بدوى رئيس أقلام قضايا الحكومة .

واجتمع المؤتمر في مونترو وبدأ أعماله في ١٢ ابريل سنة ١٩٣٧ وانتهى يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٧ إذ وقع مندوبو مصر والدول المشتركة في المؤتمر على الاتفاقية التى أسفرت عنها مباحثاتهم ، وعرفت باتفاقية مونترو ، وقد تضمنت إعلان الدول المتعاقدة إلغاء الامتيازات الأجنبية في القطر المصرى إلغاء تاما ، وخضوع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية وغيرها مع مراعاة مبادئ القانون الدولى ، وتعهدت مصر بأن التشريع الذى يسرى على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ، ولن يتضمن فى المسائل المالية تمييزا يحجف بالأجانب أو الشركات المؤسسة وفقا للقانون المصرى والتي يكون فيها للأجانب مصالح جديدة ، ونصت الاتفاقية على بقاء المحاكم المختلطة لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أى مدة اثنتى عشرة سنة من يوم توقيع الاتفاقية ، وهى المدة التى سميت « فترة الانتقال » ، وبانتهاءها ألغيت هذه المحاكم وصار الاختصاص كله للقضاء الوطنى .

واقترنت هذه الاتفاقية بلائحة جديدة للتنظيم القضائى للمحاكم المختلطة اتفق عليها مندوبو الدول المشتركة فى المؤتمر ليعمل بها فى فترة الانتقال .

وقد أقر البرلمان هذه الاتفاقية في يولييه سنة ١٩٣٧

وإذ تقرر في اتفاق مونترو نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة واختصاص الحكومة المصرية بسن التشريعات التي تسرى على الأجانب في المواد الجنائية والمدنية والتجارية فقد وضعت الوزارة قانونا للعقوبات يسرى أمام المحاكم الوطنية والمختلطة وقانونا لتحقيق الجنايات أمام المحاكم المختلطة وقد أقرهما البرلمان في يولييه سنة ١٩٣٧

وتعد اتفاقية مونترو فوزا كبيرا لمصر ، إذ زالت بها الامتيازات الأجنبية ، وانقرض بها نظام المحاكم المختلطة وحقت مصر رسميا سيادتها على الأجانب في التشريع والإدارة والقضاء ، وهذا ولا شك كسب عظيم وفوز كبير للقومية المصرية ولسيادة مصر التشريعية والقضائية والمالية والإدارية

دخول مصر في عصبة الأمم

أعقب فوز مصر في مؤتمر (مونترو) فوز آخر أدنى في شهر مايو أيضاً ، وهو دخول مصر في عصبة الأمم ، إذ اجتمعت الجمعية العامة لعصبة الأمم يوم ٢٦ مايو ١٩٣٧ في جنيف ، ووافقت بإجماع الآراء على قبول مصر في العصبة ومهما يكن من إخفاق عصبة الأمم في تحقيق السلام وضمان استقلال الأمم ، فإن دخول مصر في هذه الجماعة كان كسباً معنوياً ، وإبرازاً لمكانتها الدولية ، واعترافاً من الدول باستقلال مصر وتحررها من القيود التي حالت في السنين الماضية دون قبولها عضواً في تلك العصبة

وفي أغسطس من تلك السنة عين على الشمسي باشا مندوباً لمصر لدى عصبة الأمم

اتفاقية شركة قناة السويس

على أثر صدور المرسوم بقانون رقم ٤٥ في ٢ مايو سنة ١٩٣٥ بإبطال شرط الدفع بالذهب في العقود التي يكون الالتزام فيها بالوفاء ذا صبغة دولية نشأ خلاف

بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس في شأن الرسوم التي للشركة أن تحصلها عن البضائع والأشخاص بمقتضى عقد امتيازها ، وهل هي محددة على قاعدة الفرنك الذهب أم على قاعدة الفرنك بحسب سعره المصرى أى ٣,٨٥٧٥ قروش للفرنك الواحد ، وقد دارت مفاوضات بين الشركة والحكومة انتهت إلى مشروع اتفاق أقره مجلس الوزراء في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ على عهد وزارة على ماهر الأولى وبمقتضى هذا الاتفاق صدر مرسوم في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ يجعل الحد الأعلى لرسوم المرور في القنال ٣٨,٥٧٥ قرشا مع الترخيص لوزير المالية في تعديل هذا الحد بشرط ألا يزيد على مبلغ من القروش يعادل قيمته ٣ جرام وكسور من عيار $\frac{875}{1000}$ من الذهب الخالص ، وتعهدت شركة القنال بإدماج عدد من المصريين في سلك موظفيها بحيث تصل نسبتهم في سنة ١٩٥٨ إلى ٢٥٪ من مجموع موظفي الشركة

وتعيين عضوين مصريين في مجلس إدارة الشركة ، ودفع مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه سنويا للحكومة المصرية

وقد عرض هذا الاتفاق على البرلمان في عهد وزارة النحاس بعد أن ادخلت فيه تعديلا حسنا بأن رُفعت الاتاوة التي التزمت الشركة بدفعها للحكومة من مائتي ألف إلى ثلثمائة ألف جنيه ، ورُفعت نسبة الموظفين المصريين في الشركة من ٢٥٪ إلى ٣٣٪ ، وأخذت الشركة على عاتقها تكاليف إنشاء الطريق العسكري بين بور سعيد والسويس في حدود مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، وصدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧ بإقراره

تولية جلالة الملك سلطته الدستورية

٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧

أتم صاحب الجلالة الملك فاروق ثمانية عشر عاما هجرية من عمره السعيد يوم الخميس ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ ، وبذلك انتهت مهمة مجلس الوصاية على العرش ،

وتولى جلالة الملك منذ هذا اليوم سلطته الدستورية ، وأقيم لذلك احتفال كبير ، إذ ذهب الملك في موكبه الفخم من سراى عابدين إلى دار البرلمان حيث اجتمع مجلسا الشيوخ والنواب صبيحة ذلك اليوم في هيئة مؤتمر برئاسة الأستاذ محمود بسيوني رئيس مجلس الشيوخ ، وقد قوبل الملك في الطريق وفي البرلمان بأعظم مظاهر الغبطة والسرور والافتاف بحياته ، ولما استوى على العرش في قاعة المؤتمر (قاعة مجلس النواب) ، وقف مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء وألقى بين يديه كلمة حيا فيها مطلعته السعيد ، قال :

«مولاي صاحب الجلالة

» من الأيام ما يعظمه الناس لمناسبة كريمة تفيض بها قلوبهم فيذكرونها على الدوام بالغبطة والفخر ومن ذلك يوم ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ فهو يوم ميلاد جلالة الملك المحبوب فاروق الأول حفظه الله

«واليوم قد أتم جلالة الملك بحمد الله ثمانية عشر عاما هجريا من عمره المديد السعيد ، ففي هذا اليوم الباسم تحتفل مصر من أقصاها إلى أقصاها بمباشرة جلالاته لسلطته الدستورية وتفتح عهدا جديدا آتته اليمن والهناء وطابعه السعد والرخاء ورائده الأمل الزاهر والعمل الصالح والإيمان الوطيد والسعى الدائب الخثيث إلى مستقبل عظيم مجيد

» لقد كان مُلك الفاروق من مطلعته فاتحة الخير والسعادة للوطن العزيز ، ففي ملكه السعيد استقرت الحياة النياية في البلاد على أساس ثابت من الحرية والمساواة واستتباب الأمن والسلام في ظل حكم الدستور ، وفي ملكه السعيد فازت مصر بحريتها واستقلالها وأبرمت معاهدة الصداقة والتحالف بينها وبين بريطانيا العظمى وفي ملكه السعيد ألغيت الامتيازات الأجنبية فاستكملت البلاد سيادتها التامة وقامت الصلات بين المصريين والأجانب المقيمين بمصر على دعائم راسخة شريفة من التعاون المثمر تحت سلطان السيادة الوطنية وحكم القانون العام ، وفي ملكه

السعيد انضمت مصر إلى عضوية عصبة الأمم بين مظاهر الترحيب الإجماعي والحفاوة الرائعة وأخذت مقعدها بين زميلاتها أعضاء العصبة في خدمة الإنسانية والسلام ، فلا غرو وهذا مطلع العهد أن تمتلئ النفوس بالأمل في مستقبل سعيد كله النجاح والنصر والتوفيق ، مستقبل تواجهه مصر وطيدة اليقين مطمئنة النفس مستبشرة بالفاروق وملك الفاروق ، ولا غرو أن يهب اليوم سائر المصريين فرحين مغتبطين يحتفلون بمباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية احتفالا يتناسب مع ما تنطوى عليه قلوبهم من الإخلاص والولاء لشخصه الكريم ، ولا غرو أن نسجد لله تعالى شكرا على ما قيتض من خير وأسبغ من نعمة وألهم من حب متبادل عظيم بين ملك عظيم وشعب عظيم ، وإني في هذه المناسبة الدستورية السعيدة التي يتفضل فيها جلالة الملك بأداء اليمين التي نص عليها الدستور أتشرف بأن أرفع لجلالته باسم الأمة المصرية والحكومة المصرية أسمى التهاني وأخلص الأمانى وأصدق آيات الولاء والإخلاص داعيا الله تعالى أن يهب لجلالته عمرا مديدا وملكاً سعيداً وأن يؤتبه الحكمة وفصل الخطاب إنه سميع مجيب ،

ثم ألقى الأستاذ محمود بسيوني رئيس مجلس الشيوخ باسم الشيوخ والنواب كلمة رفع فيها آيات الولاء لجلالة الملك

يمين الملك

وفي الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والأربعين وقف صاحب الجلالة الملك فاروق وأقسم اليمين الدستورية ، وهذا نصها :

« أحلف بالله العظيم أني احترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامه أراضيه^(١) ،

فهدف الشيوخ والنواب بحياة الملك ثلاثاً ، وانتهت بذلك جلسة المؤتمر

(١) هي الصيغة الواردة في المادة ٥٠ من الدستور - أنظر نصها ج ١ ص ٣١٤

وعاد الملك إلى قصر عابدين وسط مظاهرات الشعب وإبتهاجه
وكانت هذه الحفلة بمثابة تنويع للملك

وزارة النحاس الرابعة

على أثر تولى جلالة الملك فاروق سلطته الدستورية رفع النحاس في ٣١
يوليه سنة ١٩٣٧ استقالة الوزارة طبقا لما جرى به العرف ، قال في كتابه
إلى جلالة الملك :

« مولاي صاحب الجلالة

« الآن وقد باشرتم جلالتم بنعمة الله وتوفيقه سلطتكم الدستورية ،
أتشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية استقالة الوزارة التي أسند إلى شرف رياستها
حتى يتسنى لجلالتم أن تعهدوا بتأليف الوزارة إلى من تولونه سامي رعايتكم
وتحبونه بثقتكم ، واني يامولاي سأظل على الدوام الخادم الأمين لعرشكم الوفي
لشخصكم ، « مصطفى النحاس ،

« القاهرة في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ — ٣١ يوليه سنة ١٩٣٧ ،

فعهد إليه الملك في أول اغسطس تأليف الوزارة الجديدة ، قال :

« عزيزي مصطفى النحاس باشا

« انى وقد حملت الأمانة التي عهد الله بها إلى معتمدا عليه سبحانه وتعالى
لأجد فيكم وقد أحرزتم الثقة الكبرى بعظيم إخلاصكم وولائكم وصادق وطنيتكم
وقدمتم تلکم الخدمات المجيدة بحسن جهادكم وسداد رأيكم وثبات عزمكم - ذلكم
الذى نوليكم مهام الدولة فعهد اليه برياسة مجلس وزرائنا ، وإنا على يقين انكم
بواسع خبرتكم وسمو تدبيركم ستواصلون جهودكم الموفقة بمعاونة من تختارونهم
على تحقيق أمانى ورغائبي في إسعاد شعبي الذى أشربت حبه ووقفت حياتى على
رقبه ورفاهيته إذ لا هنامة لى إلا بهنامته ، وقد أصدرنا أمرا هذا لمقامكم الرفيع

للأخذ في تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به ،
والله ولينا وهو نعم المولى ونعم النصير ،

صدر بسرأي عابدين في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (أول اغسطس ١٩٣٧)
(فاروق)

إخراج النقراشي من الوزارة

نقطة التحول في حكم الوفد

ألف النحاس الوزارة من جديد في ٣ اغسطس سنة ١٩٣٧ ، وهي وزارته
الرابعة ، وقد ألفها من أعضاء وفديين كالوزارة السابقة ، بعد أن أدخل في
تشكيلها تعديلا كبيرا ، إذ أخرج منها أربعة من أعضاء وزارته السابقة ، وهم
محمود فهمي النقراشي ومحمد صفوت ومحمود غالب وعلي فهمي ، وأدخل بدلهم
أربعة وزراء جدد وهم محمود بسيوني ومحمد محمود خليل ومحمد صبري أبو علم
وعبد الفتاح الطويل

كان لإخراج الوزراء الأربعة وخاصة النقراشي ، موضع دهشة الرأي العام ،
لأن النقراشي كان بلا مراة دعامة كبرى من دعائم الوفد ، ولم تكن وزارة
النحاس الرابعة سوى استمرار لوزارته الثالثة ، ولم تكن استقالته إلا أمرا
شكليا اقتضاه تولى جلالة الملك سلطته الدستورية ، وذهب الناس مذاهب
شتى في تعليل هذا التغيير الخطير في تأليف الوزارة ، وحجة النحاس في إخراج
النقراشي أنه كان كثير المعارضة داخل الوزارة ، وأن سير العمل يقتضي تجانسا
وانسجاما داخل هيئتها ، وفي الحق ان ما أخذه النحاس على النقراشي لم يكن يسوغ
إخراجه من الوزارة ، لأن المعارضة داخل الوزارة إذا كانت مبينة على ما يعتقد
المعارض صوابا وصادرة عن نية صادقة فليس لرئيس الوزارة أن يتبرم بها مادام
لمعارض يذعن آخر الأمر لقرار الأغلبية ولا يخرج على الجماعة ، والتبرم بمثل
هذه المعارضة معناه تحييد الخضوع والانصياع لاتجاه الرئيس في الخطأ والصواب

معاً ، وليس هذا من الديمقراطية ولا من الوضع السليم في شيء ، والنقراشي كان يصدر في معارضته عن حسن قصد ، وعن استمساك بالاستقامة والنزاهة ، فلم يكن من الحق والإنصاف أن يجازى على ذلك بإخراجه من الوزارة ، وكان واجبا على النحاس أن يكون في رأسه نصيرا للنزاهة مؤيدا للحق وأن يبذل كل جهد لاستبقاء النقراشي ، كان في استطاعته أن يفعل ذلك ، ولكنه لم يفعل ، بل تعمد إقصاءه ، وهذا مأخذ عليه ولا ريب كبير

• وإذا أمعنا النظر في معارضة النقراشي داخل الوزارة ، نجد أنه كان يعارض في تصرفات تمس سمعة الحكم وسلامته ، وكان ينبغي أن يكون حكم الوفد قومياً نزيهاً ، فعارض في الاستثناءات والمحسوبيات ، وكان على حق في هذه المعارضة ، فأخراجه معناه أن الوفد أراد أن يسلك بالحكم سبيلا غير سبيل النزاهة ، لأن النقراشي كان بلا مراء عنصرا هاما من عناصرها ، والنحاس كان معروفا من قبل بالنزاهة ، ولكن يبدو أن نفسيته وأحواله قد تغيرت مع الزمن ، وخاصة بعد زواجه وبعد عقده معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فأخذ يتساهل فيما تقتضيه النزاهة والاستقامة . واستفحل هذا التساهل حتى صار حربا على كل من يتشدد في نزاهته واستقامته ، ومن هنا جاء إقصاؤه للنقراشي ، ومن المحقق أن معارضته في إنفاذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان بالطريقة التي ارتأتها وزارة النحاس كانت من أهم الأسباب التي عجلت بإقصائه عنها ، فقد عرض المشروع على مجلس الوزراء قبيل سفر الوفد برئاسة النحاس إلى مؤتمر مونترو بأيام قلائل ، وطلب إلى الوزراء الموافقة عليه دون دراسة كافية وأن يقرروا إعطائه لشركة معينة وهي شركة الكهرباء الإنجليزية دون عرضه على خبراء عالميين للبت في مواصفاته ودون طرحه في مناقصة عالمية تختار على أساسها أصلح الشركات للقيام بهذا العمل الضخم ، فاعترض النقراشي ومحمود غالب ومحمد صفوت على هذه الطريقة ، وطلبوا التريث في الأمر لاستيفاء دراسته وأن يطرح المشروع في مناقصة عالمية بعد استشارة خبراء عالميين ، وأن يعرض الموضوع على البرلمان قبل الاتفاق مع أي شركة من الشركات ، فحق النحاس وضاق صدره بمعارضتهم

وأرجأ المشروع تفاديا من وقوع أزمة وزارية ، على أنه قد أسرها في نفسه ، فما أن ألفت وزارته الرابعة حتى أقصى النقراشى وزملاءه عنها ، وفي الحق ان موقفهم كان سليما قويا وصادرا عن نزاهة في القصد ورعاية للصالح العام

وصفوة القول أن إخراج النقراشى من الوزارة كان نقطة التحول في سياسة الوفد في الحكم ، فقد أخذ بعد ذلك يسلك فيه سبيلا لا يتفق مع الروح القومية . ولا مع الاستقامة والنزاهة ، والنزاهة هي أساس الحكم الصالح في كل بلد ، ولا يمكن لأمة أن تنهض دون حكم نزيه عادل سليم

ثم إن إخراج النقراشى معناه أيضا تغليب روح الخنوع والخضوع لكل ما يراه الرئيس سواء أخطأ أو أصاب ، والحياة السياسية التي أساسها الخضوع لأهواء الرئيس هي نوع من الحكم المطلق تختفي في ظله فضائل الشجاعة والكرامة ، والحرية والنزاهة والاستقامة

وقد اقترن هذا التحول بإضفاء سمات الزعامة المقدسة على النحاس ، والدعوة إلى الخضوع لكل ما يراه ، وأرادوا بهذه الظواهر المفتعلة أن يربهو اكل من يخالفونه في الرأي أو يناقشونه فيه ، ويؤلبون عليهم الجماهير إخراجا لهم وتشويها لسمعتهم ، وفي هذا وذاك انحدار بالبلاد وبالحكم إلى هوة الدكتاتورية البرلمانية ، التي لا تختلف عن الحكم المطلق في مساوئه وأوزاره ، ورجوع بالأمة إلى الوراء في مجال الحياة السياسية والأخلاقية

هذا ، وقد سعى النحاس في استرضاء النقراشى عن طريق الإغراء ، فعرض عليه مقابل إقصائه عن الوزارة عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس ، وهي عضوية تدر على شاغلها دخلا ماليا كبيرا ، ويتزاحم عليها طلاب الربح والثراء ، ولكن النقراشى رفض هذه العضوية ، فبرهن على تمسكه بنزاهته واستقامته وكرامته ، وخاصة لأنه لم يكن غنيا ولا ذا مال ، وهذا مثل نادر بين الرجال ، ولا سيما في هذا العصر الذي نعيش فيه

تعديل في الوزارة

في نوفمبر سنة ١٩٣٧ عين أحمد نجيب الهلالي بك وزيراً للبعارف وعلى حسين باشا وزيراً للأوقاف بدلاً من الأستاذ محمود بسيوني الذي أعيد إلى رئاسة مجلس الشيوخ

أعمال وزارة النحاس الرابعة

في عهد هذه الوزارة أفرج عن الضابط البطل السوداني على عبد اللطيف (أكتوبر سنة ١٩٣٧)

واحتفل في ١٥ أكتوبر بدار محكمة الاستئناف المختلطة بالأسكندرية بيده فترة الانتقال للنظام القضائي المختلط تنفيذاً لاتفاقية مونترو ، وحضر الحفل جلالة الملك

وعاد جزء من الجيش المصري (الأورطة السابعة) إلى السودان (ديسمبر سنة ١٩٣٧) يعد أن ظل مبعداً عنه منذ أواخر سنة ١٩٣٤ على أثر مقتل السردار ، وكان سفر رجال هذه الأورطة من محطة العاصمة إلى السودان يوماً مشهوداً إذ أقلهم قطار خاص وودعوا عند سفرهم باحتفال كبير

وأنشئت مدرسة المهندسين العسكريين في مسطرد ، ومدرسة أركان الحرب ، ومدرسة ضباط الصف ، ومدرسة الطيران ، ومدرسة الصناعات الميكانيكية للجيش

المآخذ على هذه الوزارة

نادى النحاس عند تاليقه وزارته الثالثة « أن لاحزية اليوم » ، وكان الظن أن يسير على هذه القاعدة السليمة ، فيكون حكمه عادلاً بين المواطنين ، شاملاً المصريين على السواء ، ولكنه أخذ بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ يسير سيرة حزبية متعصبة ، وأخذت وزارته تميز المنتمين إلى الوفد عن سواهم في مزايا الحكم ،

وسارت سيرة محسوية صارخة ، ظهر أثرها في التعيين للوظائف والترقيات فيها ، وفي فصل كثير من العمد والمشايخ تلبية لرغبات أنصارها ، وبخاصة الشيوخ والنواب بحجة أنهم من خصوم الوفد ، فتزلزل العدل في تصرفات الحكومة ، وحلت الحزبية محل القومية والنزاهة ، وتحكمت سياسة الأهواء ، ولم تقتصر المحسوية في الوظائف على المنتمين للوفد ، بل كان قوامها في كثير من الحالات صلات القربى والمصاهرة بالوزراء ورجال الوفد ، فاجتمعت المحسويات العائلية إلى المحسويات الحزبية ، وبعُد الحكم عن قواعد العدالة والاستقامة ، وهوى إلى دركات الظلم والغواية واستفحلت المحسوية الحزبية والعائلية في كل النواحي ، حتى في الإنعام بالرتب والنياشين ، فقد اختصت بها الحكومة أنصارها والمتصلين بأشخاص وزرائها ، وشملت كثيرين من النكرات الذين لم يؤدوا للبلاد أى خدمة ، وحرّم من الرتب والنياشين من يستحقونها من الأحزاب الأخرى ، أو من المستقلين ، وكان السيل المتدفق من هذه الرتب حديث الناس في مجالسهم ، وموضع دهشتهم واستنكارهم

ويبدو أن النجاح بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ قد ازداد تعلقا بالحكم المطلق المستند إلى الدكتاتورية البرلمانية ، لأنه اطمأن إلى تأييد الانجليز له بعد أن ظفروا منه بالمعاهدة ، وروج لها وسماها « وثيقة الشرف والاستقلال » ، فحفظوا له هذا الجميل وجازوه عليه بتأييده في حكمه ، ومن ثم أخذ يسير في وزارته سيرة الحاكم بأمره ، ويقضى عن حظيرة الوزارة والوفد كل من يعارضه مهما كانت منزلته السابقة في الجهاد ، وكان من ظواهر هذا التحول إقصاء النقراشى عن الوزارة كما أسلفنا

وقد أقرته الهيئة الوفدية على هذا الطغيان ، وكان الباعث لأعضائها على إذعانهم رغبتهم في الاطمئنان على مراكزهم التي نالوها بسبب انسابهم إلى الوفد ، وبعبارة أخرى ان موجة من النفعية والاستغلال والاستخدام أخذت تعم الوزارة والبرلمان والمحترفين للسياسة من طلاب المنافع

واستحدثت الوزارة أسلوبا جديدا من الإرهاب ساعدها على تدعيم أركان الدكتاتورية البرلمانية ، وذلك باصطناعها فرقا سميت « فرق القمصان الزرقاء » ، التي كانت في الأصل تشكيلات منظمة ترمى إلى النهوض بالروح الرياضية في الشباب ، ثم اصطبغت في عهد هذه الوزارة بالصبغة السياسية الحزبية ، وتحولت عن مقصدها السليم ، لأن التشكيلات الرياضية يجب أن تكون بعيدة عن الاصطباغ بصبغة حزبية ، وأن تبقى دعامة من دعائم الروح الرياضية ، تلك الروح التي تدعو إلى المودة والإخاء بين الرياضيين ، لا إلى إثارة الخلاف بينهم . خرجت هذه الفرق في عهد وزارة الوفد عن المعنى الرياضي ، وصارت أداة سياسية لإرهاب خصوم الوفد السياسيين ، وأخذت تتسلح بالعصى والخناجر وتعتدى على اجتماعات المعارضين ، وقضت بعضها بالقوة ، واعتدت أيضا على أشخاص المعارضين وعلى الصحف المعارضة ، واستفحل شأنها بضم أشياء من أحط الطبقات إليها ، فصارت وسيلة لإهدار حرية الرأي والفكر وإفساد أداة الحكم ، وكان أفرادها يقتحمون الدواوين ، ويملون إرادتهم على الرؤساء والموظفين وإلى جانب هذا الإرهاب المستمد من القمصان الزرقاء ، تصدت الوزارة للصحف المعارضة وأرهقتها بالتحقيقات والمصادرة ، واعتقلت النيابة بعض الصحفيين بدعوى اتهامهم في جنح صحفية ، فكان هذا وذاك مظهرا من مظاهر الضغط والاضطهاد

وبما يؤخذ على هذه الوزارة أنها قررت اعتبار يوم ٢٦ اغسطس ، وهو يوم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، عيداً وطنياً ، وأسمته « عيد الاستقلال » ، وما هذه المعاهدة المشنومة بمعاهدة استقلال ، بل هي مهكرة له ، مقوضة لأركانه ، فجاء اعتبار يوم توقيعها عيداً وتسميته عيد الاستقلال من المتناقضات المخزية ، وقد ألغى هذا العيد فيما بعد كما سيحيى . بيانه

ويؤخذ عليها أيضا أنها لم تعن العناية الواجبة بالنهوض بالجيش ، ولم تعمل عملاً جدياً في إنشاء مصانع للأسلحة والذخائر وتسليح الجيش وإنشاء الأسطول

وتعزيز قوة الدفاع الوطنى ، مع أن الفرصة كانت مواتية لها ، وكل ماعلمته فى صدد إنشاء مصنع للذخيرة والأسلحة أنها قررت تأليف لجنة فنية لدراسة هذا المشروع ، ولكن اللجنة لم تؤلف ، وقررت فى سبتمبر سنة ١٩٣٧ استدعاء خبير عسكرى بريطانى من إنجلترا للاستعانة به على وضع الشروط والمواصفات الخاصة بإنشاء هذا المصنع ، ولم تنفذ قرارها ، وأوقف المشروع أى أنها لم تعمل شيئا لإنشاء مصانع للذخيرة والأسلحة

ومن المآخذ عليها أنها قررت إعادة العمل بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الصادر فى غيبة البرلمان والخاص بحفظ النظام بمعاهد التعليم بعد أن كان الوفد يرى أن هذا المرسوم مخالف للدستور وقد عدده البرلمان الوفدى سنة ١٩٣٠ باطلا بطلانا أصليا ، ولكن وزارة النحاس بعد أن رأت التذمر من سياستها قد استفاض حتى سرى إلى صفوف طلبة الجامعة قررت إعادة العمل بهذا المرسوم

إخراج النقراشى من الوفد

سبتمبر سنة ١٩٣٧

أحدث إخراج النقراشى من الوزارة الوفدية أثرا كبيرا فى رأى العام وفى بعض الأوساط الوفدية لأنه كان معدودا بحق من أركان الوفد القويمة كما أنه موثوق بنزاهته واستقامته ، فلا غرو أن التف حوله جماعة كبيرة من أنصار الوفد وشبابه ، وأخذ النحاس يطوف الأقاليم ويعقد الاجتماعات لتثبيت زعامته وإرهاب من يخالفونه فى رأى

وأصدر النقراشى بيانا فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ ذكر فيه سلامة موقفه من المعارضة فى تنفيذ مشروع كهربية خزان أسوان بدون مناقصة ، ودعا حكومة الوفد إلى المساواة بين المصريين ، واحترام حرياتهم ، وطلب حل جميع فرق ذوى القمصان على اختلاف ألوانها

فكان جواب الوفد على هذا البيان أن قرر فى ١٣ سبتمبر اعتبار النقراشى

منفصلا عن الوفد ، وكان هذا القرار بإجماع رئيس وأعضاء الوفد وقتئذ وهم :
مصطفى النحاس ، مكرم عبيد ، محمود بسيوني ، عبد السلام جمعة ، حمدي سيف النصر ،
محمود الاتربي ، محمد يوسف ، محمد محمد الشناوي ، ولم يوافق الدكتور أحمد ماهر
على هذا القرار وأعلن أنه لا يزال يعتبر النقرashi عضوا في الوفد

وبعد صدور هذا القرار ضم الوفد اليه أعضاء جدد وهم : محمد صبري
أبو علم ، عبد الفتاح الطويل ، يوسف الجندي ، محمد سليمان الوكيل باشا ،
محمد المغازي عبد ربه باشا ، بشري حنا باشا ، محمد الحفني الطرزي باشا ، كمال
علبا باشا ، أحمد مصطفى عمرو باشا ، فهمي ويصا بك ، سيد بهس بك
وفي ديسمبر ضم اليه أيضا : عثمان محرم باشا ، علي زكي العراقي باشا ، علي
حسين باشا ، أحمد نجيب الهلالي بك ، محمد محمود خليل بك

وعلى أثر فصل النقرashi ظل فريق من الوفديين مؤيدين له ، ذاكرين جهاده
وماضيه في الحركة الوطنية ، واتخذ ناديا له بشارع المدابغ يستقبل فيه مؤيديه ،
فما أن ازداد عدد هؤلاء المؤيدين حتى هاجم النادي جماعة من القمصان الزرقاء
وحطموا أثاثه واعتدوا على المجتمعين فيه ، فكان هذا الاعتداء مظهرا يؤسف له
من مصادرة الحريات واضطهاد حرية الرأي والعقيدة

الوسيلة إلى علاج هذه المساوىء

لا شك أن المساوىء التي عددناها من شأنها أن تفسد نظام الحكم وتجعله
أداة لتغليب المصالح الحزبية والشخصية والعائلية على الصالح العام ، وليس هذا
الوضع مما يتفق والحكم الصالح ، ولا تقوم في ظله حياة سياسية سليمة ، ولا هو
من الدستور في شيء ، ولكن كيف السبيل إلى إصلاح هذه الحال ؟

إن السبيل الصحيح إلى الإصلاح هو تنوير الشعب وتبصيره ، وتنبيهه إلى
هذا الفساد ، وحثه على استنكاره ومقاومته ، وإعلان هذا الاستنكار ، فإذا
تعددت مظاهره وأعلنت طوائف الشعب سخطها على الوزارة ، لا تلبث أن تسقط

تحت ضغط الرأى العام ، وبعبارة أخرى يحسن الرجوع إلى الشعب لى يعود المواطنون ممارسة النظام الديمقراطى ، واختيار حكامه الصالحين ، وليس أدعى لإصلاح نظام الحكم من تبصير الشعب بمساوى الحكومة التى تنكب سبيل الحق والنزاهة والعدل بين المواطنين

فكان واجبا على خصوم الوزارة الوفدية أن يصبروا عليها ويفسحوا لها الطريق ، وأن يتجهوا فى الوقت نفسه إلى الشعب يصرونه بالحقائق ، لى يعرف مبلغ هذه المساوىء ، فيسقط الوزارة ، لأن هذه هى الوسيلة التى تساعد على تربية الشعب السياسية ، ولكن خصوم الوفد قد استعجلوا الأمر ، وأرادوا أن يعالجوا هذه المساوىء بالاستعانة بالسراى (وأقصد موظفى السراى) ، وهذا العلاج لا تؤمن مغبته ، لأنه يزيد فى سلطة رجال السراى ، ويجعل زمام الحكم فى أيديهم ، وليس من السهل بعد اللجوء اليهم أن يستقيم النظام الديمقراطى وتنمو تربية الشعب السياسية

ولكن هكذا شاء جدٌ مصر العائر أن لا تستقر أوضاع الحكم على أساس صالح سليم

المشادة بين السراى والوفد

فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ عين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى ، وقد كان يشغل هذا المنصب سنة ١٩٣٥ فى عهد الملك فؤاد ، وظل يشغله إلى أن تولى الوزارة سنة ١٩٣٦ وبقي شاغرا طيلة هذه المدة

جاء هذا التعيين على غير رغبة الوزارة ، وقد اعترضت عليه ثم أذعنت وسلمت بالأمر الواقع

ومع أن هذا التعيين كان بمثابة قاعدة ارتسكاز فى السراى لخصوم الوفد ، ونذيرا بقرب هبوب العاصفة ، فإن وزارة النحاس لم تعمل على إصلاح أخطائها فى الحكم ، واستمرت على سياستها فى المحسوية الحزبية والعائلية ، واستفحل

خطر القمصان الزرقاء ، وامتد تيار السخط إلى صفوف الشباب ، وظهرت في الجامعة (جامعة فؤاد الأول) حركة تدمير واستيلاء من تصرفات الوفد ، وخاصة بعد فصل النقراشي من الوزارة والوفد

وانضمت جمعية « مصر الفتاة » التي يرأسها الأستاذ أحمد حسين وهي تمثل ✓ عنصرا نشيطا من الشباب المثقف إلى هذه الحركة ، فاتسع نطاق المعارضة

وحدث حادث يوسف له يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، إذ أطلق شاب مهوس من أعضاء مصر الفتاة يدعى عز الدين عبد القادر الرصاص على النحاس حين كان ذاهبا من منزله بمصر الجديدة إلى دار رئاسة الوزارة ، فأخطأته الرصاصة وأصاب السيارة التي كانت تقله ، فكان لهذا الاعتداء أثر عميق من الاستياء في مختلف الأوساط ، كما كان موضع الاستنكار لدى الناس جميعا ، لأن القتل ليس من أساليب النضج السياسي وتقدم الأفكار ، بل هو أداة إرهاب وتقهقر في الحياة السياسية والاجتماعية

وقد أعقب هذا الحادث إمعان الحكومة في اتهام خصومها في الاشتراك في الجريمة ، واعتقال الكثير من الشباب بحجة اتهامهم فيها ، وأسيت معاملتهم في السجون ، واتسع نطاق السعايات والوشايات ، مما زاد في حركة التدمير والاستيلاء واجتمع البرلمان في دورته الثالثة للهيئة التشريعية السادسة يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ في جو مليء بالاضطراب والتبيلل ، وكان اجتماعه برئاسة الأستاذ محمود بسيوني رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر جلالة الملك فاروق جلسة الافتتاح ، وتلا النحاس خطبة العرش

واجتمع مجلس النواب في اليوم نفسه وأعاد انتخاب الدكتور أحمد ماهر رئيساً ، وانتخب محمد عبد الهادي الجندي وكامل صدقي وكيلين

المظاهرات

بدأت أمواج المظاهرات والتجمعات ضد وزارة الوفد تتدفق في المحيط الجامعي وكليات الأزهر من أواخر أكتوبر سنة ١٩٣٧ ✓

كانت هذه المظاهرات نتيجة رد الفعل لسياسة الوفد في إقحام الطلبة في السياسة الحزبية ، فقد كان له بين صفوف الطلبة لجان وثيقة الاتصال به تروج لسياسته الحزبية وتمدها حكومة الوفد بالعون المادى والتأييد المعنوى ، ونشأ عن ذلك ان المتذمرين من سياسة الوفد من الطلبة تجمعوا هم ايضاً ونظموا صفوفهم ووقفوا للفريق الأول موقف المناظرة والخصومة ، فالوفد هو المسئول الأول عن إقحام الطلبة في غمار السياسة الحزبية ، مما أدى إلى إضعاف تسكويهم الوطنى والأخلاقى والعلمى

وقد رأى مدير الجامعة هيلثد ، أحمد لطفى السيد باشا ، تفاقم الاضطراب فى محيط الجامعة تعطيل الدراسة فى كليتها أسبوعاً من ٢٥ أكتوبر ، وأصدرت إدارة الجامعة قراراً بذلك ، ولكن الوزارة لم توافق على هذا القرار فاستقال أحمد لطفى السيد من منصبه

وفى يوم الثلاثاء ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قامت مظاهرة كبيرة أمام قصر عابدين قوامها جموع زاخرة من طلبة الجامعة وطلبة الأزهر المعارضين للوزارة ، وأخذوا يهتفون بحياة الملك هتافات مدوية ، وأطلق عليهم جلالة الملك من شرفة القصر محبياً لهم ، مما زاد فى حماسهم وهتافاتهم ، ويبدو أن هذه المظاهرة قد أعدت لتكون رداً على مظاهرة من أنصار الوفد نادوا فيها « النحاس أو الثورة »

ووافقت لحظة قدوم المظاهرة المعارضة بحجى مكرم عبيد وزير المالية ووزير الخارجية بالنيابة إلى السراى لحضور حفلة تقديم وزيرى اليونان والمجر أوراق اعتمادهما إلى جلالة الملك ، فهتف المتظاهرون ضد مكرم باشا عند دخوله السراى ، وحطموا زجاج سيارته ، وقد نسبت الوزارة تدمير هذه المظاهرة إلى اتفاق بين السراى والمعارضين

الأزمة الدستورية

فى هذه الظروف والملايسات تفاقم الخلاف بين السراى والوزارة ، واتخذ شكل أزمة دستورية تناولت عدة أمور معقدة وهى :

(١) الخلاف على تعيين عضو لمجلس الشيوخ، فقد كانت الوزارة ترشح نخرى بك عبد النور والسراى ترشح عبد العزيز فهمى باشا والوزارة ترفضه ، وظل هذا المقعد شاغرا مدة ستين يوما بسبب هذا الخلاف

(٢) رفضت السراى توقيع مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى طلبت الوزارة توقيعه

(٣) طلبت السراى حل جماعات القصمان الملونة

(٤) أثارت السراى فى الوقت نفسه مسائل أخرى ، كأن تكون هى المرجع النهائى فى تعيين كبار الموظفين وإحالة الموظفين المعينين بمرسوم إلى المعاش ، والرتب والنياشين ، وتقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان وأن ينفرد الملك بتعيين كبار موظفى القصر

فزادت الأمور تعقيدا ، لأن هذه المسائل كان قد حُل معظمها فى عهد وزارة سعد كما تقدم بيانه (ج ١ ص ١٨١)

وطلبت السراى أن يحل هذا الخلاف بطريق التحكيم وأن تؤلف هيئة المحكمين من رئيس الوزراء ومن رؤساء الوزارات السابقين وبعض ذوى المراكز التشريعية والرئيسية ، فرفضت الوزارة هذا التحكيم

وقد سعى السفير البريطانى (اللورد كيلرن) فى تسوية الأزمة ببقاء وزارة النحاس فى الحكم والتساهل من الجانبين ، ولكن السراى أصرت على موقفها

إقالة الوزارة

٣٠ ديسمبر ١٩٢٧

فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ أقيمت وزارة النحاس بموجب خطاب من الملك أشير فيه إلى أن الشعب لم يعد يؤيدها ، وهذا نص الخطاب :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا »

« نظرألمأاجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة
فى الحكم ، وأنه يأخذ عليها بجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات
العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى
ترأسونها ، لم يكن بد من إقالتها تمهيدا لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى
الامة ، تستقر به السكينة والصفاء فى البلاد ويوجه سياستها خير وجهة فى الظروف
الدقيقة التى تجتازها ويحقق آمالنا العظيمة فى رقيها وعزتها ، وانى أشكر لمقامكم
الرفيع ولحضرات زملائكم ما تم على أيديكم من الخير للبلاد وأصدرنا أمرنا
هذا لمقامكم الرفيع بذلك »

« صدر بسرأى القبة فى ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦ - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ »

فاروق

الفصل الرابع

وزارة محمد محمود الثانية

ديسمبر سنة ١٩٣٧ — أغسطس سنة ١٩٣٩

في نفس اليوم الذي أقيمت فيه وزارة النحاس (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧) عهد جلالة الملك إلى محمد محمود تأليف الوزارة الجديدة، فألفها في اليوم نفسه على النحو الآتي : محمد محمود للرئاسة والداخلية ، اسماعيل صدقي للبالية . عبد الفتاح يحيى للخارجية . أحمد محمد خشبه للحقانية . عبدالعزيز فهمي وزير دولة . محمد حلمي عيسى للأوقاف أحمد لطفي السيد وزير دولة . بهي الدين بركات للمعارف . حسن صبرى للمواصلات . حسين رفقي للحربية . حسين سرى للأشغال . مراد وهبه للزراعة . أحمد كامل للتجارة والصناعة محمد حافظ رمضان وزير دولة . محمد حسين هيكل وزير دولة . محمد كامل البنداري للصحة

وقد ضمت هذه الوزارة ١٦ وزيرا ، وهو أكبر عدد لأي وزارة تألفت حتى ذلك الحين ، وهي أول وزارة عين فيها وزارة دولة ، وأول وزارة اشترك فيها الحزب الوطني .

برنامج الوزارة

قال محمد محمود في كتابه إلى جلالة الملك بقبول تأليف الوزارة : « وأوقن بأن خير البلاد معقود بأن يكون الدستور أساس الحكم ، وقد دلت الظروف والملابسات على أنه لم يكن حريصا على قوله هذا ، إذ أنه أسلم مقاليد الشؤون العليا إلى السراي ، وكان مصير وزارته نفسها رهنا بإرادة السراي وجعل برنامجه الخارجي قائما على أساس تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بروح الود والرغبة الصادقة ، قال في كتابه سالف الذكر : « وان الوزارة لتتفاهل بأنها مستبدا »

عملها في جو من العلاقات الحسنة بين مصر والدول وعلى الخصوص مع الدولة الحليفة ، وستجعل من أكبر مشاغلها تنمية هذه العلاقات الحسنة والقيام على تنفيذ معاهدة التحالف بالود وصادق الرغبة اللذين تسكنهما مصر نحو حليفها العظمى .

فصل الدكتور أحمد ماهر من الوفد

في أوائل يناير سنة ١٩٣٨ قرر الوفد فصل الدكتور أحمد ماهر لتضامنه مع النقراشي وعدم اعترافه بقرار فصله ، ولأنه حين رأس جلسة مجلس النواب يوم ٣ يناير سنة ١٩٣٨ أمر بعدم المناقشة في مرسوم تأليف وزارة محمد محمود ومرسوم تأجيل البرلمان شهراً .

الزواج الملكي الأول

٢٠ يناير سنة ١٩٣٨

في غمار الأحداث التي تعاقبت على البلاد تم حادث سعيد ملأ القلوب وقتئذ بشراً وابتهاجاً ، وهو عقد قران صاحب الجلالة الملك فاروق بصاحبة الجلالة الملكة فريدة كريمة يوسف ذو الفقار باشا ، وتم العقد يوم الخميس ١٩ يناير سنة ١٩٣٨ بقصر القبة العامر .

وشارك الشعب الأسرة المالكة في الاحتفال بهذا القران الملكي ، وعم النفوس فرح عظيم تجلى في الحفلات والمظاهرات الشعبية التي قامت لمناسبة هذا الحادث السعيد ، ورزق جلالة الملك من هذا الزواج بصاحبات السمو الأميرة فريال (سنة ١٩٣٨) ، والأميرة فوزية (سنة ١٩٤٠) ، والأميرة فادية (سنة ١٩٤٣)^(١)

(١) في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ أذاع ديوان جلالة الملك البلاغ التالي : (شامت لإرادة الله أحكم الحاكمين أن تنضم عرى رابطة مقدسة بين زوجين كريمين ، فوجه قلبي حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول وحضرة صاحبة الجلالة الملكة فريدة مع ما يشعران به من أسف إلى الرغبة في الانفصال بالطلاق ، وتحقيقاً لهذه الرغبة قد أصدر جلالة الملك الإشهاد الشرعى بذلك في يوم الأربعاء ١٦ من المحرم سنة ١٣٦٨ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، والديوان لاذ يعلن هذا ليرجو من الله جل وعلا أن يهيئ من فضله وكرمه لحضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ما تقر به عين البلاد وتسد)

تأجيل مجلس النواب ثم حله

وانتخابات إبريل سنة ١٩٣٨

كان مجلس النواب بجلسته ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قد حدد لاجتماعه يوم الاثنين ٣ يناير سنة ١٩٣٨ ، فلما أقيمت وزارة النحاس وتألقت وزارة محمد محمود استصدرت مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا

وفي ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ صدر مرسوم آخر بحل مجلس النواب وحدد يوم ١٢ إبريل سنة ١٩٣٨ لاجتماع المجلس الجديد

كانت الوزارة مترددة بين مواجهة البرلمان وحل مجلس النواب دون التقدم إليه ، فقد أفضى الدكتور أحمد ماهر - وكان رئيسا لمجلس النواب - إلى رئيس الوزارة أن كثيرا من أعضاء المجلس انضموا إلى جانبه فلا خوف على الوزارة من طرح مسألة الثقة ، ولكن الوزارة تبيلت من تحرياتها أن الدكتور ماهر كان مسرفا في تفاوله ، وأن أغلب أعضاء المجلس بقوا مع النحاس ، خوفا على مراكرهم الشخصية ، فأزت الوزارة حل المجلس دون أن تواجهه

وفي يوم صدور مرسوم الحل قدمت الأغلبية من أعضاء مجلس النواب المنحل عريضة إلى جلالة الملك بتأليف وزارة محايدة لإجراء الانتخابات ، وأشاروا في عريضتهم إلى أن السوابق الماضية قد جرت بصفة مطردة على تأليف وزارة محايدة لإجراء الانتخابات كلما أريد معرفة رأى الأمة على وجه صحيح (إشارة إلى الانتخابات التي جرت سنة ١٩٢٤ في عهد وزارة يحيى إبراهيم ، وانتخابات سنة ١٩٢٦ ، وانتخابات سنة ١٩٢٩ التي جرت في عهد وزارة عدلى ، وانتخابات سنة ١٩٣٦ التي جرت في عهد وزارة على ماهر الأولى)

ولكن هذه العريضة لم يؤبه لها ، ومضت الوزارة في إجراء الانتخابات

أدخلت الوزارة تعديلات كثيرة في الدوائر الانتخابية صدر غالبها رعاية لرغبات مرشحيها ، ووجدت الفرصة من الوجهة الشكلية مواتية لها في التعداد الجديد للسكان إذ زادت عدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب ٣٢ دائرة جديدة ، فصار عدد الدوائر ٢٦٤ دائرة بعد أن كانت ٢٣٢ .

وتدخلت الحكومة في هذه الانتخابات تدخلا إداريا لصالح كثير من مرشحيها وأنصارها ، فلم تكن في جملتها انتخابات حرة ولا سليمة ، وليس هذا الوضع من الدستور في شيء .

وكانت نتيجتها نجاح ١٩٣ من أنصار الحكومة من الأحرار الدستوريين والسعديين ، و ٥٥ من المستقلين المواليين للحكومة ، و ١٢ من الوفديين ، و ٤ من الحزب الوطني والمجموع ٢٦٤ نائبا .

تأليف الهيئة السعدية

ظل النقراشي بعد إخراجه من الوفد في سبتمبر سنة ١٩٣٧ موضع آمال من يريدون إصلاح الوفد ، بعد ما دبّ فيه الفساد ، ولكن غالبية الوفديين ظلوا مع النحاس وتضامن ماهر مع النقراشي في موقفه ، فلما أقيمت وزارة النحاس وتألفت وزارة محمد محمود ألقا مع بعض الوفديين الممتازين حزبا جديدا أسماه « الهيئة السعدية » ، واختاروا الدكتور أحمد ماهر رئيسا لها ، وانضم إليهم كل من ينس من الوفديين من إصلاح حالة الوفد على يد النحاس

وقد دخلت الهيئة السعدية انتخابات سنة ١٩٣٨ ونالت ثمانين مقعدا في مجلس النواب ، وآثر زعمائهم أن يبقوا بعيدين عن الحكم يرقبون ما تأتي به الوزارة . على أن هذا الوضع كان موضع الريبة من الوزارة ، فما زالت المساعي تبذل لتعاون الحزبين في الحكم حتى نجحت هذه المساعي واشترك السعديون في الوزارة في يونيه سنة ١٩٣٨ كما سيحيى بيانه

الحكومة والبرلمان

افتتح البرلمان الجديد يوم الثلاثاء ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ برئاسة محمود بسيوني رئيس مجلس الشيوخ . وتلا محمد محمود خطبة العرش واجتمع مجلس النواب وانتخب بهي الدين بركات رئيساً له

لم يتحقق شيء من الوعود التي وعدها الوزراء الجدد في صدد إصلاح الحياة الدستورية ، فقد قالوا إنهم سيجيئون للبرلمان بنواب يحاسبون الحكومة ويراقبونها ، فإذا بهم قد جاموا بمجموعة من المؤيدين للحكومة الجديدة

ولم يتوافر في المجلس عنصر الاستقلال وحرية الرأي بين النواب ، بل ظهروا (في الجملة) على نقیض ذلك ، وإن كانوا أكثر استقلالاً من النواب الوفديين ، ولم يكن للمجلس رأى في قيام الوزارات وسقوطها أو تعديلها ، بل كانت الأزمات الوزارية تنشأ وتنتهى وتعديل الوزارة أو تستقيل وتُعين الوزارة التي تخلفها دون أى دخل أو اتجاه للبرلمان ، والنواب يذعنون لسكل وضع تريده السراى^(١) ولكل تعديل وتبديل في الوزارة بغير ما اعتراض أو استنكار

وتجلى هذا المظهر بمجرد ظهور نتائج الانتخاب ، فقد أراد محمد محمود أن يدخل في وزارته تعديلاً يتناسب مع هذه النتيجة لكي يجعل لوزارته طابعاً دستورياً ، فخل بينه وبين إجراء هذا التعديل ، وعلت عليه كلمة رئيس الديوان وبقیت الوزارة كما ألفت ، كأن لم تحصل انتخابات ، وتداعى النظام البرلماني نفسه بأن يفرض على محمد محمود أن يستقيل في أغسطس سنة ١٩٣٩ ، وتولى رئاسة الوزارة من بعده على التعاقب ثلاثة رؤساء ليسوا من حزب الغالبية البرلمانية الجديدة

(١) قصد بالسراى في كل ما نكتب موظف السراى

تعديلات في وزارة محمد محمود

اتسمت وزارة محمد محمود بطابع القلقله والاضطراب وكثرة التعديل والتبديل
ففي ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٨ حدث أول تعديل فيها ، فصارت مؤلفة كما يأتي :
محمد محمود للرأسة والداخلية . اسماعيل صدقى للمالية . عبد الفتاح يحيى للخارجية .
احمد محمد خشبة للحقانية . حليم عيسى للبواصلات . احمد لطفى السيد وزير دولة .
حسن صبرى للحرية . حسين سرى للأشغال . مراد وهبى للتجارة والصناعة .
احمد كامل للصحة . محمد حسين هيكل للعارف . رشوان محفوظ للزراعة .
مصطفى عبد الرازق للأوقاف . وكلهم من أعضاء الوزارة السابقة عدا الاثنين
الآخرين فقد دخلا الوزارة لأول مرة

وفي مايو استقال اسماعيل صدقى وعُين بدله محمد محمود للمالية وعُين احمد
لطفى السيد للداخلية بدلا من محمد محمود

اشتراك الهيئة السعدية في الوزارة

وفي ٢٤ يونيه حدث تعديل آخر جوهرى باشتراك السعديين فيها فصارت
مؤلفة كما يأتي : محمد محمود للرأسة . عبد الفتاح يحيى للخارجية . الدكتور احمد
ماهر للمالية . احمد محمد خشبة للحقانية . محمود فهمى النقراشى للداخلية . حسن
صبرى للحرية . محمود غالب للبواصلات . حسين سرى للأشغال . محمد حسين
هيكل للعارف . رشوان محفوظ للزراعة . الشيخ مصطفى عبد الرازق للأوقاف
الدكتور حامد محمود للصحة . سبابا حبشى للتجارة والصناعة

وأصبحت الوزارة بهذا التعديل مؤلفة من حزبين ، وهما حزب الأحرار
الدستوريين ووزراؤه فيها هم : محمد محمود وخشبة وهيكل ومصطفى عبد الرازق
ورشوان محفوظ ، والهيئة السعدية ووزراؤها هم : ماهر والنقراشى وغالب وحامد
محمود وسبابا حبشى ، ومن بعض المستقلين

وقد اضطر محمد محمود الى إشراك الهيئة السعدية في الوزارة وتضحية بعض أعضاء حزبه ، لأنه رأى في وجود الهيئة السعدية خارج الحكم ما يضعف وزارته ويجعلها هدفا لمعارضة واسعة المدى في مجلس النواب ، فرأى يازاء مركز وزارته المقلقل أن يسندھا بإشراك السعديين فيها ، تفاديا من سقوطها وقيام وزارة من هؤلاء أو برآسة رئيس منهم

ثم حدث تعديل يسير في الوزارة باستقالة رشوان محفوظ وزير الزراعة في ديسمبر سنة ١٩٣٨ ونذب حسين سري لتولى وزارة الزراعة

استقالة وزير الحرية

وفي يناير سنة ١٩٣٩ استقال حسن صبرى وزير الحرية على أثر خلاف بينه وبين زملائه في تطبيق كادر الموظفين على ضباط الجيش ، فقد كان يرى أن لا يطبق عليهم وأن يوضع لهم كادر خاص تراعى فيه ظروفهم وأحوال معيشتهم وما هم معرضون له من أخطار في حاضرهم ومستقبلهم

وقد استرعت هذه الاستقالة الأنظار ، لأنها من الاستقالات النادرة المسببة ، وتسبب الاستقالات الوزارية سنة حميدة ولكنها غير مألوقة عندنا ، لا تكاد تقع الا فى النادر ، فى حين أنها تساعد على تقدم الحياة السياسية وتثير الرأى العام فى الشؤون العامة ، ذكر صبرى باشا فى كتاب استقالته « ان فيما يراد أن يعامل به ضباط الجيش المصرى قضاء على تقاليد الجيش وهدم الاستقلاله وزجاً به فى معترك السياسة الحزبية مما لا أستطيع احتمال مسؤوليته ، فضلا عما فى ذلك من مخالفة للقوانين والنظم المعمول بها فى الجيش المصرى وكافة الجيوش الأخرى ومن تعارض مع أحكام الدستور ، واننى وقد احتفظت للجيش بتقاليده واستقلاله وأيدت أن يتدخل الغير فى شؤونه ، حيل بينى وبين الاتصال بصاحب الجلالة القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية مما يجعل استمرارى فى الاضطلاع بأعباء منصبى مستحيلا ،

وقد قُبلت استقالته ، ورد محمد محمود باشا في كتابه بقبولها على ما ذكره صبرى باشا بقوله : وآسف كل الأسف انكم صورتهم بعض مداولات الوزارة الأخيرة في شأن الجيش بما صورتموه وأنتم تعلمون حق العلم أنه لا يخالج أعضاء الوزارة أى شك في وجوب الحرص على تقاليد الجيش وأننا جميعا سواسية في البعد به عن مواطن الشبه ، وليس صحيحا أنه زُج بالجيش في معترك الاضطرابات السياسية الحزبية أو أنه وُضع موضعا من شأنه أن يُزج به في هذا المعترك ، وما خولف الدستور ولا قوانين البلاد في شأن من شؤون الجيش ،

وقد عُيّن حسين سرى باشا وزيرا للحرية بدلا من حسن صبرى باشا ، ومحمد رياض بك المستشار الملكى بوزارة الأشغال وزيرا للأشغال ووزيرا للزراعة مؤقتا ، وعلى أثر الضجة التى أحدثتها استقالة حسن صبرى تقرر أن لا يطبق الكادر الجديد على رجال الجيش وأن يوضع لهم كادر خاص وتظل معاملتهم على النظم الخاصة بهم مع تحسينها

كانت هذه التعديلات المتكررة في الوزارة من أسباب ضعفها وعدم استقرارها بحيث لم يستطع وزير أن يضع برنامجا واسع المدى للإصلاح يقوم على دراسته وتنفيذه . خذ لذلك مثلا وزارة المسالية ، وقد تعاقب عليها ثلاثة وزراء في بضع شهور ، وقس على ذلك وزارات أخرى

أعمال الوزارة

استصدرت الوزارة مرسوما بقانون في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ بالغو الشامل عن بعض الجرائم التى وقعت في المدة من ٩ مايو سنة ١٩٣٦ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ أى في عهد وزارة النحاس

ومرسوما بقانون في ٨ مارس سنة ١٩٣٨ بحظر الجمعيات أو الجماعات التى يكون لها صورة التشكيلات شبه العسكرية ، وقد طبق على فرق القمصان الزرقاء الوفدية وفرق القمصان الخضراء التى انشأتها جماعة مصر الفتاة

ومرسوما بقانون بتخفيض فوائد الديون إلى خمسة في المائة في المواد المدنية و٦ في المائة في المواد التجارية مع تحريم الاتفاق على فوائد تزيد على ثمانية في المائة سنويا

ومن أعمالها الطبية استبعاد يوم ٢٦ اغسطس من الأعياد الوطنية ، وهو يوم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكانت وزارة النحاس قد عدته عيداً وطنياً وأسمته عيد الاستقلال ، ، وما هو من الاستقلال في شيء.

ولكن وزارة محمد محمود لم توفق في جعل يوم ١٥ مارس عيداً للاستقلال لأن الاستقلال لم يتحقق في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، صحيح أن الملك فؤاد أعلن في هذا اليوم استقلال مصر ، لكن هناك فرقا كبيرا بين الإعلان والواقع ، والأقرب إلى الصحة والصواب اعتبار يوم ١٥ مارس عيداً للدستور ، لأنه يوافق يوم افتتاح البرلمان لأول مرة في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

أعمال انشائية

من الإنصاف أن نقول إن اشتراك السعديين في وزارة محمد محمود قد بعث فيها روحاً من النشاط والعمل المنتج ، وفي الحق أن الهيئة السعدية كانت أكثر انتاجاً في الحكم من الأحرار الدستوريين ، وهم في الجملة أكثر اضطلاعاً بالأعمال الإنشائية في مختلف النواحي كالتعليم والقانون والصحة والسكك الحديدية والمالية والأعمال الإنشائية الهامة التي تمت في عهد وزارة محمد محمود الأصلية والمعدلة هي من عمل الهيئة السعدية وخاصة الدكتور أحمد ماهر

فقد وضع كادراً للوظفين ، وهو عمل كبير الشأن أقره مجلس الوزراء في يناير سنة ١٩٣٩ وأقيم على أساس التوفيق بين مصلحة الموظفين ومصلحة الدولة وتوطيد ماليتها بقدر المستطاع ، وخفضت فيه مرتبات الوزراء من ٣٠٠٠ جنيه إلى ٢٥٠٠ جنيه في العام

وقدم إلى البرلمان مشروعات قوانين الضرائب التي صارت بعد إقرارها

الحجر الأساسى فى النظام الضرائبى الحديث ، وهى (١) قانون الضريبة على ايرادات رموس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل و (٢) ضريبة رسم الدمغة و (٣) ضريبة رسم الأيلولة على التركات

وقد صارت هذه المشروعات قوانين هامة من قوانين الدولة ، ونهضت بنظام الضرائب نهضة موفقة ، إذ كانت الضرائب قبل معاهدة مونترو مقصورة على العقارات دون المنقولات والأيرادات ، وكان هذا النقص منافيا للعدالة الاجتماعية ، فأوجدت هذه القوانين شيئا من التوازن بين الممولين فى الأعباء العامة ، وأمدت الميزانية بموارد مالية زادت من قدرتها على مواجهة مشاريع الإنشاء والإصلاح

وزادت هذه الوزارة من ميزانية الجيش ومن عدد وحداته ، وأنشأت كلية ، أركان الحرب ، ووضعت القواعد لإنشاء مدرسة الضباط العظام ، وأكثر من البعثات العسكرية للخارج ، لكنها لم تنشئ مصانع للذخيرة والأسلحة وإن كانت قد وعدت بإنشائها كما وعدت بإنشاء مصانع للطائرات ولم تحقق ما وعدت

إلغاء مجلس الصحة البحرية

وفى عهد هذه الوزارة أبرمت الاتفاقية التى عقدت بباريس فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ وفىها تقرر إلغاء مجلس الصحة البحرية والكورتينيات ، وترتب على تنفيذ هذه الاتفاقية نقل اختصاصه إلى وزارة الصحة وإنشاء مصلحة الحجر الصحى ، وكان هذا المجلس هيئة دولية مؤلفة من مندوبين يمثلون الدول الأجنبية لمراقبة الشؤون الصحية فى الموانئ والحدود واتخاذ التدابير التى تكفل منع دخول الأمراض الوبائية إلى البلاد أو نقلها منها إلى الخارج ، وكانت قراراته نافذة تخضع لها السلطات المصرية ، وأطبأؤه وموظفوه أغلبهم من الأجانب . فجاء إلغاؤه كسباً وفوزاً للسيادة المصرية

جامعة الاسكندرية

وتقرر إنشاء جامعة ثانية بالاسكندرية وأنشئت بها فعلا كلية الحقوق وكلية الآداب . وكانت هذه المنشآت نواة لجامعة فاروق التي تمت كلياتها فيما بعد

إزاحة الستار عن تمثال سعد زغلول

أزح الستار عن تمثال سعد زغلول بالقاهرة والاسكندرية في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ . وقد رأس جلالة الملك فاروق حفلة إزاحة الستار عن التمثال بالاسكندرية . وألقى عبد الفتاح يحيى رئيس الوزارة بالنيابة بين يدي الملك كلمة الحكومة في الحفلة

وناب أحمد محمد خشبته عن جلالة الملك في حفلة القاهرة التي أقيمت في نفس الوقت الذي أقيمت فيه حفلة الاسكندرية

الإفراج عن تمثال مصطفى كامل

وفي أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ قرر مجلس الوزراء إقامة تمثال مصطفى كامل في ميدان العتبة الخضراء (محمد علي الكبير) وكان هذا التمثال سيجينا في مدرسة مصطفى كامل منذ أن تم صنعه في فرنسا وجيء به إلى مصر في يناير سنة ١٩١٤ وبعد أن قررت الوزارة إقامته في ميدان العتبة الخضراء . عدلت عنه واختارت له ميدان سوارس الذي سمي بعد إقامة التمثال فيه ميدان مصطفى كامل وقد أزح الستار عنه في عهد وزارة علي ماهر كما سيجيء بيانه

اتفاقية الشكنات

نصت معاهدة سنة ١٩٣٦ على أن تقوم مصر ببناء الشكنات والمساكن التي خصصت في هذه المعاهدة لإقامة الجيش البريطاني بمنطقة قناة السويس على أن تدفع إنجلترا رُبْع تكاليف هذه المباني

مفاوض محمد محمود الحكومة البريطانية في تعديل هذا النص ، وعقد سنة ١٩٣٨ في لندن اتفاقية عُرِفت باتفاقية الشككات وقعتها هو بالنيابة عن الحكومة المصرية ، ووقعها اللورد هاليفكس عن الحكومة البريطانية ، وقد قضت بأن تدفع هذه نصف التكاليف بدلا من ربعها ، على أن هذه الاتفاقية قدرت تكاليف هذه المباني بنحو اثني عشر مليون جنيه ، في حين أن الجانب المصري في مفاوضات سنة ١٩٣٦ كان يقدر لها مبدئيا مبلغا أقل من ذلك ، وإن كان الجانب البريطاني لم يوافق على ذلك التقدير

وعلى أى حال فهذه الاتفاقية ليست مما يشرف تاريخ مصر ، شأنها في ذلك شأن معاهدة سنة ١٩٣٦ ذاتها

اتفاق روما

١٦ أبريل سنة ١٩٣٨

تركت الوزارة البريطانية تتفاوض مع إيطاليا في شؤون تتعلق بمصر والسودان ضمن المسائل التي تناولتها هذه المفاوضات ، مما أسفر عنه توقيع الاتفاق الانجليزي الإيطالي بروما في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ ، ولم يكن لمصر من شأن فيه سوى توقيع وزيرها المفوض بإيطاليا في اليوم نفسه ميثاقا ينص على حسن الجوار بين إيطاليا ومصر وبريطانيا فيما يتعلق بأملاك إيطاليا في شرق أفريقية من جانب ، وكينيا والصومال البريطاني والسودان من جانب آخر ، وكان الميثاق نتيجة للاتفاق الانجليزي البريطاني ، وقد مثل السودان في الميثاق كل من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ، ومثلت الحكومة البريطانية كينيا والصومال البريطاني ، ووقعه السكونت شيانو وزير خارجية إيطاليا عن الحكومة الإيطالية ، واللورد بيرث سفير إنجلترا في روما عن الحكومة البريطانية ، ومصطفى الصادق بك وزير مصر المفوض في روما عن الحكومة المصرية ، وتوقيع هذا الميثاق في هذه الملابسات كان مظهرا من مظاهر تبعية مصر للسياسة البريطانية في شؤونها الخارجية ، هذا إلى أن توقيعه بهذا الأسلوب هو بمثابة اعتراف من الحكومة المصرية باشتراك

بريطانيا مع مصر في تمثيل السودان ، وكل هذا من المآخذ الجسيمة على وزارة
محمد محمود

الاستثناءات

أرادت الوزارة التشهير بعهود الوزارات السابقة ، فعمدت إلى حصر الاستثناءات
في ترقية الموظفين التي تمت في هذه العهود تمهيدا للنظر في إلغائها ، وألفت لذلك
لجنة برئاسة عبد العزيز فهمي وزير الدولة ، وقامت هذه اللجنة بمهمتها وانتهت إلى
نتيجة سلبية إذ وجدت أن الاستثناءات قد لجأت إليها كل الوزارات كما لجأت إليها
وزارة محمد محمود ذاتها ، فرأت أن ليس من العدل قصر إلغاء الاستثناءات على
عهد دون عهد آخر ، وإذا ألغيت الاستثناءات في كل العهود كان ذلك مدعاة
لإغضاب كثير من أنصار الوزارة القائمة ، فبقيت الاستثناءات السابقة واللاحقة ،
وطويت صفحة هذه اللجنة دون أن يلشر تقريرها

هذا إلى أن هذه الوزارة وهي في صدد التشهير بالوزارة السابقة في استثناءاتها
قد لجأت هي أيضا إلى الاستثناءات في ترقية بعض أنصارها وتسوية حالات
بعضهم وأخذت تأكيد لطائف من الموظفين ممن عرفوا بأنهم من أنصار الوزارة
السابقة وسلكت في ذلك مسلكا لا يقره عدل ولا إنصاف وإن كان أقل مدى
من مسلك وزارة الوفد وأضعف كيدا

تنحية محمد محمود - أغسطس سنة ١٩٣٩

كان محمد محمود يقيم مدة الصيف في فندق وندسور بالإسكندرية . ففي يوم الجمعة
١١ أغسطس سنة ١٩٣٩ دق جرس التليفون بالفندق ، وإذا بالمتكلم سعيد
ذو الفقار كبير أمناء جلالة الملك يطلب من محمد محمود تحديد موعد لمقابلته بالفندق
لتبليغه رسالة سامية ، وجاءه في الموعد المحدد ، وأفضى إليه برغبة جلالة الملك في
استقالته ، وكان هذا موضوع المقابلة ، فلم يكذب محمد محمود يتلق نبأ هذه الرغبة

حتى استجاب لها ، وقدم استقالته إلى جلالة الملك في اليوم التالي (السبت ١٢ أغسطس)
بعد أن سلخت وزارته في الحكم نحو عشرين شهرا

بنى محمد محمود استقالته على مرضه ، وقد كان مريضا معظم المدة التي قضاه في
الوزارة ، ومع ذلك لم يكن المرض ليدعوه إلى الاستقالة ، بل كان يزعم السفر إلى
مرسى مطروح للاستجمام والراحة ، وأعدت الطوافة (فوزية) لهذه الرحلة ، فما
أن تمت المقابلة بينه وبين كبير الأمناء حتى بادر إلى تقديم استقالته ، ولاغربة
في ذلك ، فقد جاء إلى الحكم وبق في الحكم بأمر من جلالة الملك ، فكان بديها
أن يعتزل الحكم تنفيذاً لأمر جلالاته ، وبعبارة أخرى أنه لم يستقل لأن مجلس
النواب قرر عدم الثقة بوزارته فلقد كان مؤيدا من معظم أعضائه ، بل جاءت
الاستقالة مفاجأة لأعضاء المجلس ذاته ، وبدا أنها شبه إقالة ، وكان البرلمان في
عطلة الصيفية ، فلم يكن من الأعضاء إلا أن قابلوها هذه الإقالة بالصمت والوجوم

وزارة علي ماهر

أغسطس سنة ١٩٣٩ - يونيه سنة ١٩٤٠

عهد جلالة الملك إلى علي ماهر وكان رئيسا للديوان الملكي بتأليف الوزارة الجديدة
فألفها في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ على النحو الآتي : علي ماهر للداخلية
والخارجية . محمد علي علوبة وزير دولة . محمود فهمي النقراشي للبعارف . محمود
غالب للواصلات . حسين سرى للمالية . الدكتور حامد محمود للصحة . سابا
حبشى للتجارة والصناعة . عبد الرحمن عزام للأوقاف . إبراهيم عبد الهادي وزير
دولة . مصطفى الشوربجي للعدل . عبد السلام الشاذلي للشؤون الاجتماعية . عبد القوي
أحمد للأشغال . محمد صالح حرب للدفاع الوطني . محمود توفيق حفاوى للزراعة
وحدث تعديل يسير فيها بحلول عبد السلام الشاذلي وعبد الرحمن عزام كل
منهما محل الآخر في وزارتي الشؤون الاجتماعية والأوقاف (ديسمبر سنة ١٩٣٩)
وهذه الوزارة مؤلفة من أنصار علي ماهر ، ومن السعديين ، ولم يشترك فيها

الأحرار الدستوريون ، لاختلافهم وإياه على عدد المقاعد التي تكون لهم في الوزارة ، ولأنهم كانوا يشعرون بالغضاظة من تنحية رئيسهم محمد محمود في ظروف تشبه الإقالة ، فتشددوا في شروط اشتراكهم في الوزارة الجديدة ، مما أدى إلى تأليفها بدونهم

وزارة الشؤون الاجتماعية

ابتكرت هذه الوزارة وزارة جديدة أنشأتها وظهر اسمها في مرسوم تأليفها وهي « وزارة الشؤون الاجتماعية » ، وهي فكرة صائبة لأن البلاد في حاجة إلى مثل هذه الوزارة للعناية بشؤونها الاجتماعية والنهوض بها وتوجيهها توجيهها صالحا سليما يساعد على رقي البلاد الاجتماعي وتحقيق مستوى أعلى لحياة الفرد والأسرة وقد جعل التعاون من اختصاص هذه الوزارة ، فنهض في ظلها وبجهودها نهضة طيبة واسعة المدى ، وإن كانت هي نفسها لم تؤد كل ما انشئت من أجله

الجيش المرباط

أنشأت هذه الوزارة قوة حرية محلية أسمتها « الجيش المرباط » ، وهو جيش اقليمي يتألف من المجندين الذين يزيدون على حاجة الجيش العامل ولم تنقص مدة التزامهم بالخدمة العسكرية ، ومن ينضم إليهم من المتطوعين ومهمة هذا الجيش في زمن السلم تنمية وتعميم الخصال والفضائل العسكرية وموافاة الجيش عند الاقتضاء بما يحتاجه من الجند ، والقيام بما يعهد إليه من الخدمات العامة أو الخدمات الاجتماعية ومهمته في زمن الحرب القيام بحراسة المرافق العامة وأداء الخدمات العسكرية المختلفة وراء ميادين القتال وإنجاح الجيش عند الحاجة ومدة الخدمة في الجيش المرباط لا تتجاوز ستة شهور ، ويجوز جمع رجال هذه القوات مدة أخرى لا تزيد على ستة أسابيع في السنة الواحدة في أوقات لا تعطل فيها أشغالهم العادية

ويتولى تدريب القوات المراقبة ضباط من رجال الجيش العامل أو المحليين
إلى الاستيداع أو المعاش

وإنشاء الجيش المراقبة مشروع يؤدي إذا حسنت إدارته إلى إشاعة روح
الجنديّة بين طبقات الشعب بطريقة ميسرة ، إذ يكون المجندون في هذا الجيش
على مقربة واتصال بذويهم في العواصم والمدن والقرى ، ولما كانت نفقاته أقل
بكثير من نفقات الجيش العامل فإن هذا مما يساعد على زيادة عدده فيصبح قوة
حربية تعتمد عليها البلاد في مهمة الدفاع عن كيانها إذا جدّ الجد ، كما يمكن أن
يكون أداة لهضة اجتماعية وعمرانية في الريف والحضر
ولكن الحكومات المتعاقبة أهملت أمر هذا الجيش ، فلم يكتب له اطراد
التقدم والنجاح

الفصل الخامس

مصر في الحرب العالمية الثانية

شبّت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة ١٩٣٩ على أثر اجتياح الجيش الألماني حدود بولندا في أول سبتمبر من تلك السنة ، ففي ٣ سبتمبر أعلنت إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا بعد أن رفضت سحب قواتها من الأراضي البولندية ، واستعرت نار الحرب العظمى مرة أخرى . وأناخت على العالم بأهوالها وكوارثها وويلاتها

إعلان الأحكام العرفية

كان البرلمان في عطلة الصيفية حين نشبت الحرب العالمية وقد طلبت السفارة البريطانية من الحكومة تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ إعلان الأحكام العرفية ، وطلبت إليها أيضا وضع الرقابة على المطبوعات باعتبارها أثرا من آثار النظام العرفي فلم يسع الحكومة إلا أن تبادر بإعلان الأحكام العرفية ، وأصدرت بذلك مرسوما في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وعين على ماهر حاكما عسكريا ، ووضعت الرقابة على الصحف والمكاتبات والرسائل والسينما والإذاعة طبقا لنظام الأحكام العرفية

وإذ صدر هذا المرسوم والبرلمان في عطلة فقد دُعي لاجتماع غير عادي حدد له يوم الاثنين ٢ أكتوبر ليعرض عليه هذا المرسوم ، ولتعرض عليه المراسيم بقوانين الصادرة أثناء عطلة للمادة ٤١ من الدستور

اجتمع البرلمان بمجلسيه في الموعد المحدد ، واستمر اجتماعه بضعة أيام ، وأقر

المجلسان مرسوم إعلان الأحكام العرفية ، أقره مجلس النواب بأغلبية الأعضاء
الحاضرين ضد ١٣ صوتا ، ومجلس الشيوخ بأغلبية ٦٨ صوتا ضد ٥٩

واقترن إعلان الأحكام العرفية بقطع العلاقات السياسية بين مصر وألمانيا ،
وأصدر الحاكم العسكري قرارا بمنع التعامل التجاري مع رعايا ألمانيا

ومن الحق أن نقرر في معرض المقارنة أن الأحكام العرفية في عهد الحرب
العالمية الثانية كانت أخف وطأة من الأحكام العرفية في الحرب العالمية الأولى ،
فهذه أعلنت في نوفمبر سنة ١٩١٤ بقرار من القائد العام لجيش الاحتلال البريطاني
وتولتها السلطة العسكرية الإنجليزية ، أما الأحكام العرفية التي أعلنت في الحرب
العالمية الثانية فقد تولتها السلطات المصرية ، وكانت بلا مراء أضيق حدودا وأقل
امتهانا لحقوق الأفراد من أحكام سنة ١٩١٤ ، وكذلك شأن الرقابة على الصحف
فقد كانت أخف وطأة مما كانت عليه في الحرب العالمية الأولى ، وظلت الحياة
النيابية قائمة ، على خلاف ما حدث سنة ١٩١٤ ، إذ عطلت الجمعية التشريعية وظلت
معطلة حتى انتهت الحرب سنة ١٩١٨ وبعد انتهائها^(١)

تشريعات أقرها البرلمان

أصدرت الوزارة أثناء عطلة البرلمان عدة تشريعات اقتضتها حالة الحرب ، وفيما
يلي أهمها :

- ١ - مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩ بإضافة أحكام جديدة إلى قانون
العقوبات فيما يتعلق بمعاقبة من يلشرون بيانات خاصة بالدفاع الوطني كان يجب أن
تبقى سرية أو حظرت الحكومة إفشاءها ، وقد سبق لمجلس النواب أن أقر هذا
القانون قبل لإنهاء الدورة البرلمانية العادية ولم يكن مجلس الشيوخ قد أقره بعد
فصدر المرسوم سالف الذكر وعرض على البرلمان في دورته غير العادية فأقره
- ٢ - مرسوم بمدة ميعاد وقف البيوع الجبرية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ تخفيفا
للضائقة المالية

(١) ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ١١ و (في أعقاب الثورة المصرية) ج ١ ص ١٢٦

- ٣ - مرسوم بقانون خاص بإحصاء المئون اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين
 - ٤ - مرسوم بقانون خاص بالتدابير الاستثنائية التي تتخذ لتأمين سلامة البلاد ومن هذه التدابير استيلاء الحكومة على العقارات والمصانع والأماكن والمئون التي تقتضيها حاجة تموين الجيش والسكان المدنيين ، وتحديد الأثمان والتعويضات بالطرق الودية أو بواسطة لجان تقدير تشكل بقرارات وزارية
 - ٥ - مرسوم بقانون بإعفاء ضباط الصف وعساكر مصلحة الحدود من الخدمة العسكرية إذا تطوعوا للخدمة فيها مدة عشر سنوات على الأقل
 - ٦ - مرسوم بقانون بإنشاء نظام لتفتيش السفن بميناء الإسكندرية
 - ٧ - مرسوم بقانون بتحديد أقصى الأسعار (التسعير الجبري) للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية
 - ٨ - مرسوم بقانون بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع
 - ٩ - مرسوم بقانون بتنظيم العمليات الخاصة بالنقود وأوراق النقد الأجنبية
 - ١٠ - مرسوم بقانون بإنشاء الجيش الم رابط
- وقد أقر البرلمان هذه التشريعات

الدورة العادية للبرلمان

اجتمع البرلمان في دورته العادية يوم السبت ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ، وحضر جلالة الملك جلسة الافتتاح ، ورأس الجلسة محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ ، وتلا على ماهر رئيس الوزارة خطبة العرش ، وأبرز النقطة فيها أن الدولة الحليفة (بريطانيا) ستلقى من مصر كل معونة ممكنة في الحرب العالمية وأن مصر قد رأت في محالفتها لبريطانيا سبباً يدعم السلم ويقوى أركانه في الشرق (كذا ..) وأشار إلى عناية الحكومة بمسألة تصريف القطن وإلى وسائل الإصلاح

وأنتخب مجلس النواب الدكتور أحمد ماهر رئيساً له ، وكانت المنافسة شديدة بينه وبين الدين بركات رئيس المجلس في دورتيه السابقتين ، إذ نال الدكتور

ماهر ١٤٤ صوتا وبهى الدين باشا ١٠٨ صوتا ، فظفر الاول بالأغلبية .

واستصدرت الوزارة فى مايو سنة ١٩٤٠ بعد إقرار البرلمان قانونا بإضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات لتشديد العقوبات على الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ، واستحدثت فى هذا القانون نصاً جديداً بالغ الخطر ، يقضى بسريان هذه العقوبات على من يرتكب تلك الجرائم إضراراً ببلد «حليف» أو شريك لمصر فى العمل ضد عدو مشترك ، والعقاب على الدعايات المثيرة التى ترمى إلى الفتنة فى عضد الأمة ، والمقصود من هذا التعديل منع الأعمال العدائية ضد بريطانيا

زيارة على ماهر للسودان

سافر على ماهر إلى السودان فى فبراير سنة ١٩٤٠ ، يصحبه وزير الدفاع والأشغال ، وزاروا العطبرة والخرطوم وأم درمان وود مدنى وسنار وكوستى والملاكال وبحر الزراف وبور سودان ، وطافوا بالمؤسسات المصرية فى الرى والتعليم والجيش وبعض المعاهد والمصالح والنوادر ، وكان على ماهر أول رئيس وزارة مصرى فى العهد الحديث زار السودان أثناء ولايته الحكم ، وقد تركت هذه الزيارة أثراً طيباً فى السودان وزادت أواصر الوحدة بين شمال الوادى وجنوبه متانة وقوة

مذكرة الوفد إلى الحكومة البريطانية

أول أبريل سنة ١٩٤٠

أحدثت هذه المذكرة رجسة كبيرة فى البلاد ، لأنها أول صيحة بالخروج على معاهدة سنة ١٩٣٦ من إحدى الهيئات التى وقعتها ، ومن الهيئة التى اعتزت بها وروجت لها وحشت الناس على قبولها

وضع الوفد المصرى هذه المذكرة وقدمها النحاس يوم أول أبريل سنة ١٩٤٠ إلى السفير البريطانى السير لامبسون (لورد كليرن) ليبلغها إلى الحكومة

البريطانية ، وقد تضمنت بعد ديباجة في شرح الموقف السياسي مطالب الوفد من بريطانيا ، وتتلخص فيما يلي :

أولاً : أن تصرح الحكومة البريطانية من الآن (١٩٤٠) بأنه عند ماتضع الحرب العالمية أوزارها ويتم عقد الصلح بين الأمم المتحاربة تسحب من الأراضي المصرية القوات البريطانية جميعها سواء في ذلك القوات المعسكرة قبل الحرب أو بعده وأن تحل محلها القوات الحربية المصرية على أن تبقى المحالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبيّنة فيها

ثانياً : عند التسوية النهائية يجب أن تكون مصر طرفاً فيها وأن يكون لها اشتراك فعلي في مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها والعمل على تحقيق أغراضها معنوية كانت أو مادية

ثالثاً : بعد انتهاء مفاوضات الصلح يجب أن تدخل إنجلترا ومصر في مفاوضة يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان لمصلحة أبناء وادي النيل جميعاً

رابعاً : المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية

خامساً : عدم الحيلولة دون تصدير القطن المصرى إلى البلاد المحايدة ، أو شراؤه بالأسعار والشروط المناسبة

أحدثت هذه المذكرة تأثيراً كبيراً وقوبلت (في الجملة) باغتباط ، إذ كانت كما أسلفنا أول صوت ارتفع من بين الهيئات التي وقعت المعاهدة بالاتقاض عليها ، وأوضحت تعلق البلاد بالجللاء ، وجاءت (فيما عدا حديثها عن المحالفة وعن السودان) انتصاراً كبيراً لقضية الجللاء ولوجهة نظر الحزب الوطنى في هذه المسألة الهامة التي هي جوهر الاستقلال

أما لدى الجانب البريطانى فقد قوبلت بداهة بالاستياء والتذمر ، وبالرغم من انهماك بريطانيا وقتئذ في الحرب ورغبتها في كسب رضا الشعوب فإن جواب حكومتها ينم عن روح السخط والحق ، فقد أجابت عليها برد أرسله اللورد

هاليفكس وزير خارجيتها بطريق البرق إلى السفير البريطاني وهذا أبلغه إلى النحاس يوم ٦ أبريل قال ما ترجمته :

١ — « أبلغوا النحاس باشا في الحال أن الحركة التي قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا أليما للغاية ولا تستطيع الحكومة البريطانية إلا اعتبار قرارات الوفد كمحاولة مقصودة للعب دور في السياسة الداخلية في حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة في صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها

٢ — أما فيما يخص المسائل التي أثارها النحاس باشا فمن البديهي أنها تؤدي إلى .
(١) إعادة النظر في المعاهدة البريطانية المصرية

(ب) تدخل من جانبنا في السياسة الداخلية المصرية

(ج) الطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادي في الحرب ضد ألمانيا

٣ — لما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ومن الجلي بلا شك للنحاس باشا أنه لو انتصر العدو لم يبق إلا قليل احتمال في مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية فإن الحكومة البريطانية موقنة بأن المسؤولين عن مصير الشعب المصري ومنهم النحاس باشا سيواجهون المسؤوليات التي تجابههم في ساعة خطيرة من تاريخ العالم
٤ — إننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع فقل للنحاس باشا - وأنا أحد الموقعين على المعاهدة - يبدو لي أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية وأنه ليسعدني أن أؤكد أن النحاس باشا سيعمل جهد طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التي لم تقترن بالسداد ،

وقد رد الوفد على هذه الرسالة بخطاب أيد فيه مذكرته الأولى

إزاحة الستار عن تمثال

مصطفى كامل - ١٤ مايو سنة ١٩٤٠

اختارت الحكومة ميدان (مصطفى كامل) - وكان اسمه ميدان سوارس - لإقامة تمثال مصطفى كامل ، وبنت قاعدته في وسط الميدان ، وهي من الحجر الرديء الذى ظهرت عيوبه مع الزمن ، وضئت عليه بقاعدة من الحجر الصوان اللاتق بالتمثال وصاحبه

وأتمت بناء القاعدة في أبريل سنة ١٩٤٠ ، ونقشت على صدرها هذه الكلمات « مصطفى كامل باشا ١٨٧٤ - ١٩٠٨ » ، وعلى الجانب الأيمن منها هذه العبارة المأثورة من كلمات الزعيم « لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة » ، وعلى الجانب الأيسر منها قوله « إن من يتساح في حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان » ، وعلى الجانب الخلفى هذه العبارة « اكتبتم الأمة بجميع طبقاتها في صنع هذا التمثال سنة ١٩١٠ وفى سنة ١٩٣٨ قررت الحكومة إقامته في هذا الميدان تمجيذا للذكرى »

وأقامت الحكومة التمثال على هذه القاعدة ، واحتفلت برفع الستار عنه . على عهد وزارة على ماهر ، يوم الثلاثاء ١٤ مايو سنة ١٩٤٠ ، في حفلة نخمة شهدها نخبة عظيمة من علية القوم وسائر الطبقات إلا رجال الوفد فإنهم أعرضوا عنها وقاطعوها وقد تفضل صاحب الجلالة الملك فاروق بحضورها ، وألقى على ماهر بين يديه الخطبة الآتية :

خطبة على ماهر

« مولاي صاحب الجلالة

« تفضلتم جلالتم بتشريف هذا الحفل بالحضور ، وهذا حادث له مغزاه وروعته . وليست هذه أول مرة نرى فيها ماليك البلاد حفظه الله ورعاه ، يعنى

بمصالح هذا الشعب ويعمل على مشاركته في عواطفه
وإذا كانت يد المليك سترفع الستار عن تمثال مصطفى كامل باشا فقد رفعت
عن ماجد محض كان يحمينا فأفرجت عنه

مولاي : جئنا لنحيي تمثال مصطفى ، فلنقف هنيئة خاشعين أمام الذكرى
« كلما ذكر مصطفى ، ظهر اسمه في هالة من المجد ، وانتشر ذلك النور الساحر
الذي يملأ النفوس رهبة وإجلالا

« في هذه الساعة يطيب لنا أن نجتمع في ظل المبادئ التي ألقى نفسه وجسمه
فيها ، في ظل الإخلاص الذي مات عليه فأحيا أمة ودفع شبابها إلى ميادين
الكفاح والعُلا

« نجتمع أمام ذلك التمثال الذي يحرك النفس وهو صامت ، لأن جلال
التاريخ وجلال الذكرى في شخصه يلتقيان

« كان مصطفى أول من حمل لواء الحرية بعد أن طوى زمانا ، وكان أول من
صاح تلك الصيحة في طول البلاد وعرضها ، صيحة التضحية ، صيحة الحرية ،
صيحة الحب ، صيحة الحياة : « بلادى بلادى ، لك حبي وفؤادي ، لك حياتي
ووجودي ، لك دمي ونفسي ، لك عقلي ولساني ، لك حبي وجناني ، أنت ، أنت ، أنت
الحياة ولا حياة إلا بك يا مصر ،

« مولاي : نقرأ اليوم خطب مصطفى ، فلا نرى فيها أثر البلاغة والتنميق ،
ذلك أن بلاغته كانت روحانية بلا جسم ، ليست بحاجة إلى صلة أو سبب مادي
لتصل إلى النفوس وجوها

« ذلك أن حياة مصطفى قصيرة ، لم تكن كحياة غيره من الزعماء والقادة ،
سلسلة أعمال توصف وتحلل ، وإنما كانت هذه الحياة كلها ، التي تعلو على كل
حصر وتحليل ، صوتا يخيل إلى سامعيه أنه يهبط من السماء ، صوتا كصوت
الماضي ، رنّ في الوادي فانتبه ، ولا تزال أصدأوه تتجاوب وتمتد بعد الموت

« وقد كان مصطفى يجمع بين إقدام الشباب وازن الكهول في الفكر
« وهذه المبادئ التي استمدتها من وحي الوطن واتخذها شعارا لجهاده قد

دلت التجارب والمحن على أن راسمها كان بعيد النظر سليم التفكير

« كان مصطفى مقدما ، يخاق الحماسة ويتعهد لها لأنه يعلم أن الحماسة في حياة الأمم تنزل منها منزلة الروح من البدن وأن الشعب إذا غابت عنه الحماسة غابت عنه الحياة ، فكان يعمل ليله ونهاره كاتباً وخطيباً على تغذية العاطفة الوطنية وإيقاظ الجماهير التي كان يجذبها بشخصه وإيمانه وشجاعته

« كان مصطفى يحمل في قلبه صورة الوطن الحى أنى سار أو أقام ، فكان قلبه مقتدرا على جمع القلوب ، تحفوق كلما خفق ، وتشاطره حمل السراء والضراء ، وكان الشباب — شباب الوادى وعدته — جنوده المجندة تأتلف وتلتف حول لوائه ، وكان هو قائدها وهادياها

« كان مصطفى شعلة ذكاء وحماسة ، وكان خير محام عن خير قضية ، وكان في دفاعه يهب لنصرة الحق والعدل ، وكان جلدا على الكفاح ، لا يبرح يناضل حتى يصرع الباطل ويرمى السهم في مقاتله

« وقد صبر وجاهد واحتمل الأذى في سبيل مصر ، في سبيل النيل وواديه ، في سبيل تلك القرى والمدائن الجاثمة في حضن الوادى ، في سبيل ذلك الأفق الضاحك بين جنات النخيل والأعنان ، بين هزج السواقي وأغانى الفلاح

« وقد تغلغل حب مصر في فؤاد مصطفى ، لأن حبه كان صادرا عن عاطفة وعقل وعلم ، وكان ذلك الحب لا تشوبه شائبة من مطمع في مادة أو جاه

« كان مصطفى مصرياً صميماً يحب مصر وفلاح مصر حافظ كيائها ، ذلك الفلاح الذى هو نحن وأنتم ، الذى هو مصر من طيبة إلى الفسطاط والقاهرة ، والذى طبع البلاد بطابعه ، وانضمت كتلته على الغزاة ، فأفنت شخصيتهم في ثناياها

« وقد كان المصريون في أدوار تاريخهم سلسى القيادة لسكل زعيم يخرج من صفوفهم ، ويعرف كيف يسوسهم ، ويتخذ لنفسه نقطة ارتكاز في قلوبهم وفي صميم إحساساتهم وعواطفهم ، وفي شجاعتهم وإيمانهم ، وفي أرضهم ولغتهم ، وقد ولد مصطفى في مصر ، وحك جلده بأرضها الغراء طفلاً ، ونشأ حراً ، وعاش حراً

«وها نحن أولاء نقف أمام تمثاله ونخيل اليما أن الحياة تدب وتوثب في كل ذرة ساكنة منه ، وأن وراء هذه المادة قوة خفية تدفع الشعب إلى غايته الكبرى
«مولاي : في هذا اليوم الذي تتطاحن فيه الأمم ذودا عن كرامتها ، وتدعيما لشخصيتها وحرقاتها ، نقف أمام تمثال مصطفى ، في حضرة المليك ، وقد اجتمع العرش والأمة في صعيد واحد ، لا يفصلهما جدار ، متعاونين متساندين في سبيل إعلاء كلمة الحق

«مولاي : مات مصطفى فكان موته أول شاهد على تغلغل الروح الوطنية في مختلف الطبقات . وأول دليل على أن في هذه الأمة قوة بل قوى حيوية كامنة إذا وجد من يحركها ويتعهدا . أتت بالمعجزات
«فلنذكر مصطفى ، ولنظف بتمثاله ، ولناخذ من موته معنى الحياة والحرية والأمل
«مولاي : انه وإن لم يتحقق أمان مصطفى كلها إلى اليوم ، فإننا لا نشك لحظة في أن هذه الأمان ستحقق على أيديكم ، فقد أعلن الاستقلال في عهد والدكم العظيم فؤاد الأول ، وستكمل في عهدكم الزاهر بإذن الله دعائم هذا الاستقلال وتتوطد ، إذ يجد من يقظتكم ورعايتكم وإخلاص شعبكم الملتف حولكم كل تضحية وتأيد ، وحسب الشعب في جهاده أن يجد سنده في العرش ، كما يجد العرش في الشعب سنده ،

وقد قوبلت هذه الخطبة بالتصفيق في شتى مواضعها وعلى أثر إلقائها نهض جلالة الملك ، وسار نحو التمثال ، فجذب شريطا متصلا بالستار . فانشق عن تمثال الزعيم العظيم ، ودوى التصفيق في جنبات سرايق الاحتفال . فرددته الجماهير المحتشدة التي تجمعت خارج السرايق

دخول إيطاليا الحرب - ١٠ يونيه سنة ١٩٤٠

وأثره في الحالة السياسية

دخلت إيطاليا الحرب العالمية في يونيه سنة ١٩٤٠ . إذ أعلنت الحرب على فرنسا وإنجلترا في اليوم العاشر منه

وفي ١٢ يونيه عقد كل من مجلسي الشيوخ والنواب جلسة سرية لسماع بيان رئيس الوزارة عن سياسة الحكومة بإزاء دخول إيطاليا الحرب ، فأقر المجلسان سياسة الحكومة ، ومضمونها تجنب البلاد ويلات الحرب مع الوفاء بتعهداتها وتقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة في دفاعها عن الحق والحرية في حدود معاهدة الصداقة والتحالف وأن يكون موقف مصر موقفا دفاعيا مع قطع العلاقات السياسية مع إيطاليا واعتقال معظم رعاياها

أزمة سياسية - يونيه سنة ١٩٤٠

التبليغ البريطاني إلى جلالة الملك

على أثر إعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء ساءت العلاقات بين السفارة البريطانية والحكومة المصرية ، إذ نسبت السفارة إلى الحكومة والسراى ميولا نحو إيطاليا والمحور

فوجهت الحكومة البريطانية بواسطة سفارتها في مصر إلى جلالة الملك تبليغا بمثابة إنذار بأن لا سبيل إلى التعاون بينها وبين وزارة على ماهر

اجتماع في قصر عابدين

٢٢ يونيه سنة ١٩٤٠

على أثر هذا التبليغ استدعى جلالة الملك لفيما من الكبراء وزعماء الأحزاب إلى قصر عابدين للتشاور في الأمر ، فاجتمعوا بالقصر يوم السبت ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٠ الساعة الخامسة مساء ، وتبادلوا الرأي فيما يكون الجواب على هذا الإنذار ، وكان الحاضرون في هذا الاجتماع هم (مع حفظ الألقاب وبترتيب البلاغ الذي صدر من القصر) : على ماهر رئيس الوزارة . مصطفى النحاس رئيس سابق للوزارة ورئيس الوفد المصرى . احمد زيور رئيس سابق للوزارة . اسماعيل صدق رئيس سابق للوزارة . عبد الفتاح يحيى رئيس سابق للوزارة . محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ . احمد ماهر رئيس مجلس النواب ورئيس

الهيئة السعدية ، محمد صالح حرب وزير الدفاع . محمد توفيق رفعت رئيس سابق
لمجلس النواب . محمد حلمى عيسى رئيس حزب الاتحاد الشعبي . محمود بسيونى
رئيس سابق لمجلس الشيوخ . بهى الدين بركات رئيس سابق لمجلس النواب . محمد
حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى . مصطفى عبد الرازق وكيل حزب الأحرار
الدستوريين (نائباً عن محمد محمود الذى اعتذر لمرضه) . عبد الحميد بدوى كبير
المستشارين الملكيين . عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى (ليدون
محضر الاجتماع)

وافتح جلالة الملك الاجتماع وحضره هنية وأشار إلى المسائل التى سيتناولها
البحث وطلب إلى الحاضرين أن يبحثوها بكل حرية ، ثم نهض وغادر الاجتماع ،
وتداول المجتمعون الموقف بعد أن عرضه عليهم على ماهر ، ودام الاجتماع
إلى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة مساءً ، وانتهى بقرار بالموافقة على استقالة
وزارة على ماهر ، إذ جاء فى القرار أنه إزاء إصرار على ماهر باشا على الاستقالة
فإنهم يضعون الأمر بين يدى جلالة الملك ليصرفه بحكمته ، ومعنى ذلك هو
الإذعان للتبليغ البريطانى

وبحث المجتمعون فى شكل الوزارة الجديدة ، فقال بعضهم بأن تكون
قومية ، ورفض النحاس الائتلاف ، وطلب أن تؤلف وزارة محايدة تجرى
انتخابات جديدة ، وانتهوا على غير اتفاق

استقالة وزارة على ماهر - ٢٣ يونية سنة ١٩٤٠

وبناء على ما أسفر عنه الاجتماع قدم على ماهر استقالة الوزارة فى اليوم
التالى (٢٣ يونية سنة ١٩٤٠) بعد أن بقيت فى الحكم عشرة شهور وسبعة أيام
وبدأ من جواب الاستقالة أنه أضطر إليها بضغط التدخل البريطانى ، إذ قال
فى كتابه : « ولكن أصبح الاستمرار فى الحكم متعذراً لأسباب قاهرة خارجة
عن إرادتنا وإرادة الشعب المصرى لهذا أراى مضطراً إلى رفع استقالتي إلى
مقامكم السامى ،

ودُعِيَ الزعماء والكبراء إلى اجتماع آخر في قصر عابدين يوم ٢٤ يونيه لينشاوروا مرة أخرى في توحيد الصفوف وتأليف وزارة قومية تواجه الظروف العصيبة التي تجتازها البلاد، فأصر النحاس على رفضه الاشتراك في هذه الوزارة ولو كان رئيساً لها، وطلب تأليف وزارة محايدة يكون أول عمل لها حل مجلس النواب القائم فوراً، وإجراء إنتخابات حرة عندما تسمح الظروف بذلك^(١)، كأن الإنتخابات الجديدة هي التي ستحقق للبلاد مطالبها وتحل قضاياها... وانتهى هذا الاجتماع أيضاً على غير إتفاق

وقد قبلت استقالة وزارة علي ماهر يوم ٢٧ يونيه، وهو اليوم الذي عهد فيه جلالة الملك إلى حسن صبرى تأليف الوزارة الجديدة

المساعي لتوحيد الصفوف

وإخفاقها

أوفد جلالة الملك إلى مصطفى النحاس - وكان قد توجه إلى كفر عشنا بالمنوفية - وكيل الديوان الملكي عبد الوهاب طلعت وعرض عليه تأليف وزارة قومية برأسته، فاعتذر بحجة أن تجربة الوزارة الائتلافية قد فشلت في عهد السلم فأحرى بها أن تفشل والحرب قائمة، وحجته الحقيقية أنه لا يريد إئتلافاً، وإنما يريد الوزارة من أعضاء حزبه (الوفد) دون سواهم وهي شئشنة تعرفها الأمة منه، وهذه الأناية كانت من أكبر العقبات في سبيل توحيد الصفوف، مع أن الظروف العصيبة التي تجتازها البلاد كانت خليقة بأن يتنازل الوفد عن بعض أنانيته ويقبل التضحية ببعض المقاعد الوزارية تحقيقاً للوحدة وتأييداً للإئتلاف، وإذا كان الإئتلاف لم ينجح في عهد السلم فليس ثم ما يمنع أن ينجح مرة أخرى سواء في السلم أو في الحرب، وإذا قيل بأن تجربة الوزارات الإئتلافية لم تنجح فيما مضى، فليت

(١) أى ليس من الحتم إجراؤها في السنين يوماً التالية لتعمل كما يقضى الدستور بذلك، بل ترجأ الإنتخابات الجديدة بسبب ظروف الحرب

شعري هل كانت الوزارات الحزبية أكثر نجاحا من الوزارات الائتلافية ؟ إن النجاح أو الفشل لا يرجع إلى صبغة الوزارات بل إلى شخصية أعضاء الوزارة أنفسهم ، أو إلى الظروف السياسية ، وليس من الإنصاف أن يقال إن أعضاء حزب بالذات هم وحدهم المخلصون في العمل ، وغيرهم لا يتوافر فيهم الإخلاص ، بل أغلب الظن أن أشد الأحزاب احتكارا للدعوى الإخلاص قد تكون أقلها إخلاصا وكفاءة واستقامة ، وأضعفها عملا وإنتاجا صالحا

ولأنه لما يؤسف له حقا أن البلاد قد عجزت عن توحيد جهتها خلال الحرب العالمية ، مع أن الأحداث الجسام التي هزت العالم واهتزت لها مصر كانت جديرة بأن تبعث في النفوس روح البذل والتضحية السلبية للوصول إلى إعادة الجبهة الوطنية التي تألفت أواخر سنة ١٩٣٥ ، ولعمري إذا لم تظهر التضحية في مثل هذه الظروف فتي تظهر ؟

ولكن الإطماع الشخصية والأنانية الحزبية قد حالت مع الأسف دون إعادة هذه الجبهة

لقد توحدت الصفوف في إنجلترا خلال الحرب ، وتكونت وزارة ائتلافية جمعت بين المحافظين والأحرار ، أما في مصر فإن التطاحن الحزبي قد استمر على الرغم من أن مصير البلاد ومصير العالم كانا في ميزان القدر ، وهذا دليل على مبلغ ماشاب النفوس والحياة السياسية عندنا من أنانية وإطماع شخصية ونقائص أخلاقية ليست من الوطنية في شيء

تأليف وزارة حسن صبرى

٢٨ يونيه سنة ١٩٤٠

في ٢٨ يونيه سنة ١٩٤٠ صدر المرسوم بتأليف وزارة حسن صبرى ، وهي وزارة مؤلفة من ستة عشر وزيرا يمثلون الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والمستقلين ، ورئيسها مستقل ، وكان عنصر المستقلين فيها بارزا إذ كان منهم ستة وزراء

وقد ألفت على النحو الآتي : حسن صبرى للرآسة والخارجية . عبد الحميد سليمان للمالية . حلمي عيسى للعدل . محمود فهمى النقراشى للداخلية . محمود فهمى القيسى للدفاع . صليب سامى للتموين . حسين سرى للأشغال . محمود غالب للبواصلات . محمد حافظ رمضان للشؤون الاجتماعية . محمد حسين هيسكل للبعارف . الشيخ مصطفى عبد الرازق للأوقاف . ابراهيم عبد الهادى للتجارة والصناعة . أحمد عبد الغفار للزراعة . على أيوب وزير دولة . عبد المجيد ابراهيم صالح وزير دولة . الدكتور على ابراهيم للصحة

وفى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠ حصل تعديل يسير فى مناصبها بان تنحى عبد الحميد سليمان عن وزارة المالية وصار وزير دولة وعين بدله محمود فهمى النقراشى وعين حسن صبرى وزيرا للداخلية مع بقائه وزيرا للخارجية

سياسته الوزارة

أوضح حسن صبرى سياسته الوزارة فى بيان له ألقاه فى مجلس النواب بجلسته ٣ يوليه سنة ١٩٤٠ ، صرح فيه بان وزارته حريصة على استقلال مصر وسلامتها كما هى حريصة على الوفاء بتعهداتها لحليفها بريطانيا ، وأنها تقوم بتنفيذ معاهدة التحالف والصداقة بروحها ونصها ، وأنها ستستمر على السياسة التى اقراها البرلمان فى ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠

وإذ كان يمثلو الحزب الوطنى فى مجلسى الشيوخ والنواب لا يقرون معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد رفضوا الثقة بالوزارة على هذا الأساس ، وأعلنوا ذلك فى كلا المجلسين

الخلاف فى الحزب الوطنى

كان اشتراك حافظ رمضان فى وزارة حسن صبرى سببا لخلاف كبير بين أعضاء الحزب الوطنى ، وقد بدأ هذا الخلاف فى دائرة ضيقة باشتراكه فى وزارة

محمد محمود الثانية سنة ١٩٣٧ ، إذ كان اشتراكه بغير قرار من اللجنة الإدارية للحزب ، فلما فوَّتح في ذلك اعتذر بان الوقت لم يكن يتسع لعقد اللجنة قبل تأليف الوزارة فإنها ألقت على عجل ، وسكتت اللجنة حتى استقالت وزارة محمد محمود وألف وزارته الثالثة دون أن يشترك فيها حافظ رمضان باشا ، فلما وقعت أزمة يونيه سنة ١٩٤٠ واستقالت وزارة على ماهر اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب يوم ٢٤ يونيه وبحث في الموقف وهل يشترك الحزب في الوزارة الجديدة إذا دعى لذلك أم لا يشترك ، فقررت اللجنة عدم الاشتراك فيها ، ثم ألقت وزارة حسن صبرى باشا وفيها حافظ رمضان باشا ، فوقع الانقسام في اللجنة الإدارية بين معارض لموقف حافظ رمضان باشا لمخالفة قرار اللجنة ومؤيد له في موقفه ، وبقي هذا الخلاف قائما وشعبتا اللجنة على خلاف بينهما إلى أن تم الصلح بين الفريقين وعادت الوحدة إلى اللجنة في نوفمبر سنة ١٩٤٦

إلغاء صندوق الدين

١٧ يوليه سنة ١٩٤٠

« صندوق الدين » هو أحد النظم التي فرضتها أوروبا على مصر بعد أن ارتبكت شؤونها المالية في عهد الخديو اسماعيل ، وكان الغرض من هذه النظم وضع رقابة أوروبية على المالية المصرية ، وقد أنشئ « الصندوق » بموجب الدكرتين الصادر في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ ، ومهمته تسلم الدخل المخصص لقوائد الدين العام وقيمة ما يستهلك منه كل سنة ، وكان هذا الدخل يشمل حصيلة الضرائب من مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وإيراد الجمارك والسكك الحديدية ومصالح أخرى^(١) ، وعهد بإدارة الصندوق إلى مندوبين عن الدول الدائنة^(٢)

وفي ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ على أثر « الاتفاق الودى » بين إنجلترا وفرنسا ، صدر أمر عال بتعديل اختصاصاته وتخفيف بعض القيود التي كانت مفروضة

(١) و (٢) راجع في تفصيل ذلك « عصر اسماعيل » ج ٢ ص ٩٠

على الإدارة والمالية ، وتخصيص ضرائب الأطنان في جميع المديريات لخدمة الدين العام بدلا من الإيرادات المختلفة التي كانت مخصصة له من قبل ، وإنشاء مال احتياطي لصندوق الدين قدره ١٨٠٠.٠٠٠ جنيه ، وجعله في أيدي أعضاء الصندوق ليستعملوه إذا قلت الإيرادات المخصصة عما يستحق لأصحاب الديون ، ووضع مال نقدي قدره نصف مليون جنيه تحت أمرهم

وظل الصندوق شبه رقيب على مالية الحكومة المصرية ، وكانت هذه الرقابة موضع استنكار البلاد لما فيها من مظاهر الإذلال لمصر والانتقاص على السيادة القومية

فلما ألغيت الامتيازات الأجنبية في اتفاق مونثرو سنة ١٩٣٧ ، أخذت الحكومة تفاوض الدول ذات الشأن وهي فرنسا وإنجلترا وإيطاليا في إلغاء هذا الصندوق ، وبدأت المفاوضات معها في عهد وزارة النحاس سنة ١٩٣٧

وقد وضع الاتفاق على إلغائه في صيغته النهائية وتم التوقيع عليه في ١٧ يولييه سنة ١٩٤٠ على عهد وزارة حسن صبرى ، ووقعه كل من حسن صبرى باشا عن الحكومة المصرية ، والسير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) عن الحكومة البريطانية وفي ٣ أغسطس سنة ١٩٤٠ وقعه المسيو بوتزى وزير فرنسا المفوض في مصر وقتئذ عن الحكومة الفرنسية

وينص هذا الاتفاق على إلغاء صندوق الدين واسترداد الحكومة المصرية لاحتياطيه وقدره ١٨٠٠.٠٠٠ جنيه والمبالغ المخصصة لإدارته وقدرها ٥٠٠.٠٠٠ جنيه والزيادة المستديمة التي أضيفت إلى هذا المبالغ ، وكذلك جميع المبالغ التي كانت في الصندوق

وقد كانت إدارة «الصندوق» تشغل المبنى الفخم الكائن تجاه دار الأوبرا الملكية بشارع طاهر (عبد الحالق ثروت الآن) ، فأخلته إدارة الصندوق تنفيذاً لإلغائه

مدّة امتياز البنك الأهلي

أربعين عاما

وفي عهد هذه الوزارة صدر القانون القاضي بمد امتياز البنك الأهلي (الانجليزي أصلا وتسكونيا) أربعين سنة أخرى ، وكان ينتهى أجله سنة ١٩٤٨ ، وهو الامتياز الذى يخول هذا البنك حق إصدار أوراق النقد المصرية (البنكنوت) ويجعل اقتصاديات البلاد إلى حد كبير رهن ما يصدره من هذه الأوراق ، لأنه بمثابة بنك الدولة ، ومن الأسف أن يكون بنك الدولة بنكا أجنبيا ، ثم بمد امتياز ، مع أنه كان هو الأداة لتحميل مصر مئآت الملايين من الجنيهات من الأرصدة الاسترلينية التى أنفقتها بريطانيا فى شكل أوراق نقد مصرية أصدرها هذا البنك ، ومع ذلك فقد مدت الحكومة امتياز أربعين سنة أخرى !

اشتركت وزارتا محمد محمود وعلى ماهر فى وضع مشروع هذا القانون ، وأتمته وزارة حسن صبرى ، وصدر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠

ومن عجب أن تسارع هذه الوزارات الى وضعه وتمد به امتياز البنك أربعين عاما قبل أن تنتهى مدة امتياز الأولى بأكثر من ثمانى سنوات ! فقيم هذه العجلة فى مشروع يجعل مالية البلاد تحت رحمة بنك أجنبي ؟

لقد اغتبطت الدوائر البريطانية لهذا القانون ، وعدته فوزا كبيرا لسيطرتها المالية على مصر ، حتى قالت جريدة « التيمس » فى هذا الصدد : « يبعد كثيرا أن تعرض على البنك الأهلي شروط خیر من هذه الشروط التى عرضت عليه إذا تركت المسألة حتى ينتهى امتياز فى سنة ١٩٤٨ » ، ثم قالت : « إن الحكومة المصرية استطاعت أن توفق بين ماتدعيه الروح الوطنية من حقوق ومطالب وبين ضرورة استمرار حالة البنك كمؤسسة كانت دائما تحت الرقابة البريطانية » ،

تعيين أحمد محمد حسنين

رئيسا للديوان الملكي - يوليه سنة ١٩٤٠

في ٢٧ يوليه سنة ١٩٤٠ عين أحمد محمد حسنين الأمين الأول لجلالة الملك رئيسا للديوان الملكي ، وكان هذا المنصب شاغرا منذ أن اعتزله على ماهر بعد تأليف وزارته في أغسطس سنة ١٩٣٩ ، فلما استقالت وزارته روى شغل هذا المنصب ، فوقع اختيار جلالة الملك على أحمد محمد حسنين ، وظل يشغله إلى أن توفي سنة ١٩٤٦

واقترن وجود حسنين باشا في هذا المنصب بحوادث جسيمة ، وزاد نفوذه على ما كان لحسن نشأت سنة ١٩٢٤ - ١٩٣٥ ، ولعل ماهر سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٩

تعيين الجنرال هدلستون

حاكما عاما للسودان - أكتوبر سنة ١٩٤٠

في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠ صدر مرسوم ملكي بتعيين اللفنتنت جنرال السير هوبرت هدلستون حاكما عاما للسودان ، بدلا من السير جورج استيوارت سيمس ، وقد كان هدلستون يتولى حتى سنة ١٩٣٠ قيادة قوة الدفاع السودانية ، وعين في تلك السنة قائداً لأحد الايات الجيش البريطاني في الهند ، وعلى يده أقصى الجيش المصري من السودان سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ، وقد اشتهر بأعماله وتصرفاته المطردة في فصل السودان عن مصر طوال المدة التي قضاها في منصبه

المناقشة حول اشتراك مصر في الحرب

في شهر أغسطس سنة ١٩٤٠ بدأت المناوشات على حدود مصر الغربية بين القوات البريطانية والقوات الإيطالية ، وبدأ في الأفق أن إيطاليا تستعد للزحف على مصر ، فظهرت فكرة إعلان مصر الحرب على إيطاليا في حالة اجتيازها الحدود

المصرية ، وحمل لواء هذه الفكرة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب وقتئذ ،
وعارضه فيها اسماعيل صدقي باشا ومعظم السياسيين المصريين

وقد طرحت هذه المسألة على مجلس النواب في جلسة سرية عقدت يوم ٢١
أغسطس سنة ١٩٤٠ ، وانتهت المناقشة بإصدار المجلس قراراً تلى بالجلسة العلنية
وهو : بعد سماع المناقشات التي دارت بالمجلس بمناسبة البيان الذي أدلى به حضرة
صاحب الدولة رئيس الوزراء ، يعلن المجلس ثقته بالحكومة وتأيده للقرار السابق
الصادر من المجلس في ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ والذي قصد به إلى أن مصر التي لا نضم
عداء أو كراهية لأي دولة لا يمكن لها إلا أن تقوم بالدفاع عن نفسها بكل ما تملك
من قوة إذا اعتدى على أراضيها أو جيوشها ،

وكان السعديون ينادون بضرورة دخول مصر في الحرب لرد العدوان الإيطالي
عليها ، لأن هذا أكرم لها من أن تدع الانجليز وحدهم يردون هذا العدوان ، أما
الوطنيون والأحرار الدستوريون والمستقلون فكانوا ينادون بعدم اشتراك مصر
في الحرب ، وأما الوفديون فكانوا يمتنعون عن إعلان رأيهم في هذه المسألة
الخطيرة ، واقتصروا على المطالبة بتأليف وزارة محايدة لإجراء انتخابات جديدة...
وهي نعمة الوفد القديمة التي لا يفتأ يكررها عندما يكون خارج الحكم ، ولا نعتقد
أن مثل هذه الانتخابات كانت تحل هذه المشكلة الخطيرة ، كما أن الأحداث العالمية
لم تكن لتتظر هذه الإجراءات الداخلية

خروج السعديين من الوزارة

سبتمبر سنة ١٩٤٠

وحدث خلاف في وزارة حسن صبري حين رأى الوزراء السعديون إعلان
الحرب على إيطاليا بعد أن توغلت قواتها في منطقة الصحراء الغربية وتقدمت في
سبتمبر واحتلت « السلوم » ثم « بقبقق » ، ثم احتلت « سيدى برانى » في يوم
١٦ سبتمبر ، فرأى السعديون أنه تلقاء توغل القوات الإيطالية في الأراضي

المصرية واحتلالهم سيدى برانى يجب على مصر ان تدفع هذا العدوان بجيشها وتحارب إيطاليا ولا يلىق أن تترك مصر هذه المهمة إلى القوات البريطانية ، وخالفهم في ذلك حسن صبرى وبقية الوزراء ، فاستقال الوزراء السعديون الأربعة وهم النقراشى ومحمود غالب وإبراهيم عبد الهادى وعلى أيوب في سبتمبر سنة ١٩٤٠ ، وكتبوا استقالة مسببة بعثوا بها إلى رئيس الوزراء ، قالوا فيها :

« اجتمع مجلس الوزراء لتحديد موقف مصر إزاء هجوم الجيش الإيطالى على أراضيها وتوغله فيها ومحاولة تثبيت أقدامه بها بما لا يدع مجالاً للشك في تصميمه على غزوها خلافاً لما أعلنه السنيور موسوليني من أنه لا يضر اعتداء عليها ورغماً عما حرصت عليه من تجنب أى تحرش أو استفزاز من جانبها ، فكان رأينا أنه لا محل للتردد في المبادرة لتقرير الدفاع عن البلاد والتقدم بهذا القرار إلى البرلمان تنفيذاً للخطة التى حددتها الحكومة من قبل بشأن الحرب أمام المجلسين فأقراها عليها تلك الخطة الصريحة في وجوب الدفاع عن البلاد إذا توغل العدو في أراضيها

« ولسنا بغافلين عما تتعرض له مصرنا العزيزة من ويلات الحرب ، ولكن خير لمصر وأكرم لعزتها ، وأصون لاستقلالها ، أن تتحمل هذه الويلات ، من أن تحمل عار الجبن والاستكانة والاعتماد على غيرها في الدفاع عن نفسها

« وبما أن أغلبية مجلس الوزراء لم يشاطرنا هذا الرأي فلا يسعنا أن نتضامن معها في تحمل مسئولية ما ذهبت إليه من أن الحالة لم تصل بعد إلى ما يقتضى اتخاذ موقف إيجابى وعرضه على البرلمان

« لذلك نتشرف بتقديم استقالتنا راجين التفضل بقبول وافر شكرنا على ما لقيناه من دولتكم ومن حضرات أصحاب المعالى الزملاء من حسن التعاون وكريم الزمالة ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

محمود فهمى النقراشى . محمود غالب . إبراهيم عبد الهادى . على أيوب

١٩٤٠ / ٩ / ٢١

وقد ردّ عليهم حسن صبرى بالجواب الآتى :

حضرة

« شقتم أن تسجلوا فى كتاب استقالتكم الذى وقعتموه مع زملائكم الثلاثة أموراً رأيتها إلى الإغراق والتطير أدنى منها إلى القصد والإنصاف ، وإنه ليؤسفنى أن أراى مضطراً أن أبجل من ناحيتى فى الرد عليكم الحقيقة سافرة وضعا للأمور فى نصابها

« لقد عرضتم على مجلس الوزراء أنتم وزملائكم اقتراحاً خطيراً يرمى إلى الزجّ بالبلاد فوراً فى أتون الحرب ومعمراتها من غير مصلحة ظاهرة أو ضرورة قاهرة ، فرفض المجلس بالإجماع اقتراحكم وظللتكم وحكم مقدميه ومؤيديه ، ورأى إخوانكم أن التريث أحسن وأخلق حين البت فى مصائر البلاد وأقدارها حتى تنكشف خفايا النيات وتتأكد بوادر الغايات

« فما كانت مصائر الأمم لتعالج بالخفة والتطير من كل حادث أو طارئ. وإنما تسام وتعالج بالروية والتدبر وتقدير العواقب ، إذ سلامة الوطن يجب أن تظل وحدها غاية الغايات

« وإذا كان ذلك واجبا فى الأوقات العادية فهو فى هذه الأوقات العصيبة الزم وأوجب

« ولإنى إذ أبلغكم قبول استقالتكم أقدم لكم خالص الشكر على ما سلف من عظيم جهودكم وصادق معونتكم وأرجو لكم التوفيق فى خدمة البلاد واستمرار المعاونة على ما فيه الخير العام ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الوزراء — حسن صبرى —

القاهرة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٠

وقد قبلت استقالة الوزراء السعديين وأبقى حسن صبرى وزارته كما كانت ، وشغل المراكز التى خلت بأعضاء من وزارته ، فعين عبد الحميد سليمان وكان وزير دولة وزيرا للبالية بدلا من النقراشى ، وحسين سرى وزيرا للبواصلات بدلا من محمود غالب مع بقائه وزيرا للأشغال ، وصليب سامى وزير التموين وزيرا

للتجارة والصناعة بدلا من ابراهيم عبد الهادى ، وعبد المجيد ابراهيم صالح وكان
وزير دولة ووزيرا للتموين

وفاة حسن صبرى

١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠

افتتح البرلمان دورته العادية يوم الخميس ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، وحضر
حفلة الافتتاح جلالة الملك ، وأخذ حسن صبرى باشا يتلو خطبة العرش ، وفي
أثناء تلاوته تلجلج لسانه وبدأ عليه الإعياء ، فتوقف عن الإلقاء ، وحاول الجلوس
فلم يستطع ، وسقط على الأرض مغشى عليه ، وكان الظن أنها نوبة إغماء عارضة ،
ولكن ما أن نقل إلى غرفة مجاورة لقاعة الاجتماع حتى أسلم الروح ، ولم يفد
إسعاف الأطباء فى إنقاذه ، فكان لموته رهبة بالغة ، وهزة حزن عميقة ، إذ
كانت وفاته فى أثناء تلاوته خطبة العرش ، وكان يبدو أثناء تلاوتها صحيحا معافى ،
ولكنه القدر لم يمهل ، وعاجله الموت فى بضعة دقائق ، رحمه الله ، وقد أكمل
تلاوة الخطبة رئيس المؤتمر محمد محمود خليل

وزارة حسين سرى

نوفمبر سنة ١٩٤٠ — فبراير سنة ١٩٤٢

فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ تألفت وزارة حسين سرى على النحو الآتى :

حسين سرى للرئاسة والداخلية والخارجية . حلى عيسى للعدل . صليب
سامى للتجارة والصناعة . محمد حسين هيكى للعارف . مصطفى عبد الرازق
للأوقاف . عبد القوى أحمد للأشغال . أحمد عبد الغفار للزراعة . عبد المجيد
ابراهيم صالح للمواصلات والتموين . الدكتور على ابراهيم للصحة . حسن صادق
للمالية . عبد الجليل أبو سمره للشؤون الاجتماعية . يونس صالح للدفاع الوطنى

ومن هؤلاء ثلاثة وزراء جدد ، هم حسن صادق ويونس صالح وعبد الجليل أبو سمرة

وبذلك تكون مؤلفة من خمسة وزراء دستوريين وأما الباقون فن المستقلين وبعد وفاة يونس صالح عين عبد الحميد بدوي رئيس لجنة قضايا الحكومة وزيرا للمالية وحسن صادق وزير المالية وزييرا للدفاع (ديسمبر سنة ١٩٤٠). وفي يونيه سنة ١٩٤١ نقل صليب سامي إلى الخارجية وعين رشوان محفوظ وزيرا للتجارة والصناعة ونقل عبد الجليل أبو سمرة إلى التموين وعين إبراهيم دسوقي أياظه وزيرا للشؤون الاجتماعية

وبهذا التعديل الأخير ضُمن إلى الوزارة وزيران من الأحرار الدستوريين ، علاوة على من كان فيها منهم

واجتمع مجلس النواب يوم الاثنين ١٨ نوفمبر وأعاد انتخاب الدكتور أحمد ماهر رئيسا للمجلس وكان يزاحمه في الانتخاب الأستاذ إبراهيم دسوقي أياظه ولكن الدكتور ماهر ظفر بـ ١٣٠ صوتا ونال الأستاذ أياظه ١٠٩ فانتخب الأول وأعلن حسين سرى أن سياسة وزارته هي سياسة الوزارة السابقة

أعمال وزارة حسين سرى

في نوفمبر سنة ١٩٤٠ احتفل بافتتاح محطة المياه الصالحة للشرب بالفيوم ، وقد تقرر هذا المشروع في عهد وزارة محمد محمود الأولى سنة ١٩٢٨ ، إذ استدعى وقتئذ أحد الخبراء الانجليز لوضع تقرير عنه فوضع التقرير وتصميم المشروع واختار الفيوم لتنفيذه وافتتح الملك فؤاد المشروع ، ثم أوقف العمل فيه واستؤنف في سنة ١٩٣٦ إلى أن تم سنة ١٩٤٠

وفي ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ احتفل بافتتاح قناطر محمد علي الجديدة المعروفة بالقناطر الخيرية

وفي عهد هذه الوزارة صدر قانون دعم بنك مصر

اشتداد الغارات الجوية

اشتدت الغارات الجوية في هذه الفترة ، وكانت الاسكندرية أكثر المدن استهدافاً لها ، يليها القاهرة ، وقد روع السكان المدنيون في الاسكندرية من توالى هذه الغارات ، فلجأ الآلاف منهم إلى الهجرة منها إلى داخل البلاد ، وهاجر بعض سكان القاهرة إلى الريف فراراً من الغارات وأنشأت الحكومة مخبأء عديدة في الاسكندرية والقاهرة وعواصم المديرية وبعض عواصم المراكز

التجديد النصفى

لأعضاء مجلس الشيوخ

في مارس سنة ١٩٤١ اقترح مجلس الشيوخ على انتهاء عضوية نصف أعضائه طبقاً للسادة ١٦٢ من الدستور ، وجرت القرعة بالجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم ٧ مارس سنة ١٩٤١ ، وبدى بالأعضاء المنتخبين وكان عددهم ٨٨ ، فأعدت أوراق بعددهم كتب على ٤٤ منها " يخرج ، وعلى ٤٤ منها " يبقى " ، وطويت هذه الأوراق ووضعت مطوية في كيس وخلطت بعضها ببعض خلطاً تاماً ، ثم نودى على الأعضاء المنتخبين بأسمائهم ، وأخذ كل منهم يسحب من الكيس ورقة يسلمها لمكتب المجلس فيعلن الرئيس خروج العضو أو بقاءه ، واتبعت هذه الطريقة نفسها مع الأعضاء المعينين وكان عددهم ٥٩ ، فوافق المجلس على أن يكون عدد الباقين ٣٠ والخارجين ٢٩ وسحبت أوراق القرعة على هذا النحو ، وأما الغائبون من هؤلاء وأولئك فكان رئيس المجلس يتولى سحب ورقة القرعة بالنيابة عنهم ، وبذلك خرج نصف الأعضاء المنتخبين ونصف المعينين بالقرعة ، وقد كنت ممن أصابهم قرعة الخروج من الأعضاء المنتخبين

وعلى أثر انتهاء عملية القرعة وإعلان نتيجتها رفعت الجلسة

وفي ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ صدر مرسوم باسماء الشيوخ المعنين الجدد بدلا من الذين خرجوا بالقرعة ويارجاء الانتخاب في الدوائر التي خالت بالقرعة استنادا إلى قيام حالة الحرب وقتئذ

عودة السعديين إلى الوزارة

حدث تعديل جوهري في وزارة حسين سرى في أواخر يولييه سنة ١٩٤١ ، إذ اشترك السعديون فيها ، فألف وزارته الثانية ودخلها منهم خمسة وزراء ، وهم : محمود غالب والدكتور حامد محمود وحامد جودة وإبراهيم عبد الهادي ومحمد راغب عطيه ، وصارت مؤلفة كما يأتي : حسين سرى للرأسة والداخلية . أحمد خشبة للبواصلات عبد الحميد بدوى للمالية . صليب سامى للخارجية . محمود غالب للعدل . محمد حسين هيكل للمعارف . مصطفى عبد الرازق للأوقاف . حامد محمود للصحة . إبراهيم عبد الهادي للأشغال . عبد القوى أحمد للوقاية المدنية . حسن صادق للدفاع . إبراهيم دسوقي أباطه للشؤون الاجتماعية . محمد راغب عطية للزراعة . عبدالرحمن عمر للتجارة والصناعة . حامد جوده للتموين ، فصارت الوزارة مؤلفة من الدستوريين والسعديين وبعض المستقلين

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان في الدور السابع عشر ، وافتتح هذا الدور يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ برأسة محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر جلالة الملك حفلة الافتتاح ، وتلا حسين سرى خطبة العرش واجتمع مجلس النواب في اليوم نفسه وأعاد انتخاب الدكتور أحمد ماهر رئيسا له

وفي يناير سنة ١٩٤٢ استقال بدوى باشا من وزارة المالية وتولاها حسين سرى باشا مع بقائه وزيرا للداخلية ، ولم يعرف مجلس النواب ولا مجلس الشيوخ

لماذا استقال بدوى باشا ، ولا أعلن كلاهما عدم ثقته به ، بل كانت استقالته مباغتة ومفاجأة للجلسين ، وقيل بأنه أجبر عليها فصدع بالأمر واستقال ، وقد كانت كل التعديلات الوزارية تحدث بعيدا عن توجيه البرلمان ، مما يدل على انهيار النظام الدستورى الصحيح

وكانت آخر جلسة للبرلمان فى هذا الدور يوم الثلاثاء ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ إذ أعقب هذه الجلسة حادث ٤ فبراير المشؤم الذى سيرد الكلام عنه فى الفصل الآتى

استقالة وزارة حسين سرى

استهدفت وزارة حسين سرى فى أواخر عهدها لآزمات ومشاكل عدة أدت إلى استقالتها

فالمستوزرون من أعضاء البرلمان وبعضهم ممن أعطوا سرى باشا ثقتهم كانوا يعملون جاهدين على أن يحلوا محل وزارته ، فأفسدوا العلاقات بينه وبين القصر وانتهزوا فرصة قرار مجلس الوزراء فى يناير سنة ١٩٤٢ قطع العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية (وكانت موالية للبحور) فأثاروا عليه غضب القصر ، مما اضطر صليب سامى وزير الخارجية إلى تقديم استقالته

وجاءت أزمة البوين فزادت موقف الوزارة حرجا ، وزلزلت مركزها إلى حد بعيد ، فقد اضطربت الحالة المعاشية للسواد الأعظم من الناس ، وخاصة فى توزيع الخبز ، ولم يحن الأسبوع الأخير من شهر يناير سنة ١٩٤٢ حتى شح هذا الغذاء الأساسى للشعب ، واستعاض عنه الكثير من الموسرين بالبطاطس والمسكرونة وما إلى ذلك ، وصار الناس فى بعض أحياء القاهرة يهجمون على المخازن للحصول على الخبز ، ويتخطفون الرغيف من حامله فى الشوارع والطرق

واقترنت هذه الأزمة المعاشية بأزمة سياسية حادة ، إذ قامت مظاهرات

صاخبة لم يعرف على وجه التحقيق مصدرها ، نادى فيها المتظاهرون بسقوط
بريطانيا وهتفوا : « تقدم ياروميل ! إلى الأمام ياروميل ! » وكان الألمان بقيادة
الجنرال روميل يتقدمون نحو مصر

فاضطربت أعصاب الانجليز أمام هذه المظاهرات والهتافات . وطلبوا إلى
سرى باشا وضع حد لها ، فلم يستجب إلى طلبهم ، إذ أدرك أن الزمام قد أفلت
من يده ، ولم يريزاء هذه العواصف التي هبت عليه وعلى وزارته سوى الاستقالة ،
فقدمها يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ وبنهاها على حاجته إلى الراحة
وأعقب ذلك يوم ٤ فبراير المشؤم ، فقبل الملك استقالته

الفصل السادس

حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢

ووزارة مصطفى النحاس الخامسة

اتجهت نية الانجليز خلال الحرب العالمية الى إسناد الوزارة إلى النحاس أو اشتراك حزبه (الوفد) في الوزارة ، وأبلغوا هذه الرغبة إلى جلالة الملك ، ولم تسكن الحكومة البريطانية الجهر بها ، فقد صرح اللورد هالفكس وزير خارجية بريطانيا عقب تأليف وزارة حسن صبرى بقوله : « وقد كان يسر الحكومة البريطانية لو كان في الإمكان اشتراك الوفد في الحكومة الجديدة ،

فلما تخرجت الأمور في أواخر عهد وزارة حسين سرى ، جدّد السفير البريطاني (لورد كيلرن) إبداء هذه الرغبة إلى جلالة الملك ، فاستدعى النحاس ، وحُدّد له يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ للمقابلة الملكية ، وعرض عليه جلالة الملك أن يؤلف وزارة قومية برأسته

وكان ممكناً أن يتم الأمر في هدوء وبغير حاجة إلى التدخل البريطاني المسلح الذي حدث يوم ٤ فبراير ، لو أن النحاس قبل أن يؤلف وزارة قومية ، ولكنه أبى ذلك استجابة لأنانيته ، واتباعاً لعادته في رفض الائتلاف إلا مكرهاً ، واعتذر لجلالة الملك من عدم إجابته هذا الطلب مستنداً إلى عدم استطاعته الاشتراك في الحكم مع رجال الانقلاب . وفي نهاية المقابلة أمره جلالة الملك بأن ينتظر مقابلة أخرى بعد أن ينتهى من استشاراته

ولما علم السفير البريطاني على أثر هذه المقابلة بأن النحاس رفض تأليف وزارة قومية برأسته ، قابل رئيس الديوان الملكي (احمد محمد حسنين) وأخبره بأنه علم برفض النحاس تأليف وزارة قومية ، وطلب إليه أن يرفع إلى جلالة

الملك نصيحة السفير أن يكلف النحاس بتأليف وزارة وفدية ، فرد عليه رئيس الديوان بأن المسألة بين الملك ورؤساء الأحزاب

حادث ٤ فبراير المشؤوم

تم هذا يوم ٣ فبراير ، وفي اليوم التالي (٤ فبراير) دُعي رؤساء الأحزاب وبعض الشخصيات البارزة كرؤساء الوزارات والبرلمان السابقين الى الاجتماع في اليوم نفسه بقصر عابدين وهم (مع حفظ الألقاب) : شريف صبرى . مصطفى النحاس . على ماهر . حسين سرى . محمد محمود خليل . احمد ماهر . احمد زيور . اسماعيل صدقى . عبد الفتاح يحيى . محمد حسين هيكل . محمد توفيق رفعت . على الشمسى . حافظ عفيفى . حافظ رمضان . بهى الدين بركات . احمد محمد حسنين . محمود حسن

الإنذار البريطانى

فاجتمعوا بالقصر (فى غرفة مجلس البلاط) فى نحو الساعة الرابعة مساء ، ورأس جلالة الملك الاجتماع ، وتلا أحمد محمد حسنين رئيس الديوان بياناً باسم جلالة ، أشاد فيه بفضل الاتحاد ونوه الى أن جلالة بدأ منذ أمس (٣ فبراير) يستدعى بعض المجتمعين ليدعوهم الى تأليف وزارة قومية ، ولكن قبل أن تبدأ المشاورات طلب إليه السفير البريطانى استدعاء النحاس باشا وتكليفه بتشكيل الوزارة أو أن يقبل جلالة من يقترحه النحاس باشا للوزارة ، فأجابه جلالة بأنه كان قد قرر فعلاً قبل طلبه أن يستدعى النحاس ورؤساء الأحزاب لاستشارتهم فى تأليف وزارة قومية تواجه صعوبات البلاد الداخلية والخارجية ، وبعد انتهاء مشاورات أمس طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وأخبره أنه علم أن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية وطلب منه أن يرفع الى جلالة الملك نصيحة السفير أن يكلف النحاس بتأليف وزارة وفدية ، فرد عليه رئيس الديوان بأن

المسألة لا تزال تبحث مع النحاس ورؤساء الأحزاب ، وأن السفير طلب اليوم (٤ فبراير) مقابلة رئيس الديوان ، وسلمه إنذارا بهذا نصه : « إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دُعي لتأليف وزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج »

Unless I hear by 6 P. M. that Nahas Pasha has been asked to form a cabinet His Majesty King Farouk must accept the consequences.

وختم البيان بدعوة المجتمعين إلى تبادل الرأى فى هذا الموقف ، وانصرف جلالة الملك تاركا لهم حرية التشاور فى الأمر

تشاور المجتمعون فيماذا يكون الرد على الإنذار ، وكانت الفكرة الغالبة أن تؤلف وزارة قومية برئاسة النحاس ، ولكن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية ، وكانت عاقبة هذا الرفض أن وقع هذا الحادث الذى يعد من الأحداث الخطيرة فى تاريخ مصر الحديث ، وانتهى المجتمعون إلى الاحتجاج على الإنذار ، وكتب الاحتجاج ووقعوا عليه جميعا ، وهذا نصه « إن فى توجيه التبليغ البريطانى اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة الصداقة ، ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة ،

وعاد جلالة الملك إلى الاجتماع ، وعلم بما تم عليه الاتفاق من الاحتجاج ، فأقره وأظهر ارتياحه ، وسلم نص الاحتجاج إلى حسنين باشا ليوصله إلى السفير

حضور الدبابات

حمل رئيس الديوان الى السفير البريطانى نص الاحتجاج ، فأجاب بأن هذا ليس رداً ، وأنه سيحضر لمقابلة جلالة الملك فى الساعة التاسعة مساء ، وعاد حسنين باشا إلى القصر وأخبر المجتمعين بجواب السفير ، فانصرفوا بعد أن طلب اليهم أن يكونوا على أهبة الحضور لاحتمال دعوتهم الى اجتماع ثان

وقيل هذا الموعد جاءت دبابات بريطانية مسلحة بالمدافع ورابطت أمام القصر بشكل تهديدى ، ثم حضر السفير البريطانى يصحبه الجنرال استون قائد

القوات البريطانية في مصر وقتئذ ، وبعض الضباط البريطانيين مسلحين بالمسدسات ودخل السفير والجنرال استون إلى غرفة جلالة الملك واجتمعا به بحضور أحمد محمد حسنين ، وكان السفير يحمل ورقة بالتنازل عن العرش ، فاختم أحمد محمد حسنين بجلالة الملك وأسدى إليه النصيحة بقبول الإنذار ، فقبله

٢ اجتماع الساعة العاشرة مساء

بعد أن انتهت مقابلة السفير لجلالة الملك عاد ومن معه إلى دار السفارة ، واستدعى رئيس الديوان الزعماء للاجتماع ثانية ، فتكامل عددهم في نحو الساعة العاشرة مساء

وحضر جلالة الملك الاجتماع وقال للجمعين : « اعتبروا ما دار بينكم من الحديث وما قرتموه اليوم كأن لم يكن ، وأكلفك يا نحاس باشا بتشكيل الوزارة ، فاعتذر النحاس لجلالة الملك وطلب إعفاهه من هذه المهمة ! ولكن جلالة الملك أصر على أمره بتأليف الوزارة

عندئذ قال أحمد ماهر : « كنت أظن أن النحاس باشا وهو كما يقول عن نفسه زعيم البلاد وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال يرفض تشكيل الوزارة ، أما وقد قبلها فإني أعلن في حضرة ملك البلاد أن النحاس باشا يتولى الحكم الليلة مستندا إلى أسنة رماح الانجليز ! »

فقال النحاس : « لست أنا الذي يستند إلى أسنة الرماح » ، فقال اسماعيل صدقي : « أظن أن رفعتكم وصلتم إلى هنا بعد انصراف الدبابات ! »

فتدخل جلالة الملك في النقاش وأشار على المتحدثين بالسكوت ، وكرر أمره إلى النحاس بتأليف الوزارة ، وطلب إليه أن يذهب إلى السفير البريطاني ويبلغه نبأ تكليفه تأليف الوزارة... وانتهى الاجتماع على ذلك

ذهب النحاس إلى السفير البريطاني وأبلغه بما حدث وبأن جلالة الملك كلفه تأليف الوزارة ، وعاد إلى القصر الملكي ، وأدلى بحديثه مع السفير البريطاني ،

فكلفه جلالة الملك بتشكيل الوزارة عاجلا ، فذهب النحاس إلى دار صهره أحمد بك حسين بالجيزة حيث كان يقيم ، واجتمع ببعض أعضاء حزبه ، فاتفقوا على أن يكتب النحاس إلى السفير بسحب الإنذار ، فإذا جاء الرد بسحبه شرع في تشكيل الوزارة ، وقد قبل الانجليز هذا الحل ، لأنه لا يعدو أن يكون حلا شكليا لا يحجب ما وقع فعلا من التدخل البريطاني السافر ، وتبادل النحاس والسفير في هذا الصدد الكتابين الآتين :

كتاب النحاس إلى السفير

« يا صاحب السعادة

« لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذي صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية وليسكن مفهومنا أن الأساس الذي قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل في شئون مصر الداخلية وبخاصة في تأليف الوزارات أو تغييرها

« وأنى آمل يا صاحب السعادة أن تفضلوا بتأييد يتضمن ما في خطابي هذا من المعاني وبذلك تتوطد صلات المودة والاحترام المتبادلين وفقا لنصوص المعاهدة وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامي .

٥ فبراير سنة ١٩٤٢

جواب السفير

« يا صاحب المقام الرفيع

« لي الشرف أن أؤيد وجهة النظر التي عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم وأنى أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق

التعاون بإخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة في تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية من غير أى تدخل منها في شؤون مصر الداخلية ولا في تأليف الحكومات أو تغييرها

« وإننى لانتهاز هذه الفرصة لأؤكد لرفعتكم فائق احترامى »

ومن ثم ألفت النحاس الوزارة

الرأى فى حادث ٤ فبراير

من الثابت أن أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى نصح جلالة الملك بعد حضور الدبابات البريطانية بقبول الإنذار ، وقد جاءت هذه النصيحة متأخرة عن الوقت المناسب ، وكان يجب أن تبدى قبل حضور الدبابات ، بل قبل الإنذار ، لأنه كان على علم بنية الانجليز فى إسناد رآسة الوزارة إلى النحاس ، ولم يكن الأمر يستوجب هذه الضربة الأليمة التى صوبت إلى الاستقلال والعرش معا

ولا شك أن المسئول الأول عن حادث ٤ فبراير هو العدوان البريطانى ، لأن هذا العدوان هو أساس الإنذار ، وكان مظهره حضور الدبابات لتهديد جلالة الملك ، وقد كان الانجليز جادين فى هذا التهديد ، لأنهم وهم يحتلون للبلاد كانوا يعتقدون فى رجال القصر وبعض رجالات مصر من لهم صلة وثيقة بالقصر أنهم على اتصال بالمحور ، فاعتزموا أن يضربوا ضربة تجمع بين إذلال العرش وبين إرضاء الأغلبية الوفدية التى كان النحاس على رأسها ، وهم يعلمون أن رؤساء هذه الأغلبية يرون فى ولايتهم الحكم أول وأهم هدف يسعون إليه ، ولا يهمهم غير ذلك ، ولا يتحرجون من سلوك أى طريق يودى بهم إليه

إن الظروف الملازمة ليوم ٤ فبراير كانت تدل قطعاً على أن الخطر على العرش لم يكن سوريا ، بل كان جدياً وواقعياً ، وقد وقع مثله ضد الشاه رضا بهلوى أمبراطور إيران فى سبتمبر سنة ١٩٤١ ، أى فى وقت معاصر لاربعة فبراير سنة ١٩٤٢ ، إبان الحرب العالمية الأخيرة ، فإن الانجليز وحلفاءهم الأمريكان قد

شكوا في ولاته لهم وميوله نحو المحور ، ومع أن إيران لم يكن يربطها بالحلفاء أى عهد أو مخالفة ، فإنهم احتلوا بعض مواقعها وتدخلوا في شؤونها ، وفي أخطر هذه الشؤون ، وأجبروا الأمبراطور على التنازل عن العرش ، وتنازل عنه فعلا تحت تأثير الضغط والإكراه

وفي ظروف مماثلة إبان الحرب العالمية الأولى - في ديسمبر سنة ١٩١٤ - أحرق الخطر أيضا بعرش مصر ، إذ خلع الانجليز الخديو عباس الثاني لمجرد اتهامه بالانحياز إلى أعدائهم

فالخطر كان ولا شك محدقا بالعرش في فبراير سنة ١٩٤٢ ، والانجليز لا يتورعون عن التدخل في شؤون البلاد الداخلية والعبث باستقلالها في سبيل تحقيق أغراضهم ، وقد كانوا في ذلك الوقت في حالة عصية شديدة ، والأخطار تهدد كيانهم من جراء تقدم قوات المحور في شمال أفريقيا واقتربهم من مصر ، وفي الوقت نفسه شهدوا بأعينهم في أواخر عهد وزارة سرى باشا المظاهرات الصاخبة في شوارع العاصمة تهتف ، تقدم ياروميل إلى الامام ياروميل ! ، وسرى باشا ملتزم بإزائها موقف الصمت والجود ، فاجتمعت هذه الظروف وجعلتهم يرتابون في موقف جلالة الملك ، ومن هنا أحرق الخطر بالعرش ، والنحاس لم يكن مسئولا عن هذا الخطر ، ولكن مسئوليته تبدأ من يوم أن علم برغبة الانجليز في إسناد رئاسة الوزارة إليه ، وقد كان ولا ريب عالما بهذه الرغبة قبل يوم ٤ فبراير ، راضيا عنها ، بل مغتبطا بها متلهفا على تنفيذها ، وعلم بحديث السفير البريطاني مع رئيس الديوان بأنه إذا لم يقبل تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وفدية ، وهذا ما جعله يسير في أنانيته إلى الشوط الأخير ، وتدل الظروف والملايسات على أن أمر هذا الانقلاب قد دبّر بلبيل ، وكان السفير بين الانجليز والوفد هو أمين عثمان الذى كان موضع ثقتهما معا ، وقد انتهزها النحاس فرصة ليعود إلى الحكم منفردا ، ويقولف وزارة وفدية لحما ودما ، وكان واجبا عليه في هذه الملايسات الخطيرة أن يقبل تأليف وزارة قومية ، فإنه في هذه الحالة يكون على الأقل قد استجاب إلى رغبة جلالة الملك الذى كان يدعو قبل الإنذار إلى تأليف هذه الوزارة ، وكانت استجابته

في هذه الحالة لرغبة قومية — لا لإنذار أجنبي مسلح — تعد موقفا سليما يحفظ للبلاد كرامتها، والاتلاف قد يكون علاجاً للأزمات السياسية، ولا شك أن البلاد في ذلك الحين كانت تواجه أزمة من أخطر الأزمات، وهذا الموقف العصيب كان يستلزم الائتلاف بين الأحزاب، حتى ولو كان الائتلاف في نظر النحاس محظورا، لأن الضرورات تبيح المحظورات، ولكنه رفض فكرة الائتلاف بتاتا، واحتمل بذلك مسؤولية كبرى، إذ كان هو المسئول الثاني عن حادث ٤ فبراير، وضاعف في هذه المسؤولية أنه كان في وزارته مواليا للإنجليز، معتمدا عليهم في حل الأزمات بينه وبين القصر، وليس هذا من الاستقامة ولا من الوطنية في شيء، وقد تعددت مظاهر ولائه للإنجليز كما سيحيى بيانه

تأليف وزارة النحاس

في يوم الجمعة ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ صدر المرسوم الملكي بتأليف وزارة النحاس الخامسة على النحو الآتي: مصطفى النحاس للرئاسة والداخلية والخارجية. عثمان محرم للأشغال. مكرم عبيد للمالية. أحمد نجيب الهلالي للعارف. أحمد حمدي سيف النصر للدفاع. عبد السلام فهمي لجمعية الزراعة. علي زكي العرابي للمواصلات. محمد صبري أبو علم للعدل. عبد الفتاح الطويل للصحة. علي حسين للأوقاف. كامل صدقي للتجارة والصناعة

تعديلات في الوزارة

وفي ٣١ مارس سنة ١٩٤٢ عين فؤاد سراج الدين وزيرا للزراعة على أثر انتخاب عبد السلام جمعة رئيسا لمجلس النواب

وقد أعاد النحاس وزارتي التموين والوقاية المدنية، وكان قد استغنى عنهما في بدء تأليف وزارته، ففي مايو سنة ١٩٤٢ عين أحمد حمزه وزيرا للتموين، ومصطفى نصرت وزيرا للوقاية المدنية، وعين محمد عبد الهادي الجندي وزيرا للأوقاف بدلا من علي حسين الذي استقال مرضه، ونقل عبد الفتاح الطويل إلى المواصلات

بدلا من علي زكي العراقي الذي عين رئيسا لمجلس الشيوخ ، وعين عبد الحميد عبدالحق وزيرا للشؤون الاجتماعية والدكتور عبد الواحد الوكيل وزيرا للصحة وفي يونيه سنة ١٩٤٣ عين فؤاد سراج الدين وزيرا للداخلية مع قيامه بأعمال وزارة الشؤون الاجتماعية ، ونقل عبد الحميد عبد الحق إلى الأوقاف ، ومصطفى نصرت إلى الزراعة ، وعين كامل صدق وزير المالية رئيسا لديوان المحاسبة ، وأمين عثمان وزيرا للمالية ، وفهمى حنا ويصا وزيرا للوقاية المدنية

انتخابات مارس سنة ١٩٤٢

استصدرت الوزارة مرسوما بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة وقد بُذلت مساع عدة لإعادة الائتلاف والاتفاق بين الأحزاب على توزيع المقاعد النيابية ، ولكن لم يتم الاتفاق والتفاهم المنشود

وأصدر الأحرار الدستوريون والسعديون قرارا بمقاطعة الانتخابات ، وبنوه على أنهم اشتروا لدخول الانتخابات رفع الأحكام العرفية ورفع الرقابة على الصحف لضمان حرية الانتخابات ، ولم تقبل الوزارة شرطهم فقاطعوها ، وأسفرت الانتخابات عن أغلبية وفدية كبرى

وكذلك أجريت انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ في الدوائر التي خرج أعضاؤها بالقرعة في مارس سنة ١٩٤١ لمناسبة التجديد النصفى للمجلس ، فأسفرت أيضا عن أغلبية وفدية كبرى

واستصدرت الوزارة مرسوما في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ بإبطال مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ ، الصادر في عهد وزارة حسين سرى فيما قضى به من تعيين أعضاء لمجلس الشيوخ خلفا للأعضاء المعينين الذين خرجوا بالقرعة ، وأسقط المرسوم الجديد عضوية هؤلاء الشيوخ بحجة أن تعيينهم كان يجب أن لا يحدث إلا بعد إجراء الانتخابات في الدوائر التي خرج أعضاؤها بالقرعة في التجديد النصفى

وعيدت الوزارة بدلا من الذين أبطلت تعيينهم شيوخوا آخرين معظمهم
من الوفديين

اجتماع البرلمان

افتتح البرلمان يوم الاثنين ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢ ، وكان يرأس جلسة
الافتتاح محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ
وتلا النحاس خطبة العرش ، وهي رابع خطبة عرش ألقاها في البرلمان ،
وثاني خطبة في عهد جلالة الملك فاروق
وانتخب مجلس النواب عبد السلام جمعه نائب طنطا رئيسا له
وفي مايو سنة ١٩٤٢ عين على زكي العرابي رئيسا لمجلس الشيوخ بعد انتهاء
مدة محمد محمود خليل

واجتمع البرلمان في دورته الثانية للهيئة النيابية الثامنة يوم الخميس ١٩ نوفمبر
سنة ١٩٤٢ ، وهي الدورة الثانية في عهد وزارة النحاس ، ورأس جلسة الافتتاح
على زكي العرابي رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الحفلة جلالة الملك ، وألقى
النحاس خطبة العرش

واجتمع مجلس النواب يوم ١٩ نوفمبر وأعاد انتخاب عبد السلام جمعه رئيسا له
 واجتمع في دورته الثالثة يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، ورأس جلسة
الافتتاح على زكي العرابي رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر جلالة الملك الاجتماع ،
وتلا النحاس خطبة العرش ، وأعاد مجلس النواب انتخاب عبد السلام جمعه رئيسا له

أعمال وزارة النحاس

وضعت هذه الوزارة قانون تخفيض من المعاش لمستشارى محكمة النقض
إلى الستين ، بعد أن كانت الخامسة والستين ، ومساواتهم في ذلك بمستشارى
محكمة الاستئناف ، ولم تكن الوزارة موفقة في إصدار هذا القانون ، لأن ما ينبغي

لمحكمة النقض من الاستقرار والتفرغ لوضع المبادئ القانونية يقتضى جعل سن التقاعد لمستشاريها أبعد مدى من سن التقاعد لمستشاري الاستئناف

إنشاء ديوان المحاسبة

ومن أعمالها النافعة إنشاء ديوان المحاسبة ، سنة ١٩٤٢ ، وقد عهد اليه بالإشراف على تحصيل الإيرادات وإنفاق أموال الدولة في الأغراض المخصصة لها ، وكان إنشاؤه استجابة لرغبة برلمانية قديمة أبداهها مجلس النواب الأول سنة ١٩٢٤ ، وقد أظهرت التجارب أن هذا الديوان أدى ويؤدي للدولة أجل الخدمات بمراقبته الوزارات فيما تفقه من الأموال العامة وكشف كثير من التصرفات غير القوية التي ترتكب في مختلف الوزارات والدواوين ، وهو كذلك يحد من سرعان الفساد فيها

ومن الأعمال النافعة لهذه الوزارة أنها وضعت قانون نظام هيئات البوليس

وجعلت التعليم الابتدائي بالمجان

وأصدرت قانون استعمال اللغة العربية في مكاتبات الشركات ومحركاتها وبجالاتها ودفازها

وقانون تحويل الدين العام ، وقد أقبل المصريون على الاكتتاب في سندات الدين بعد تحويله إقبالا عظيما

وقانون استقلال القضاء الذي كفل للقاضي مبدأ عدم العزل

وقانون تخفيض الضريبة عن صغار الملاك الزراعيين وذلك بإعفاء من لا تتجاوز الضريبة المربوطة على جميع أطيانه خمسين قرشا من هذه الضريبة إعفاء كاملا ، وزيادة نسب التخفيض عما عدا هؤلاء من صغار الملاك وهم الذين لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أطيانهم عشرة جنيهات في السنة

وقانون عقد العمل الفردى

وأقرت قانون نقابات العمال ، وكان متعثرا في سيره

ووضعت قانون البلديات

ووضعت قانونا جديدا للتعاون يكفل لمنشآته العون والمساعدة ، وجعلت الحكومة جمعيات التعاون واسطة لإيصال مواد التموين إلى أعضائها فساعد ذلك على انتشارها

وأكملت إنشاء جامعة فاروق الأول بالاسكندرية

وأنشأت مدرسة ثانوية بالخرطوم

وأنشأت مشروع المجموعات الصحية الذى وضعه الدكتور عبدالواحد الوكيل وأصدرت من أجل ذلك قانون تحسين الصحة القروية ، ودخل هذا القانون فى دور التنفيذ فى عهد هذه الوزارة ، والمجموعة الصحية تشمل عيادة طبية مجانية أشبه بمستشفى ، ودارا للخدمة الصحية ، ودارا لرعاية الأمومة والطفولة ومغسل ثياب وما إلى ذلك

وباء الملاريا

١٩٤٢ - ١٩٤٥

ظهر هذا الوباء فى مديرتى أسوان وقنا سنة ١٩٤٢ نتيجة لدخول بعوضة (الجامبيا) من الجنوب بواسطة الطائرات البريطانية اثناء الحرب العالمية ، وقد ثبت من الحقائق والبحوث العلمية والفنية ان هذه البعوضة لم توجد من قبل فى أى مكان من البلاد المصرية أو شمالى السودان قبل الحرب ، فلما اشتد القتال فى سنة ١٩٤٢ ، كانت منطقة البحر الابيض المتوسط غير مأمونة ، فكانت الطائرات البريطانية التى تقصد مواقع الجيش الثامن بشمال افريقية تسلك طريق غرب افريقية - الخرطوم - وادى حلفا - القاهرة ، ولم تكن السلطات البريطانية فى السودان بتطهير الطائرات التى تقصد وادى حلفا فمصر ، ومن هنا تسربت بعوضة الجامبيا إلى النوبة ، وظهرت لأول مرة فى قرية أبى سبليل فى ابريل سنة ١٩٤٢ ، وانتقل الوباء إلى أسوان ومنها انتشر بواسطة القطارات والبواخر إلى المديريات الجنوبية

وقد تفشى هذا الوباء في مديرتي أسوان وقنا ، وبلغ عدد من أصيبوا به ٢٤٩٧٩٩ ، مات منهم ٢٠٤١٦ ، أى بنسبة ٨٪ في المائة من المصابين ، وارتفعت نسبة الوفيات نظرا لسوء الحالة الغذائية للسكان ولتعرض المصابين لرداءة الجو بسبب سوء الكساء.

واشتدت وطأة الوباء في شتاء سنة ١٩٤٤ ، وقضى جلالة الملك يوم ١١ فبراير سنة ١٩٤٤ ، وهو يوم عيد ميلاده السعيد ، في منطقة الوباء في القرى المجاورة للأقصر وطاف بها متفقدًا مواسيا المصابين وذويهم ، وتبرع بعشرة آلاف جنيه لمنكوبي مديرتي قنا وأسوان ، ورأى من سوء حالة المنكوبين ما جعله بعد عودته يشدد التنكير على الوزراء المختصين في تراخيمهم في مقاومة هذا الوباء ، وكان لهذه الحركة الطيبة من جلالة الملك أثرها في حفز الحكومة إلى مضاعفة الجهود لمقاومته ، والتخفيف عن المنكوبين.

وكاغت الحكومة الوباء قدر ما استطاعت ، وأنشأت منطقة حصار في أسيوط لمنع تسرب بعوضة الجامبيا شمالا ، واتخذت الإجراءات الصحية لتطهير جميع وسائل النقل من أسيوط إلى الشمال بطريق النهر أو السكك الحديدية أو الطائرات.

وتمكنت الحكومة من استئصال هذا الوباء في فبراير سنة ١٩٤٥ على عهد وزارة أحمد ماهر.

المآخذ على وزارة النحاس

في السياسة العامة

إن أول ما يؤخذ على النحاس في وزارته سنة ١٩٤٢ - سنة ١٩٤٤ أنه سائر الانجليز وعاونهم بشكل لا يتفق مع الواجبات الوطنية فسمح لانصاره أن يهتفوا بحياة إنجلترا في فناء رئاسة مجلس الوزراء ، لمناسبة قدوم السفير البريطاني السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) لتهنئته بالوزارة ، وهذا ما لم يحدث في عهد أى وزارة من قبل ولا من بعد.

وأقام له حفلة تكريم كبرى مساء ١٢ يناير سنة ١٩٤٣ بمرأى الزعفران
لمناسبة الإنعام عليه بلقب لورد إذ صار «لورد كيلرن» ،

وما كان يجوز لرئيس وزارة مصر أن يقيم حفلة تكريم لممثل الدولة العاصبة
وقد تبادل وإياه في هذه الحفلة خطبتين اشتملتا على شتى المعاني المنافية لكرامة
البلاد وعزتها وحقوقها

فما قاله النحاس في خطبته مخاطبا السفير البريطاني : « لقد رأينا أيها الصديق
العزیز كيف كنتَ تعمل في تلك الساعات التي سبقت مولد المعاهدة ، ولم تكن
تلك الساعات التي سجلها التاريخ هيئنة على الدوام ، فقد كان من المحتمل أن يعترض
طريقنا إلى الصداقة والتحالف كثير من العقبات ، ولكنكم كرستم جهودكم دون
كلال في صدق عاطفة وسعة إدراك لنجاح المفاوضات ، وإذا كانت المفاوضات
قد كللت بالنجاح فإليكُم يرجع الفضل الأكبر في نجاحها ، وهكذا انقضت فترة
طويلة من الخلاف فطوى البلدان كتاب الماضي وتفتحت أمامهما صفحة يضاء
سجلا عليها بمداد الإخلاص صداقتهما وآمالهما المشتركة ،

ولم يفت السفير البريطاني أن يفتن هذه الفرصة ويحجب على هذه العبارات
المهيمنة والمعاني اللدلية بما ينم عن السياسة الاستعمارية التي تضمهرها بريطانيا
لمصر ، فقال في خطبته ضمن ما قال :

« لننتقل الآن إلى الكلام في المعاهدة وقد أسهب رفعة رئيس الوزراء مرة
أخرى في الثناء على الدور الذي قمت به في هذا العمل ، ولكن العالم كله يعلم أن
رفعة النحاس باشا هو صاحب اليد الطولى في إنشائها ، إلى أن قال :

« وإنه ليجب على كل إنسان أن يسلم — بصرف النظر عن العاطفة والتقاليد —
بأن القدر والجغرافيا هما اللذان قضيا بارتباط بلدينا لمصلحتهما المتبادلة ، فكل
منهما في احتياج إلى الآخر ، ولا شك في أن العناية الإلهية أرادت بهما خيرا
عند ما شامت بأن تكون بريطانيا شريكة مصر في الشؤون العالمية ، وهي الدولة
الأوروبية العظيمة الوحيدة التي تتوقف مصلحتها الحقيقية على الاحتفاظ بسلامة

كيان الاراضى المصرية ، هذا على الأقل هو رأي المتواضع فى قيمة هذه المعاهدة ،
فالنحاس فى خطبته يمجّد المعاهدة التى أقرت الاحتلال البريطانى وأهدرت
وحدة مصر والسودان ، وهذا التجديد قد أضعف ولاشك موقف مصر فى التحلّل
منها ، والسفير البريطانى يجهر بحاجة مصر إلى مشاركة بريطانيا إياها فى شؤونها
السياسية ودفاعها عن سلامة أراضها . . . أليس فى ثنايا هذا الكلام إيذان
باستمرار سيطرتها الاستعمارية عليها ؟ فكيف يقبل رئيس وزارة مصر أن يدلى
بمثل هذه التصريحات المسيئة إلى قضية البلاد وأن يستمع إلى تلك اللغة الاستعمارية
فى حفلة رسمية يقيمها هو تكريما للسفير البريطانى ؟ لقد كان للنحاس مندوحة
عن عدم إقامة مثل هذه الحفلة ، ولكن لعله أراد أن يرد الجميل إلى من كان سببا
فى ولايته الحكم وتمكينه منه ، وكان يجدر به أن يترفع عن رد الجميل على حساب
استقلال البلاد وكرامتها

ثم إنه طوال وزارته لم يعمل عملا ما فى استخلاص حقوق البلاد من الانجليز
فى الوقت الذى كانت كل موارد البلاد رهن تصرفهم إبان الحرب ، فلقد كانت
الحملة الألمانية الإيطالية على أبواب مصر ، وكان الانجليز وحلفاؤهم يعتمدون
على ما أمدتهم به البلاد من مواد التموين وانتظام مواصلاتهم وتسهيل نقل جنودهم
إلى مواقع القتال واستتباب الأمن فى هذه الفترة العصيبة ، وكانت الفرصة مواتية
لنحاس وقد بذل لهم كل هذه الخدمات أن يستخلص منهم حقوق البلاد أو يقيدهم
على الأقل بتصريحات ووعود واضحة فى الجلاء تستند إليها مصر بعد انتهاء الحرب ،
لأن الأمم المناضلة عن حقوقها يجب عليها أن تستفيد من الفرص الدولية ،
ولا ريب أن تفويت هذه الفرص قد يضيع عليها حقوقها

كان واجبا على النحاس وقد ولى الحكم بسند من الانجليز أن لا يلسى مذكرته
إلى الحكومة البريطانية فى ابريل سنة ١٩٤٠ حين كان فى المعارضة ، إذ كانت
أولى مطالبه فيها أن تصرّح بريطانيا من الآن (أى من سنة ١٩٤٠) بأنه عند
ما تضع الحرب العالمية أوزارها تجلو القوات البريطانية جميعها من الاراضى
المصرية ، فلماذا وقد ولى الحكم سنة ١٩٤٢ قد نسى ذلك كله فلم يطالب بريطانيا

بمطالبها به سنة ١٩٤٠ ؟ أم تراه يطلب هذه المطالب وهو في المعارضة ثم يغفلها وهو في الحكم ؟

لقد ترك هذه المطالب الجهورية جانبا وأغفلها ولم يفسّح الانجليز فيها هو مقابل مساعداته لهم ومناصرته إياهم

ولا شك أن الانجليز قد اغتنموا هذه الفرصة فاستفحل طغيانهم في مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، وزاد عدوانهم في السودان وأمعنوا في فصله عن مصر ، وأنشأوا المجلس الاستشاري في شمال السودان سنة ١٩٤٣ ، وكان بمثابة فصل عملي للسودان عن مصر وفصل شمال السودان عن جنوبه ، ولم يحرك النحاس ما كنا يازاه هذا العدوان ، وكل ما حصل عليه من السفير البريطاني هو وعد من الحكومة البريطانية بأنها ستبذل معاونتها ليتحقق لمصر أن تمثل في جميع مفاوضات التي تمس مصالحها مباشرة وأنها لن تدخل في أثناء هذه المفاوضات في مناقشة أى شئ. يمس مصالح مصر المباشرة دون تبادل الرأي مع الحكومة المصرية

وهو تصريح لا أهمية له ولا يحقق لمصر هدفا واحدا من أهدافها القومية

استغلال الأحكام العرفية

عارض الأعضاء الوفديون بمجلس الشيوخ في إعلان الأحكام العرفية عندما عرض على البرلمان مرسوم إعلانها ، وجعل النحاس إلغائها من أهم مطالبه في مذكرة الوفد التي قدمها في ابريل سنة ١٩٤٠ ، ونعى في خطابه الذي ألقاه يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠ على وزارة على ماهر إعلانها الأحكام العرفية في غير ضرورة ، كما نعى عليها أنها اتخذتها وسيلة لاضطهاد خصومها ، ولكنه لم يكد هو يتولى الحكم في فبراير سنة ١٩٤٢ حتى استند إلى الأحكام العرفية ، واتخذ منها وسيلة لما كان يأخذ على خصومه من الاضطهاد وتكريم الأفياء ، وفي الحق ان وزارة على ماهر التي أعلنت هذا النظام لم تتخذ ذريعة للتكيد لخصومها ، ولم تعتقل أحدا من المصريين ، في حين أن النحاس قد استغل الأحكام العرفية إلى مدى

بعيد ، بل اغتبط بقيامها واستمرارها ، حتى أنه حينما استسلمت ألمانيا وأشرفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها أعلن أن الأحكام العرفية باقية حتى تنتهى الحرب مع اليابان . . .

واستغل هذا النظام فى اعتقال خصومه والإساءة إليهم ، فاعتقل على ماهر فى حرم مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٢ ، واعتقل مكرم عبيد وبعض أنصاره سنة ١٩٤٤ ، ومنع الصحف من نشر آراء المعارضين ومقالاتهم ، واعتقل بعض الضباط وبعض المدنيين لمجرد الاشتباه فى ولائهم للوفد

واستغل المحامون الوفديون هذا النظام ، فسعوا بالوساطات فى القضايا العسكرية لإخراج المتهمين فى هذه القضايا أو إلغاء الأحكام الصادرة فيها أو تخفيفها ، وصارت هذه المحاكمات وما اتخذوا فيها من وساطات غير مشروعة مغنا كبيرا لهم ، ومصدرا جديدا لثرائهم

المحسوبة والاستثناءات

قال النحاس فى تصريح للصحفيين فى بداية عهد وزارته : لقد يدesh بعضكم من أنى ألفت حكومة وفدية خالصة فى مثل هذه الأوقات الدقيقة ، ولكنى رأيت من الواجب الوطنى وتمام الحرص على المصلحة العامة أن أفعل ذلك لأن تجارب الماضى الآلمية هزت كيان البلاد هزات عنيفة لا تزال عالقة بالأذهان ولا تزال تنادى بأن تشكيل الوزارة من عناصر مختلفة متباينة لا يجدى على البلد نفعا ولا نرجو معه لمسكروه دفعا ، إلى أن قال : إن وزارته وفدية خالصة ولكنها ستحكم حكما قوميا كمصريين لا كحزبيين وأنا لا نستطيع أن ننسى مزالق الأهواء الحزبية والنزوات السياسية إذا سيطرت على تصريف الحكم وإن مصر فى أشد الحاجة إلى مواصلة العمل متآزرة لتحقيق آمالها والمحافظة على كرامتها

وعد النحاس إذن أن يحكم البلاد حكما قوميا ، ولكنه مع الأسف حكمها حكما حزبيا بحتا ، فأغدق الدرجات الاستثنائية والترقيات والعلاوات على أنصاره

الحزبيين ، وأقاربه وأصهاره الأقربين منهم والأبعدين ، وأسرفت وزارته في المحسوبيات والاستثناءات ، في مختلف الدواوين والوزارات

وترك النحاس أصهاره وأنصاره والمقربين إليه يستأكلون الناس ، ويستغلون النفوذ ، ويثرون بطرق غير مشروعة ، وكان يمكنه بلا مراعاة أن يمنع هذه المساوئ ، ولكنه لم يفعل ، بل أقرها ، وكان عالما بها مشجعا عليها ، ينقم على كل من يتصدى لوقفها أو وضع حد لها ، وهذه التصرفات قد أثرت كثيرا في سمعة حكومة الوفد حتى في نظرا الموالين لها ، لأن العدل والنزاهة فرض واجب على كل حكومة ، وهما أساس الحكم الصالح والملك الدائم

فصل الموظفين

أحالت هذه الوزارة بعض الموظفين الإداريين إلى المعاش بعد أن اضطرتهم إلى طلب التقاعد مع تسوية حالتهم

وأحالت الدكتور عبد الرزاق السنهوري وكيل وزارة المعارف إلى المعاش ، ولم يكن لهذه الإحالة مبرر ولا مسوغ ، وليس لها من سبب سوى أنه ليس وفديا ، ومع أن الحديث كان قد استفاض بأنه سينقل إلى محيط القانون بتعيينه مستشارا ملكيا لوزارة العدل لكي ينقطع إلى الحياة التشريعية ويتم مهمته في وضع القانون المدني الجديد ، لكن الأمر قد انتهى بحالته إلى المعاش ، فأسف ذوو الرأي الصائب لهذا الإجراء غير الموفق

فصل مكرم من الوزارة

مايو سنة ١٩٤٢

طلبت الوزارة من اللجنة المالية الموافقة على منح استثناءات لموظفين وفديين ، وكان مكرم عبيد بوصفه وزيرا للمالية رئيس هذه اللجنة ، فقررت اللجنة عدم الموافقة على هذه الاستثناءات ، وقدمت مذكرة بقرارها إلى مجلس الوزراء في

مايو سنة ١٩٤٢ ، وبذت رأيها على أن الترقيات الاستثنائية فيها إجحاف بحق الموظفين الذين يراد تخطى دورهم في الترقية ، هذا إلى ما في إجابة الطلبات الاستثنائية من خطورة لأن في مختلف الوزارات والمصالح عددا كبيرا من الموظفين الأكفاء الممتازين لا يقولون كفاءة وإخلاصا عن زملائهم المطلوب لهم الترقيات الاستثنائية ، بل أن بعضهم أقدم في التخرج والتعيين والترقية ، فإذا ما قصر الاستثناء على فئة من الموظفين وانفردوا بالترقيات والعلاوات دون سواهم يتسرب التذمر إلى نفوس الآخرين وتسود حالة اضطراب وتقلقل بين الموظفين تثبط معها همهم وينخفض تبعاً لذلك مستوى العمل في المصالح والدواوين ، وطلبت اللجنة في مذكرتها أن يوصد باب الاستثناءات حتى تنجلي الحالة المالية المترتبة على الحرب والتي زادت من أعباء الميزانية ، وأن تلتزم الوزارات والمصالح حدود القانون في الترقيات والعلاوات

وفي الحق أن حجة اللجنة وجيهة ، ومنطقها سديد ورأيها سليم ولكن مجلس الوزراء رفض هذه المذكرة ، وأقر الترقيات الاستثنائية المطلوبة ، ومن هنا حق النقاس على مكرم وتنكر له لمعارضته طلبات له ، إذ كان معظم طلبات الاستثناءات بإيعاز منه وصادرا عنه وزاد في حقنه أن مكرم رفض تمييز بعض أصحاب النقاس في طلبات تصدير مربية تقدموا بها إلى وزارة المالية ، واستندوا فيها إلى صلتهم برئيس الوزارة ، فثارت ثائرة النقاس ، وأعلن عدم إمكانه التعاون مع مكرم ، وطلب منه أن يستقيل من الوزارة ، فرفض أن يستقيل ، فرفع النقاس استقالة الوزارة كلها في مايو ١٩٤٢ ، وعهد إليه الملك بتأليفها من جديد فألفها دون مكرم^(١) ، وصارت مؤلفة على النحو الآتي : مصطفى النقاس للرئاسة والداخلية والخارجية . عثمان محرم للأشغال . أحمد نجيب الهلالي للمعارف . أحمد حمدي سيف النصر للدفاع . محمد صبري أبو علم للعدل . عبد الفتاح الطويل للمواصلات . كامل صدقي للبالية .

(١) يعتبرها البعض وزارته السادسة ، وأصبح أنها استمرار لوزارته الخامسة

فؤاد سراج الدين للزراعة . محمد عبد الهادي الجندى للأوقاف . عبد الحميد عبد الحق
للشؤون الاجتماعية . أحمد حمزة للتموين . مصطفى نصرت للوقاية المدنية . الدكتور
عبد الواحد الوكيل للصحة . محمود سليمان غنام للتجارة والصناعة

فصل مكرم من الوفد

وفي يولييه سنة ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم وراغب حنا من الوفد
كان إقصاء مكرم سنة ١٩٤٢ ، بعد إقصاء النقراشي سنة ١٩٣٧ ، مظاهر
متلاحقة لتتسكب الوفد طريق النزاهة والاستقامة في الحكم ، مما كان له أثره في
فساد أداة الحكم وانحطاط المعنويات في النفوس ، فمكرم كان على حق في معارضة
النحاس في تصرفاته التي مست نزاهة الحكم

على أن الذي يؤخذ عليه بعد انفصاله أنه لم يلتزم جادة الاعتدال والمواد
في موقفه ، بل انضم بكل قوته إلى خصوم الوفد ، وهاجم النحاس والوفد مهاجمة
عنيفة ، فضاعت الحقائق في ضجة العنف والخصام ، ولو بقي بعد انفصاله يستنكر
مساوىء حكومة الوفد في اعتدال ، وبأسلوب غير أسلوب « الكتاب الأسود »^(١) ،
لكان محتملاً أن يجتذب إليه فريقاً من الوفديين ، لأن منهم من غير شك من لم
يكن يقر مسلك حكومة الوفد في تصرفاتها المنافية للاستقامة والنزاهة والعدل ،
حقاً أن هذا الاحتمال لم يكن له نصيب من الرجحان ، لأن معظم الوفديين يهتمهم
أول ما يهتمهم أن يؤيدوا هذا الضرب من « الزعامة » في الخطأ والصواب على
السواء ، حرصاً على منافعهم الشخصية التي نالوها تحت لواء هذه « الزعامة » ،
ولكن في هذه الحالة يكون مكرم قد أدى واجبه ويدع للظروف أن تؤيد حقه
وتظهره مع الزمن ، وهذا هو المسلك السديد الذي قد يفيد في إصلاح مساوىء
الحياة السياسية والحزبية في هذه البلاد

(١) هو كتاب أحصى فيه مكرم سيئات حكومة الوفد في هذا العهد

إنشاء المجلس الاستشارى

لشمال السودان سنة ١٩٤٣

منذ توقيع اتفاقية سنة ١٨٩٩ المشثومة انفرد الانجليز بإدارة السودان واتخذوه فعلا مستعمرة بريطانية ، ولم يكن المصريين فى حكومته إلا نصيب ضئيل أخذ يتقلص مع الزمن

وفىما يتعلق بنظام الحكم صار الحاكم العام (وهو بريطانى) حاكما مطلقا تصدر عنه جميع السلطات ، وإليه يُرجع الأمر كله

وفى سنة ١٩١٠ أنشئ مجلس سمي (مجلس الحاكم العام) مؤلف من كبار موظفى حكومة السودان ، وكلهم من الانجليز ، ومهمة هذا المجلس معاونة الحاكم العام فى مباشرة سلطاته

سارت السياسة البريطانية فى طريقها وأخذت بين حين وآخر تبتر وسائل جديدة ترمى إلى تحقيق غايتها فى جعل السودان مستعمرة انجليزية

ومن ذلك أن الحاكم العام أصدر فى سبتمبر سنة ١٩٤٣ (فى عهد وزارة النحاس) قانونا بإنشاء مجلس سمي (المجلس الاستشارى لشمال السودان) ، ورد فى ديباجته أن الغرض من إنشائه تمكين الحاكم العام فيما يتعلق بإدارة شمال السودان من استشارة أشخاص لهم صفة قبل عنها انها صفة تمثيلية ، والغرض الحقيقى من هذا النظام متابعة سياسة الفصل بين مصر والسودان والفصل بين شمال السودان وجنوبه

وأبلغ هذا القانون إلى الحكومة المصرية ، وعقد أول اجتماع للمجلس فى مايو سنة ١٩٤٤ ، دون أن يتلقى الحاكم العام للسودان أى اعتراض عليه ، وهذا التهاون من المآخذ الجسيمة على وزارة النحاس ، وقد جاء هذا المسلك ولا ريب جزءاً من خطة الخضوع والخنوع التى أتبعها النحاس بإزاء الاعتداءات البريطانية

سير الحرب في صحراء مصر الغربية

ومعركة العلبين

في سبتمبر سنة ١٩٤٠ بدأ زحف القوات الإيطالية بقيادة المارشال جرازاني على الأراضي المصرية في الصحراء الغربية ، فاحتلت (السلوم) ثم (بقبقق)

وفي ١٦ منه احتلت (سيدى برانى) ، وتوقف زحفها عند هذه النقطة التي تبعد عن خط الحدود بنحو ٨٨ كيلو مترا ، وأخذ الإيطاليون يتحصنون فيها (أنظر هذه المواقع وغيرها في الخريطة ص ١٢٣)

وفي ديسمبر من تلك السنة كـ الجيش البريطاني بقيادة الجنرال ويثل على القوات الإيطالية ، فانتصر عليها واستولى على سيدى برانى بعد أن أوقع بالجيش الإيطالى وأسـر منه عدة آلاف من الأسرى ، وغنم كميات كبيرة من عتاده ومهماتـه ، ثم تابع زحفه فاستولى على (بقبقق) ثم (السلوم) واجتاز حدود برقة ، واحتلت قواته حصن (كابتزو)

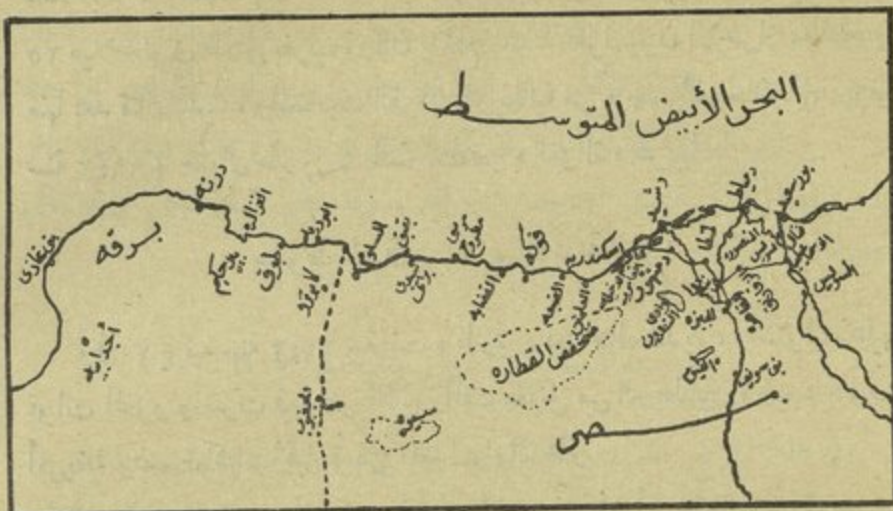
وفي يناير سنة ١٩٤١ احتلت القوات البريطانية (البردية) وأسرت فيها نحو عشرين ألفا من الإيطاليين ، واستولت على غنائم كثيرة ، وواصلت زحفها في ولاية برقة إلى أن اخترقت استحکامات (طبرق) واحتلها بعد حصار دام سبعة عشر يوما

وفي الشهر نفسه احتلت « درنه »

وفي فبراير سنة ١٩٤١ احتلت بنى غازى عاصمة برقة وأكبر مدنها ، واستولت فيها على غنائم كثيرة ، وتبلغ المسافة بينها وبين سيدى برانى نحو ٨٤٠ كيلو مترا ، ثم استولت قوة بريطانية على جغبوب فى مارس

وعلى أثر هذه الهزائم التى أصابت القوات الإيطالية أقيـل المارشال جرازاني من منصبه ، وكان قائدا عاما للقوات المسلحة الإيطالية فى شمال إفريقيا

مقياس الرسم ١ = ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠



صحراء مصر الغربية

على أن الإيطاليين تلقوا مددا من الألمان ، وتولى الجنرال روميل قيادة قوات المحور ، فعاودت الكرة في إبريل سنة ١٩٤١ ، واستردت بنى غازى ومعظم ولاية برقة عدا طبرق ،

وفي ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ بدأ الهجوم البريطانى الثانى بقيادة الجنرال أوكنلك^(١) على قوات المحور فى برقة ، وتقدم البريطانيون فى زحفهم واحتلوا بنى غازى فى ديسمبر

ثم منى هجومهم بالإخفاق والهزيمة وتراجعوا أمام قوات روميل ، وأخلوا بنى غازى فى يناير سنة ١٩٤٢ ، وظل الحصار مضروبا حول طبرق التى كانت رغم حصارها تتلقى المدد والمؤن من طريق البحر والجو

وبعد أن تلقى الجنرال روميل المدد استعداد للزحف شرقا ، ففي ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ بدأ هجوم قوات المحور على الجيش البريطانى الثامن يقوده الجنرال ريتشى ، وكان هدفها الاستيلاء على طبرق ، وقد دارت معارك شديدة بين الفريقين دامت

(١) خلف ويفل فى قيادة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط

عدة أيام ، وانتهت باستيلاء قوات المحور على « بير الحكيم » التي تقع على بعد ٢٥ ميلا جنوبي طبرق بغرب ، وكان يدافع عنها الفرنسيون الأحرار ، فانسحبوا منها بعد قتال شديد ، وانسحبت القوات البريطانية من « جسر الفرسان » (١٦ يونيو سنة ١٩٤٢) جنوبي طبرق كما انسحبت من « الغزالة » غربها

سقوط طبرق - ٢١ يونيو سنة ١٩٤٢

وفي ٢١ يونيو سنة ١٩٤٢ سقطت « طبرق » بعد قتال شديد ، واستولت عليها قوات المحور وأسرت فيها نحو ثلاثين ألف مقاتل من البريطانيين وجنود جنوب أفريقية وغنمت كميات كبيرة من المعدات والذخائر
كان لسقوط طبرق أثر كبير في سير الحرب ، إذ أنها كالشوكة في جنب قوات المحور ، فكانت عقبة تحول دون استمرار الزحف الألماني الإيطالي شرقا نحو مصر ، هذا إلى أهميتها الحربية والبحرية كميناء على البحر الأبيض المتوسط تصلح لتكوين قوات المحور وتقع في طرق المواصلات البحرية إلى مالطة وقبرص وحيفا ، ثم إنها قاعدة للطيران تستطيع منها الإغارة على المواقع العسكرية في الاسكندرية وغيرها

واضطربت الأفكار بعد سقوط طبرق ، وتوقع الناس أن تكون مصر ميدانا للحرب ضروس بين جيوش كتلتين من الدول لا تتورع كلتاهما عن تضحية عمران البلاد ومرافقها وأرواح أهلها في سبيل النصر
وبعد سقوط طبرق تولى الجنرال كلود أوكنلك قيادة الجيش البريطاني الثامن بدلا من الجنرال ريتشي ، ومنحت ألمانيا الجنرال روميل رتبة فيلد مارشال

الحرب في صحراء مصر

وفي أواخر يونيو سنة ١٩٤٢ تجاوزت قوات المحور بقيادة المارشال روميل حدود مصر ، وأوغلت في صحرائها محاذية ساحل البحر الأبيض المتوسط وانسحبت أمامها القوات البريطانية قاصدة موقعا منيعا ترابط فيه ، فأخلت

(مرسى مطروح)، ثم أخلت فوكة والضبعة، واعتزمت الثبات لقوات المحور في الميدان الواقع بين محطة «العلين» التي تبعد نحو أربعة كيلومترات عن ساحل البحر، ومنخفض القطارة^(١)، وهو خط دفاع قوى منيع لصد القوات الزاحفة من صحراء ليبيا شرقا، يضيق على شكل يشبه عنق الزجاجة، بحيث يسهل الامتناع فيه ويصعب على الجيش الزاحف اختراقه، وقد أقام فيه الجيش البريطاني تحصيناته ومعاقله

معركة الصحراء - أول يوليه سنة ١٩٤٢

في هذا الموقع بدأت معركة كبيرة يوم أول يوليه سنة ١٩٤٢، واستمرت نار القتال بين الجيش البريطاني وجيش المحور، وتخرج وقتا ما مركز الجيش البريطاني حين اضطر إلى الانسحاب من بعض خطوطه على أثر خسارته في الدبابات، واضطربت الأحوال في مصر إذ كان من المتوقع استمرار تفوق جيش المحور وزحفه نحو الإسكندرية، ولكن الجيش البريطاني ثبت لهجوم روميل ووقف زحفه يوم ٦ يوليه، وانسحبت قوات المحور من مراكزها الأمامية في العلين

على أن المارشال روميل عارد السكرّة في أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر سنة ١٩٤٢، واستأنف هجومه في الساحة الجنوبية من ميدان القتال، ولكنه بعد قتال بضعة أيام اضطر إلى الانسحاب إلى خطوطه السابقة، وتبين من إخفاقه وانسحابه أن قواته التي حشدتها لا تكفي لشن هجوم جديد، ومع ذلك فقد ظل مركز الجيش البريطاني حرجا، وفكرت قيادته وقتا ما في الانسحاب من ميدان العلين إلى الطريق الممتد بين الاسكندرية والقاهرة، واتخذت الاستعدادات لهذا الانسحاب

(١) هو منخفض يقع في الجزء الشمالي من صحراء مصر الغربية وفي منتصف المسافة بين وادي النيل والحدود الغربية وتبلغ مساحته نحو ١٩٥٠٠ كيلومتر مربع أو ما يقارب مساحة الوجه البحري والبحيرات، ويبلغ متوسط عمقه ٦٠ مترا، ولا تستطيع الجيوش أن تمر منه، فهو سد منيع في وجه الزحف على مصر من الغرب

وقد توقفت حدة القتال في الأسابيع التالية من شهر سبتمبر ، وعجز جيش المحور عن استئناف الزحف ، وارتد عن بعض مواقعه ، وساد الهدوء ميدان القتال في أواخر ذلك الشهر

وفي أغسطس سنة ١٩٤٢ حدث تعديل في القيادة البريطانية في الشرق الأوسط ، فعين الجنرال (المارشال) مونتجمري قائدا للجيش الثامن ، والجنرال السير هارولد ألكسندر قائدا عاما للقوات البريطانية في الشرق الأوسط خلفا للجنرال أوكنلك

معركة العلمين

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢

تلقى الانجليز الامداد والنجادات من مختلف النواحي ، من الولايات المتحدة ومن جنوب افريقيه ومن الهند ، وأخذ سيل المهمات والذخائر والدبابات والمدافع والسيارات يتدفق عدة أشهر من الولايات المتحدة وبريطانيا ، ومن ثم صار مركز الجيش الثامن أقوى مما كان ، واستطاع التحول من الدفاع إلى الهجوم بقيادة الجنرال مونتجمري ، وكان هذا هو الهجوم البريطاني الثالث

اختار الجنرال مونتجمري منطقة العلمين ميدانا لهجومه ومنازلة المارشال رومل وجيشه في معركة فاصلة

وتقع العلمين على الطريق الشمالي الواصل من الاسكندرية إلى حدود برقة ، وعلى مسافة مائة وثمانية وعشرين كيلو متر من الاسكندرية غربا ، وموقعها على جانب كبير من الأهمية الحربية (الاستراتيجية) ، إذ تقع على مقربة من البحر ، ويلها جنوبا منخفض القطارة المتقدم ذكره ، ويبلغ عرض المنفذ بين العلمين وهذا المنخفض نحو ثلاثين ميلا ، وهو الميدان الذي صد فيه الجيش البريطاني زحف قوات المحور في يولييه سنة ١٩٤٢ ، ثم نازلها في أكتوبر في المعركة الفاصلة التي سميت « معركة العلمين »

في هذا الميدان ، في ليلة الجمعة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ، وقف الجيش الألماني

الإيطالي والجيش البريطاني وجها لوجه ، وكان جيش المحور يتألف من ستين ألف جندي ألماني وثمانية وأربعين ألف جندي إيطالي أما الجيش البريطاني فكان أكثر عدداً وعدداً ، إذ يتألف من مائة وأربعة وسبعين ألف جندي من البريطانيين وحلفائهم ، وكان يمتاز على جيش المحور بدباباته ، فلهذه ألف ومائة وأربع عشرة دبابة ، كان أقواها بلا مراء الدبابات الأمريكية وخاصة دبابات « جرانت » و « شيرمان » بحيث يمكن القول على وجه التحقيق انه لولا الدبابات الأمريكية لتغيرت نتيجة المعركة ، ولم يكن لدى المحور سوى ستين دبابة ، وكانت مدفعية الجيش البريطاني وقوته الجوية تفوق مدفعية المحور وطائراته

هذا إلى أن جيش المحور كان بعيداً عن قواعد تموينه وامداده ، على غير ما كان عليه الجيش البريطاني ، فإن مواصلاته ومواد تموينه ميسرة متوافرة ، فمقدمات الواقعة كانت ولا ريب تنبئ بنتائجها

وكان روميل قد نظم خطوطه بين العلمين ومنخفض القطارة في مواجهة خطوط الجيش البريطاني وحلفائه ، وعززها بحقول محكمة من الألغام والنقط الحصينة ، على أنه لم يشهد المعركة من أولها ، فقد كان منذ أواخر سبتمبر طريح الفراش في أحد المستشفيات بألمانيا ، ولم يصل إلى ميدان المعركة إلا يوم ٢٦ أكتوبر وتسلم القيادة في الحال ، ولكن لم يكن في استطاعته إصلاح الأخطاء التي وقعت في غيابه بدأ الجيش البريطاني هجومه في ٢٣ أكتوبر ، تؤيده قوة جوية كبيرة ، وبدأ الهجوم بإطلاق قذائف قنابله من نحو ألف مدفع دفعة واحدة ، في ضوء القمر ، وكان ستار النيران الذي أسدلته المدفعية شديداً عنيفاً ، وقصف المدافع يصم الآذان ، وصوت الضرب يسمع على بعد ٦٠ ميلاً خلف خط القتال ، وصار ميدان القتال من ساحل البحر إلى منخفض القطارة شعلة من نيران القنابل المتفجرة والأنوار الكشافات والمركبات المشتعلة ، وفتحت قوات الحلفاء ثغرة في حقول الألغام التي للمحور أمام خطوطه الأمامية ، ونفذت القوات المدرعة البريطانية تحميها المدفعية من هذه الثغرة ، واخترقت خطوط المحور الرئيسية في بعض مواقعها ، وكان ذلك في فجر اليوم الثاني من المعركة ، واستمر القتال شديداً في ذلك اليوم ،

واحتفظ الحلفاء بالمواقع التي بلغوها برغم الكرات الشديدة التي قام بها المحور ،
واشتركت بعض الوحدات البحرية الخفيفة البريطانية في المعركة بضرب مواقع
المحور على الساحل

استمرت المعركة عدة أيام ، فقد وقع أول هجوم من ٢٣ إلى ٢٥ أكتوبر ،
وكان من أثره أن تداعت من جرائه خطوط المحور الأمامية ، ثم ابتدأت المرحلة
الثانية من المعركة في ٢٦ أكتوبر ، واستمرت حتى يوم ٣١ منه ، ظل الحلفاء
خلالها في تقدمهم رغم الهجمات المضادة التي قام بها جيش روميل ، ثم سجل الحلفاء
نصرهم النهائي في المرحلة الثالثة ، وقد دامت من أول نوفمبر إلى اليوم الرابع منه ،
أي أن المعركة دامت اثني عشر يوما ، وانتهت بهزيمة المحور ، وأسر منهم الحلفاء
عشرات الألوف ، منهم الجنرال ريتزفون توما قائد فيلق أفريقيه الألماني وعدد
آخر من كبار الضباط الألمان والإيطاليين

وعلى أثر الهزيمة تقهقرت قوات المحور غربا تقهقرا عاما ، بعد أن فقدت ثلثيها
في ميدان القتال ، وتركت خمسمائة دبابة غنمها البريطانيون وحلفاؤهم ، عدا كميات
كبيرة من المهمات والبنادق والعتاد ، فكانت المعركة هزيمة ساحقة لقوات المحور
وقد منح الجنرال مونتجمري على أثر انتصاره في هذه المعركة لقب فيلدمارشال
وقرن اسمه باسم المعركة فصار يعرف بالفيلدمارشال مونتجمري أوف عليين

نتائج معركة العلمين

تُعدّ معركة العلمين من الوقائع الفاصلة في التاريخ ، لأنها كانت القضية على
الزحف الألماني الإيطالي في شمال أفريقيا

كان هدف قوات المحور من هذا الزحف السيطرة على مصر وعلى قناة السويس ،
ثم متابعة الزحف شرقا حتى تصل إلى إيران للاستيلاء على منابع البترول فيها ،
وقطع خط التوطين الذي يصل إلى روسيا من طريق الخليج الفارسي ، وفتح ميدان
جديد لمهاجمة روسيا من الجنوب ، ثم الاتصال باليابان في آسيا

ولكن معركة العلمين قضت على هذه الآمال كلها

وفتح انتصار الحلفاء في هذه المعركة طريق البحر الأبيض المتوسط للقوافل

البحرية التي تنقل الجيوش والعتاد من هذا الطريق بعد أن كانت تجتاز الطريق الطويل عبر الأقيانوس الأطلسي

وكانت معركة العلبين جزءاً من خطة حرية واسعة المدى وضعها أقطاب الحلفاء لإجلاء قوات المحور عن شمال أفريقيا ، فلم تسكد تنتهي المعركة حتى نزل جيش كبير معظمه من الأمريكيين بقيادة الجنرال (ايزنهاور) إلى سواحل مراکش والجزائر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢

ويبدو من ملابسات الحوادث أن قيادة الحلفاء حددت معركة العلبين بحيث تلائم نزول هذا الجيش الكبير ، لكي يطبق الحلفاء من الشرق والغرب على قوات المحور

وقد أبدى روميل في انسحابه من المهارة والمقدرة المدهشة ما شهد به النقاد العسكريون جميعاً ، ويعتبر انسحابه أعظم وأروع انسحاب في تاريخ الحروب ، وأخذ الجيش البريطاني الثامن يتعقبه دون أن يحيط به ، واستولى على طرابلس عاصمة ليبيا في ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣ ، أي بعد ثلاثة أشهر من بدء معركة العلبين ، وكان سقوط هذه العاصمة إيذاناً بانهيار الامبراطورية الإيطالية في شمال أفريقيا ، وانسحب روميل إلى تونس ، وهناك ثبت لقوات الحلفاء ، ولكنهم تغلبوا على مقاومته واخترقوا خطوطه في مارس سنة ١٩٤٣ ، وتجدد القتال في شهر إبريل ، ومرض روميل ثانية أثناء القتال وعاد إلى ألمانيا ، وانتهى القتال في مايو باحتلال الحلفاء تونس وميناء بنزرت الحصين ، ولجأت فلول المحور إلى رأس بون بالشمال الغربي من تونس ، ثم ما لبثت أن استسلمت ووقعت في أسر الحلفاء ، وكان من بين الأسرى الجنرال فون أرنييم الذي خلف روميل في القيادة ، وجميع القواد والضباط والجنود الذين تألفت منهم فلول المحور ، وبذلك تم للحلفاء والقضاء على قوات إيطاليا وألمانيا في شمال أفريقيا (مايو سنة ١٩٤٣) ، ودان لهم البحر الأبيض المتوسط شرقاً وغرباً

وكان انتصار الحلفاء في شمال أفريقيا تمهيداً لغزو إيطاليا من الجنوب ، فقد بدأت قوات الحلفاء بقيادة الجنرال ايزنهاور تنزل إلى جزيرة صقلية في يولي

سنة ١٩٤٣ ، وبعد أن استولت عليها نزلت إلى إيطاليا ، وانتهى الغزو باستسلامها
للحلفاء في سبتمبر سنة ١٩٤٣

مساهمة مصر في الحرب

إن مصر وإن لم تعلن الحرب على إيطاليا وألمانيا إلا في فبراير سنة ١٩٤٥ ،
فإنها ساهمت بنصيب كبير في العمليات الحربية منذ أواخر سنة ١٩٣٩ ، مما كان له
الأثر البالغ في انتصار بريطانيا وحلفائها على المحور
فمن الأعمال التي قامت بها نذكر ما يلي :

١ - تموين جيوش الحلفاء بكل ما كانت تطلب من المواد الغذائية والصناعية
وقد أخضعت مصر إنتاجها الزراعي والصناعي لمقتضيات هذا التموين ، وليس
يخفى أن تموين الجيوش من أهم أسباب ثباتها وتفوقها ، وقد بذلت مصر في هذا
السييل تضحيات جسيمة ، إذ كان تموين الحلفاء دون مقابل من ذهب أو من
سلع ، بل كان بطريق التسليف الذي نشأت عنه مشكلة الأرصدة الاسترلينية التي
سيرد الكلام عنها

٢ - حراسة قناة السويس ، وتأمين حرية الملاحة فيها ، ومطاردة طائرات
المحور التي كانت لا تفتأ تغير على القناة لتدميرها ، وقد تولت المدفعية المصرية
المضادة للطائرات هذه المهمة وبذلك منعت طائرات المحور من إلقاء الألغام في
القناة ، تلك الألغام التي كانت تهدد السفن بالسف والتدمير إذا اصطدمت بها

٣ - حراسة المنشآت والمرافق العامة ، مما يسر للحلفاء التفوق على قوات المحور

٤ - حراسة الموانئ المصرية وخاصة ميناء الاسكندرية ، وكانت المدفعية
المصرية المضادة للطائرات تتولى مطاردة طائرات المحور فيها

٥ - جعلت مصر سككها الحديدية وسائر وسائل النقل تحت تصرف قوات
الحلفاء ، مما كان له أثر كبير في مصير معركة العالين

٦ - بذلت تسهيلات وتضحيات كبيرة لإعداد الأماكن والمساكن الصالحة
لإيواء جيوش الحلفاء وحفظ مهماتها ، وإلى ذلك العهد ترجع أزمة المساكن في
العواصم والمدن

وقد تعددت اعترافات قواد الجيش البريطاني وأقطاب السياسة والصحافة الإنجليزية بمبلغ ما أفاد الانجليز وحلفاءهم من معاونة مصر ومساهمتها في الحرب وما تكبدت في سبيل ذلك من خسائر في الأموال والأرواح

ففي مارس سنة ١٩٤١ أرسل الجنرال ويثل القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط على أثر انتصاراته على الإيطاليين إلى رئيس الوزارة الخطاب الآتي :

« عزيزي الباشا

« في الوقت الذي انتهت فيه بالنجاح مرحلة هامة من مراحل أعمالنا في أفريقيا الشمالية ، أود أن أعبر لكم عن شكري على المعونة والمساعدة اللتين تلقيتهما من السلطات العسكرية المصرية في أثناء حملتنا على ليبيا ، فإن جميع ضروب المعاونة التي أسداها لنا الجيش المصري سهلت على الجيوش الامبراطورية التي تحت قيادتي مهمة تأمين الدفاع عن مصر من اعتداء العدو

« وإني في الإعراب عن تقديري لدولتكم شخصيا لهذه المعونة ولروح الصداقة التي انطوت عليها هذه المساعدة أرجو إبلاغ الشكر لمعالى وزير الدفاع الوطني ولسعادة رئيس هيئة أركان حرب الجيش وجميع السلطات العسكرية المختصة ،

وقالت التيمس في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٢ عقب توقف الزحف الألماني الإيطالي في معركة الصحراء (يولييه ١٩٤٢) على لسان مراسلها بالقاهرة :

« إن كثيرا من الناس لا يدركون مبلغ ما تدين به الجيوش البريطانية في مصر للحكومة المصرية وأنها وضعت موانئ البلاد وسككها الحديدية وبعض المرافق الأخرى تحت تصرف هذه الجيوش تنفيذا لما تنص عليه المعاهدة الإنجليزية المصرية من التزامات ، هذا إلى ما أبداه الشعب المصري من الثبات ورباطة الجأش خلال الأيام المخرجة الأولى لمعركة العلمين ، وبملا ريب فيه أن المستر تشرشل قد انتهز هذه الفرصة وأعرب عن امتنان بريطانيا وتقديرها لسلوك مصر ،

وقال المستر تشرشل نفسه في بيانه للصحافيين في فبراير سنة ١٩٤٣ حين مرَّ بالقاهرة: «إن مصر ولو أنها كانت ولا تزال بلدا محايدا فليس من الحق مطلقا أن يقال إنها لم تقم بدور مهم مشرّف له قيمته لا في دفاعها عن نفسها لحسب بل في الصراع العالمى الذى أخذ الآن يتقدم تقدما عظيما نحو انتهاء ،

وقال في خطبته التى ألقاها بمجلس العموم يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ منوها بخدمات مصر للحلفاء بعد أن أشرفت الحرب على نهايتها :

«إننا نشعر بأن الحكومة المصرية سلكت مسلكا صحيحا حكيما بتقرير إعلان الحرب على ألمانيا واليابان ، وبتوقيع تصريح الدول المتحدة ، ولم يحدث قط أننا ضغطنا على الحكومة المصرية فى أى وقت من الأوقات لىكى تدخل الحرب ، بل الواقع أننا نصحنا لها فى أكثر من مناسبة واحدة فى الماضى بعكس ذلك ، وقد كانت الفوائد واضحة فى تجنب الجمهور المصرى ومدينة القاهرة المشهورة ويلات الاستهداف كثيرا للضرب بالقنابل ، وقد قام الجنود المصريون بدور مهم خلال الحرب لحفاظوا على الأمن فى جميع أنحاء الدلتا ، وقاموا على حراسة كثير من المراكز الهامة والمستودعات ، وساعدوا مجهودنا الحربى بمختلف وسائل المساعدة وهو المجهود الذى نجح مرة أخرى فى وقاية أراضي الدلتا الخصبة من اعتداءات المعتدين من الخارج ، وقد لقينا كل أسباب التسهيلات من المصريين بمقتضى معاهدة التحالف ، وساعدنا رؤساء الوزارات المتعاقبون والحكومات المتعاقبة مساعدات كانت فعالة جدا ، ومصر دولة مشتركة ويجب أن تأخذ مكانها الحق كعضو فى الهيئة العالمية ، وكعضو مؤسس فى هذه الهيئة ،

وقال الجنرال أوكنلك الذى تولى قيادة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط فى تقرير قدم إلى وزارة الحرب البريطانية : «إن المساعدة التى قدمها لنا الجيش المصرى دليل على نيات الحكومة المصرية الطيبة ، فعلاوة على حراسة المرافق الداخلية أرسلت حامية مصرية إلى واحة سيوه فى وقت كان ينبغى لنا فيه ألا نترك فى الصحراء الغربية إلا أقل عدد ممكن من قواتنا ، وكانت خدمات الجيش المصرى عظيمة القيمة ، فقد تولى اعمال المراقبة والأنوار السكاشفة والبطاريات المضادة

للطائرات في القاهرة والاسكندرية ومنطقة القتال ، تخفف بذلك الضغط على مواردنا إلى حد كبير ،

ونشر الميجر جنرال كلتريك رئيس البعثة البريطانية في مصر سنة ١٩٤٥ تقريراً عن الخدمات التي أداها الجيش المصري لبريطانيا وحلفائها خلال الحرب قال فيه : « على الرغم من أن مصر - بناء على نصيحة الحكومة البريطانية - لم تعلن الحرب على المحور الا في سنة ١٩٤٥ ، فإن الجيش وسلاح الطيران المصريين ساهما بإخلاص مع القوات المتحالفة خلال أيام الحرب المخرجة سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٣ ، وقدما للقوات المتحالفة هذه الخدمات الرئيسية التي أسردها بالتفصيل هنا

١ - ساعدت القوات المصرية مساعدة فعالة في الدفاع ضد الطائرات في الإسكندرية وبور سعيد والسويس والقاهرة

٢ - أنشأت في منطقة قناة السويس نقطاً لمراقبة الطائرات المعادية وهي تلقى الألغام ، وقد أسقط خلال هذه الفترة ما يقرب من ٨٢ لغماً أمكن تحديد أماكنها جميعاً بواسطة القوات المصرية

٣ - حراسة نقط الدفاع

٤ - سيطرت القوات المصرية على ١٦٠ ميلاً من الحدود الغربية لمصر من الشمال حتى سيوه خلال الفترة العصيبة التي مرت بنا من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٢

٥ - قام سلاح الحدود المصري بإنشاء مراكز للمراقبة في الصحراء بجانب حيوى لنظام الإنذار من الغارات الجوية

٦ - قامت أربعة أسراب مصرية بالتعاون مع السلاح الجوي البريطاني في الدفاع الجوي عن مصر سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٤١ ، وقد ازداد التعاون بين السلاحين المصري والبريطاني في السنين التالية فتسلبت مصر من بريطانيا سلاح البالونات فوق منطقة القنال ثم منطقة الاسكندرية ، مما وفر لبريطانيا ألف رجل على الأقل من جنود سلاح الطيران أمكن الانتفاع بهم في مواقع أخرى من جبهة القتال

« وفي سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٤ قام سرب من المقاتلات المصرية التي دُرِّب طياروها حسب تعاليم السلاح الجوي البريطاني بتسليم مهمة حراسة القوافل منا ، ثم أعير هؤلاء الطيارون لنا ليقوموا بتسليم الطائرات الجديدة إلى جبهات القتال في أى مكان في العالم ، وقد كانت هذه الأعمال كلها سبباً في أن يتحمل الجيش وسلاح الطيران المصريان خسائر كبيرة ، وفي رأيي أن المجهودات التي ساهمت بها مصر معنا تساوى - بعدد الرجال - من فرقتين إلى ثلاث فرق اشتركت في القتال إلى جانبنا ،

هذا بعض ما كتبه أقطاب الانجليز عن الخدمات التي أدتها مصر لبلادهم وللحلفاء خلال الحرب العالمية ، ومع ذلك فإنهم بعد أن نالوا الفوز في هذه الحرب تكبروا لها وتناسوا خدماتها لهم ، وقلبوا لها ظهر المجن ، شئشئ منهم معروفة ، وتلك هي روح الجشع والاستعمار التي لا تعرف وفاء ، ولا تحترم عهداً ولا حقاً

حادثة القصاصين

ونجاة جلالة الملك - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣

حدث في نحو الساعة الرابعة من مساء ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ أن اصطدمت السيارة المقلدة لجلالة الملك بإحدى سيارات النقل في طريق الاستماعيلية قرب قرية « القصاصين » ، فأصيب جلالة الملك بشرخ بسيط في الحرقفة اليسرى مع رضوض يسيرة ، وقد نقل حفظه الله إلى أحد مستشفيات الجيش البريطاني القريبة من مكان الحادث لإجراء الإسعاف اللازمة

وما أن ذاع هذا الحادث حتى اهتزت البلاد قلقاً على صحة المليك ، وأخذت القلوب تضرع إلى الله أن يكتب لجلالته الشفاء والسلامة ، وهرعت الوفود من مختلف أرجاء البلاد إلى القصاصين للاطمئنان على صحة جلالته ، وكانت هذه الوفود التي جاءت من تلقاء نفسها عنواناً على محبة الشعب للمليك

وقد أتم الله الشفاء لجلالة الملك ، وعاد إلى العاصمة يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ،

فاستقبله الشعب بحفاوة منقطعة النظير ، وابتهجت الأمة ابتهاجا عظيما بعودة جلالته
سالما معافى

مذكرة جبهة المعارضة

إلى مؤتمر الهرم - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣

كان أقطاب الحلفاء يعقدون بين حين وآخر مؤتمرات هامة لتنسيق وسائل
الحرب العالمية

وقد اجتمع مؤتمر من هذه المؤتمرات بالقاهرة في نوفمبر سنة ١٩٤٣ بفندق
مينا هاوس بالقرب من الأهرام ، حضره كل من المستر روزفلت رئيس الولايات
المتحدة الأمريكية ، والمسترونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية ، والمارشال
شيانج كاي شيك زعيم جمهورية الصين الوطنية ، وعدد جم من كبار القواد ورجال
الحرب والسياسة ، وكان الغرض من هذا المؤتمر تنسيق الأعمال العسكرية ضد
اليابان ، وتعجيل النصر في الباسيفيك ، وتجريد اليابان من كل قوتها ومستعمراتها
وانتهز زعماء أحزاب المعارضة في مصر فرصة اجتماع أولئك الأقطاب في مصر
فقدموا إليهم في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ مذكرة بمطالب مصر

وهي مذكرة أقوى من مذكرة النحاس إلى الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٠
التي سبقت الإشارة إليها (ص ٧٦)

تقدمت الجبهة بمذكرتها موقعا عليها من رؤساء أحزاب المعارضة بترتيب
أقدمية تأسيس هذه الأحزاب وهم : حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ، ومحمد
حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين . والدكتور احمد ماهر رئيس
الهيئة السعدية . ومكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية . واشترك معهم فى وضعها
بعض أقطاب المعارضة والمستقلين مثل اسماعيل صدقى الذى تولى تحريرها ابتداء .
وأحمد لطفى السيد . وبهى الدين بركات . وعبد الحميد بدوى الخ

تضمنت المذكرة مقدمة عن آمال الشعوب في الديمقراطية ، قالوا ما ترجمته :
 « الموقعون على هذا باعتبارهم رؤساء لأحزابهم وترجمانا صادقا لمجموع الرأي
 العام في بلادهم ، يغتبطون لاجتماع زعماء الديمقراطية الأفذاذ بمصر في مؤتمر
 يستكملون فيه مشاوراتهم فيما يكفل القضاء على قوى الظلم والعدوان . ويعربون
 عن أصدق تمنياتهم لهم بنصر حاسم تستقر به مبادئ الانسانية السامية التي أعلنوها ،
 كما يرجون لكم أكمل التوفيق في إنشاء عالم جديد تقوم فيه علاقات الأمم على
 أساس من العدل والإنصاف ، وقد اضطروهم ما يحسنونه من جلال المسؤولية الملقاة
 على عاتقهم أن يتسكبوا الطرق الرسمية ليشرحوا ضيوفهم الأكرمين أن مصر في
 الآونة التي تسود مؤتمريهم فيها روح المبادئ التي يعملون على تحقيقها ، تنوء تحت
 أثقال حكم عسكري شاذ ورقابة فادحة تحولان دون تكشف آراء الأمة من ناحية ،
 ويمنع الإسراف في تطبيقها عن الحكومة التي تحتمى وراءهما تحقيقا لأغراضها
 الخاصة كل صفات النيابة أو التمثيل ، وهم مع علمهم بخطورة مهام المؤتمر وما قد
 تقتضيه من تركيز جهود المؤتمرين لا يفوتهم أن المباحثات التي يجرونها قد تصل
 من قريب أو بعيد ببعض شؤون هذه البلاد ، كما أنه لا يمكن لمن يضطلعون بأعباء
 مشكلات الحرب والسلام أن يقفوا من الرأي العام للبلد الذي اختاروه مقرأ لمؤتمريهم
 موقف من لا يعنيه أمره ، بل الواقع أن اتجاهات الرأي في هذا البلد من شأنها أن
 تدخل على زعماء الأمم المتحدة الغبطة وانه يسرهم أن يعلموا أن الرأي العام المصري
 بأسره يدين بالمبادئ السامية التي يعتزون بها ، وأن الأمة المصرية جمعاء ليحدوها
 شعور عميق يستحثها على تأييد الجهود التي يبذلونها في سبيل إنشاء حياة عالمية جديدة ،
 وبعد أن نوه زعماء المعارضة بجهود مصر ومساهمتها في الحرب قالوا :

« أما وقد بسط الموقعون على هذا الأسباب التي بعثت الآمال في قلوب الشعب
 المصري فقد حق عليهم أن يشيروا ولو بقليل من التحديد إلى أخص هذه الآمال
 التي تتفق بتطبيقها مع ما تهتم له الديمقراطية التي لم يدع زعماءها فرصة تفلت منهم
 الا انتهزوها للإعراب عن أن من أسى غاياتهم المحافظة على كرامة الأمم ومعاونتها
 على أداء رسالتها في المجتمع ، ، ولخصوا هذه المطالب فيما يلي :

١ — لا يخالف مصر شك في أن يُسلم لها باستقلالها التام تسليماً مطلقاً ، مما يضمن لها التمتع بكامل سيادتها على جميع أراضيها أسوة بسائر الأمم ، ولا تشك في أن كل ما يقيد أو يحد هذه السيادة وذلك الاستقلال سيلغى بأجمعه إلغاء قطعياً على اختلاف ماهيته أو مدته ، وإن مصر لعلى يقين بأن حليفها بريطانيا العظمى ستكون في طليعة المؤيدين لذلك وأنها ستبادر إلى التسليم برفع القيود التي أوجدتها معاهدة سنة ١٩٣٦ رفعا باتا لا سيما وأن القيود العسكرية الواردة فيها إنما جاءت وليدة ما كان يهدد العالم من العدوان ، فقد تعين إذن أن ترفع هذه القيود بارتفاع الأسباب التي دعت إليها ، وأصبح لازماً أن تجلو عن مصر بعد نهاية الحزب جميع القوات الأجنبية التي بأراضيها أيا كانت جنسياتها لأن بقاء أى جيش على أراضيها لن يكون له أى مسوغ

٢ — وكذلك يتعين أن تسترد مصر كامل سلطانها وحدها على قناة السويس ذلك السلطان الذي أقرته لها معاهدات سابقة

٣ — وعلى ضوء ميثاق الاطلنطي وتمشيا مع روحه فإن مصر لعلى يقين بأن الروابط العديدة التي ربطت بينها وبين السودان وجعلت منهما وحدة غير منفصلة منذ قرون بعيدة يجب أن يعترف بها قانونا كما هي قائمة فعلا

٤ — وكذلك تتطلع مصر بحق أن تنبأ مقعدها في مؤتمر السلام القادم كدولة مستقلة متمتعة بكامل سيادتها

« تلك هي أخص ما تتطلع إليه الأمة المصرية من آمال حققة ترجيها ، لا ارتكانا على حقوقها الطبيعية فحسب ، وإنما لتستطيع معها أن تضطلع بالأعباء التي تفرضها عليها شؤونها القومية والالتزامات التي تقتضيها واجبات التعاون الدولي وفروض التضامن بين الأمم والتي من أخصها أداء الرسالة التي هيأها لها مركزها بين أهم الشرق الأدنى ،

وقد منعت وزارة النحاس نشر هذه المذكرة أو الإشارة إليها في الصحف ، فكان مسلكتها حيالها لا يستقيم مع دعواها صون حرية النشر والكتابة ، وبدا

الفرق كبيرا بينها وبين وزارة على ماهر التي لم تمنع نشرة مذكرة الوفد في ابريل سنة ١٩٤٠ ، وقد نشرت في جميع الصحف

أزمة أبريل سنة ١٩٤٤

أراد جلالة الملك إقالة وزارة النحاس في ابريل سنة ١٩٤٤ ، واعتزم تكليف أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكي تأليف الوزارة الجديدة ، وفاتح أحمد محمد حسنين السفير البريطاني في هذا الصدد ليم تأليف وزارته دون تدخل أو معارضة من الدوائر البريطانية أو أزمة تشبه أزمة فبراير سنة ١٩٤٢

فاستمهله السفير البريطاني لكي يعرض الأمر على حكومته ويتلقى ردها ، فجاء الرد بعدم إجراء تغيير من هذا القبيل ، وكانت البرقية التي تحمل رأى الحكومة البريطانية ومضمونها « لا تغيير no change » حديث المجالس ، وموضع الأسف ، لإقحام الجانب البريطاني في شؤون مصر الداخلية إلى هذا الحد ، وقد اغتبط الوفديون لهذه البرقية اغتباطا عظيما

وازدادت العلاقات بعد هذه البرقية توجعا بين القصر والوزارة ، وزاد اطمئنان الوزارة إلى بقائها في الحكم مستندة إلى التعضيد البريطاني

الحالة المالية

أثناء الحرب العالمية

إن حالة الحرب ، وسيطرة بريطانيا وحلفائها على البحار ، جعلت مصر في عزلة اقتصادية عن العالم ، ولم تستطع تصريف حاصلاتها وخاصة القطن إلا إلى بريطانيا والولايات المتحدة ، وصار زمام تجارة مصر الخارجية في أيدي بريطانية ، وحيل بينها وبين التصدير إلى الخارج ، حتى كأن حصارا بحريا قد فرض عليها ، وأصبح الانجليز يتحكمون في أسعار القطن والحاصلات الزراعية الأخرى ، ففي سنة ١٩٤٠ اشتروا القطن بسعر عشرين ريالا للقنطار بينما كان يباع في الأسواق الأجنبية

بخمسة وثلاثين ريالا . ولم يسمح لمصر أن تصدر قطنها إلى البلاد المحايدة ، وكان التصدير تحت رحمة الاميرالية البريطانية ، وتألقت لجنة سميت اللجنة البريطانية ، ثم اللجنة البريطانية المصرية ، احتكرت كل محصول القطن خلال سنى الحرب ، ومنعت التنافس على شرائه ، وباتت كل دولة تريد شراء أى كمية منه لا تأتى إلى السوق المصرية مباشرة ، بل تشتري ماتريده عن طريق هذه اللجنة ، وخسرت البلاد من حراء ذلك عدة ملايين من الجنيهات

وتدفقت جيوش الحلفاء على مصر ، وصار معظم تموينها من منتجات البلاد وحاصلاتها ، فأدى ذلك إلى غلاء الاسعار وشح السلع ، وعانى الاهلون وخاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ضيقا شديدا من جراء هذا الغلاء

ولم تؤد بريطانيا ثمن تموين جيوشها وجيوش حلفائها الامريكان وغيرهم نقداً أو سلعا ، بل كانت تؤديه عن طريق البنك الاهلى بأن كان يصدر من أوراق البنكنوت (العملة الورق) الكميات التى تطلبها بريطانيا ، ومن هنا نشأت الارصدة الاسترلينية التى بلغت فى خلال الحرب وبعدها انتهاءها إلى سنة ١٩٤٥ أربعمائة وخمسين مليون جنيه ، وهذه الارصدة كان لما دخل كبير فى إفقار البلاد ، فضلا عن أنها من أهم أسباب التضخم وهبوط القيمة الشرائية للنقد ، مما أدى إلى الغلاء الفاحش فى الاسعار وارتفاع تكاليف المعيشة ، وقد بلغ هذا الارتفاع رفقا قياسيا كبيرا ، إذ وصلت فى أواخر الحرب بل بعد انتهاءها إلى أكثر من ٣٥٠ فى المائة عما كانت عليه قبل الحرب ، مع أنها لم تزد فى انجلترا عن ١٣٥ إلى ١٤٥ فى المائة ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية عن ١٤٥ إلى ١٥٠ فى المائة ، فى حين أن مصر كانت تلتج حاجاتها من المواد الغذائية ، والبلاد التى تلتج هذه الحاجات بجنوب أفريقيا واستراليا لم تزد تكاليف المعيشة فيها عن ١٢٠ فى المائة

كان إطلاق يد البنك الاهلى فى إصدار أوراق النقد هو من أهم أسباب التضخم النقدى وتفاقم الغلاء خلال الحرب وبعدها انتهاءها ، وقد اعتمد فى هذا الصدد على

المرسوم الصادر في أوائل الحرب العالمية الأولى في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ الذى قضى بإعفائه من دفع مقابل أوراق النقد التى يصدرها ذهباً واكتسابها السعر الإلزامى ، واعتمد أيضاً على القرار الصادر من وزير المالية في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ والمشور فى الوقائع المصرية بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩١٦ الذى نص على التسامح مؤقتاً فيما هو مفروض على البنك من إبقاء كمية من الذهب فى خزائنه تعادل على الأقل نصف قيمة أوراق النقد التى يصدرها والترخيص له فى أن يستخدم فى غطائها بدلا من احتياطي الذهب سندات على الخزانه الانجليزية، وصار الاسترليني قاعدة مباشرة للجنيه المصرى وثبت سعر الصرف بين العملتين ، وأطلق تحويل إحداها إلى الأخرى من كل قيد ، فهذا التسامح المؤقت الذى تبرعت به الحكومة بدون حق فى أوائل الحرب العالمية الأولى ، قد استمر قائماً على تعاقب السنين ، وتفاقت عواقبه فى الحرب العالمية الثانية ، وفى ظل هذا التسامح فى إصدار أوراق النقد بغطاء انجليزي مع ثبات سعر الصرف بين العملتين تمكنت بريطانيا من تزويد جيوشها وجيوش حلفائها فى مصر بما احتاجت إليه من سلع وخدمات من الامواق المصرية دون أى إجراء سوى تسليمها للبنك الأهلى أذونات على الخزانه البريطانية ليصدر ما تريد من أوراق النقد ، ومن هنا تفاقت الارصدة الاسترلينية وحدث التضخم النقدى

واشتد هذا التضخم فى عهد وزارة الوفد، ولم تفكر فى أن تضع حداً لإصدار البنك الأهلى أوراق النقد بالكثرة التى أرادتها الحكومة البريطانية ، وحينما أثرت هذه المسألة فى مجلس الشيوخ بجلسته ١٨ أبريل سنة ١٩٤٤ ، لمناسبة مناقشة السياسة المالية العامة ، كان كل ما أجابت به الوزارة بلسان أمين عثمان باشا وزير المالية وقتئذ قوله : « وأود بهذه المناسبة أن أشير إلى ما أبداه بعض حضراتكم من التشكك فى إمكان استردادنا بعد الحرب لمانداين به بريطانيا ، ولعلى لست بحاجة إلى أن أذكر أنه لا محل مطلقاً لهذا التشكك ، بل لمجرد التفكيك فيه ، بعد أن علقنا مصيرنا بمصير الديمقراطيات ووقفنا إلى جانبها فى دفاعها عن الحرية والعدالة والمدنية ، وبالنظر إلى ما هو معروف عن حليفتنا الكبرى من سلامة مالياتها وشدة محافظتها

على تعهداتها ودقة وفائها بديونها مما يجعل ضمان هذه الديون في مرقى عن كل شك ،

ولعمري ليس بمثل هذه الأقوال ولا بمثل هذه الروح تصان حقوق البلاد السياسية والمالية ، وقد برهنت الحوادث على أن ديون مصر على بريطانيا من الأرصدة الاسترلينية قد بقيت طوال الحرب وبعدها قائمة لم توف منها إلا النزر اليسير التافه ومما تجدر ملاحظته في معرض الحديث عن هذه الأرصدة أنها دين ضخيم تداين به مصر إنجلترا ، وهو دين غريب ، من نوع غريب ، دين دولة فقيرة على دولة قوية ، دين لا تعرف أحكامه ولا شروطه ولا قواعده ، ولا طريقة سداده ، ولا موعد هذا السداد ، وهو دين إجباري لأن مصر لم تختار أن تكون دائنة ، بل هو الضغط الاستعماري الذي فرض عليها بذل هذا الدين في وقت هي أحوج ما تكون إلى كل قرش منه للنهوض بمرافقها الحيوية ، ثم إنه دين مقتطع من رأس مال إنتاجي في البلاد ، وبعبارة أخرى مقتطع من حيويتنا وطاقتنا

وقد سعت مصر في تصفية هذه الأرصدة بعد انتهاء الحرب العالمية ، وعقدت لذلك عدة اتفاقات لم تسترد بموجبها سوى جزء يسير منها ، وسنعرض لهذه الاتفاقات في موضعها

جامعة الدول العربية

بروتوكول الاسكندرية - ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤

عنى النحاس في أواخر عهد وزارته بالمساهمة في إنشاء جامعة الدول العربية تضم شملها وتوحد بينها ، وكان إنشاء هذه الجامعة بإيعاز من بريطانيا وكان الأجدر بالنحاس أن يعمل على توحيد جبهة مصر الداخلية لتكون يداً واحدة أمام الأحداث التي واجهتها خلال الحرب العالمية وبعدها ، ولكنه ترك الوحدة الداخلية جانباً ورفض أن يمد يده إلى المعارضة بل إلى المستغلين ،

وسار على سياسة حزبية ممقوتة مما جعل الانقسام والمرارة يتزايدان في البلاد ،
واهتم بالتوحيد بين الحكومات العربية ، وقد تبين مع الزمن أن لا إخلاص
ولا تضامن بين هذه الحكومات ، وأن معظمها تسيير السياسة الاستعمارية البريطانية
أو الأمريكية ، أو الأهواء الشخصية ، وأن جامعة الدول العربية لم تفد مصر بل
جلبت عليها خسائر كبيرة

ولو أن النحاس عمل على توحيد الصفوف في مصر لاستطاع بغير شك أن
يخدم البلاد أعظم خدمة ، ولخدمت مصر القضايا العربية في سائر الأفطار بأكثر
مما أفادتها جامعة الدول العربية

اجتمعت وفود مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن في الاسكندرية
في سبتمبر سنة ١٩٤٤ بهيئة لجنة تحضيرية ، ووالت اجتماعاتها لعقد ميثاق الجامعة ،
وانتهت إلى وضع ماسمى « بروتوكول الاسكندرية » ، وتم التوقيع عليه يوم السبت
٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ بإدارة جامعة فاروق الأول

يتضمن هذا الميثاق تأليف جامعة للدول العربية من الدول العربية المستقلة التي
تقبل الانضمام إليها ، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى (مجلس جامعة الدول
العربية) تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة ، ومن أهم بنود هذا
الميثاق أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية ، وأن حقوق العرب لا يمكن
المساس بها ، وأعلنت اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانهم
المشروعة وصون حقوقهم العادلة

ولعلك تذكر ما أصاب فلسطين وعرب فلسطين من الكوارث دون أن تعمل
الدول العربية مجتمعة أو منفردة عملاً جدياً لتحقيق أمان أهلها وصون حقوقهم
العادلة ، وهكذا تبين أن جامعة الدول العربية كانت حتى اليوم (١٩٥١) هيئة
شكلية أقرب إلى المظاهر البراقة منها إلى العمل الجدى المثمر

إقالة وزارة النحاس

٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤

أقيمت وزارة النحاس يوم الأحد ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ بموجب خطاب من
جلالة الملك قال فيه :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا

« لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديموقراطية ، تعمل للوطن
وتطبق أحكام الدستور ، نصا وروحا ، وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق
والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب ، فقد رأينا أن نزيلكم
من منصبكم ، وأصدرنا أمرا هذا المقامكم الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء
زملائكم ما أمكنكم أدائه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم ، « فاروق »

صدر بقصر عابدين فى ٢١ شوال سنة ١٣٦٣ (٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤)

وهذه ثالث إقالة لوزارة النحاس ، فقد كانت الأولى فى سنة ١٩٢٨ فى عهد
الملك فؤاد ، والثانية فى سنة ١٩٣٧ والثالثة فى سنة ١٩٤٤ ، وكلتاهما فى عهد جلالة
الملك فاروق

الفصل السابع

وزارة أحمد ماهر

أكتوبر سنة ١٩٤٤ - فبراير سنة ١٩٤٥

كان النحاس يقيم بالإسكندرية في فندق سيسيل حين أقيمت وزارته، وفي الساعة الخامسة والنصف تماماً من مساء يوم الأحد ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وصل حسن يوسف بك (باشا) مدير الإدارة العربية بالديوان الملكي إلى القندق وسلم النحاس كتاب إقالته

وفي هذه اللحظة بالذات تسلم أحمد ماهر - وكان بالقاهرة - كتاب جلالة الملك الذي عهد إليه فيه بتأليف الوزارة الجديدة، وذهب فوراً إلى دار مجلس الوزراء بصفته رئيساً للوزارة، وفي الساعة السادسة مساءً اجتمع بالمرشحين للوزارة وكانوا مستعدين ومتفاهمين عليها من قبل

وماكاد يستفيض نبأ إقالة وزارة النحاس حتى امتلأت النفوس في الجملة غبطة وسروراً، وشمل البشر أرجاء البلاد

وفي ٩ أكتوبر صدر المرسوم الملكي بتأليف الوزارة الجديدة على النحو الآتي: أحمد ماهر للرئاسة والداخلية. مكرم عبيد البالية. محمود فهمي النقراشي للخارجية، محمود غالب للأشغال. حافظ رمضان للعدل. محمد حسين هيكل للعارف والشئون الاجتماعية. مصطفى عبد الرازق للأوقاف. إبراهيم عبد الهادي للصحة. أحمد عبد الغفار للزراعة. إبراهيم دسوقي أباطة للمواصلات. طه السباعي للتموين. راغب حنا للتجارة والصناعة. السيد سليم للدفاع

وهذه الوزارة مؤلفة من الأحزاب غير الوفدية، وهي الهيئة السعدية والأحرار الدستوريون والكتلة الوفدية والحزب الوطني، وليس فيها أحد سواهم ولا من المستقلين

الإفراج عن المعتقلين

كان أول عمل لوزارة أحمد ماهر إطلاقها سراح المعتقلين السياسيين الذين كانت وزارة النحاس قد اعتقلتهم في ظل الأحكام العرفية ، أى في غير الأوضاع التى رسمها القانون العام ، وفى مقدمتهم على ماهر ومكرم عبيد والقائمقام (اللواء) أحمد فؤاد صادق ونجيب ميخائيل بشارة وغيرهم ، وبعض الشبان الذين عرفوا بمنائهم للوفد ، والعمال الذين طبعوا الكتاب الأسود^(١) ، وبعض هؤلاء المعتقلين قضوا فى الاعتقال حوالى عامين

سياسة وزارة أحمد ماهر

صرح أحمد ماهر بأنه مؤيد لسياسة التفاهم مع الإنجليز منفذا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ وأعلن فى خطبة العرش التى ألقاها فى افتتاح أول دور لانعقاد البرلمان فى عهد وزارته أن مصر قد حرصت على أن توفى بجميع التزاماتها الدولية وأنها تواصل بإخلاص تنفيذ ما تتطلبه معاهدة الصداقة والتحالف التى تربطها ببريطانيا العظمى ، وأعلن فى تلك الخطبة أيضا أن العلاقات بين مصر والدولة الحليفة وبينها وبين الدول الصديقة على خير ما تكون من المودة وهى فى نمو مطرد يبعث على الرضا والارتياح.... أى أنه سار على السياسة الخاطئة التى اتبعتها الوزارات السابقة القائمة على أساس احترام معاهدة سنة ١٩٣٦ وتنفيذها بروح الود والإخلاص

هذا بالنسبة لسياسة مصر الخارجية والقومية ، أما عن شؤونها الداخلية فقد بقيت الأحكام العرفية مضروبة على البلاد ، وظلت الرقابة مفروضة على الصحف والمطبوعات .

وذهب هبأ ما كان ينادى به أعضاء هذه الوزارة حين كانوا فى المعارضة من وجوب إلغاء الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف فوراً ، ومع أنهم تولوا

(١) أنظر ص ١٢٠

الحكم بعد استسلام إيطاليا وقرب انهيار ألمانيا ، فإنهم حرصوا على استبقاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف ، وقتاماً ، وكل ما تغير في عهدهم أنهم اشتدوا في الرقابة على الصحف المعارضة وأطلقوا العنان لصفحهم تسكتب وتهاجم خصوصاً كما تشاء ، وليس هذا من العدالة ولا من المساواة في شيء .

حل مجلس النواب

كان أول عمل هام لوزارة أحمد ماهر هو حل مجلس النواب القائم وقتئذ ، فقد استصدرت في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ مرسوماً بحله ودعوة مجلس النواب الجديد إلى الاجتماع يوم الخميس ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ ، ثم حددت للانتخابات يوم الاثنين ٨ يناير

قرار الوفد عدم الدخول

في الانتخابات

كان حل مجلس النواب القائم وقتئذ ضربة أليمة للوفد ، إذا كان معظمه من الوفديين الذين انتخبوا في عهد وزارة النحاس ، وقد تباحث الوفديون طويلاً في موقفهم بإزاء الانتخابات الجديدة ، هل يدخلونها أم يمتنعون عن الدخول فيها ، ثم استقر رأيهم على الامتناع عن دخولها ، وكانت حججهم الظاهرة أن الأحكام العرفية تحول دون حرية الانتخابات ، وهي حجة واهية ، لأن الانتخابات التي أجروها سنة ١٩٤٢ قد تمت في ظل الأحكام العرفية ، والعلّة الحقيقية لإحجامهم عن خوض معركة الانتخابات سنة ١٩٤٥ هي شعورهم بأنهم فقدوا ثقة غالبية الشعب بسبب مساوئ حكومة الوفد الأخيرة وطغيانها وتصرفاتها المنافية للعدل والاستقامة والنزاهة ، وقد ظهر انصراف الشعب عنهم من مظاهر الابتهاج الذي قوبلت به إقالة وزارة النحاس وتأليف وزارة أحمد ماهر ، فأثروا الامتناع عن دخول الانتخابات ستراً لفشلهم المرتقب ، ولكي ينسى الناس مع الزمن سيئاتهم ، لعلمهم أنهم في بلد كل شيء فيه ينسى بعد حين ، كما قال شوقي أمير الشعراء

انتخابات سنة ١٩٤٥

لم تكفل الحكومة للشعب حريته في الانتخابات ، فقدر فضت أن ترفع الأحكام العرفية أو الرقابة على الصحف كما أسلفنا

وتدخلت في الانتخابات بالرغم من أن خصومها (الوفدين) قرروا الامتناع عن الدخول فيها ، وكان واجبا عليها تركها حرة ليختار الناخبون من يريدونهم ، ولكنها في الواقع تدخلت في كثير من الدوائر لإنجاح مرشحها ، أو من رضىت عن ترشيحهم

وقد أسفرت الانتخابات عن فوزه ١٢٥ نائبا من السعديين و ٧٤ من الدستوريين و ٢٩ من الكتلة الوفدية وسبعة من الحزب الوطنى و ٢٩ من المستقلين و مجموعهم ٢٦٤ نائبا

إبطال تعيين بعض الشيوخ

واستصدرت الوزارة مرسوما في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ يبطال مرسوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ الذى صدر في عهد وزارة النحاس بإلغاء تعيينات الشيوخ التى صدرت في عهد وزارة حسين سرى سنة ١٩٤١ ، وقضى المرسوم الجديد بإعادة هؤلاء الشيوخ الأحياء منهم لمباشرة أعمال عضويتهم بالمجلس وبزوال العضوية عن جميع الذين عينوا بدلم في عهد وزارة النحاس وعن كل من حل محل هؤلاء بسبب الوفاة أو الاستقالة

تعديل في الوزارة

ولما تمت الانتخابات دخل تعديل يسير في الوزارة ، بأن عين محمد حسين هيكل رئيسا لمجلس الشيوخ ، وعين بدله عبد الرزاق السنهورى وزيرا للمعارف ، وحفى محمود وزيرا للتجارة والصناعة بدلا من راغب حنا الذى عين وزير دولة ، وعبد المجيد بدر وزيرا للشؤون الاجتماعية

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان الجديد بهيئة مؤتمر يوم الخميس ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ برئاسة محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر جلالة الملك جلسة الافتتاح ، وتلا الدكتور أحمد ماهر خطبة العرش

واجتمع مجلس النواب في اليوم نفسه وانتخب الاستاذ حامد جوده رئيسا له

أعمال وزارة أحمد ماهر

إلغاء الاستثناءات

أصدرت الوزارة مرسوما بقانون بإلغاء الاستثناءات في ترقية الموظفين وعلاواتهم ومعاشاتهم التي حدثت في عهد وزارة النحاس ، وهو عمل مدحوق لوزارة أحمد ماهر ، فإن وزارة الوفد قد أسرفت إسرافا بالغا في الاستثناءات والمحسوبيات حتى بلغت ثلاثة آلاف حالة عدا الحالات التي لم تمر على اللجنة المالية إذ فوض مجلس الوزراء لسكل وزير أن يقرر ما يشاء من استثناءات ولكن هذا المرسوم كان ينقصه إلغاء الاستثناءات التي حدثت في عهد الوزارات السابقة على وزارة النحاس ، لكي تتم العدالة والمساواة في إلغاء الاستثناءات

كادر العمال

ووضعت كادر العمال الحكومة حسن حالتهم المعيشية تحسينا كبيرا ، وأنصفت فئات من صغار الموظفين كانت تن من وطأة الظلم والغبن

إصلاح بعض عيوب التكوين

وأصلحت بعض عيوب التكوين ، فعممت نظام البطاقات في أنحاء البلاد بعد

لإجراء إحصاء دقيق واسع للسكان والعائلات ، وبذلك ضمن كل فرد من المواطنين نصيبه من مواد التموين ، بعد أن كانوا في كثير من البلاد والنواحي تحت رحمة التجار الجشعين

وزادت نصيب كل فرد من هذه المواد ، وخصصت جزءاً كبيراً من الأقمشة الشعبية لتتولى وزارة التموين توزيعها بالبطاقات أيضاً ، وزادت نصيب كل فرد منها وأصبحت بهذه الوسائل بعض عيوب التموين في عهد وزارة النحاس ، إذ كانت كميات كبيرة من المواد التموينية تصرف بتصاريف خاصة لذوى النفوذ والمحظوظين لدى الوزارة ، وهؤلاء يتولون بيعها إلى المستهلكين فيتحكمون في أسعارها ويخنون منها الأرباح الطائلة غير المشروعة ، هذا إلى ما كان من المحاباة في التوزيع بين مختلف الجهات ، وكذلك الحال في الأقمشة الشعبية التي كان معظمها يتسرب إلى السوق السوداء من أيدي أنصار الوفد ، فجاء تعميم البطاقات ضامناً لكل فرد بقدر الاستطاعة نصيبه من مواد التموين والأقمشة الشعبية ، دون اضطرار إلى الالتجاء للسوق السوداء

تيسير الاستيراد

وعقد وزير المالية (مكرم عبيد) في أواخر سنة ١٩٤٤ اتفاقاً مع ممثلي الحكومة البريطانية بشأن توسيع استيراد الحاجات والسلع الضرورية للبلاد ، والتخفيف من القيود والصعوبات التي كانت مفروضة على الاستيراد في السنوات السابقة ، فوفقت الحكومة إلى التوسع في استيراد بعض الأصناف الضرورية ، ووضعت الحكومة البريطانية تحت تصرفها من النقد الأجنبي ما يسد بعض حاجاتها من البضائع المستوردة ، وتعهدت بزيادة شحن البضائع والمنتجات إلى مصر

وقد يسر هذا الاتفاق للحكومة المصرية حريتها في استيراد بعض الأصناف الضرورية والاضطلاع بمسئوليتها في هذا الصدد ، وإلغاء رقابة مركز تموين الشرق الأوسط على استيراد معظم السلع ، وكان هذا المركز يمثل الحكومتين

البريطانية والأمريكية ويتحتم الحصول على توصيته في رخص الاستيراد المصرية قبل نفاذها

وتضمن الاتفاق أيضا زيادة أنواع ومقادير الأصناف التي يرخص باستيرادها ، وتقرير حرية استيراد مصر من البلاد التي تتعامل بالاسترليني ومن الدول ذات العملة السهلة من بلدان أوروبا المحررة ، وحرية التصرف في العملة الأجنبية المخصصة للأصناف المستوردة من الولايات المتحدة وكندا وسويسرا والبرتغال ، وزيادة المقادير المستوردة في سنة ١٩٤٥ بنحو ٥٠٪ عما كانت عليه سنة ١٩٤٤ ، وقد حدد لنفاذ هذا الاتفاق وسريانه عام ١٩٤٥

المأخذ على وزارة أحمد ماهر

يؤخذ عليها أنها أحالت طائفة من كبار الموظفين المعروفين بميولهم الوفدية إلى المعاش ، منهم وكيل وزارة الأشغال ، ووكيل وزارة العدل ، ووكيل وزارة الشؤون الاجتماعية ، ووكيل وزارة الدفاع (الحرية) ، والمستشار الفني لوزارة المعارف ، ونائب المدير العام للسلك الحديدية ، وسكرتير عام مجلس الوزراء ، والمراقب العام للشؤون الدينية برئاسة مجلس الوزراء ، ووكيل إدارة التفتيش بوزارة الداخلية ، ووكيل إدارة الأمن العام ، ومدير المطبعة الأميرية الخ ، وفصلت طائفة من أواسط الموظفين للسبب نفسه

ولا ريب في أن إحالة هؤلاء الموظفين إلى المعاش بدون محاكمة عمل يخالف روح العدالة والقانون

اجتماع جلالة الملك فاروق

بالرئيس روزفلت - فبراير سنة ١٩٤٥

على أثر انتهاء مؤتمر القرم الذي انعقد في مدينة « يالطا » وجمع أقطاب الحلفاء في أوائل فبراير سنة ١٩٤٥ ، عرج المستر روزفلت رئيس الولايات المتحدة بمصر

قبل عودته إلى أمريكا ، واجتمع بجلالة الملك فاروق يوم ١٤ فبراير على ظهر الطراد الأمريكي الذى نزل به الرئيس ورسا فى مياه البحيرات المرة على مقربة من مدينة الاسماعيلية ، وقد تبادلوا الرأى فى العلاقات بين مصر وأمريكا ، وفى علاقات مصر عامة بالخلفاء ، وكان يصحب جلالة الملك فى هذه المقابلة احمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى ، وقابل جلالة الملك أيضا المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية

وكذلك قابل روزفلت أثناء مروره بمصر الملك عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية ، والامبراطور هيللا سلاسى امبراطور الحبشة ، وشكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية ، وقابلهم أيضا المستر تشرشل

وكانت هذه المقابلات تمهيدا لتقريب هذه الدول من الخلفاء ، ولكنها لم تسفر عن نتيجة إيجابية فى توطيد استقلال الدول العربية ، واحترام حقوقها ، وقد عرض روزفلت وتشرشل فى خلالها قرار مؤتمر القرم القاضى بأن لا يشترك فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى تحدد لانعقاده يوم ٢٥ ابريل سوى الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أول مارس سنة ١٩٤٥ ، واقتنع جلالة الملك بمصلحة مصر فى إعلان الحرب

مقتل أحمد ماهر

٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥

كان البرلمان يجتمع مساء يوم السبت ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ لبحث مسألة إعلان مصر الحرب على ألمانيا واليابان تمهيدا لاشتراكها فى مؤتمر سان فرانسيسكو وانضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة ، وكانت الوزارة قد أعدت بيانا وافقت فيه على إعلان الحرب

وبعد أن ألقى الدكتور أحمد ماهر هذا البيان فى مجلس النواب ، انتقل رحمه الله إلى مجلس الشيوخ لى يدلى ببيانه فيه ، وفيما كان يجتاز البهو الفرعوى الذى

يفصل المجلسين ، أطلق عليه محام شاب متهم يدعى محمود العيسوى الرصاص فأصابه إصابات قاتلة أودت بحياته

كان لهذا الاعتداء المنكر وقع أليم فى النفوس ، ولقد علل القائل فعلته الشنعاء بأن أحمد ماهر تسبب فى إعلان مصر الحرب على ألمانيا

ولعمري إن ماهر لم يرتكب بذلك إثماً ، بل كان عمله هو السبيل إلى قبول مصر عضواً فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى أنشئت فيه هيئة الأمم المتحدة ، ذلك أن أقطاب الحلفاء الذين اجتمعوا فى مؤتمر القرم اشتروا لقبول أى دولة فى هذا المؤتمر أن تعلن الحرب على المحور قبل أول مارس سنة ١٩٤٥ ، وكانت الحرب العالمية قد أشرفت على نهايتها ، ولم يكن إعلان الحرب إلا إجراءً شكلياً ، وقد بادرت كل دولة غير محاربة وقتئذ إلى إعلان الحرب على ألمانيا واليابان ، وفى مقدمة هذه الدول تركيا وسوريا ولبنان ، لكى تظفر بعضوية المنظمة الدولية الجديدة ، فلا جرم كان عمل الفقيد وسعيه فى أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا واليابان عملاً قومياً سليماً ، لم تخسر مصر فيه شيئاً ، بل أفادت منه بقبولها عضواً فى هيئة الأمم المتحدة لها من الحقوق (نظرياً) مثلاً لبقية الدول الأعضاء

ولكن الوفدين استغلوا هذا الموقف ، وأثاروا النفوس على أحمد ماهر ، موهمين الناس أنه يسعى للزج بالبلاد فى أتون الحرب وإرسال المصريين إلى الخارج ليحاربوا فى ميادين القتال البعيدة ، ونشر النحاس بياناً بهذا المعنى احتوى على شر أساليب الإغراء وإثارة الأحقاد فى النفوس ، فافتتن الأغرار من هذه الدعاية المغرضة ، وكان من أثر هذه الفتنة وقوع تلك الجناية الفظيعة التى ذهب ضحيتها زعيم من خيرة رجالات مصر وعلم من أعلام الجهاد

تأليف وزارة النقراشي

٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥

فى ساعة متأخرة من الليلة التى قتل فيها الدكتور أحمد ماهر ، تم تأليف وزارة محمود فهمى النقراشي الأولى ، وقد ألفها من أعضاء وزارة أحمد ماهر دون تغيير

أو تبديل ، وتولى هو الرئاسة والداخلية والخارجية ، وفي نوفمبر سنة ١٩٤٥ استقال
حافظ رمضان وزير العدل ، وفي فبراير سنة ١٩٤٦ استقال مكرم عبيد وزميله
السيد سليم وطه السباعي

إعلان الحرب على ألمانيا واليابان

٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥

انعقد كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ في جلسة سرية ونوقشت فيها
سياسة الحكومة في إعلان الحرب على ألمانيا واليابان ، فأقر المجلسان بجلسته ٢٦ فبراير
قيام حالة الحرب الدفاعية بين مصر وهاتين الدولتين ، وصدر مرسوم في اليوم
نفسه باعتبار المملكة المصرية « في حالة حرب مع الريخ الألماني وامبراطورية
اليابان »

وفي ٧ مارس عين عبد الحميد بدوي وزيراً للخارجية وتولى بهذه الصفة رئاسة
وفد مصر في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي أبرم فيه ميثاق هيئة الأمم المتحدة

الفصل الثامن

مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

في ٧ مايو سنة ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا بلا قيد ولا شرط لبريطانيا والولايات المتحدة وروسيا جميعا ، وبذلك انتهت الحرب العالمية في أوروبا ، بعد خمس سنوات وثمانية أشهر وستة أيام من نشوبها

وفي أغسطس سنة ١٩٤٥ أذنت اليابان كذلك بلا قيد ولا شرط أيضا للولايات المتحدة وحلفائها ، ووقع مندوبيها وثيقة الاستسلام يوم أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ وباستسلامها انتهت الحرب في العالم

تطور الحركة الوطنية

مقارنة بين عهدين

١٩١٩ - ١٩٤٥

لأجل أن نفهم حق الفهم الحوادث والأحداث التي تعاقبت على البلاد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، يجمل بنا أن نتبين مدى تطور الحركة الوطنية في السنوات التي سبقتها أو عاصرتها ، ومبلغ استعداد الأمة للكفاح والنضال في السنوات التي أعقبتها وجاءت بعدها

يبدو لمن يمعن التأمل في أعماق الحوادث التي ترادفت في هذه الفترة من الزمن ، أن تطورا خطيرا قد أصاب الروح العامة للحركة الوطنية ، ويتبين مدى هذا التطور من المقارنة بين الروح التي تجلّت في ثورة سنة ١٩١٩ ، في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، والروح التي ظهرت سنة ١٩٤٥ على مسرح الحوادث السياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

فالروح التي تجلت سنة ١٩١٩ وما بعدها هي روح الوطنية الحقة ، روح البذل والتضحية ، وإيثار الصالح العام على المنافع الشخصية ، روح الوحدة والاعتصام بحبل الوطنية ، والحرص على الألفة وصفاء النية في النفوس ، من أجل ذلك كانت الحركة الوطنية عامة شاملة ، موفقة ناجحة ، اشتركت فيها البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، ريفها وحضرها ، وساهمت فيها طبقات الأمة كافة ، شبيها وشبابها ، رجالها ونسائها ، أثريائها ومتوسطوها وفقراؤها ، متعلوها وجهالها ، وأثمرت هذه الروح العالية جهادا رائعا ، أفردت تطوره ووقائعته كتاب وثورة سنة ١٩١٩ ،

ولكن الحال قد تبدلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وظهرت الأمة مترامية متخاذلة ، فالطبقات الممتازة تؤثر الراحة وتسقيم إلى مهاد الدعة ، فلم تشترك اشتراكا فعليا في الجهاد ، واقتصرت طوائف الشعب في الجملة على إبداء التمنيات ، والإعراب بالقول عن المطالبة بالجللاء ووحدة مصر والسودان ، وأبت أغليبتها أن تساهم بنصيب فعلي في الجهاد والتضحيات ، حتى التضحية المالية !

لم يضرب الموظفون كما فعل أسلافهم سنة ١٩١٩ ، ولم يضرب العمال ولا التجار ولا أصحاب المهن الحرة ، واكتفى المحامون بالإضراب بضعة أيام متفرقة ، لمناسبات محدودة ، ثم عادوا إلى الانصراف إلى أعمالهم ومشاغلهم اليومية

وترتب على تقاعد طبقات المجتمع عن النضال أن انفرد الطلبة وحدهم بالإضراب والقيام بالمظاهرات وما إلى ذلك ، وليس هذا حال أمة جادة في النضال ، لا تبالي ما تبذل في جهادها من مرتخص وغال ، بل هو ولا ريب نقص كبير في الروح العامة وتراجع بعيد عما كانت عليه منذ نيف وربع قرن ، فإن كل الطبقات قد تضامنت وساهمت في الجهاد سنة ١٩١٩ ، واحتملت ما احتملت من المتاعب والحرمان والتضحيات ، فكان للجهاد روعته وجلاله ، أما أن ينحصر الكفاح تقريبا في طلبة المدارس والجامعات ، فهذا لعمرى مظهر يؤسف له من خمود في الروح القومية ، وذبول في الشعلة الوطنية

لقد كان الظن أن تبدو الأمة بروح أقوى مما كانت عليه سنة ١٩١٩ ، اتباعا

لسنة التقدم في الحياة القومية ، ولكن الذي حدث هو العكس ، فقد تضاعفت روح الإخلاص والجد والبذل والتضحية في النفوس ، وهذا طبعاً ليس مرجعه إلى الشعب ، فإن فطرة الشعب سليمة ، واستعداده للتقدم والجهاد حقيقة لا شك فيها ، ولكن قد تمر به فترات من التراجع والانتكاس ، مثل التي مرت به في السنين الماضية وظهرت آثارها خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها

وهذه النكسة ترجع أكثر ما ترجع إلى السياسة التي ترسمها الوفد ، منذ أن دب فيه الفساد ، فقد خذل علي تعاقب السنين روح الوطنية الصادقة ، وأنكر جهاد المجاهدين ، وتضحيات المضحين ، واعتبر الإخلاص للوطن منحصر في السير في ركابه ، والإذعان لأوامره ، والتقلب معه أينما دار ، واعتبر أهم مميزات المواطن الصالح (في نظره) أن يلغى عقله وضميره ، وينافق لبضعة نفر الذين أوصلتهم المصادفات التعسة والأيام السود إلى زعامة الوفد ، وأن يبتغي الزلفى لديهم ، وبذلك وحده يستحق أن يكون له نصيب في المراكز النيابية والاجتماعية أو المناصب الحكومية أو المغامات المادية ، أما الوطنية الصادقة ، أما الخدمات التي يجب أن يؤديها المواطن الصالح للبلاد ، فهذه أمور لا وزن لها ولا اعتبار في نظر الوفد ، بل هي في الغالب من أسباب تنكره لمن ساهموا فيها

وهذه السياسة ولا ريب كان لها أثرها البعيد في انصراف النفوس عن الإخلاص والجهاد والتضحية ، إذ رآها الناس موضع الزرارة والاستخفاف ، بل مبعث الحرب ومصدر العداوة والبغضاء من جمهرة الوصريين والنفعيين

فالوفد هو أول من خذل روح الإخلاص في نفوس المواطنين ، ولا غرابة - وهذه تعاليمه في تربية الشعب السياسية - أن تظهر النتائج السيئة لهذه التربية مع الزمن ، وأن تبدو الأمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية متراحية ، يتجنب أبنائها في الجلة طريق البذل والتضحية ، ويؤثرون الراحة والعافية .

إن الوفد هو المسئول الأول عن خمود الروح الوطنية وتحول الحياة القومية إلى حياة فردية ، لأنه هو الذي أشاع في عدد كبير من المواطنين روح النفعية والانتهازية ، واتخذ زعماءه وأتباعه وأشياعه الاشتغال بالسياسة وسيلة للاستغلال

والجاه ، والكسب والثراء ، والذين ناصروا الوفد منذ أن دب فيه الفساد إنما ناصروه على هذا الأساس ، وعلى اعتبار أنه الطريق المعبود لوصولهم إلى المراكز النيابية أو المناصب الحكومية أو استغلال النفوذ ، فهذه الروح النفعية التي أشاعها الوفد قد أفسدت الحياة الوطنية والحياة الاجتماعية على السواء ، وللزعامات ولا ريب أثرها في مصائر الأمم وحياتها ، فالزعامة الصالحة تبعث في نفوس المواطنين روح الصدق والإخلاص ، وإيثار المصالح الوطنية على المنافع الشخصية ، والزعامة النفعية تستثير في النفوس غرائز الفساد والأنانية ، والانصراف إلى الانتفاع والاستمتاع بالأعراض الزائلة ، والتنكر للمثل العليا ، والناس على دين زعمائهم ، وإذا قدخلت زعامة الوفد من الإخلاص والاستقامة ، والصدق والتضحية ، فإن المنتمين إليه قد درجوا على سنته ، واتبعوا طريقته ، فمعظمهم من الوصوليين طلاب المنافع والمراكز والمناصب ، وقد استشرى الفساد حتى دب إلى الطلبة ، فأشاع الوفد في كثير منهم روح النفعية والانتهازية ، وتسلسل دعائه بين صفوف الطلبة يغرونهم بالمنافع المادية العاجلة من الأموال يوزعونها على المتظاهرين منهم ، وبالأمال في أن ينالوا بعد تخرجهم من معاهدهم ما ينالون من مزايا الحكم ، وإيثارهم على غيرهم في الظفر بمغانم ، فالطلبة الذين يشأون على هذا الطراز وهم عماد المستقبل هيهات أن أن يكونوا مواطنين صالحين ، بل أغلب الظن أن يظلوا طوال حياتهم من الوصوليين الذين لا يرجي منهم لبلادهم خير ولا نفع

فهذا التحول والتخاذل في نفوس المواطنين ، هو نتيجة لتربية الوفد السياسي للأمة ، وبذلك كله أفسد الحركة الوطنية وأفسد النفوس معها

وهنا يتبين القارق بن تربية الحزب الوطني للأمة قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها ، وتربية الوفد لها

فمصطفى كامل ومحمد فريد ، وأنصارهما وتلاميذهما ، قد تولوا تربية الشعب السياسية من سنة ١٨٩٠ على عهد مصطفى كامل ، ومن سنة ١٩٠٨ على عهد محمد فريد ، فكانت تربية صحيحة مشمرة ، وكان لجهادهم أثر كبير في بعث الحركة الوطنية

وسيرها على صراطها المستقيم ، ذلك بما غرسوا في النفوس من روح الجهاد الخالص لله والوطن ، جاعلين من أنفسهم القدوة الصالحة لمواطنيهم ، ومن ثم أدركت الأمة حظاً كبيراً من الوطنية الصادقة بحيث مهدت هذه التربية القويمة لثورة سنة ١٩١٩ ، فالثورات كما قلت في كتابي عن (مصطفى كامل) ليست حركات ميكانيكية تبدو فجأة للناظرين ، بل هي حوادث اجتماعية تتمخض عنها حياة الشعوب تبعاً لدرجة استعدادها ، ونتيجة لسريان روح الوطنية في نفوس أبنائها ، فالسنوات التي قضاها الحزب الوطني في تربية الشعب السياسية كانت بمثابة المدرسة التي تلقت فيها الأمة مبادئ الوطنية الحقة ، وهي الفترة التي بُعثت فيها الحركة الوطنية من مرقدها وكانت الغذاء الصالح لثورة سنة ١٩١٩

إن جهود هذا الحزب العتيد الذي حاربه الوفد وجحد فضله ، كان لها فضلها في ظهور الثورة ، كما بقي لها طابعها الثابت وأثرها المستمر على مر السنين حتى اليوم في توجيه الحركة الوطنية الوجهة الصالحة وجهة الجلاء والاستمساك بوحدة وادي النيل والجهاد البرقي النزيه

أما مدرسة الوفد السياسية فقد أشاعت الفساد في النفوس ، وبعدت بالمواطنين عن المثل العليا ، وغرست فيهم روح النفعية والوصولية ، وحببت إليهم الفرقة والانقسام ، والعداوة والخصام ، بحيث واجهت الأمة الأحداث التي تعاقبت عليها خلال الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها متخاذلة مفككة ، ومن هنا نتبين ناحية من نواحي الضعف الذي أصاب الجبهة الوطنية ، وهو ولا ريب ضعف طاريء ، لا يلبث أن يزول بزوال أسبابه ، وتعود الأمة سيرتها الأولى ، قوية متماسكة ، سائرة قدماً إلى الأمام إن شاء الله

تقدم الوعي القومي

✓ وإلى جانب هذا الضعف الطاريء ، قد وجدت الأمة بعض العوض في تقدم وعيها القومي ، فإن هذا الوعي قد تقدم بلا مرأى في الخمس عشرة سنة الأخيرة ،

ومرجع ذلك إلى انتشار العلم ، ونضج العقول ، وارتقاء المدارك والأفكار ، وتقدم البلاد عامة ، مما كان له أثره في فهم الشعب بعض الحقائق السياسية

ومن نتائج هذا التقدم إدراك الأمة أهمية الجلاء ، وأنه جوهر الاستقلال ، وازدياد تعلقها به بحيث أصبح شعاراً لها ، وموضع الإجماع منها ، وكذلك زاد تمسكها بوحدة مصر والسودان

ومن مظاهر الوعي القومي كراهية الأمة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكفاحها للتحرر منها ، وتحطيم قيودها ، وفهمها إياها على حقيقتها ، برغم ماروج لها الوفد سنين عديدة ، وبرغم ما قال النحاس عنها إنها معاهدة الشرف والاستقلال ، فأدرك الشعب بفضل تقدم الوعي القومي أن لا شرف فيها ولا استقلال ، بل فيها المهانة والإذلال

فذيوع فكرة الجلاء والوحدة بين مصر والسودان ، والتكرار لسياسة التحالف والمعاهدات الباطلة ، كل أولئك يدل على ارتقاء الأفكار وتقدم الوعي القومي ، وأن الشعوب قد أصبحت إلى زوال

الحرية الأربع وميثاق الأطلنطي

وفي خلال الحرب العالمية الثانية أعلنت عهود ومواثيق دولية كان لها أثرها الصالح في نشاط الحركة الوطنية وتقدم الوعي القومي معاً ، وحفزت النفوس إلى مواصلة الكفاح لتحقيق الأهداف الوطنية ، إذ رأت الأمة في هذه العهود والمواثيق حججاً جديدة لمطالبها ، وسنداً دولياً لقضيتها ، وكان لها من الأثر في النفوس مثلاً كان لمبادئ الرئيس ويلسن التي أعلنها سنة ١٩١٧ و١٩١٨ خلال الحرب العالمية الأولى ، وكانت من العوامل في استئثار روح الاستقلال والحرية في الشعوب ، بالرغم من إخلاف ويلسن لوعده وعهوده^(١)

وأهم هذه العهود وأبعدها أثراً تصريح الرئيس روزفلت رئيس الولايات

(١) « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ١ ص ٤٤

المتحدة عن (الحريات الأربع) ، فقد أذاع على العالم تصريحاً في ٥ يولييه سنة ١٩٤٠ بشأن حريات البشر الأساسية ووجوب التمسك بها قال :

« نأمل أن يطلع علينا المستقبل الذي نعمل على إعداده في الوقت الحاضر بحضارة تقوم دعائمها على حريات البشر الأساسية

وأولى هذه الحريات : حرية القول والرأى

والثانية : الحرية التي تجعل في استطاعة كل إنسان أن يعبد الله وفق معتقده

والثالثة : الحرية التي يحصل عليها الإنسان بالتححرر من نير البؤس والعوز

والرابعة : الحرية التي تلتج عن التححرر من الخوف

« وليست هذه الحريات أحلاماً بعيدة المنال يتطلب تحقيقها أجيالاً طويلة ، ولكنها مبادئ حقيقية ملبوسة يجب على جيلنا الحاضر أن ينشرها في العالم أجمع ،

ثم جاء ميثاق الأطنطى باعثاً جديداً على الأمل في مستقبل زاهر تشرق فيه على الأمم شمس الحرية والاستقلال ، وهو وثيقة هامة أعلنها الرئيس روزفلت والمستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ حين اجتمعا على ظهر بارجة حرية وسط المحيط الأطنطى ، وتتضمن المبادئ الآتية التي أعلنها أنهما يعقدان عليها أملهما في إيجاد عالم جديد أفضل من العالم الحالى وهى :

أولاً : أن بلديهما لا يسعيان إلى أى توسع اقليمى أو غيره

ثانياً : انهما يريدان أن لا يقع أى تبدل اقليمى يخالف رغبة الشعوب صاحبة الشأن

ثالثاً : انهما يحترمان حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكومات التي تدير شؤونها وانهما يرغبان في أن تسترد الأمم التي غلبت على أمرها حقوقها وحكوماتها الحرة

رابعاً : انهما سيحاولان - مع احترام التزاماتهما للقائمة الآن - منح جميع الدول صغيرة كانت أو كبيرة . ظافرة أو مقهورة . حق الوصول إلى اتفاقات تجارية

متساوية والحصول على مواد العالم الأولية التي تحتاج إليها لرخائها الاقتصادي

خامساً : إنهما يرغبان من الوجهة الاقتصادية في الحصول على التعاون التام بين جميع الأمم لتأمين أحوال أوفق للعمل وضمان التوازن الاقتصادي والسلامة الوطنية

سادساً : إنهما يأملان بعد سحق الاستبداد النازي أن تتوطد دعائم السلم الذي يتيح لجميع الأمم وسائل العيش بسلام في دائرة حدودها وتمكين الناس في جميع أنحاء المعمورة من العيش في مأمن من الشقاء والخوف

سابعاً : ان مثل هذا السلم يجب أن يمنح جميع الرجال حق مباشرة التجارة الحرة عبر البحار والتمتع دون قيد بالمواصلات البحرية

ثامناً : إنهما يعتقدان أنه يجب على جميع أمم العالم - لأسباب أدبية ومادية - أن تعدل عن استخدام سلاح القوة . وما دام لا يمكن المحافظة على أى سلم في المستقبل إذا ظلت الأمم التي تهدد أو يمكنها أن تهدد جيرانها بالاعتداء أن تستخدم الأسلحة البرية والبحرية والجوية فهما يريان أن تجريد هذه الأمم من السلاح أمر جوهري إلى أن يتم وضع نظام دائم واسع النطاق للطمأنينة العامة وهما في الوقت نفسه يشجعان جميع التدابير العملية الأخرى المؤدية إلى تخفيف أعباء التسليح عن عاتق الشعوب المحبة للسلام

وقد دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية في ديسمبر سنة ١٩٤١ على أساس هذا الميثاق

وأعلنت الحكومة المصرية في نوفمبر سنة ١٩٤٣ انضمامها إلى مبادئ ميثاق الاطلنطي ، وأرسلت بذلك تبليغا إلى كل من الحكومة البريطانية والحكومة الأمريكية ، وأجابت وزارة الخارجية البريطانية على هذا التبليغ بأنها ترحب به ترحيبا حاراً وأنها تشاطر الحكومة المصرية اقتناعها بأنه (الميثاق) سيوطد العلاقات القائمة بين مصر وبين جميع الأمم الأخرى التي تحدوها الرغبة في أن تسكفل للعالم مستقبلا أسعد وهي تعترف بالمساعدة التي قدمتها مصر إليها عن طيب

خاطر في السكفاح الحاضر على أساس معاهدة التحالف المصرية البريطانية - كما أنها موقفة أن الحكومة المصرية والشعب المصري لن يكونا أقل استعدادا للمساهمة في المهمة العظيمة الشاقة - مهمة إعادة بناء العالم بعد فوز الأمم المتحالفة - وهي المهمة التي ستظل تقتضى بذل جميع الجهود

وأجابت وزارة الخارجية الأمريكية بخطاب ترحيب حار بانضمام مصر إلى ميثاق الأطلنطى

حقا ان هذه المعاني السامية قد تضاءلت ، وتبددت مبادئ ميثاق الأطلنطى بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، مثلما تبددت مبادئ الرئيس ويلسن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، ولكن من الحق أن نقول أيضا إن هذه العهود والمواثيق قد استثارت في نفوس الشعوب روح الجهاد لتحقيق آمالها وإدراك الأهداف التي نادى بها أقطاب الحلفاء ، وكانت عاملا من عوامل تقدم الحركة الوطنية بين مختلف الشعوب

والآن وقد ألقينا نظرة عامة على مدى التطور الذي بلغته الروح الوطنية عند ما وضعت الحرب العالمية أوزارها ، فلنتابع الحوادث التي تعاقبت على البلاد منذ انتهاء تلك الحرب

توقيع ميثاق جامعة الدول العربية

٢٢ مارس سنة ١٩٤٥

اجتمعت وفود الدول العربية في القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٤٥ ، وتم توقيعها على « ميثاق جامعة الدول العربية » في قصر الزعفران يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ ، وتبودلت بهذه المناسبة الخطب المعتادة فيما يعلقونه من الآمال على إبرام هذا الميثاق

مؤتمر سان فرانسيسكو وميثاق الأمم المتحدة

ابريل - يونيه سنة ١٩٤٥

أخفقت « عصبة الأمم » ، التي أنشئت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في مهمتها الأولى وهي إقرار السلام في العالم ، وشبت الحرب العالمية الثانية ، وأخذ أقطاب السياسة من دول الحلفاء يبحثون والحرب قائمة في إنشاء هيئة عالمية جديدة تسكفل للإنسانية استقرار الصلح والسلام بعد أن تضع الحرب أوزارها

فاجتمع في خريف سنة ١٩٤٤ مندوبو الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا والاتحاد السوفيتي (روسيا) وجمهورية الصين ، في « دومبارتون أوكس » بالولايات المتحدة ، لوضع اقتراحات لإنشاء هيئة عالمية لحفظ السلم والأمن الدولي . وفي ٩ أكتوبر أذاعت الحكومات الأربع مشروعاً « لهيئة دولية عالمية » عرف فيما بعد « بمقرحات دومبارتون أوكس » ،

وقد حدد هذا المشروع المبادئ والأوضاع التي تقوم عليها الهيئة الدولية الجديدة

على أن مؤتمر « دومبارتون أوكس » لم يصل إلى حل مشكلة إجراءات التصويت في مجلس الأمن ، وهو العامل الأهم في الهيئة الجديدة ، فترك المشكلة معلقة ، كما أنه لم يتعرض لبعض المسائل الأخرى ، ومنها مسألة تنظيم الوصاية الدولية على البلاد التي يرى أنها غير أهل للحكم الذاتي

وفيما بين ١١ و١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ اجتمع الرئيس روزفلت والمارشال ستالين والمستر تشرشل في مؤتمر القرم الذي انعقد بمدينة يالتا ، واتفقوا على إجراءات التصويت في مجلس الأمن ، فجعلوا للدول الخمس الكبرى : الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين الكلمة النافذة في التصويت ، بأن يكتفي بأكثرية سبعة أصوات من أحد عشر بالنسبة لجميع قرارات المجلس ، على أنه إذا كانت المسألة تتعلق بالإجراءات فيكفي سبعة أصوات ، دون تمييز بين الدول

الجنس ذوات المركز الدائم وغيرها ، أما في المسائل الأخرى فيجب أن تصدر القرارات فيها بموافقة سبعة أعضاء يكون من بينهم جميع الأعضاء الدائمين ، وهذا الوضع هو الذي أقره ميثاق سان فرانسيسكو

وفي ٨ فبراير سنة ١٩٤٥ اجتمع الدكتور أحمد ماهر رئيس الوزراء المصرية بالمستمر أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا ، وأبلغه المستر إيدن أن مؤتمر القرم قرر عقد مؤتمر دولي في مدينة سان فرانسيسكو يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ ، كما قرر ألا يشترك في هذا المؤتمر إلا الدول التي تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أول مارس سنة ١٩٤٥ ، وزاد بأن إعلان الحرب يتيح لتلك الدول — فوق اشتراكها في هذا المؤتمر — أن تكون من الأعضاء المؤسسين للهيئة الدولية المزمع تكوينها بعد الحرب لكي تخلف عصبة الأمم القائمة وقتئذ ونظر البرلمان في الأمر ، فوافق المجلسان في يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ على إعلان الحرب على ألمانيا واليابان كما أسلفنا

وفي ٥ مارس سنة ١٩٤٥ تلقت مصر الدعوة التي أرسلتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية — بالاصالة عن نفسها وبالنيابة عن حكومات بريطانيا العظمى والجمهوريات السوفيتية والجمهورية الصينية — إلى تسع وثلاثين دولة منها مصر ، لحضور مؤتمر يعقد بسان فرانسيسكو في ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ لإعداد ميثاق للهيئة الدولية العالمية الجديدة ، على أساس مقترحات « دومبارتون أوكس » ، مضافا إليها النصوص الخاصة بإجراءات التصويت في مجلس الأمن ، التي اتفق عليها في مؤتمر القرم ، وأما الأحكام الخاصة بالوصاية الدولية ، فلم تكن الدول الداعية قد اتفقت عليها بعد

وقبلت مصر الدعوة الى مؤتمر سان فرانسيسكو ، وألفت وفدها الى المؤتمر من عبد الحميد بدوي وزير الخارجية رئيسا ، وإبراهيم عبد الهادي وزير الصحة ، وعلي الشمسي ، ومحمود حسن وزير مصر المفوض في واشنطن أعضاء ، ومن هيئة من الخبراء ضمت الى الوفد مؤلفة من ممدوح رياض وطه السيد نصر ومحمد عوض محمد وعدلى اندراوس الخ

وسبق هؤلاء سفر وفد لتمثيل مصر في اللجنة التشريعية التي عهد اليها وضع نظام محكمة العدل الدولية ، وهذا الوفد مؤلف من حافظ رمضان وزير العدل وعبد المنعم رياض وحلي بهجت بدوي

واشترك وفد مصر في المؤتمر الذي افتتح في ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ ، وأبدى فيه وجهة نظر مصر في المقترحات المعروضة ، مما سجل في مضابط المؤتمر ومحاضره الرسمية

وبرغم الجهود التي بذلها وفد مصر وفود بلاد أخرى عديدة منها المتوسطة والصغيرة في مؤتمر سان فرانسيسكو في سبيل تعديل كثير من أحكام الميثاق المقترح ، لتقريب الشقة بين ما تبغيه الدول الكبرى من سلطة ، وما ترجوه الدول الصغيرة من مساواة ، فإن الدول الداعية قد تمسكت بالأوضاع والصيغ الجوهرية التي كانت قد اتفقت عليها فيما بينها في « دومبارتون أوكس » ، وفي مؤتمر « القرم » ، زاعمة أنه لا بد من النزول في الميثاق على حكم الأمر الواقع ، بحجة أن الدول الكبرى هي التي تقع على عاتقها المسؤولية في حفظ الأمن العالمي ، وهي التي تستطيع ، دون غيرها ، بمالها من قوات وموارد ، أن تسهر على السلم الدولي فيستقر (هكذا قالوا وأرجفوا) ، وقد برهنت الحوادث على عكس ما ادعوا ، ورؤى وقتئذ أن يجعل لتلك الدول في الميثاق نصيب من السلطة يتناسب ومسئولياتها التي انتحلها

ولذلك جاء الميثاق الذي انتهى إليه مؤتمر سان فرانسيسكو محتفظا بالأوضاع الجوهرية التي تضمنتها مقترحات « دومبارتون أوكس » ، ولم تستطع وفود الدول المتوسطة والصغيرة أن تحمل الدول الداعية على تعديل مقترحاتها إلا في بعض المواضع الثانوية

توقيع الميثاق

٢٦ يونيه سنة ١٩٤٥

عقد ميثاق الأمم المتحدة بمدينة سان فرانسيسكو في يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٥ ، واشتركت في توقيعه بادی الامر ٥٣ دولة

القواعد الأساسية للميثاق

لامراء في أن هذا الميثاق يعد من أعظم المواثيق الدولية شأنًا ، افتتحت به الإنسانية عهدا جديدا في حياتها المليئة بالانقلابات والتطورات ، وكان خلاصة الأفكار والاتجاهات التي استقبلت بها الإنسانية عهد السلام بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فلا غرو أن اتجهت اليه الشعوب قاطبة وعلقت عليه آمالا كبارا في أن يكون أداة لإقرار السلام في العالم حقبة طويلة من الزمن ، لأن ما عاناه العالم من ويلات الحرب العامة كان كفيلا بتوجيه الجهود وتضافر القوى لابتكار خير الوسائل وأنجعها في سبيل تجنب العالم ويلات حرب أو حروب جديدة

واقتبس الميثاق بعض مبادئ ميثاق الأطنطلي الذي أعلن في أغسطس سنة ١٩٤١ (ص ١٦٠) وإن كان لم يشير إليه ولم يقره في مجموعه

واحتوى من الأحكام ما جعل الأمم تنتظر أن يكون له أثره المحمود في العلاقات الدولية وإقامتها على أسس جديدة من العدل والمساواة والسلام ، واحترام استقلال الأمم كبيرها وصغيرها

ففي ديباجة الميثاق تعهدت شعوب الأمم المتحدة عهداً صريحا جاء فيه : « قد آلتنا على أنفسنا أن ننفذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف ، وأن تؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان ، وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء ، والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ،

وفي ديباجة الميثاق أيضا عهد صريح بعدم استخدام القوة المسلحة في العدوان على حقوق الأمم ، وبحقها في تقرير مصيرها ، والمساواة بين الشعوب ، هذا نصه : « وفي سبيل هذه الغايات اعترفتنا أن نأخذ أنفسنا بالتساح ، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار ، وأن نضم قوانا كي نحفظ بالسلم والأمن الدولي ، وأن نسكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة ،

وفي مقاصد الهيئة ومبادئها نصت المادة الأولى من الميثاق فيما نصت عليه أن من مقاصد الأمم المتحدة :

١ — حفظ السلم والأمن الدولى ، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ورفعها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم ، والتذرع بالوسائل السلبية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولى ، لحل المنازعات الدولية ، التى قد تؤدى إلى الإخلال بالسلم أو تسويتها

٢ — إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها تقرير مصيرها ، واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام

وفي المادة الثانية فقرة ١ نص صريح على أنه : تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها ،

والفقرة ٤ من هذه المادة تقضى بأنه : يتمتع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوة أو أن يستخدموها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ،

فاحترام استقلال الدول ، وسلامة أراضها ، والمساواة فى السيادة بين أعضاء الأمم المتحدة ، والمساواة فى الحقوق بين الأمم كبيرها وصغيرها ، وحققها فى تقرير مصيرها ، ومنع أعمال العدوان ، هذا هو الأساس الأول فى الميثاق

تقررت هذه القواعد ، ووافقت عليها الدول المشتركة فى مؤتمر سان فرانسيسكو ، وتوكيدا وتثبيتا لها وتغليبا لها على كل الأوضاع السابقة عليها والمنافية لها ، نصت المادة الثالثة بعد المسانة من الميثاق على أنه : إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة ، وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق ،

أعضاء الهيئـة

تتكون الهيئة من الدول التي اشتركت في مؤتمر سان فرانسيسكو والتي وقعت الميثاق وصدقت عليه . والعضوية مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام ، على أن تقبل هذه الدول بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن ، ويصح أن يوقف أى عضو أو يفصل في ظروف يحددها الميثاق

فروع الهيئـة

يكون للهيئة الفروع الرئيسية الآتية :

جمعية عامة ، ومجلس أمن ، ومجلس اقتصادى واجتماعى ، ومجلس وصاية ومحكمة عدل دولية ، وأمانة

الجمعية العامة

تتألف الجمعية العامة من جميع الأمم المتحدة ، ويحدد الميثاق وظائف الجمعية وسلطاتها في مواده من العاشرة إلى السابعة عشرة ، ولها أن تناقش أية مسألة تدخل في نطاق الميثاق ، وأن توصى أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن بما تراه في تلك المسائل . مع مراعاة بعض القيود الواردة في الميثاق ، ولها أن تنظر في المبادئ العامة في شأن حفظ السلم ونزع السلاح وتنظيم التسليح ، وأن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ . وأن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولى يرفعها إليها أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة ، أو من غير الأعضاء ، على أن كل مسألة يكون من الضروري فيها القيام بعمل ما ، ينبغى أن نحيلها للجمعية إلى مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده ، ولها أن تسترعى نظر المجلس إلى الأحوال التي تعرض السلم والأمن الدولى للخطر ، وعندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التي رسمت له في الميثاق ، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن

ولها أن تلمشء دراسات ، وتشير بتوصيات لإنماء التعاون الدولي في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع والصحة والتعليم

ولكل عضو في « الأمم المتحدة » صوت واحد في الجمعية العامة ، وتصدر قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين ، وفي المسائل الأخرى بأغلبية الأعضاء الحاضرين ، وتشمل « المسائل الهامة » التوصيات الخاصة بحفظ السلم ، وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين ، وأعضاء المجالس الأخرى ، وقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة ، ووقف الأعضاء وفصلهم ، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية والمسائل الخاصة بالميزانية

وتجتمع الجمعية العامة في أدوار انعقاد عادية سنوية ، وإذا اقتضى الحال في أدوار انعقاد استثنائية ، بناء على طلب مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الأمم المتحدة

مجلس الأمن

يقوم إلى جانب الجمعية العامة « مجلس الأمن » ، ويتألف من أحد عشر عضوا من الأمم المتحدة ، منهم خمسة أعضاء دائمين هم : الصين ، وفرنسا ، والاتحاد السوفيتي (روسيا) ، وبريطانيا العظمى ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وستة أعضاء آخرين غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة من بين الأمم المتحدة ، ويراعى في الانتخاب بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة الأعضاء في حفظ السلم والأمن الدولي ، كما يراعى أيضا التوزيع الجغرافي العادل

ويُنتخب الأعضاء غير الدائمين لمدة سنتين ، والعضو الذي انتهت مدته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور ، ويكون لكل عضو في مجلس الأمن مندوب واحد ويعهد إلى مجلس الأمن بالتبغات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ، ويتعهد أعضاء « الأمم المتحدة » بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها ، ويختص المجلس بوضع منهاج لتنظيم التسليح

ويجعل الميثاق لمجلس الأمن سبيلين للحفاظة على السلم العالمي ، سبيلا لحل

المنازعات بالوسائل السلمية - كالمفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية - وسبيل لتدارك حالات تهديد السلم والإخلال به وقع العدوان باتخاذ تدابير قد لا تتطلب استخدام القوات المسلحة (مثل وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات جميعها وقطع العلاقات الدبلوماسية) ، أو باتخاذ تدابير قسرية بطريق القوات الحربية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة ، أو الموضوعه تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقا لاتفاقات خاصة تبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء الأمم المتحدة ، وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية وهذه الاتفاقات الخاصة هي التي تحدد أيضا ، المساعدات والنسييلات الضرورية ، التي يضعها الأعضاء وقتئذ تحت تصرف مجلس الأمن ، في سبيل مساهمتهم في حفظ السلم والأمن الدولي ، وعلاقة مجلس الأمن بكل من الدول في هذه الشؤون تحددها مواد الميثاق

التصويت في مجلس الأمن

ينص الميثاق على أن يكون لكل عضو بالمجلس صوت واحد ، وتصدر القرارات في المسائل الإجرائية بموافقة سبعة من الأعضاء ، وفي المسائل الأخرى كافة بموافقة سبعة من الأعضاء ، تكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة ، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقا لأحكام الفصل السادس من الميثاق (وهو الفصل الخاص بحل المنازعات حلا سلميا ، ويشمل المواد ٣٣ إلى ٣٨) ، والفقرة الثالثة من المادة ٥٢ (التي تجعل لمجلس الأمن أن يشجع على استكثار الحل السلمي للمنازعات المحلية بطريق التنظيمات والتوكيلات والإقليمية) ، يمتنع من كان طرفا في النزاع عن التصويت

وبعبارة أخرى لا تمنع الدولة صاحبة الشأن في النزاع عن التصويت في الشؤون الأخرى ، وإذا كانت من الدول الخمس التي لها مقعد دائم في مجلس الأمن ، فلا يصدر القرار في النزاع الخاص بها إلا بموافقة رأيها ، وهذا وذلك هو ما يعبر عنه بحق الفيتو (الاعتراض)

وينص الميثاق على أنه ليس فيه ما ينتقص الحق الطبيعي للدول في الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، ولا تؤثر التدابير التي يتخذها الأعضاء في سلطة مجلس الأمن ومسؤولياته المستمدة من الميثاق في أن يتخذ، في أي وقت، ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم أو إعادته إلى نصابه

وينص الميثاق أيضا على أنه ليس فيه ما يحول دون قيام تنظيمات أو توكيلات إقليمية تكون متلائمة في نشاطها مع مقاصد الأمم المتحدة، ويستخدم مجلس الأمن التنظيمات الإقليمية في ظل سلطانه كلما رأى ذلك ملائما في أعمال القسر، ويجب أن يحاط مجلس الأمن في كل وقت إحاطة تامة بما يجري من الأعمال بمقتضى تنظيمات إقليمية لحفظ السلم والأمن الدولي

في التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي

أشار الميثاق في مواده ٥٥ إلى ٦٠ إلى الأغراض الاقتصادية والاجتماعية التي ترمى إليها الأمم المتحدة، وأهمها تحقيق مستوى أعلى للعيشة، وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد، وتيسير الحلول للمشاكل الدولية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، والعمل على أن ينتشر في العالم احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للجميع، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء

ويتعهد جميع الأعضاء بأن يتخذوا ما يجب عليهم، بالتعاون مع الهيئة، لإدراك هذه المقاصد، وتقع مسؤولية تحقيق هذه المقاصد على عاتق الجمعية العامة للهيئة، كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ظل سلطان الجمعية العامة

ويتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ثمانية عشر عضوا من الأمم المتحدة، تلتخبهم الجمعية العامة، وللمجلس أن يقوم بدراسات، ويضع تقارير عن

المسائل الدولية في شؤون الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة ، وله أن يمد مجلس الأمن بالمعلومات ، وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك ، وينفذ توصيات الجمعية العامة فيما يدخل في اختصاصه ، ويقوم بالخدمات التي يطلبها منه الأعضاء بعد موافقة الجمعية العامة

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أعضائه الحاضرين المشتركين في التصويت ، ويجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي كلما دعت الحاجة لذلك ، وفقا للاتحة التي يسنها ، ويجتمع إذا طلب ذلك أغلبية أعضائه

وينص الميثاق على أن تقوم في ظل المجلس الاقتصادي والاجتماعي «توكيلات إحصائية» يشير إليها الميثاق في المواد ٥٧ وما بعدها في فصل «التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي» ، وهي معاهد اختصاصية تنشأ بمقتضى اتفاقات بين الحكومات ، وتضطلع بمهام وتبعات دولية في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة ، ويتضمن الميثاق الأحكام التي توطد الصلات بين هذه التوكيلات وبين شتى فروع الهيئة ، لتنسيق الجهود ، وتعميم الفائدة ، وأهمها مكتب العمل الدولي ، والتوكيلات التي أنشئت على أثر المؤتمرات التي عقدتها الأمم في السنين الأخيرة ، كمؤتمر النقد والزراعة والأطعمة ، وما ينتظر إنشاؤه منها في المستقبل في ميادين التعليم والتعاون الثقافي والتجارة الدولية والصحة وما إلى ذلك

في نظام الوصاية الدولية

ينص الميثاق على أن الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقا لمقاصد «الأمم المتحدة» هي توطيد السلم والأمن الدولي ، والعمل على ترقية سكان الأقاليم المشمولة بالوصاية في شؤون السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم ، واضطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التي تعرب عنها ببلد حريتها ، وطبقا لما قد ينص عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية ، وتشجيع احترام

حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين

وتنص المادة ٧٧ على أن نظام الوصاية يطبق على الأقاليم الداخلة في الفئات الآتية :

(١) الأقاليم المشمولة سنة ١٩٤٥ بالانتداب

(ب) الأقاليم التي قد تقطع من الدول أعداء الحلفاء نتيجة للحرب العالمية الثانية

(ج) الأقاليم التي تضعها في الوصاية بمحض اختيارها دول مسؤولة عن إدارتها

وجاء في المادة الثامنة والسبعين أن نظام الوصاية لا يطبق على الأقاليم التي

أصبحت أعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، فتقوم العلاقات بينها على احترام مبدأ المساواة في السيادة

أما البلاد الواقعة تحت نير الانتداب أو الاستعمار من التي لم تمكن من أن

تصبح أعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، فلم يأت لها الميثاق بجديد ، وترك شؤونها على حالها حين أبرم الميثاق ، وأحال إلى اتفاقات لاحقة ، تحدد أي الأقاليم من من الفئات سالفة الذكر يوضع في نظام الوصاية وطبقا لأي شروط ،

وينص الميثاق بعد ذلك على أنه يتفق على شروط الوصاية لكل إقليم يوضع

في ذلك النظام برضا الدول التي يعينها هذا الأمر بالذات ، ومنها الدولة المنتدبة في حالة الأقاليم المشمولة بانتداب أحد أعضاء الأمم المتحدة .

محكمة العدل الدولية

ينص الميثاق على إنشاء محكمة عدل دولية تكون الأداة القضائية الرئيسية

للأمم المتحدة ، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسي الملحق بالميثاق ، وهو مبني

على النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي في عهد عصبة الأمم ، وبقي عدد

قضائها ١٥ كما كانوا ، وانتخابهم بيد الجمعية العامة ومجلس الأمن معا ، ويعتبر جميع أعضاء

(الأمم المتحدة) بحكم عضويتهم أطرافا في النظام الأساسي لهذه المحكمة ، ويجوز

لدولة ليست من (الأمم المتحدة) أن تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن، ويتعهد كل عضو من أعضاء (الأمم المتحدة) أن ينزل على حكم هذه محكمة في أية قضية يكون طرفاً فيها، وإذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن أن يقوم بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس إذا رأى ضرورة لذلك، أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم

هذا، وقد أثبت وفد مصر في اللجنة التشريعية التي وضعت النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (ص ١٦٥) أن الشريعة الإسلامية لها من المقومات والمميزات ما يجعلها من النظم القانونية الرئيسية في العالم التي ينبغي أن يكفل تمثيلها في المحكمة، وقررت اللجنة ضم مذكرة الوفد في هذا الصدد إلى أعمالها

الأمانة

هي سادس فروع الهيئة، وتشمل الأمين العام (السكرتير العام) ومن تحتاهم الهيئة من الموظفين، والأمين العام هو الموظف الإداري الأكبر في الهيئة، وقد زادت سلطته عما كانت عليه في عهد عصبة الأمم، إذا أصبح له أن يلبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد السلم والأمن الدولي

والأمانة العامة (نظرياً) مستقلة عن الحكومات والسلطات الممثلة في الهيئة

أثر الميثاق في العلاقات الدولية

منذ إبرام هذا الميثاق في يونيه سنة ١٩٤٥، والناس في مختلف أصقاع المعمورة يتطلعون إلى عهد جديد يستقر فيه السلام في العالم على هذه القواعد، فلا يشهدون سلاماً أساسه القوة والعدوان، كما كان الشأن بعد انتهاء الحروب الماضية، فإن

هذا الأساس — أساس القوة والعدوان — كان بلا مرأه السبب في نشوب تلك الحروب التي خضبت العالم بالدماء

تطلع الناس إلى عهد جديد للأمن الدولي ، يطول مداه وتسعد الإنسانية في ظلاله الوارفة ، إذ يكون أساسه أمن كل أمة على نفسها أولا ، أو بعبارة أخرى أمنها على أمنها ، أمنها على استقلالها وكيانها ، أما إذا كان أساس السلام تضحية أمن فريق من الأمم في سبيل الأمن العالمي ، فإن هذا لا يكون أمنا ولا سلاما ، بل عدوانا وخصاما ، ولا تقبل الأمم أن تكون ضحية للسلام العالمي ، ولا يطلب منها ولا يحق لها أن تضحي باستقلالها وأمنها في سبيل ذلك السلام ، وقديما قالوا : (إذا مت ظلما فلا نزل القطر !)

إن القواعد التي اشتمل عليها ميثاق سان فرانسيسكو كان لها أثرها الطيب في العلاقات الدولية ، هبة من الزمن ، تقرب أن تكون عاما وبعض عام من يوم توقيعه

ولعل الذين أبرمو هذا الميثاق رأوا أن يلتزموا به في المرحلة الأولى من تنفيذه ، أى في الفترة التي لم يحف فيها بعد المداد الذي حرره

في هذه الفترة عُرِضت قضايا بعض الدول المتوسطة والصغيرة في نزاعها مع الدول الكبيرة ، فأُنفِص الأولى : أذكر على سبيل المثال إيران وسوريا ولبنان ، فقد عُرِضت قضاياها على مجلس الأمن في فبراير ومارس سنة ١٩٤٦ ، فأصدر فيها قرارات مؤيدة لحقها في جلاء القوات الأجنبية عن ديارها ، ونفذ الجلاء فعلا على أثر هذه القرارات

كما أصدرت هيئة الأمم المتحدة في جمعيتها العامة المنعقدة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قرارا بوجوب جلاء أية دولة عن أراضي دولة أخرى من أعضاء الهيئة ، ولما لهذا القرار من الأهمية البالغة من حيث كونه قاعدة عامة واجبة الاحترام والتنفيذ أذكر هنا نصه وهو :

د توصي الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الحكومات أعضاء هذه الهيئة بأن

تسحب دون إبطاء قواتها المرابطة في أراضي الدول الأعضاء بغير رضاها الصادر عن حرية وفي صورة علنية تشملها معاهدات أو اتفاقات تنطبق على أحكام الميثاق ولا تتعارض مع الاتفاقات الدولية ،

والمقصود بهذا الرضا أن يكون :

(١) رضا حراً لا أن ينتزع بطريق القسر والإرغام

(٢) ويجب أيضاً أن يكون متفقاً مع ميثاق سان فرانسيسكو في نصه وفي روحه ، أى أن يكون الغرض منه التعاون مع دولة أخرى على رد اعتداء مشترك ، وبما لا ريب فيه أنه لا يتفق مع أحكام الميثاق تخويل دولة أخرى في معاهدة إبقاء قوات مستديمة لها في أرض دولة أخرى ، لأن هذا يناقض بداهة المساواة في حقوق السيادة ، إذ أنه تطبيقاً للمادة ٥١ من الميثاق لا يجوز إيجاد قوات لدولة في أراضي دولة أخرى إلا إذا اعتدت قوة مسلحة على هذه الدولة الأخيرة ، ويكون هذا التدبير مع ذلك تدبيراً وقتياً ينبغي تبليغه فوراً إلى مجلس الأمن

لذلك يمكن اعتبار عام ١٩٤٦ هو العصر الذهبي لميثاق سان فرانسيسكو ، إذ فيه سارت العلاقات الدولية ، في الجملة ، وفق أحكام هذا الميثاق

ولكن مما يؤسف له حقاً أن سنة ١٩٤٧ قد شهدت تحولا صارخا عن أحكام الميثاق ، واستمر هذا التحول إلى سنة ١٩٤٨ وما بعدها حتى اليوم (١٩٥١) ، وعادت العلاقات الدولية توجهها القواعد القديمة التي سادتها ، وعكرت صفو السلام العالمي ، وهى النزعات الاستعمارية ، وغلبة الأقوياء على الضعفاء ، فكأنما تحركت في نفوس الساسة الذين أبرموا الميثاق من ممثلي الدول القوية ، تحركت في نفوسهم نزعة الفتح والسلطان ، وشهوة السيطرة على العالم ، لاستخدامه في سبيل تحقيق أطماعهم الاستعمارية ، وهكذا بدأت قواعد ميثاق سان فرانسيسكو تتضاءل وتنكمش أمام هذه النزعات العدوانية ، وبدا كأن العالم سيعود إلى الصراع القديم بين الدول المتآمرة على حرية الأمم واستقلالها ، وبرزت القوة تحل محل الحق والعدل ، وتصير أساسا لحل المشا كل الدولية

وإذا استمر هذا الوضع فإنه عائد بالإنسانية حتما إلى الوراء على أنه مهما يكن من خروج هيئة الأمم المتحدة عن قواعد الميثاق سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن ، فإن هذه المنظمة هي منبر عام لكل دولة من أعضائها تستطيع من فوقه أن ترفع في كل آن صوتها عالياً ، على مسمع من دول الأرض جميعا ، وأن تناضل عن حقها وتدافع عنه ، وتحمل على العدوان بكل ما أوتيت من حول وقوة ، وإن الأمم المهضومة الحقوق لتجد من هذا المنبر مثل ما تجده على الأقل من الصحافة العالمية في مختلف البلدان ، فإنها ولا ريب منبر عام لكل أمة تذود عن حقها وتناضل عنه على ملأ العالم ، وإذا كان من المسلم به أن الدعاية في الخارج بواسطة الصحف هي من وسائل الكفاح الوطني ، فأجدر بمنظمة الأمم المتحدة أن تكون أيضا من وسائل هذا الكفاح ، أماوسيلته الأولى فهي القوة ، وأعنى بها قوة الأمة الذاتية ، واعتمادها على نفسها وعلى نضال أبنائها داخل حدودها

إن قوة الأمم الذاتية هي السياج الأول لحقوقها ، والحصن الحصين لكيانها واستقلالها ، فعلى الأمم التي تريد أن يحترمها الأقوياء أن تأخذ بأسباب القوة والنهوض والمنعة ، وإذا قويت الأمة يصبح صوتها أرفع وكنيتها أعلى في المحافل الدولية وغير الدولية

انتهاء الرقابة على الصحف

يونيه سنة ١٩٤٥

منع الاعتقال وإباحة الاجتماعات العامة

قرر مجلس الوزراء في ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ انتهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية وغيرها من المطبوعات ، إلا فيما يتعلق بما ينشر عن المسائل العسكرية ، وإباحة الاجتماعات العامة ، ومنع اعتقال أى فرد بواسطة السلطة القائمة على الأحكام العرفية

وقد صدر هذا القرار تمهيدا لرفع الأحكام العرفية الذي تم في أكتوبر سنة ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب مع اليابان

الانتخابات البريطانية

يوليه سنة ١٩٤٥

جرت الانتخابات البريطانية لمجلس العموم (النواب) في شهر يوليه سنة ١٩٤٥ وفاز فيها حزب العمال على المحافظين فوزاً كبيراً ، إذ نال ٣٩٠ مقعداً ، ولم ينل المحافظون سوى ١٩٥ ، وكانت هذه النتيجة صدمة شديدة للمستتر تشترشل زعيم المحافظين ، فقد خذله الشعب البريطاني رغم أنه قاد بلاده إلى النصر في الحرب العالمية الأخيرة ، واستقال من رئاسة الوزارة عقب ظهور النتائج الأولى للانتخابات ، وتولى المستر كليمنت اتلي زعيم حزب العمال تأليف الوزارة البريطانية الجديدة ، فألفها من حزبه ، وكان من أعضائها البارزين المستر هربرت موريسون نائب رئيس الوزراء ، والمستر ارنست بيغن وزير الخارجية (الذي توفي سنة ١٩٥١)

رفع الأحكام العرفية

أكتوبر سنة ١٩٤٥

في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ صدر المرسوم برفع الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة ابتداء من ١٧ أكتوبر من تلك السنة ، وبإلغاء المرسوم السابق صدوره في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلانها ، وإلغاء مرسوم تعيين حاكم عسكري عام

قرار مجلس الوزراء

سبتمبر سنة ١٩٤٥

المطالبة بالجلء ووحدة وادى النيل

اجتمع مجلس الوزراء يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وأقر البيان الذي أصدرته « الهيئة السياسية » ^(١) يوم ٢٢ سبتمبر وهذا نصه : « ترى الهيئة السياسية بإجماع

(١) هي هيئة ألقها الدكتور أحمد ماهر تضم لفيفا من زعماء الأحزاب والمستقلين يستشيرها في السائل الهامة ، وسار النقراشي على سننه في الاسترشاد برأيها

الآراء أن حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها رأى الأمة وأعلنتها الحكومة هي جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل فى وحدة مصر والسودان كما ترى الهيئة أن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة للاتفاق على هذه الأسس ، وترى الهيئة أن قيام التحالف على هذه الأسس يزيد ما بين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون توثقا ومتانة ،

مذكرة الحكومة المصرية إلى بريطانيا بشأن المفاوضات

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ سلم سفير مصر فى لندن (عبد الفتاح عمرو) إلى وزارة الخارجية البريطانية مذكرة من الحكومة المصرية طلبت فيها الدخول فى مفاوضات بين الدولتين لإعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦

رد الحكومة البريطانية

٢٦ يناير سنة ١٩٤٦

وفى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦ ردت الحكومة البريطانية على هذا الطلب بمذكرة أعلنت فيها أن المبادئ الأساسية التى قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها ، وأن سياسة الحكومة البريطانية هى أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق (كذا) الذى حققته مصر وبمجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية فى أثناء الحرب ، وأن تقييم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلة ، وأبدت استعدادها لإعادة النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام المعاهدة على ضوء تجاربهما المشتركة ومع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة التى تهدف إلى ضمان السلم والأمن الدولى ، وأنها سترسل قريباً إلى سفيرها فى مصر تعليمات لإجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض

مظاهرات متعددة

٩ - ١٠ فبراير سنة ١٩٤٦

على أثر إذاعة مذكرة الحكومة المصرية إلى بريطانيا ورد الحكومة البريطانية ، تبين للرأى العام مبلغ سوء نية الانجليز نحو مصر ، وإصرارهم على إبقاء قواعد معاهدة سنة ١٩٣٦ كأساس للعلاقات بين البلدين ، فكان أن انتهى الحرب العالمية ، وإعلان ميثاق الأطلنطى والحريات الأربع ، والمبادئ الحديثة التى قررها ميثاق الأمم المتحدة ، كل أولئك لم يغير من سياسة الانجليز الاستعمارية حيال مصر ، فاشتد سخط الأمة على هذه السياسة ، وتجلى هذا السخط فى مظاهرات عمت أرجاء البلاد

فى القاهرة

حادثة كوبرى عباس

فى يوم السبت ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ قامت فى القاهرة مظاهرة من طلبة جامعة فؤاد الأول ضمت بضعة الآف منهم ، ساروا من فناء الجامعة قاصدين قصر عابدين يهتفون بالجلاء ولا مفاوضة إلا بعد الجلاء .

وما أن وصلوا إلى كوبرى عباس حتى رأوه مفتوحا لمرور المراكب . فنزل بعضهم فى القوارب وأغلقوا الكوبرى ليكون صالحا للمرور من فوقه . وأخذ الطلبة يقتحمونه قاصدين البر الشرقى للتيل ، واصطدموا بقوات البوليس التى أرادت أن تصدهم عن متابعة موكب المظاهرة وترددهم إلى بر الجيزة . فأصر الطلبة على السير فاعتدى عليهم رجال البوليس بالضرب بالعصى الغليظة بقسوة متناهية ، وأسفر التصادم عن إصابة نحو ٨٤ من الطلبة لإصابات بليغة ، ونقل الكثير منهم إلى مستشفى قصر العينى فى حالة مؤثرة

سميت هذه الحادثة حادثة كبرى عباس ، وبالغ الرواة فى تصويرها ، إذا جعلوا منها فيما بعد دعاية سياسية ضد وزارة النقراشى ، وزعموا أن بعض الطلبة قتلوا فيها ،

وبعضهم غرقوا في النيل من أعلى الكوبرى ، وقد تحققنا أنه لم يقتل أحدا ولا غرق أحد في هذه الواقعة بالذات ، ولو قتل أو غرق أحد لذكر اسمه ولو بعد حين ، وإنما توفي في اليوم التالى شاب من أبناء الجنوب اسمه محمد على محمد الطالب بكلية التجارة ، وكانت وفاته بفناء الجامعة إثر سقوطه من سيارة كانت تمر أمام الجامعة وأراد الطلبة ركوبها ، ولم يكن للبوليس دخل في مقتله

وليس من شك في أن الاعتداء بالضرب على المتظاهرين عمل منكرو في ذاته ، لأنه كان واجبا تركهم يذهبون إلى قصر عابدين ، إذ لم تكن هتافاتهم عدائية للحكومة ، ولكن ليس من الإنصاف في رواية الوقائع المبالغة فيها وإخراجها عن حقيقتها لإرضاء للبأرب والشهوات

وقد تجددت مظاهرات الطلبة في اليوم التالى (١٠ فبراير) ، فصدها رجال البوليس بالقوة

في المدن الأخرى

وحدثت مظاهرات أخرى في الإسكندرية وبعض المدن كالزقازيق والمنصورة وأسيوط ، تصدى لها رجال البوليس بالقوة ، وحدث تصادم واشتباك بينهم وبين المتظاهرين ، وقتل ثلاثة من هؤلاء في الإسكندرية ، وثلاثة في الزقازيق ، وواحد في المنصورة

كان لهذه الحوادث وقع أليم في النفوس ، واشتد سخط الرأى العام على مسلك الوزارة تجاه المظاهرات عامة ، وقد كان واجبا عليها أن لا تقابلها بهذا العنف وبذلك القسوة ، فإنها كانت في الحق مظاهرات سلمية بريئة لا يراد منها إلا إعلان السخط على الاحتلال وسياسته ، ولو لم يمنعها البوليس لا انتهت بسلام ، ولكن التصدى لها بالقوة أدى إلى هذه النتائج المؤلمة وألقى على الحكومة عبئا جسيما من المسؤولية تزلزل لها مركز الوزارة

استقالة وزارة النقراشى

١٥ فبراير سنة ١٩٤٦

على أثر هذه الحوادث أرفع النقراشى استقالة الوزارة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ، بعد أن سلخت فى الحكم اثنى عشر شهرا ، ويبدو من ملابسات الاستقالة أن أهم سبب لها تخرج مركزها بعد الحوادث الدامية التى وقعت فى مظاهرات ٩ و ١٠ فبراير ، فجاءت الاستقالة تهديته للأفكار التى أثارها مسلك الحكومة بإزاء هذه المظاهرات

وإذا كان هذا المسلك مما يؤخذ على وزارة النقراشى ، فمن الحق أن نذكر لها فى عداد المآثر والحسنات أنها أول وزارة سجلت فى وثائقها الرسمية المطالبين الرئيسين للحركة الوطنية وهما (الجلاء ووحدة وادى النيل) ، فلم تسبقها وزارة أخرى إلى هذا الإعلان

هذا إلى ما عرف عنها فى الجملة من النزاهة والاستقامة ، والنزاهة والاستقامة من دعائم الحكم الصالح ، ومن أركان نهضة البلاد وتقدمها ، ولا ريب أن ميزة النقراشى الكبرى هى استقامته ونزاهته ، وهى ميزة يجب أن يكون لها المقام الأول فى المفاضلة بين الرجال والأنداد

تأليف وزارة اسماعيل صدقى (الثانية)

١٧ فبراير سنة ١٩٤٦

عهد جلالة الملك إلى اسماعيل صدقى تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٤٦ على النحو الآتى : اسماعيل صدقى للرئاسة والداخلية والمالية . أحمد لطفى السيد وزير دولة ويتولى الخارجية . ساجا حبشى للتجارة والصناعة والتموين . عبد القوى أحمد للأشغال . عبد الجليل أبو سمرة للشؤون الاجتماعية ، إبراهيم دسوقي أباطة للأوقاف . حفى محمود للواصلات . اللواء أحمد عطية للدفاع . محمد كامل مرسى للعدل . محمد حسن العشماوى للمعارف . حسين عنان للزراعة . الدكتور سليمان عزمى للصحة

وقد سعى صدقى باشا فى أن يشرك معه السعديين فى وزارته ، فأبى النقراشى ،

وأدلى بتصريح قال فيه : « زارنى دولة اسماعيل صدق باشا فى منزلى صباح تكليف دولته بتأليف الوزارة وتحدث معى طويلا وطلب أن تتعاون مع دولته فى الحكم ، ولكنى اعتذرت ، أما لماذا اعتذرت عن الاشتراك مع دولته فى هذه الوزارة فأظنكم تعلمون أن هناك من اختلاف الخطة والأسلوب بيننا وبين دولته فى الأعمال العامة مالا يسمح لنا بأن نتعاون معا .

وهذا لم يمنع أن وزارة اسماعيل صدق قد نالت ثقة مجلس النواب ، وأغلبته من السعديين ، وهكذا يبدو أن المجالس النيابية عندنا ليس لها أثر يذكر فى قيام الوزارات وسقوطها

تعديلات فى الوزارة

فى أواخر يونيه سنة ١٩٤٦ عين عبد الرحمن الببلي وزيراً للمالية

وفى سبتمبر من تلك السنة حدث تعديل فى هيئة الوزارة باشتراك السعديين فيها ، فعين ابراهيم عبد الهادى وزيراً للخارجية ، وعبد الرزاق السنهورى وزير دولة ، وعبد المجيد بدر وزيراً للشؤون الاجتماعية ، ومحمود حسن رئيس لجنة قضايا الحكومة وزيراً للعدل ، وجعل احمد لطفى السيد نائباً لرئيس الوزارة وعبد الجليل أبو سمرة وزير دولة

وعين محمد كامل مرسى الذى كان وزيراً للعدل رئيساً لمجلس الدولة الذى أنشئ فى عهد هذه الوزارة

وفى نوفمبر استقال احمد لطفى السيد وسابا حبشى وعبد الجليل أبو سمرة ، وعين صليب سامى وزيراً للتجارة والصناعة واحمد عبد الغفار وزير دولة

سياسة الوزارة

يأزاء المظاهرات

رأى اسماعيل صدق أن منع المظاهرات إطلاقاً وصدها بالقوة كان من الأسباب التى أدت إلى زلزلة وزارة النقراشى ثم استقالته ، فسلك نحو المظاهرات

سيلا وسطا ، بالسماح بقيامها مع الاحتياط لحفظ النظام وصيانة ممتلكات الأجانب ،
وتلك كانت سياسة حكيمة من صدقي باشا كسب بها انعطاف الرأي العام في أوائل
عهد وزارته

مظاهرات الجلاء

الخميس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦

امتازت الحركة الشعبية التي أعقبت الحرب العالمية الأخيرة بذىوع فكرة الجلاء ،
واعتناق طبقات الشعب لها ، فالأهداف القومية تحددت بالجلاء ووحدة وادى
النيل ، والهتافات في المجتمعات والمظاهرات كانت تدوى بالجلاء والوحدة
ووضع المواطنون على اختلاف طبقاتهم شارة تحمل في عروة الجاكته ،
سميت شارة الجلاء ، وهى عبارة عن قطعة مستديرة من البرونز أو الميناء كتب
عليها (الجلاء) ، وعم استعمال هذه الشارة وكانت علامة على انتشار عقيدة الجلاء
بين المصريين

واتفقت طبقات الشعب على الإعراب عن تمسكها بالجلاء بتحديد يوم سمي
(يوم الجلاء) يحدث فيه إضراب عام من جميع الطوائف وتقوم مظاهرة كبرى
عامة تهتف بالجلاء ، وتألقت لجنة عليا تمثل الطلبة والعمال لتنظيم المظاهرة والإضراب
حدد لإنفاذ هذه الفكرة يوم الخميس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ ، ففي هذا اليوم
المشهد أضربت جميع الطوائف في القاهرة ، وقامت مظاهرة عامة ، انتظمت جموع
الشباب والطلبة والعمال ، وأخذت تطوف بأهم شوارع العاصمة ، هانفة بالجلاء
ومرت بتمثال مصطفى كامل تحييه باعتباره زعيم الجلاء

وبدا الطابع القومى على هذه الحركة الشعبية ، إذ كان مما تنادى به ألوف
المتظاهرين (لاحزبية بعد اليوم) ، وأعدت إلى الأذهان ذكرى مظاهرات سنة ١٩١٩
وسنة ١٩٣٥ ، ولم يكن يشوبها شيء من الهتافات والتدبيرات الحزبية ، بل كانت
تعم الجموع روح وطنية عالية ، لا أثر فيها للحزبية الممقوتة

اعتداءات دامية

كان يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ سيمر بهدوء وسلام ، لولا ما وقع فيه من اعتداءات دموية صدرت عن الانجليز ، فلم تكبد المظاهرة تصل إلى ميدان الاسماعيليه حتى تصدت لها سيارات بريطانية مسلحة ، واقتحمت جموع المتظاهرين في غير مبالاة ، مما أدى إلى إزهاق أرواح عدد كبير من المتظاهرين ، وإصابة الكثيرين منهم بجروح بالغة ، فبلغ عدد القتلى ٢٣ قتيلا والجرحى ١٢١ جريحا رُوِّعت البلاد من هذا الاعتداء الأثيم ، وعمها الحزن الأليم على أولئك الضحايا الأبرياء.

وكان الحزب الوطني قد أعدَّ اجتماعا في مساء ذلك اليوم بحديقة الأزبكية لإحياء ذكرى مصطفى كامل ، فنعت الحكومة إقامته ، ومنعت المظاهرات بعد أن رخصت بها في بداية تأليفها

وقامت في الإسكندرية ومعظم عواصم المديريات مظاهرات على غرار مظاهرات القاهرة تهتف بالجلال.

وُقتل في مظاهرات المنصورة طالب بالمدرسة الثانوية إثر إصابته بمقذوف ناري من رجال البوليس

وقد وقف كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ جلستهما يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ حدادا على ضحايا هذه الحوادث

يوم الشهداء

الاثنين ٤ مارس سنة ١٩٤٦

حوادث دامية بالإسكندرية

توافقت جماعات الأمة وطوائفها على جعل يوم الاثنين ٤ مارس سنة ١٩٤٦ يوم حداد وطني عام على شهداء ٢١ فبراير

أعلنت الأمة الحداد في هذا اليوم المشهود بالإضراب العام في العاصمة والامسكندرية ومعظم المدن ، فأقفلت المدارس والمتاجر والمقاهي والمحال العامة ، وكان الحداد في العاصمة عاما ، والإضراب شاملا رائعا ، والصحف كلها محتجبة مشاركة في الحداد والإضراب ، واحتاط الناس لهذا اليوم ، فاشتروا حاجاتهم من الطعام في مساء الأحد ، وبدأت العاصمة في صباح يوم الاثنين صامتة ساكنة ، ولزم الناس أجمعين منازلهم ، واخلت الطرقات من المسارة ، ولم يبق بها إلا دوريات الجنود تسير احتياطا للمحافظة على الأمن والنظام ، على أن الأمن كان مستتباً والنظام شاملا ، فلم يكن لهذه الدوريات عمل ما

مرّ هذا اليوم بسلام في العاصمة وفي سائر المدن الأخرى ، عدا الإسكندرية ، فقد وقعت فيها حوادث دامية مروعة ، ذلك أنه قبيل الساعة التاسعة صباحا سارت مظاهرة سلمية من الطلبة والعمال ومرّت بأحياء عديدة من المدينة وبمبشرات بريطانية دون أن يحدث منهم أى اعتداء

على أن البوليس قد فرق هذه المظاهرة بالقوة ، ثم مالبت أن عادت وتجمعت بشارع سعيد الأول ، ولما وصل المتظاهرون أمام فندق «أطلانتيك» ، الذي كان مخصصا لإقامة بعض رجال البحرية البريطانية ، شاهدوا العلم البريطاني مرفوعا على الفندق ، وكان رفعه في هذا اليوم بالذات تحديا بالغاً للكرامة القومية ، فاستفز هذا المنظر شعور المتظاهرين ، وأراد بعضهم انتزاع العلم من بناء الفندق ، فمنعهم رجال البوليس ، ولكنهم تمكنوا من إنزاله وتمزيقه ، فبادر رجال البوليس إلى تفريق المتظاهرين ، وأطلق عليهم عدة أعيرة نارية فتفرقوا ، ثم هاجم بعض المتظاهرين المنزل رقم ١٤ شارع سعيد الأول على أثر إطلاق عيارين منه على المتظاهرين ، وكان يسكن الأدوار العلوية منه بعض الجنود الانجليز ، ففرق البوليس المهاجمين ، ثم تابعوا السير إلى أن وصلوا إلى كشك البوليس الخرنى البريطاني السكان بميدان سعد زغلول ، وكان عليه لافتة خشبية مكتوبة بالانجليزية ، فانتزعوها ، فأطلق الجنود الذين به النار عليهم ، وأصيب كثيرون منهم إصابات قاتلة ، وبلغ

عدد القتلى في هذه الحوادث الاليمة ٢٨ قتيلا ، والجرحى ٣٤٢ ، وقتل اثنان من الجنود البريطانيين وجرح أربعة

سُمي هذا اليوم يوم الشهداء ، وسمى الشارع الذي وقع فيه معظم القتل « شارع الشهداء » ، وكان اسمه شارع أفيروف

مساعي الشباب

في توحيد الصفوف وإخفاقتها

ظهرت الأمة في يوم الجلاء (٢١ فبراير سنة ١٩٤٦) وفي يوم الحداد العام (٤ مارس سنة ١٩٤٦) بروح وطنية عالية خالية من شوائب الحزبية والانقسام ، وكان الظن أن تؤدي الحوادث الدامية التي وقعت في هذين اليومين المشهودين إلى توحيد الصفوف ، كما كان لحوادث نوفمبر سنة ١٩٣٥ من أثر صالح في هذا الصدد (ج ٢ ص ٢٠٠) ، وسعى الشباب سنة ١٩٤٦ كما سعى أسلافهم سنة ١٩٣٥ في توحيد جهة المقاومة الوطنية ، والتقريب بين الأحزاب ، ولكنهم مع الأسف أخفقوا فيما نجح فيه أسلافهم سنة ١٩٣٥ ، ووقفت أناثية الأحزاب — وبخاصة الوفد — حجرة عثرة دون نجاح الشباب في مسعاهم سنة ١٩٤٦ ، فقد دأب الوفد على رفض كل فكرة ترمي إلى توحيد الصفوف وإزالة الأحقاد من النفوس ، وكانت سياسته ولم تزل تهدف إلى هدم كل هيئة أو جماعة أو أى شخصية تخالفه في الرأي وتأبى العبودية التي يدين بها أشياعه وأتباعه لبضعة نفر الذين يتسلطون عليه

نقل اللورد كيلرن

وتعيين السير رونالد كامبل

سفيراً بريطانيا في مصر — فبراير سنة ١٩٤٦

حدث تغييرٌ شكلي هام في منصب السفير البريطاني في مصر خلال شهر فبراير سنة ١٩٤٦ ، فقد نقل اللورد كيلرن من هذا المنصب ، وجعل مندوباً سامياً لدولته

في جنوب شرقى آسيا ، وأقيم بدله السير روناك كامبل ، وكان نائب وزير الخارجية البريطانية في مؤتمر وزراء خارجية الدول العظمى

كان هذا التغيير الذى وقع قبيل بدء المفاوضات بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، ترضية شكلية لمصر ، إذ لا يخفى أن على يد اللورد كيلرن وقع حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ المشؤم الذى حاصرت فيه الدبابات الانجليزية القصر الملكى وتألفت وزارة النحاس بناء على الإنذار البريطانى ، ومع أن إقصاء كيلرن عن منصبه فيه ترضية شكلية لمصر ، فإن جوهر السياسة البريطانية لم يتغير من بعده ، ولعل الغرض من تلك الترضية تخدير أعصاب أولى الأمر فى مصر لئلا يلينوا أمام الجانب البريطانى ويحاملوه ولا يتعجلوا مواجهته بمطالب البلاد الحقيقية ، فتكون هذه المجاملة بمثابة الشكر له على هذا التغيير الشكلى ، وقد تحقق بعض ما كان يصبو إليه الجانب البريطانى

ولعمري إن الترضية الحقيقية للبلاد ليست فى إبدال سفير بسفير ، بل بالجلاء الحقيقى عن الوادى

نقل اللورد كيلرن من منصبه فى مصر بعد أن تولاه زهاء اثنى عشر عاما ، واشترك اسمه فى أحداث جسام توالى على البلاد ، كتوقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وما إلى ذلك ، خلفه السير روناك كامبل بقفازه الحريرى ، ينفذ نفس السياسة الاستعمارية للحكومة البريطانية فى إطار من مظاهر الود والاحترام ، وهكذا يعرف الساسة البريطانىون كيف يعالجون العقلية الشرقية . وكيف يستغلون مواطن الضعف والنقص فى نفوس الساسة الشرقيين ولم يكن السير روناك كامبل جديدا على مسرح السياسة المصرية ، فلقد عمل فى دار المندوب السامى البريطانى حين كان صدقى باشا يتولى وزارته الأولى ١٩٣١ — ١٩٣٤ ، وكان السير برسى لورين مندوبا ساميا فى مصر ، وقام بأعماله عندما تغيب هذا فى أجازته ، وحين قدم إلى مصر لم يعمل إلا ما رسمته خطوط السياسة الاستعمارية البريطانية

الوفد السوداني

قدومه إلى مصر والحفاوة به

مارس — أبريل سنة ١٩٤٦

جاء إلى مصر في مارس سنة ١٩٤٦ الفوج الأول من الوفد السوداني برئاسة الأستاذ اسماعيل الأزهوى ، وهو وفد تألف ليعلم مطالب السودانيين باسم مؤتمر الخريجين وباسم أغلبية الشعب السوداني الذين يدينون بوحدة مصر والسودان ، معارضين في ذلك سياسة الانفصاليين الذين يتأثرون بالدعايات الاستعمارية

وفي أبريل وصل الفوج الثاني من الوفد ، وتكامل عدد أعضائه المؤسسين ومن انضموا إليهم ، أو من نجاحهم ، نذكر منهم : اسماعيل الأزهوى . محمد نور الدين أحمد خير . عبد الله ميرغنى . ابراهيم المقتى . أحمد يوسف هاشم . الدرديرى أحمد اسماعيل . خضر عمر . مبارك زروق . حماد توفيق . خلف خالد . توفيق أحمد البكرى . محمد المهدي . يحيى الفضلى . مالك ابراهيم . يوسف مصطفى التنى . على البربر . يحيى الدين البربر . عقيل أحمد . عبد الله عبد الرحمن ... الخ

وقبيل الوفد في مصر بكل مظاهر الحماسة والترحيب والحفاوة والتكريم ، وكان مجيئه لمناسبة المباحثات الدائرة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية والتي تناولت مسألة السودان

وقد خدم قضية الوحدة وناضل عنها في دأب وثبات ، ولكن حدث انقسام بين رجاله في صيف ١٩٥١ ، وهو ما يأسف له كل محب لوحدة الكلمة ، فعسى ان يتلافى الفريقان أسباب الشقاق ويعيدوا الوحدة الى الصفوف

المفاوضات

ومشروع معاهدة صدقى — ييفن

في ٧ مارس سنة ١٩٤٦ ، أى بعد تأليف وزارة اسماعيل صدقى بسبعة عشر يوماً ، صدر مرسوم ملكى بتأليف الوفد الرسمى لمفاوضة الحكومة البريطانية

لتعديل المعاهدة ، وألف الوفد على النحو الآتي : اسماعيل صدقي رئيس مجلس الوزراء رئيسا . ومحمد شريف صبرى . وعلى ماهر . ومحمد حسين هيكل . وعبد الفتاح يحيى . وحسين سرى . ومحمود فهمى النقراشى . وأحمد لطفى السيد . وعلى الشمسى ومكرم عبيد . وحافظ عفيفى . وإبراهيم عبد الهادى أعضاء .
وقد رفض الحزب الوطنى الاشتراك فى هذا الوفد تمسكا بسياسة ، لا مفاوضة إلا بعد الجلاء .

أما الوفد المصرى فقد رفض أيضا الاشتراك فيه لأنه اشترط أن تكون له الرئاسة وأغلبية المفاوضين ...

وعينت الحكومة البريطانية من جانبها وفدا رسميا للمفاوضة برئاسة اللورد ستانجيت وزير الطيران ، ومن أعضائه السير رونالد كامبل سفير بريطانيا فى مصر . والأميرال تينانت القائد العام للأسطول البريطانى فى الشرق الأوسط . والجنرال باجت القائد العام لجيش الشرق الأوسط . والجنرال جاكوب من هيئة أركان الحرب العامة ، وجاء هذا الوفد إلى مصر فى منتصف أبريل سنة ١٩٤٦

فى هذا الوقت العصيب كانت إيران وسوريا ولبنان تعرض قضايها رأسا على مجلس الأمن ، ولا تشغل أوقاتها سدى بما يضيع عليها الفرص ، ففى فبراير ومارس سنة ١٩٤٦ عرضت إيران وسوريا ولبنان على هذا المجلس قضايا الجلاء وانتهت بجلاء الجنود الأجنبية عن أراضيها

أما فى مصر ، فقد شغلت الأمة بانقساماتها الداخلية وبالمفاوضات ومن يتولاها ، أهو النحاس أم صدقى ؟ تماما مثلما حدث سنة ١٩٢١ ! بين سعد وعدلى ، ومن سخرية القدر أنه فى الوقت الذى قبلت فيه الحكومة المصرية التورط فى المفاوضات قبل جلاء الاحتلال ، أدلى المستر بيغن وزير خارجية بريطانيا يوم ١٤ مارس سنة ١٩٤٦ بتصريح أمام مجلس العموم البريطانى قال فيه : « إن الحكومة البريطانية لتأسف إذ تلجأ الحكومة السوفيتية بطريق الضغط للوصول إلى تسوية مع إيران بينما تحتل جزءا من أراضيها ،

وألقي في ٢٠ مارس خطبة في برستول قال فيها : « ليس من اللائق أن تفاوض دولة كبيرة أو تحاول المفاوضة أو الحصول على امتيازات من دولة صغيرة عن طريق احتلال هذه الدولة الصغيرة بقوات جيش الدولة الكبيرة ، إن هذا ليس سوى استعمار القرن التاسع عشر ، وهو في الواقع ما يجب أن نتركه وراء ظهرنا ، وإنى لأعتقد أن الحل سيوجد وأن الكل سيقبلون مبدأ أننا - ممثلي الدول العظمى - لن نلجأ إلى مثل هذا ،

ذلك ما كان يقوله المستر بيفن عن المفاوضات واستنكاره لها بينما تحتل جنود الدولة الغاصبة أراضي الدولة التي تفاوضها ، ومع ذلك فإن الهيئات السياسية (عدا الحزب الوطني) والحكومة عندنا قد استساغت أن تضيع من عمر الأمة سنين عديدة في مفاوضات عقيمة لا جدوى ولا فائدة منها مادام الاحتلال قائماً ، وتجاهلت الحقائق التي أيدها الحوادث ، وأغفلت الشواهد التي جاءت على لسان المستر بيفن نفسه

مسير المفاوضات في مصر

بدأت المفاوضات في مصر منذ النصف الثاني من شهر أبريل سنة ١٩٤٦ ، وكانت منحصرة بادىء الأمر بين صدقي باشا من جهة أخرى ، واللورد ستانسجيت والسير رونالد كامبل من جهة أخرى ، وبدأ من مطالب الجانب البريطاني أنه مصر على استبقاء قاعدة حرية في منطقة قناة السويس في وقت السلم والحرب في شكل دفاع مشترك ، وكان هذا الإصرار كافياً لقطع المفاوضات ، ولكنها استمرت ثم انتقلت إلى هيئة المفاوضات الرسمية

بيان الحكومة البريطانية بشأن الجلاء والمفاوضات

٧ مايو سنة ١٩٤٦

في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ أذاعت السفارة البريطانية بياناً عن المفاوضات هذا تعريبه : « إن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة (بريطانيا)

هي توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة ،
وعملا بهذه السياسة بدأت المفاوضات في جو من الود وحسن النية ، فعرضت
الحكومة البريطانية أن تسحب جميع قواتها البحرية والجوية من الأراضي
المصرية وأن تجري المفاوضات لتحديد مراحل جلائها والموعد الذي يتم فيه والتدابير
التي تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون في حالة الحرب أو خطر حرب وشيكة
الوقوع طبقا للمحالفه ،

لم يكن الغرض من هذا البيان إلا تأكيد تمسك بريطانيا باتخاذ مصر قاعدة
حرية ، واستدامة سيطرتها عليها في شكل محالفه مستديمة بينهما ، أما قولها إنها
عرضت إجماع قواتها عن مصر فلم يكن إلا خداعا وتغريرا ، فقد ربطت هذا
العرض بإجراء مفاوضات لتحديد مراحل الجلاء وللافتاق على التدابير التي تتخذها
مصر لتحقيق التعاون بين البلدين على أساس المحالفه ، أي أنها علقت الجلاء بمعاهدة
تحالف على القواعد التي تملها

وهذا العرض ، أو هذا الوعد ، لا يختلف عن وعود إنجلترا المتكررة في
الجلاء ، بل لا يختلف عن اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ التي عرضتها إنجلترا على
تركيا أثناء مفاوضات درومندوولف وتعهدت فيها بالجلاء عن مصر مع تحديد مدة
ثلاث سنوات (تنتهي سنة ١٨٩٠) لإتمام هذا الجلاء ، إلا إذا تبين في ذلك الحين
احتمال خطر داخلي أو خارجي يقتضى تأجيل موعد الجلاء (١) ، ، ولم تكن
تنوى الجلاء لا في تلك السنين الثلاث ولا بعدها

وقد تبين من مفاوضاتها سنة ١٩٤٦ أنها تصر على استبقاء احتلالها في شكل
« قاعدة حرية » لها في جزء كبير من الدلتا ومنطقة قناة السويس تحت ستار الدفاع
المشترك ، وهذه القاعدة الحربية هي ولا شك مهددة للاستقلال ، وفي ذلك يقول
المستر بيغن نفسه في خطبته بمجلس العموم البريطاني يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦

(١) راجع كتاب « مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال » الفصل السادس (مفاوضات درومندوولف
بشأن الجلاء) ص ٨٢

لمناسبة مطالب روسيا في الدردنيل : « أما فيما يختص برغبة روسيا في الحصول على قاعدة في الدردنيل فإن الحكومة البريطانية أوضحت أنها ترى أنه لو تم ذلك لكان مؤداه « تدخلا غير مشروع في سيادة تركيا ، ولكان من آثاره وضعها في ظل سيطرة أجنبية » ، وقال في نفس هذه الخطبة : « إن الاقتراح الذي يقضى باشتراك تركيا والاتحاد السوفيتي في تنظيم الدفاع عن المضائق ليس مستساغا ، وترى الحكومة البريطانية أن على تركيا أن تكون هي المسؤولة عن الدفاع عن المضائق والإشراف عليها ، وقد أعربت الولايات المتحدة عن نفس هذا الرأي أيضا ،

وكرر هذا المعنى في مؤتمر حزب العمال يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ إذ قال : « إن روسيا تريد الحصول على قاعدة في الدردنيل ، ومن شأن ذلك أن يجعل تركيا تفقد جانبها لا يستهان به من استقلالها ، ولهذا نرى لزاما علينا أن نرفض طلب روسيا ،

فهل ما قاله المستريفن عن الدردنيل لا ينطبق على قناة السويس ؟ وهل المنطق بالنسبة لتركيا ليس هو المنطق السليم بالنسبة لمصر ؟ لعمري إن المنطق يجب أن يكون واحدا ، لأن معنى الاستقلال واحد لا يختلف باختلاف الدول والشعوب ، ولسكن بريطانيا أرادت أن تعامل مصر على غير القواعد التي تعامل بها الدول التي تحترم استقلالها

فاليان الذي أصدرته السفارة البريطانية في مصر لم يكن مما يبشر بالخير ، ومع ذلك استمرت المفاوضات . . .

المفاوضات بين الوقف والوصل

عقدت الجلسة الأولى للمفاوضات الرسمية بين الهيئتين المصرية والبريطانية يوم الخميس ٩ مايو سنة ١٩٤٦ بسرأي وزارة الخارجية ، وتبدلت الخطب المعتادة ، واستمرت على غير جدوى ، إذ تبين من مشروع المعاهدة الجديد الذي عرضه الجانب البريطاني أنه لا يختلف في جوهره وقواعده عن معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولم

يشأ الجانب المصرى أن يصارح الأمة بهذه الحقيقة ، تفاديا من هياج الأفكار ، فأزيع وقف المفاوضات بشكل لا يشير الخواطر ، وأصدر الجانبان بلاغا مشتركا يوم ٢٢ مايو بأن « تبادل الآراء بين الوفدين قد أظهر أن هناك بعض المسائل رأى الوفد البريطاني ضرورة الرجوع فيها إلى المستر بيفن ويتطلب هذا بعض الوقت » ، وهذا معناه وقف المفاوضات

واستؤنفت في يولييه سنة ١٩٤٦ بالاسكندرية ، ثم أوقفت للمرة الثانية في أواخر سبتمبر لتعذر الاتفاق ، وتبين في خلال هذه المراحل إصرار الجانب البريطاني على اتخاذ مصر قاعدة خريبة لبريطانيا

الجلء عن القلعة

٤ يولييه سنة ١٩٤٦

يبدو أن الإنجليز ، بعد أن وضحت نياتهم الاستعمارية في المفاوضات ، أرادوا تهدة للخواطر الثائرة أن يعملوا عملا يحتوى على مظهر للجلء الجزئى ، فقرروا الجلء عن قلعة القاهرة وتسليمها إلى الجيش المصرى

وقد تم جلاؤهم عنها وتسليمها للجيش المصرى يوم الخميس ٤ يولييه سنة ١٩٤٦ ، وأنزل العلم البريطانى الذى كان يرفرف عليها طوال أربعة وستين عاما ، فكان هذا اليوم يوما مشهودا ، أدخل على القلوب غبطة وسرورا ، إذ عدته الأمة فألا حسنا وبداية للجلء التام

وقد رفع جلالة الملك العلم المصرى على القلعة في احتفال عسكري مهيب يوم الجمعة ٩ أغسطس سنة ١٩٤٦

المساعى في تأليف وزارة قومية وفشلها

في أواخر سبتمبر سنة ١٩٤٦ حينما تخرجت الأحوال وتبين أن انجلترا تستضعف مصر لتفرقها شيعا ، رؤى أن يعهد إلى شريف صبرى باشا تأليف وزارة

قومية تشترك فيها كل الأحزاب ، وقد قدم صدقي باشا في ٢٨ سبتمبر استقالته ليفسح الطريق لتأليف وزارة تكون رمزا لتوحيد الصفوف

ولكن لم يكده شريف صبري يخطو الخطوة الأولى في التوفيق بين الأحزاب حتى عدل عن تكليفه تأليف الوزارة وأمر صدقي باشا بالبقاء في رأسه الوزارة ، وأرسل إليه جلالة الملك جوابا بهذا المعنى في أول أكتوبر سنة ١٩٤٦

سفر صدقي باشا إلى لندن

ومشروع معاهدة صدقي - بيفن

رأى اسماعيل صدقي ، وقد تعثرت المفاوضات في مصر ، أن يباحث بنفسه المستريين وزير الخارجية البريطانية ، لعله يصل معه إلى الاتفاق ، فسافر إلى لندن في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ يصحبه ابراهيم عبد الهادي وزير الخارجية ، وهناك تباحث صدقي مع بيفن ، ووصلا معا إلى مشروع معاهدة وقعها الطرفان يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بالحروف الأولى من أسمائهم ، وهم : صدقي ، بيفن ، ستانيسجيت ، ابراهيم عبد الهادي ، رونالد كامبل

نص مشروع معاهدة صدقي - بيفن

وفيما يلي نص مشروع معاهدة صدقي - بيفن كما ترجمه صدقي باشا عن الأصل الموضوع باللغتين الفرنسية والانجليزية :

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراه البحار وامبراطور الهند

وصاحب الجلالة ملك مصر

مدفوعين برغبتهمما الخالصة في تمكين علاقات الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهما ، وتأسيس هذه العلاقات على أسس أدعى لتقوية هذه الصداقة

وراعين في عقد معاهدة مساعدة متبادلة هدفها تدعيم ما بينهما من روابط
المودة ، والعمل - بوساطة تبادل المعاونة والمساعدة - على تقوية النصيب الذي
يستطيع كل منهما الاضطلاع به في سبيل حفظ السلام وصيانة الأمن الدولي ،
طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة

فقد عينا المذكورين بعد :..... بصفة كونهم مفوضين عنهما

المادة الأولى

ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها بلندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦
والمذكرة المقبولة الملحقة بها ، وكذلك المذكرات والاتفاق المؤرخة في ٢٦
أغسطس سنة ١٩٣٦ بخصوص الإعفاءات والمزايا ، الملحقة أيضا بهذه المعاهدة

المادة الثانية

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه في حالة ما إذا أصبحت مصر محل
اعتداء مسلح ، أو في حالة ما إذا اشتبكت المملكة المتحدة في حرب كنتيجة لوقوع
اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر ، فإنهما يتخذان بالتعاون الوثيق ، وبعد
المشاورة ، أى إجراء تبيين ضرورته ، ريثما يتخذ مجلس الأمن الوسائل اللازمة
لإعادة السلم

المادة الثالثة

تحقيقا للتعاون وتبادل المساعدة بين الطرفين الساميين المتعاقدين ونمكيننا من
تنسيق التدابير التي تتخذ لدفاعهما المشترك ، تسيقا فعالا ، قد اتفقا على تكوين
لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونها من ترى
الحكومتان ضمنه إليها من المندوبين

وهذه اللجنة هي أداة استشارية مهمتها أن تدرس - لكي تقدم اقتراحاتها إلى

الحكومتين عما توصى به من الاجراءات - المسائل الخاصة بالدفاع المشترك عن الطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو، بما في ذلك مسائل العتاد والرجال المتعلقة بها ، وخصوصا ما يتعلق من الشروط الفنية بتعاون الفريقين ، والتدابير التي تتمكن بها قواتهما المسلحة ، بصفة فعالة ، من مقاومة الاعتداء

وتجتمع هذه اللجنة كلما اتضحت ضرورة ذلك لمزاولة مأموريتها . وعند الاقتضاء تدرس اللجنة أيضا - بناء على دعوة الحكومتين وعلى أساس المعلومات المقدمة من كليهما - العواقب العسكرية للحالة الدولية ، وبخاصة أية حوادث من شأنها تهديد الأمن في الشرق الأوسط ، وتقدم في هذا الصدد إلى الحكومتين التوصيات الملائمة ، ويكون على الحكومتين في حالة وقوع حوادث مهددة لأمن أى بلد من البلدان المجاورة لمصر ، أن تتشاورا لكي تتخذا بالاتفاق بينهما أية إجراءات قد ترى ضرورتها

المادة الرابعة

يتعهد الطرفان الساميان المتعاهدان بأن لا يعقدا محالفتهما ، ولا يندججا في حلف قائم ، تكون أغراضهما مضادة لمصالح أحدهما

المادة الخامسة

لا يجوز أن أى شرط من شروط هذه المعاهدة يحدث تأثيرا ، بأية صورة كانت ، في الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب ، لواحد أو لآخر من الطرفين الساميين المتعاقدين ، على ميثاق هيئة الأمم المتحدة

المادة السادسة

اتفق الطرفان الساميان المتعاهدان على أنه - مع عدم المساس بما صار إعلانه من كليهما تطبيقا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية - كل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يكون قد تعذر عليهما حله بمفاوضات تجرى بينهما ، يصفى طبقا لنصوص هيئة الأمم المتحدة

المادة السابعة

يجب التصديق على هذه المعاهدة (التي يعتبر نصاها الانجليزي والعربي رسميين) وتبادل وثائق التصديق في القاهرة في أقرب وقت مستطاع ، وتدخل المعاهدة في دور التنفيذ من تاريخ تبادل هذه الوثائق ، وتبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عاما من تاريخ دخولها في دور التنفيذ ، كما أنها تستمر بعد ذلك نافذة المفعول إلى أن تنقضى مدة عام بعد أن يعلن عدم تجديدها من أحد الطرفين الساميين المتعاقدين إلى الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية وتأيدا لما تقدم

بروتوكول خاص بالسودان

إن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان ، في نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر ، سيكون هدفها الأساسي رفاهية السودانين وتقديم مصالحهم وتهيتهم تهيئة مجدة للحكم القانوني ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم في السودان مستقبلا وانتظارا لأن يستطيع الطرفان الساميان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانين تحقيق الهدف الأخير يحتفظ بمعاهدة سنة ١٨٩٩ كما أن المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها والفقرتين ١٤ و ١٦ من المذكرة المرفقة بالمعاهدة المذكورة تبقى نافذة المفعول ، دون اعتبار لحكم المادة الأولى من هذه المعاهدة

بروتوكول خاص بالجللاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الجللاء التام عن الأراضي المصرية (مصر) بوساطة القوات البريطانية يجب أن يكون قد تم في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ وأن مدينتي القاهرة والاسكندرية والدلتا يجب أن تكون قد أخلت قبل

٣١ مارس سنة ١٩٩٧ ، وأن يستمر في إخلاء باقى الأراضى المصرية غير منقطعة
أثناء المدة المنتهية بالتاريخ المقرر فى الفقرة الأولى

وتستمر نصوص اتفاقية ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ الخاصة بالإعفاءات والمزايا
نافذة ، بصفة انتقالية ، لصالح القوات البريطانية أثناء سجنها من مصر وكل تعديل
للاتفاقية البادى ذكرها تتضح ضرورته لداعى لزوم إخلاء الدلتا والمدينتين قبل
٣١ مارس سنة ١٩٤٧ يصير تقريره باتفاق جديد تحصل المفاوضات فيه بين
الحكومتين قبل ذلك التاريخ

قد اتفق على أن المستندات المرفقه طيه لم توضع الاعلى سبيل المراجعة ، على
أنه من المقرر أنه فى حالة ما إذا لم يدخل عليها من جانب الحكومة المصرية أى
تعديل بعد عرضها عليها رسميا ، فإن المستري يفن سيوصى الحكومة البريطانية بقبولها

ملحقات

١ مشروع معاهدة انجليزية مصرية - ٢ مشروع بروتوكول خاص بالسودان

٣ مشروع بروتوكول خاص بالجلال

وضعت الحروف الأولى الآتية على هذا المستند :

(ا. ب.) أى اسماعيل صدقى باشا (ا. ب.) أى المستر أرنست ييفن

(س.) أى اللورد ستانيسجيت (ه.) أى إبراهيم عبد الهادى باشا

(ر. ك.) أى السير رونالد كامبل

رفض سبعة من أعضاء الوفد الرسمى للمشروع

وبعد عودة صدقى باشا من لندن عرض هذا المشروع على هيئة الوفد الرسمى

للمفاوضات مرفقا به مذكرة تفسيرية لشرح بعض النقاط الواردة فيه

وبعد أن درسته الهيئة قرر سبعة من أعضائها رفضه ، وأصدروا بذلك بيانا

إلى رأى العام فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ مديلا بتوقيعاتهم وهم : شريف صبرى .
على ماهر ، عبد الفتاح يحيى ، حسين سرى ، على الشمسى ، أحمد لطفى السيد ،
مكرم عبيد

ونرى أن نشر هنا هذا البيان ، لأنه صادر من سبعة من أعضاء وفد المفاوضات ،
من ارتضوا المفاوضات مديلا لتحقيق مطالب البلاد ومن لم يعرف عنهم التطرف
أو التشدد ، فهام أولام يرفضون المشروع ، وهذا وحده يعطيك فكرة عن التعارض
بينه وبين الاستقلال الصحيح ، وهاك نص البيان :

« كان لنا الشرف أن عهد إلينا بمقتضى المرسوم الملكى الكريم الصادر فى ٧
مارس سنة ١٩٤٦ أن نساهم فى المفاوضات بين مصر وبريطانيا لعقد وإبرام معاهدة
تحقق مطالب البلاد

« ولقد بدأت المفاوضات فعلا على أساس المطلبين الحيويين اللذين أجمعت
عليهما الأمة وهما الجللاء ووحدة وادى النيل وارتضت هيئة المفاوضات المصرية
فى مقابل تحقيق هذين المطلبين كاملين أن تتفاوض فى عقد معاهدة جديدة بدلا
من معاهدة سنة ١٩٣٦ التى سلم الطرفان بأنها أصبحت غير صالحة للبقاء ، على أن
تكون المعاهدة الجديدة لتبادل المساعدة بين البلدين وبشرط أن تكون فى نصوصها
وروحها مطابقة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، بما فى ذلك الحق فى عقد
معاهدات إقليمية

« ولقد استمرت المحادثات والمفاوضات مدة طويلة وانتهى الأمر أخيرا إلى
أن سافر دولة اسماعيل صدقى باشا ومعه معالى وزير الخارجية إلى لندن ، بوصفهما
ممثلين للحكومة ، ولم يلبثا طويلا حتى رجعا باتفاق مع الوفد البريطانى بكامل هيئته
وعلى رأسه جناب وزير الخارجية ، ووقع الجميع على مشروع هذا الاتفاق بالحروف
الأولى من أسمائهم ، وقد جاء فى ديباجته أنه « اتفق على أن الوثائق المرافقة قد
أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد ، على أنه إذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية
دون أى تغيير فإن المستر بيفن سيزكيها لدى حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية ،
« وعلى أثر عودة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا من لندن يحمل مشروع

الاتفاق دعيت هيئة المفاوضات المصرية إلى اجتماع عرض عليها فيه هذا المشروع فناقشت المقترحات التي تضمنها وبحثها بحثاً مبدئياً أثبتت خلاله جملة اعتراضات من بعض الأعضاء ، وعقد اجتماع آخر استأنفت فيه الهيئة بحث المقترحات الجديدة والمذكورة التي أعدها صاحب الدولة صدقي باشا للرد على الاعتراضات التي أبديت في الجلسة الأولى وجلاء ماهو غامض من نصوص المقترحات

« وقد تبين من البحث والمناقشة في هذا الاجتماع أن سبعة من أعضاء الهيئة لا يرون لإقرار المقترحات على صورتها المعروضة والتي قرر دولة صدقي باشا أنها نهائية وغير قابلة للتعديل ، كما تبين أن المذكرة المرفقة بها لم تقلل من أهمية الاعتراضات الموجهة إلى المقترحات إذ أن هذه المذكرة فضلا عن تحميلها النصوص تفسيرات لا تحتملها ، فهي مذكرة من جانب واحد لا تلزم الطرف الآخر سيما وأنها اقترنت بتصريحات من جانب الحكومة البريطانية في البرلمان وبتصرفات من الحاكم العام في السودان تناقض هذه التفسيرات

« وكان المفهوم أن يتخذ في هذا الاجتماع قرار نهائي لولا أن سعادة هيكل باشا طلب إعطائه مهلة لإتمام بحث المقترحات والمذكرة المرفقة بها ، وقد وافقت الهيئة على التأجيل لهذا الغرض على أن تدعى إلى الاجتماع في أجل قريب ، وانقضت فترة أطول مما ينبغي دون أن تدعى الهيئة إلى هذا الاجتماع ، قرأنا أن نعهد إلى حسين سرى باشا في الاتصال بدولة صدقي باشا في هذا الشأن ، فعلم منه أنه لا ينوي دعوة الهيئة إلى الاجتماع قبل يوم الثلاثاء « اليوم » (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦) ، لذلك لم نر بدا من إصدار هذا البيان نجل فيه الأسباب الرئيسية التي حملتنا على رفض المشروع بحالته الراهنة

١ - بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ تقدم الجانب البريطاني بمشروع اتفاق ، نص في الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أنه « في حالة تهديد سلامة أي دولة من الدولة المجاورة لمصر اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يتشاورا معا لأجل القيام بالعمل الذي تبين ضرورته وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه ،

« ولكن الهيئة رفضته في مذكرتها الإجماعية التي أقرتها بجلسته ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، لما تبين لها من أن الارتباط به قد يؤدي إلى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حرية وما يستتبع ذلك من احتمال عودة القوات البريطانية إلى احتلال أراضيها فضلا عن أن عبارة « تهديد السلامة » عبارة مطاطة تحتمل تأويلات متباينة

« وبمراجعة مشروع « يفرن - صدقي » يتبين أن هذا النص وإن كان قد حذف من المادة الثانية إلا أنه أضيف بما يحقق كل معناه ، ويكاد يتفق مع حرفه ، إلى المادة الثالثة

« ولم يكن من المستطاع أن نقبل ما سبق أن تقرر رفضه بالإجماع ، ولا أن نجيز نصا يجر البلاد إلى الاشتراك في اتخاذ تدابير غير محددة ، قد يكون منها تعكير صفو العلاقات الودية بين مصر ودولة أخرى أو تسليم مرافقنا أو بعضها إلى السلطات العسكرية البريطانية مما يؤدي — كما سبق القول — إلى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حرية

« أما إبدال كلمة « عمل » بكلمة « تدابير » فإنه لا يغير من الموقف شيئا لأن من التدابير ما قد ينتهي إلى أعمال عدائية أو ذات نتائج خطيرة

٢ - أما عن مطلبى الأمة الآساميين : الجلاء ووحدة وادى النيل ، فقد وقع إجماع الهيئة - فيما يختص بالجلاء - على أن تقدير ثلاث سنوات أجلا لإتمامه تقدير مبالغ فيه ، وأن الجلاء مستطاع في أقل من هذا الأجل بكثير من الناحية المادية ، وخاصة إذا لوحظ أن العمليات الحربية توقفت توقفا تاما منذ أكثر من سنة ، وكان من المفروض أن تبدأ القوات البريطانية التي جلبت بسبب الحرب في الجلاء عن المدن والأراضي المصرية عقب توقف العمليات الحربية مباشرة ، سيما وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها لم تجز لهم إلا البقاء في منطقة محددة وبقوات محددة العدد لا تزيد على عشرة آلاف جندي وأربعمائة طائرة

٣ - وقد كان البروتوكول الخاص بالسودان طبقا للنص الذي اقترحتة الهيئة يتضمن تعهد الطرفين « بالدخول فورا في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم

في السودان في نطاق مصالح الأهالي السودانيين على أساس وحدة وادى النيل
تحت تاج مصر ،

« وجاء النص في مشروع الاتفاق الأخير بأن السياسة التي يتعهد الطرفان
باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك
مستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم
إعداداً فعلياً للحكم الذاتي وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبلي للسودان
وأنه إلى أن يتسنى للطرفين بالاتفاق بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع
السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦
مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة
المذكورة نافذة ،

« ومن المقارنة بين النصين يتبين :

أولاً - أنه بينما يشير مشروع يفرن - صدقي في الفقرة الأولى إلى السياسة التي
يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر
فإن الفقرات التي تلتها تجرد الوحدة من كل خصائصها

ثانياً - يحتفظ النص المشار إليه بالحالة الراهنة في السودان ، دون أن يعد
ياجراء أية مفاوضات لتعديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين تحت تاج مصر
ثالثاً - إن النص على تخويل السودان حق اختيار نظامه المستقبلي يمهّد السبيل
لفصل السودان عن مصر ، ويلزمنا منذ الآن بقبول هذا الفصل ، وفي ذلك هدم
حتى للوحدة الإسمية في ذاتها - فإذا قورن ذلك بما هو جار فعلاً في السودان الآن
تبيلت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص

« ولا عبرة بما جاء في المذكرة التفسيرية التي أعدها دولة صدقي باشا من
أن كل تعديل يطرأ على نظام الحكم في السودان إنما يكون في نطاق الوحدة
فإنه فضلاً عن أن عبارة النص جلية في هذا الصدد فإن تفسير دولة صدقي باشا تفسير
من جانب واحد غير ملزم للطرف البريطاني

« وغنى عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادى النيل وحدة فعلية لا ينطوى على أية نية من نوايا التوسع أو الاستعمار ولكنه حرص جاء محققا لما تجلّى من رغبة شعب وادى النيل فى تأليف وحدة تؤكد لها الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معاً فى إقرار الحكم الذاتى للسودان بل تساعد عليه

« لهذه الأسباب رفضنا المشروع فى وضعه الجديد ورأينا إصدار هذا البيان الموجز توضيحاً للوقف الذى آثرناه قياماً بواجبنا وتأييداً للأمانة الموكولة إلينا»
شريف صبرى ، على ماهر ، عبد الفتاح يحيى ، حسين سرى ، على الشمسى ،
أحمد لطفى السيد ، مكرم عبيد

حل وفد المفاوضة

نوفمبر سنة ١٩٤٦

كان جواب صدقى باشا على هذا البيان أن استصدر مرسوماً فى ٢٦ نوفمبر بحل الوفد الرسمى للمفاوضة ، جاء فيه : « إن أغلبية أعضاء هذا الوفد قد أعلنوا جهاراً رأيهم فى المفاوضات الجارية وأصدروا قراراتهم فى موضوعها فى بيان مذيّل بإمضاءاتهم بعثوا به إلى الصحف ونشر فيها ، وبما أن مهمة الوفد المذكور تكون قد أصبحت بعد ذلك غير ذات موضوع ، وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس رسمياً بما هوأت : (المادة الأولى) يلغى المرسوم سالف الذكر الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ (بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضة) ، (المادة الثانية) على رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية تنفيذ هذا المرسوم ،

تعقيبي على مشروع المعاهدة

أوضحت مزار هذا المشروع فى مقال نشرته « الأهرام » (عدد ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦) أود أن أقتبس هنا معظم فقراته

المعاهدة والميثاق

قلت في معرض الرد على ما قيل من اتساق أحكام المشروع مع الأوضاع الدولية الحديثة التي تتجه إليها هيئة الأمم المتحدة :

إنى أراها على العكس تناقض هذه الأوضاع وتتعارض معها، بل هي رجوع إلى الأوضاع القديمة التي يئن منها العالم ويتوق إلى التخلص منها ، تلك الأوضاع التي قوامها فرض سيطرة الأقوياء على الأمم المتوسطة والصغيرة . واقتسام العالم مناطق نفوذ بين الدول القوية ، أما الأوضاع الحديثة التي ينادى بها ساسة العالم وتشتمل عليها المواثيق الجديدة فهي المساواة في السيادة والاستقلال بين جميع أعضاء الأمم المتحدة ، وأين المساواة في معاهدة تعلق الجلاء على قبول مصر مخالفة عسكرية يديها وبين إنجلترا بالذات تجعلها تبعالها فيما تؤدي إليه سياستها من حروب في مصر والبلاد المتاخمة أو أخطار تهدد الأمن في الشرق الأوسط . فهل تعليق الجلاء وهو حق معترف به من الجميع ، وموعود به من إنجلترا أكثر من ستين مرة بلا شرط ولا قيد - هل تعليقه على عقد هذه المخالفة يتفق مع مبدأ المساواة في السيادة بين الأمم ، وهل يتفق مع هذا المبدأ تعليق الجلاء على وجوب انشاء لجنة دفاع مستديمة تشترك فيها إنجلترا لتسليق وسائل الدفاع عن البلاد والمسائل الخاصة به في البر والبحر والجو بما في ذلك مسائل العتاد والمستخدمين ؟ وهل يتفق مع هذا المبدأ إقرار اتفاقية سنة ١٨٩٩ التي هي أساس فصل السودان فعلا عن مصر والتمكين لإنجلترا من اتخاذ مستعمرة بريطانية تحت أسماء وبأشكال متنوعة ؟

إن الجلاء هو جوهر الاستقلال ، فإذا كان استقلالنا معتدى عليه ومن حقنا أن نكون مطلعا من كل قيد ، والأوضاع الحديثة تؤيدنا في هذا الحق فكيف نرتضى أن نكبله بقيود تفقده معناه وكيف نرضى بوعده بالجلاء مقترن بمعاهدة تبيع للطرف الآخر أن ينقضه باسم درء الخطر عن البلاد ؟

يقولون ان من الأوضاع والتطورات الحديثة أن إنجلترا نبذت فكرة الاستعمار القديم

وإني لأشاطرهم هذا الرأي . فإذا كان معنى الاستعمار هو سيطرة القوى على الضعيف واستغلاله فإن هذا المعنى لم تلبذه إنجلترا بل هو باق مع الأسف مع تغير في أشكاله وأوضاعه، فبالأمس كانت حماية سافرة والآن وقبل الآن توضع الحماية في شكل محالفات ثنائية تربط الدولة الضعيفة بالدولة التي لها فيها مطاعم . فالمحالفات الثنائية بين دولة قوية ودولة ضعيفة هي سبيل سيطرة الأولى على الثانية . وإذا لم يكن هذا هو الغرض من المحالفة فلبذا تصر عليها إنجلترا وتريد أن تجعلها ثمنا للجلاء أو للوعد بالجلاء ؟

ثم كيف نصدق بأن إنجلترا قد نبذت فكرة الاستعمار وها هي تضع في المعاهدة شروطا وأحكاما تضمن بها بسط نفوذها على الشرق الأوسط ؟ أليس الاعتداء عليها في البلاد المتاخمة معناه أنها تريد استبقاء هذه البلاد في حوزتها أو تحت سيطرتها؟ أليس إصرارها على سريان اتفاقية سنة ١٨٩٩ على السودان توكيدا وتثبيتا لروح الاستعمار في وادي النيل ؟ ومنذا الذي ينكر أن هذه الاتفاقية هي وليد الروح الاستعمارية القديمة ؟

فلاستعمار سياسي يتمشى في نصوص المعاهدة ومعانيها . والاستعمار الاقتصادي لا يزال أيضا قائما . ولا تدل القرائن والملاينات على نبذه . ولا أريد أن أطيل في إثبات هذه الحقيقة المؤلمة . ويكفيني أن أستدل بهذه الأرصدة الاستريلية التي لنا على إنجلترا والتي قاربت الخمسمائة مليون جنيه . فأى استعمار أشد وأقوى من هذه الوسيلة التي تمثل قرصاً إجباريا فرضته إنجلترا القوية الغنية على مصر الفقيرة الضعيفة . وها هي الأرصدة لا تزال كما كانت بل هي تسير في سنيل الزيادة مادامت العملة المصرية تابعة للعملة الانجليزية أى ما دامت مصر في تبعية مالية لانجلترا . فكيف مع ذلك يمكن أن نقنع أنفسنا بأن إنجلترا قد نبذت فكرة الاستعمار : وإذا لم يكن هذا وأشباه هذا هو الاستعمار الاقتصادي فما هو إذن معنى الاستعمار ؟

معاهدة سنة ١٩٣٦

وقلت في المقارنة بين المشروع ومعاهدة سنة ١٩٣٦ :
إن هذه المعاهدة ما كان يجوز لمصر أن تقبلها . ولكن الأمم إنما تستفيد من

أخطائها الماضية . ولقد اخطأ جبهة السياسيين في مصر إذ قبلوا هذه المعاهدة في حينها . ولكن ليس معنى التنويه بهذا الخطأ أن يسمح فريق من الساسة لأنفسهم أن يقعوا في الخطأ الذي وقعوا فيه أول مرة . فها معاهدة سنة ١٩٤٦ إلا من نوع معاهدة ١٩٣٦ . ولست أريد المقارنة أو الموازنة بينهما . لأن كليهما تهـدر الاستقلال الحقيقي وتهدر وحدة وادي النيل . وما بمثل هذه المعاهدات تحقق الأمم أهدافها القومية

إن معنى هذه المعاهدة التي يريدون عقدها أن تستمر مصر دائرة في المحور البريطاني لمدة عشرين عاما . تدور فيه حينها يدور هذا المحور . وإن عقدها لما يضعف مركزنا الدولي . في حين أن مركز مصر بالنسبة إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ يكون أقوى إذا لم ترتبط بمعاهدة جديدة تشتق منها . لأن معاهدة سنة ١٩٣٦ وليد القوة والإكراه ، فهي باطلة . وبطلانها تؤيده الأوضاع الدولية الحديثة . فلقد صرح المستر بيغن في شهر مارس الماضي أن المفاوضات والاتفاقات التي تعقد في ظل القوات الأجنبية تعتبر وليد الضغط والإكراه . قال ذلك بالنسبة لإيران . وهو قول صحيح بالنسبة إلى مصر أيضا . ويبدو لي أن الوزارة الحاضرة قبل أن يصيها التبدل والتعديل قد اتجهت وقتنا إلى هذه الناحية أو ما يقرب منها عندما صرح سعادة لطفي السيد باشا وزير الخارجية السابق بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ أصبحت « غير ذات موضوع » وعندما صرحت الحكومة في مجلس النواب بجلسته ٨ مايو الماضي أنها إنما تعترم عقد معاهدة مع مجلس الأمن طبقا للمادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة . وكان الظن بعد هذا التصريح أن الحكومة تريد حقا أن تستند إلى الأوضاع الحديثة وتجعل للقضية المصرية صبغة دولية لا تميز فيها لدولة أجنبية على دولة أخرى . ولكن سرعان ما تغير هذا الاتجاه وعادت الحكومة تربط القضية المصرية بالمحور البريطاني . وبذلك رجعت بها إلى الوراء وانحدرت من الأفق الدولي إلى التحالف الثنائي

وقلت رداً على اقتراح أبدى من لجنة حزب الأحرار الدستوريين بإعادة لمنظر في المعاهدة الجديدة عند ما يتولى مجلس الأمن سلطاته العسكرية والتنفيذية النصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة :

إن هذا الاقتراح لا يقدم في الأمر ولا يؤخر . لأن عقد مثل هذه المعاهدة يضر بقضيتنا في الجلاء أمام أية هيئة دولية . فالجلاء حق ثابت لنا ، فإذا كنا نقبل أن نعلقه على شروط تهدره من عقد محالفة عسكرية وتأليف لجنة دفاع مشترك وإقرار اتفاقية سنة ١٨٩٩ فماذا يكون موقفنا أمام أية هيئة دولية إذا كنا نرتضى لأنفسنا هذه الشروط ؟

ألم يأتنا نبأ ذلك الاقتراح الذي تقدم به مندوب مصر في هيئة الأمم المتحدة في الشهر الماضي ومضونه أنه طبقاً لنص الميثاق وروحه لا يحق لأية دولة أن ترابط بقواتها المسلحة في أراضي دولة أخرى ؟

لقد أجاب المستر نويل بيكر المندوب البريطاني على هذا الاقتراح بقوله أنه يمكن أن ترابط جنود في أراضي بلد آخر بموافقة حكومة هذا البلد . وألمع إلى قرار مجلس النواب المصري بالثقة بالوزارة لمناسبة استجواب المفاوضات وقال إنه يحتمل أن يكون مجلس النواب المصري قد أقر المعاهدة بين مصر وبريطانيا ومن ثم لا يكون هناك خلاف بينه وبين مندوب مصر . فانظر كيف طيرت الأسلاك البرقية قرار الثقة بالوزارة وكيف استند إليه المندوب البريطاني في الرد على الاقتراح المصري . فإذا كان مجرد قرار من مجلس النواب بالثقة بالوزارة على أساس المضي في المفاوضات قد أضعف حجة مصر في الجلاء فكيف تكون حجتها أضعف بعد إبرام المعاهدة

قد يقال ولكن المعاهدة تتضمن الجلاء في مدة تقل عن ثلاث سنوات وجوابي : أن مصر في خلال هذه السنوات الثلاث لا يكون لها إذا قبلت المعاهدة أن تطالب بالجلاء . وإذا انتهت هذه المدة فمن يضمن أن لا تستند إنجلترا إلى المادة الثانية أو المادة الثالثة منها لتستبق قواتها حتى يزول اضطراب الموقف الدولي أو تزول الأحداث التي قد تهدد أمن الشرق الأوسط ؟

يؤلمني جداً أن أقول لمؤيدي المعاهدة . اذهبوا إلى منطقة فايد الواقعة على مسافة تسعين ميلاً شرقي القاهرة وعشرين ميلاً جنوبي الإسماعيلية . وانظروا إلى تصميم المنشآت التي يقيمها الإنجليز هناك . وعندئذ تستطيعون أن تطمئنوا أو

لا تطمئنون إلى هذا الوعد بالجلاء . وإذا قلتم انه إذا لم يتم الجلاء نحتكم إلى مجلس الأمن أو إلى هيئة الأمم المتحدة فأجيبكم أننا في هذه الحالة نحتكم إليه مقيدين بنصوص والتزامات المعاهدة الجديدة التي تكون مصر قد عقدها تحت سمع هيئة الأمم المتحدة وبصرها وفيها ما يتيح لإنجلترا أن تبرر بقاء قواتها المسلحة في البلاد بحجة مواجهة اضطراب الموقف الدولي . فأية مصلحة لمصر إذن في قبول هذه المعاهدة

الحماية وسد الفراغ

وقلت توضيحاً للغرض من تأليف لجنة الدفاع المشترك وما قيل من الاطمئنان إلى بيان السفارة البريطانية الذي أذاعته في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ (ص ١٩١) وان القول بأن أعضاء لجنة الدفاع المشترك من المصريين سينزلون على رأى الأعضاء الإنجليز هو طعن في وطنية المصريين

ولمى أسائل أولاً أين الجلاء الحقيقي في المعاهدة ؟ انه وعد بالجلاء مؤجل إلى سبتمبر سنة ١٩٤٩ ومعلق على مخالفة عسكرية فيها من النصوص ما يسمح لإنجلترا إما بتأخير موعد الجلاء وإما بنقضه إذا تم . فليس هذا بالجلاء الذي تطالب به مصر . وأن بيان الوفد البريطاني في ٧ مايو كان صريحاً في عرض الجلاء معلقاً على شرط التحالف العسكرى بين مصر وإنجلترا وعلى وضع التدابير التي تحل محله . ولا شك أن تعلق الجلاء على هذه الشروط هو انتقاض على الجلاء . وليس هذا هو الجلاء الذى قبلته الحكومة البريطانية بالنسبة إلى سوريا ولبنان إذ قبلته بغير اشتراط تحالف عسكرى معهما

أما القول بأنه لا يجوز لنا أن نتشكك في وطنية أعضاء لجنة الدفاع المشترك فهو قول لا ينهض حجة للدفاع عن اللجنة لأن طبيعة التحالف العسكرى بين دولة كبيرة ودولة ضعيفة تجعل الرأى الذى تبديه الدولة الحليفة الكبرى له قيمته في الميزان لأنها بداهة تؤيد رأيها بقوتها الحربية أولاً ثم بدعواها أنها أقدر على اختيار وسائل الدفاع ومعرفة العناصر التي يتولد عنها خطر الحرب

إن هذه المعاهدة تذكرني بالاتفاقية المعروفة باتفاقية الاستانة المؤرخة في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ خلال مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء عن مصر . فقد تضمنت أن تجلو إنجلترا عن مصر بعد ثلاث سنوات من إبرامها (ويظهر أن الثلاث السنوات هي مدة تقليدية في المفاوضات البريطانية بشأن مصر) إلا إذا تبين في ذلك الحين (أى في سنة ١٨٩٠) احتمال خطر خارجي أوداخلي يقتضي تأخير موعد الجلاء ففي هذه الحالة يؤجل انسحاب الجنود البريطانية . وقد رأت الدول صاحبة الشأن أن مثل هذا الشرط يجعل الاتفاق على الجلاء صورياً فلم تصدق تركيا على هذه الاتفاقية ولم تقبلها الدول الأخرى

فسد الفراغ الذي يقصده وزير خارجية إنجلترا ليس هو انتظار تمام التكوين لمجلس الأمن بل استدامة سيطرتها على مصر في ظل المعاهدة الجديدة . وإذا قبلت مصر هذه المعاهدة فهي تسد الطريق أمامها لطرح قضيتها أمام مجلس الأمن أو هيئة الأمم المتحدة لأنها تكون قد سوت خلافاتها ودياً مع إنجلترا فلا يكون لمجلس الأمن أن يتدخل بينهما

إن مهمة مجلس الأمن الأولى هي إقرار السلام في العالم . فإذا كانت إحدى الدول قد قبلت أن تقرر السلام فيما يختص بها أو بما يجاورها على وضع ترتضيه . ولو كان فيه هدر لحقوقها فليس لأية هيئة دولية أن تتطوع لتستخلص لها هذه الحقوق

السودان

وقلت تعقبيا على بروتوكول السودان : أن أهم وأخطر ما فيه هو ما جاء في الفقرة الأخيرة منه التي تنص على أنه إلى أن يتسنى لمصر وإنجلترا بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية . فالمعاهدة إذن فيها إقرار صريح لهذه الاتفاقية . وقبول لسيارتها لمدة غير محدودة ولا نهاية لها إلا بالاتفاق التام بين مصر وإنجلترا . وهذا معناه صراحة فصل السودان عن مصر عملاً وحكماً ، لأن هذه الاتفاقية خولت إنجلترا حق الاشتراك في إدارة شئون الحكم في السودان ورفع العلم الإنجليزي إلى جانب العلم المصري في أرجائه كافة وحصر

سلطة الحكم في يد الحاكم العام الذي يعين بناء على طلب الحكومة البريطانية .
فاقرار هذه الاتفاقية الباطلة هو ولا شك نزول عن نصف المملكة وتوكيد لوضع
غير مشروع يفصم عرى الوحدة بين مصر والسودان ، فكيف مع ذلك يقال أن
هذا تقرير لوحدة وادى النيل ؟ ان نظرية إعداد السودانين للحكم الذاتي مع بقاء
الانجليز فيه هي نظرية بريطانية يقصد منها فصل السودان عن مصر وجعله مستعمرة
من مستعمرات التاج البريطاني . لأن أى حكم ذاتى يقوم فى ظل الاحتلال وبرأسه
حاكم عام بريطانى هو حكم ذاتى صورى لا يقصد منه إلا استدامة الحكم البريطانى
فى أرجاء السودان . فكيف تقبل مصر هذا الوضع الذى هو أساس جوهرى
للمعاهدة ؟ ان الأمم لا يجوز لها أن تفرط فى كيانها ولا فى وحدتها . ولا يجوز
لها أن تتجاهل الحقائق والمصاير التى يراد بها . فليس صحيحا ان الانجليز يريدون
للسودان استقلالاً أو حكماً ذاتياً . بل يريدون فقط فصله عن مصر لكي يضموا
لأنفسهم بسط سيطرتهم على مصر والسودان معا

المعاهدة والبرلمان

وقلت ردا على دعوة الأمة إلى الاطمئنان على مصيرها لأن المعاهدة ستعرض
على البرلمان بمجلسيه وأن المجلسين قد عودا هذه الأمة أن يمحضا كل ما يعرض
عليها تمحيضا مجردا عن الغرض

وعندى أن الظروف والملايسات لا تبعث كثيراً على هذا الاطمئنان . ولا
أقصد بقولى هذا طعنا ولا تجريحا بل أرى أنه لا يحق للحكومة أن تقرر مصير
البلاد ولمدة عشرين سنة دون الرجوع إلى الأمة . فالأمة هي التى ستحتمل الالتزامات
والتعهدات والنتائج التى تفرضا عليها المعاهدة . فمن حقها أن تكون هي المرجع
الآخر فى تقرير مصيرها . وإذا كانت الدول الكبرى قد اعترفت للأمم جميعها
بحقها فى تقرير مصيرها . فأجدر بالحكومة أن لا تعترض على ممارسة الأمة لهذا
الحق . وليس من الإنصاف فى شئ . أن يقال عن مجلس النواب الحالى الذى انتخب
فى سنة ١٩٤٥ فى ظل الأحكام العرفية وقبل أن تتمخض نهاية الحرب عن أحداث

وتطورات دولية هامة أنه يمثل الأمة في تقرير مصيرها . ولقد صرح دولة صدقي باشا خلال المفاوضات أنها إذا أسفرت عن معاهدة فسيجرى استفتاء الشعب بواسطة انتخابات حرة . فماذا جد حتى يتغير هذا الوضع الطبيعي ؟ هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فليس في الأفق ما يدل على أن الحكومة تترك الحرية الكاملة لأعضاء البرلمان في ابداء الرأي في المعاهدة . بل هناك شيء من التوجيه المقرون بضغط معنوي نحو إتمامها . وآخر الدلائل على ذلك هو المصير الذي انتهت إليه هيئة المفاوضات ، فهذه الهيئة التي اختارتها الحكومة وأضفت على أعضائها ما أضفت من صفات التقدير والتعظيم كان جزاؤها الحل وأصبحت بين عشية وضحاها « غير ذات موضوع » لمجرد أنها أبدت رأيها في رفق ولين برفض مشروع المعاهدة . اليس في هذا المصير درس لمجلس النواب وتلويح له بما سيؤول إليه أمره إذا هو جنح للمعارضة في المعاهدة ؟ وكيف تؤمن سلامة الرأي في مثل هذا الجو ؟ أما مجلس الشيوخ فليس لي وأنا عضو فيه أن أحدث عنه وكل ما أرجوه هو الاعتراف لهذه الأمة بحقوقها في تقرير مصيرها (١)

هذا ما قلته سنة ١٩٤٦ ، ولم تمهلنا الأيام حتى أضافت دليلا جديدا على أن الانجليز لم يكونوا جادين في الوعد بالجلاء ، فقد أدلى السير رالف ستيفنسون سفير بريطانيا في مصر بتصريحات لملندوبي الصحف المصرية في يونيه سنة ١٩٥٠ لمناسبة تعيينه في منصبه ، تم عن نقض الجلاء ، إذ مثل : هل لو كانت مصر وقوت معاهدة صدقي - ييفن فهل كانت بريطانيا تنفذ البند الخاص بجلاء قواتها عن منطقة القناة في موعد لا يتجاوز شهر سبتمبر من عام ١٩٤٩ ؟ فاجاب : « انه على فرض بدء الجلاء في ذلك الوقت فلم يكن بد » وقد وصلت الحالة الدولية إلى ما وصلت اليه من إيجاد طريقة لوقف الجلاء .

ولعمري ان في هذا التصريح ما يغني عن كل تعليق

تصريح صدقي باشا عن السودان

ورد رئيس الوزارة البريطانية - أكتوبر سنة ١٩٤٦

لما عاد صدقي باشا من لندن أدلى بحديث لملندوب روتر يوم ٢٦ أكتوبر

سنة ١٩٤٦ قال فيه : « لقد صرحت في الشهر الماضي أنني سأجىء بالسودان إلى مصر ، واليوم أقرر أنني نجحت في مهمتي ، ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقرررت بصفة نهائية ،

نشر هذا التصريح قبل إذاعة نصوص مشروع المعاهدة وفيها ما ينقض هذه الأقوال ، ومع ذلك فقد هاج الانفصاليون في السودان لتصريح صدقي باشا واحتجوا عليه ، وأعلنوا أنهم لا يقبلون الوحدة بين مصر والسودان ! وقامت مظاهرات عنيفة في الخرطوم ضد الوحدة دبرها الانفصاليون ، وتركت حكومة السودان المتظاهرين فيها يتساحون ويعتدون على أنصار الوحدة ويهاجمون نادى الخريجين بأم درمان ويحطمون أثنائه تحطيماً وحشياً ، ولم تحرك ساكناً لدفع عدوانهم ، بل اغتبطت به اغتباطاً عظيماً ، لأنها هي الموعزة به والمحترضة على وقوعه ، وأعقب هذا العدوان قيام مظاهرات كبيرة من أنصار الوحدة في السودان أعلنوا فيها تعلقهم بوحدة الوادى

وكان من نتائج تصريح صدقي باشا أيضاً أن ثارت عاصفة من الاحتجاج عليه في الدوائر الاستعمارية البريطانية بلندن ، فأدلى المستر أتلى رئيس الوزراء البريطانية في مجلس العموم يوم ٢٨ أكتوبر بتصريح مضاد قرر فيه « أن الحكومة لا تفكر في إدخال أى تغيير على وضع السودان الحالى أو على الإدارة فيه ، ذلك لأنه قد جاء فى الأنباء أن صدقي باشا رئيس الوزراء المصرية ذكر أنه تقرر بصورة قاطعة تحقيق الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى ، ، وزاد على ذلك قوله رداً على استفسار أحد الأعضاء المحافظين عما إذا كانت التصريحات المنسوبة إلى رئيس وزراء مصر غير صحيحة : « يبدو لى أنها تصريحات مغرضة مضللة فيما إذا قصد منها التعبير عن الوصول إلى اتفاق ، فإن الذى جرى لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية بحتة ولم تتفاوض على شىء بصفة نهائية ،

وقد قوبل تصريح المستر أتلى فى مجلس العموم بعاصفة من الهتاف والتصفيق وأعقب هذا التصريح إمعان حاكم السودان العام فى تصرفاته التى ترمى إلى الفصل بين شقى الوادى

الصلح بين فريقى الحزب الوطنى

نوفمبر سنة ١٩٤٦

ما فتئت المساعى تبذل من وسطاء الخير فى إزالة أسباب الخلاف والانقسام فى الحزب الوطنى ، وكنت من ناحيتى أرحب بكل مسعى لهذا الغرض ، بل كنت أسعى بنفسى لذلك ، لأنى لم اكن مرتاحاً مطلقاً لوجود لجتين اداريتين للحزب كل منهما تعارض الأخرى ، واذ كان الاشتراك فى الحكم هو سبب الانقسام فانى كنت أسعى لصيغة للاتفاق تكون مقبولة من الطرفين ، وقد اتفق الرأى على أن لا يشترك الحزب فى وزارة اذا كان برنامجها يتعارض مع مبادئه ، وأن يكون هذا هو أساس الاتفاق ، لأن الأصل فى تأليف الوزارات وقيامها وتغييرها أن تقوم على تحقيق مبادئ وغايات معينة تؤمن بها الجماعات والأشخاص الذين يشتركون فيها ، وقد بدأ هذا السعى فى سنة ١٩٤٣ ، ولكنه أخفق ثم استمر الى سنة ١٩٤٦ ، وكان من أبرز وسطاء الخير فى هذا الصدد محمد زكى على باشا وفكرى أباطه باشا ، فإنهما والحق يقال كان لهما فضل كبير فى إزالة أسباب الانقسام ، وقد تم الصلح فى نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، وانفقنا على صيغة عامة ابلاغناها الى الصحف وهى :

« فى الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد وحيال الأحداث التى تهددها فى كيانها ووحدتها واستقلالها رأى رجال الحزب الوطنى أن يزيلوا ما بينهم من خلاف لكي يعيدوا الوحدة إلى صفوفهم ولتكون دعوتهم إلى وحدة صفوف الأمة أقوى وأدعى إلى الاستجابة ، ولذلك اجتمعوا وتم الاتفاق بينهم وعادوا إخواناً متضامنين فى العمل والجهاد ،

وقد نشرت « الأهرام » هذه الصيغة بعدد ١١/٧/١٩٤٦ مع تعديل عبارة (فى العمل والجهاد) وجعلها (فى خدمة البلاد) وكانت الرقابة على الصحف لاتزال قائمة ، ولعلها أشارت بهذا التعديل الذى لا يغير من جوهر البيان شيئاً

ولم ندخل فى البيان شيئاً عن الاشتراك فى الحكم ، على انه فى صدد احاديث

الصلح كان الاتفاق على ان لا يدخل الحزب الوطني الحكم منفرداً او مشتركاً الا اذا كان برنامج الوزارة لا يتعارض مع مبادئه ، وأن الأمر في هذا الصدد يكون موكولا للجنة الإدارية ، واتفقنا على أن تكون اللجنة الإدارية مؤلفة من فريق اللجنة ، ومن انضموا الى كل منهما أثناء الخلاف

وقد حدث مع الأسف صدع جديد في الحزب سنة ١٩٥٠ ، أرجو أن يتلافاه وسطاء الخير ويعيدوا الى الحزب وحدته

استقالة وزارة اسماعيل صدقي

ديسمبر سنة ١٩٤٦

قدم صدقي باشا استقالة وزارته يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وبنها على المرض ، والواقع أنها ترجع إلى فشله في مفاوضاته وارتباطه مع الانجليز في شأن السودان ، مما ظهر أثره في التعارض بين تصريحاته وتصريح رئيس الوزارة البريطانية في هذا الصدد ، فاشتدت الأزمة تعقدوا ازداد مركزه حرجاً ، وتدل ملابسات هذه الأزمة على أن الإنجليز رأوا أن صدقي باشا أعجز من أن يقنع البلاد بالمشروع الذي انتهى إليه مع مسترييفن ، وخاصة بعد أن رفضه سبعة من أعضاء هيئة المفاوضات ، فكان هذا الرفض في داخل هذه الهيئة نذيراً بما سيؤول إليه مشروع المعاهدة من الإخفاق ، فآثروا أن يستردوه بهذه الوسيلة التي عمد إليها رئيس الوزارة البريطانية في تصريحاته بمجلس العموم ، وهي تصريحات تحمل في طياتها معنى الرجوع عما تم الاتفاق عليه ، فلم ير صدقي بدا يزاء هذا الموقف من تقديم استقالته ، بعد أن أخفق في مهمته ، وبني الاستقالة على المرض ، وقبلها جلالة الملك في اليوم التالي (٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦)

أعمال وزارة صدقي باشا

إنشاء مجلس الدولة

إن أهم وأكبر عمل تشريعي لهذه الوزارة لإنشاؤها «مجلس الدولة» ، وقد صدر به

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ، ويعد من أعظم الإصلاحات القضائية بعد إنشاء المحاكم الأهلية (الوطنية) سنة ١٨٨٣ ، وجاء مكملا لصرح العدالة في البلاد ، ومثبتا لحقوق الأفراد وحررياتهم

ذلك أن المحاكم العادية كانت ممنوعة بموجب لائحة ترتيبها من القضاء بإلغاء الأوامر الإدارية التي تصدرها جهات الحكومة مهما كانت مخالفة للقوانين واللوائح ، ولم يكن لها تأويلها أو وقف تنفيذها ، وكان اختصاصها مقصورا على الحكم بتضمين الحكومة عما يقع من هذه الأوامر مخالفا للقانون ، ولا يمكن أن تكفل حقوق الأفراد وحررياتهم في ظل هذا النظام ، لأن أحكام التعويض لا تزيل المخالفة الإدارية ولا توقف العمل الباطل ولا تغل يد الحكومة عن الخروج على أحكام القوانين واللوائح

فجاء قانون « مجلس الدولة » ومن أهم أحكامه إنشاء « محكمة القضاء الإداري » وقد أسست لأول مرة في تاريخ مصر القضائي ، وهي محكمة تملك إلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقوانين واللوائح ، وتختص بالفصل في المسائل الآتية ويكون لها فيها دون غيرها ولاية القضاء الكاملة :

- (١) الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية
- (٢) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لموظفي الحكومة ومستخدميها أو لورثتهم
- (٣) الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين في وظائف الحكومة أو بالترقية أو بمنح علاوات متى كان مرجع الطعن مخالفة القوانين أو اللوائح
- (٤) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية إذا وقعت مخالفة للقوانين أو اللوائح
- (٥) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بفصلهم من غير الطريق التأديبي إذا كان مرجع الطعن مخالفة القوانين أو اللوائح أو لإساءة استعمال السلطة

(٦) الطلبات التي يقدمها الافراد بإلغاء القرارات الإدارية النهائية ، إذا كان مرجع الطعن عدم اختصاص الهيئة التي أصدرت القرار المطعون فيه أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة للقوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض أو امتناع السلطة الإدارية عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين أو اللوائح

وإلى جانب محكمة القضاء الإداري، يشمل مجلس الدولة قسمي الرأي والتشريع وينص قانون إنشاء المجلس على أنه لا يجوز لأي وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء إدارة الرأي المختصة ، ويبدى قسم الرأي مجتمعاً رأيه في مسائل هامة نصت عليها المادة ١٤

أما قسم التشريع فيتولى صياغة مشروعات القوانين التي تقترحها الحكومة والمراسيم واللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم هذا ، وقد أدى مجلس الدولة منذ إنشائه ويؤدي على تعاقب السنين خدمات جليلة للبلاد ، برفع المظالم ، وكفالة الحقوق والحريات للمواطنين ، والحد من طغيان الحكومة في علاقاتها مع الأفراد والجماعات

تأليف وزارة النقراشي الثانية

٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦

في اليوم الذي قبل فيه جلالة الملك استقالة اسماعيل صدقي ، عهد إلى محمود فهمي النقراشي تأليف الوزارة الجديدة ، وهي وزارته الثانية ، وقد ألفتها في اليوم نفسه على النحو الآتي : محمود فهمي النقراشي للرئاسة والداخلية والخارجية ، أحمد محمد خشبة للعدل . ابراهيم عبد الهادي للمالية . أحمد عبد الغفار الزراعة . عبد المجيد ابراهيم صالح للأشغال ، ابراهيم دسوقي أباظة للبواصلات ، محمد علي علوبة للأوقاف ، عبد الرزاق السنهوري للمعارف ، عبد المجيد بدر للتجارة والصناعة ، اللوام أحمد عطية للدفاع ، محمود حسن للشؤون الاجتماعية ، الدكتور نجيب اسكندر للصحة

وهي مؤلفة من ستة وزراء من السعديين وستة من الدستوريين
وفي مارس سنة ١٩٤٧ عين على عبدالرازق وزيراً للأوقاف بدلاً من محمد علي
علوبه الذي استقال

يوم الحداد

احتجاجاً على اتفاقية السودان

١٩ يناير سنة ١٩٤٧

تجلى تمسك الشعب بوحدة وادي النيل فيما قررتة الأحزاب والطوائف في
أوائل سنة ١٩٤٧ من اعتبار يوم ١٩ يناير الذي يوافق ذكرى توقيع اتفاقية
السودان الباطلة سنة ١٨٩٩ يوم حداد عام، ولأول مرة ظهرت مصر بمظهر الحداد
احتجاجاً على هذه الاتفاقية منذ توقيعها، وكان هذا الشعور دليلاً على تمسك الأمة
بوحدة مصر والسودان، وقد لبس الناس في هذا اليوم شارات الحداد، وتعطلت
المسارح ودور السينما، والملاهي جميعاً

وقرر مجلس نقابة الصحافة مشاركة للأمة في حدادها أن تصدر الصحف في
ذلك اليوم مجللة بالسواد، ونفذت الصحف جميعها على اختلاف مذاهبها السياسية
هذا القرار، وظهرت في هذا اليوم موشحة بأطارات سوداء، وفاضت أعمدتها
بالبحوث المستفيضة في اتفاقية السودان وبطلانها وملابساتها وتدبير السياسة
الاستعمارية في السودان، فكان هذا اليوم يوماً مشهوداً في تاريخ الحركة القومية

الجلاء عن بعض المواقع

سبق القول بأن الإنجليز جلوا عن القلعة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٦، على عهد وزارة
صدق باشا، وقد جلوا أيضاً في عهد هذه الوزارة عن مطار حلوان وعن وادي
النطرون (أكتوبر وديسمبر سنة ١٩٤٦)

وفي عهد وزارة النقراشي جلوا عن المواقع الأخرى في الإسكندرية والقاهرة ،
وهالك بيان هذه المواقع وتاريخ الجلاء عن كل منها :

المعسكرات التي على الطريق الصحراوي بين القاهرة
والإسكندرية
نخيم وراء الأهرام - السكيلو ٢٦ - السكيلو ٤٠
- السكيلو ١٨٧
فبراير سنة ١٩٤٧

فبراير سنة ١٩٤٧	قلعة رأس التين التي يتوسطها الفنار الكبير
٨ فبراير سنة ١٩٤٧	ثكنات مصطفى باشا برمل الإسكندرية
١٥ فبراير سنة ١٩٤٧	قلعة كوم الدكة بالإسكندرية
١٠ مارس سنة ١٩٤٧	مطار هليو بوليس
١٧ مارس سنة ١٩٤٧	قشلاق باب الحديد
١٨ مارس سنة ١٩٤٧	معسكر الحلبية (ضواحي القاهرة)
١٩ مارس سنة ١٩٤٧	النادي البريطاني الرياضي بالمعصرة
٢٠ مارس سنة ١٩٤٧	العامرية (طريق الإسكندرية)
٢٧ مارس سنة ١٩٤٧	ثكنات العباسية
٢٩ مارس سنة ١٩٤٧	ثكنات قصر النيل

الاحتفال برفع العلم المصري

على ثكنات قصر النيل - ٣١ مارس سنة ١٩٤٧

انتهى بجللاء الانجليز عن ثكنات قصر النيل احتلال الانجليز للقاهرة وضواحيها ،
بعد أن دخلوها بجندهم يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، أي أنهم ظلوا يحتلونها
خمساً وستين سنة

وقد احتفل يوم الإثنين ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ برفع العلم المصري على هذه
الثكنات ، وحضر جلالة الملك الاحتفال ، ورفع بيده العلم المصري على السارية

الوسطى بين هتاف الحاضرين وعزف الموسيقى، واشترك الشعب في هذا الاحتفال بإظهار غبطته وابتهاجه بهذا الجلاء الجزئي، وعد هذا اليوم يوم (الجلاء عن القاهرة) وفيه أوفد جلالة الملك مندوبا وضع إكليلا من الأزهار على قبر مصطفى كامل زعيم الجلاء، وإكليلا آخر على قبر سعد زغلول، وإكليلا ثالثا على نصب التذكاري لشهداء الجامعة

وبجلاء الانجليز عن ثكنات قصر النيل تم جلاؤهم عن القاهرة والإسكندرية وجزء كبير من أراضي الدلتا

تعيين ابراهيم عبد الهادي
رئيسا للديوان الملكي

كان منصب رئيس الديوان الملكي شاغرا منذ وفاة المرحوم أحمد محمد حسنين في فبراير سنة ١٩٤٦

وفي فبراير سنة ١٩٤٧ عين جلالة الملك في هذا المنصب ابراهيم عبد الهادي الذي كان وزيرا للمالية في وزارة النقراشي، وظل يشغله إلى مقتل المرحوم النقراشي (ديسمبر سنة ١٩٤٨)، حيث خلفه في رئاسة الوزارة

وبعد تعيين ابراهيم عبد الهادي رئيسا للديوان عين عبد المجيد بدروزيرا للمالية، وممدوح رياض وزيرا للتجارة والصناعة (فبراير سنة ١٩٤٧)

تعيين السير روبرت هاو

حاكما عاما للسودان - مارس سنة ١٩٤٧

في مارس سنة ١٩٤٧ رأت الحكومة البريطانية لإنهاء خدمة السير هدلستون الحاكم العام للسودان، وتعيين السير روبرت هاو الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية خلفا له، فوافقت الحكومة المصرية على هذا التغيير، وصدر المرسوم

الملكي بتعيين الحاكم العام الجديد في ١٧ مارس سنة ١٩٤٧، وكان السير هـ د لستون يتولى هذا المنصب منذ أكتوبر سنة ١٩٤٠

وبدهى أن هذا التغيير، في هذا المنصب الخطير، لا يعنى تغييرا في السياسة البريطانية، فقد استمرت هذه السياسة كما كانت، تعمل على فصل السودان عن مصر وجعله مستعمرة انجليزية

صدر مرسوم التعيين بناء على ترشيح الحكومة البريطانية، ولم يكن لمصر فيه سوى الموافقة وإصدار المرسوم، على أنه قد خلا في ديباجته مما كانت تتضمنه المراسيم السابقة من الإشارة إلى اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، ومن الإشارة أيضا في بعضها إلى معاهدة سنة ١٩٣٦، وكان هذا هو الفارق الشكلي الوحيد بين مرسوم تعيين السير روبرت هاو والمراسيم الأخرى

قطع المفاوضات — يناير سنة ١٩٤٧

وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن

استأنف النقراشي المفاوضات مع السير روند كامبل السفير البريطاني في مصر، فلقى إصرارا من الحكومة البريطانية على وقفها، فقرر مجلس الوزراء يوم السبت ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الأمن، وأعلن النقراشي هذا القرار في بيان ألقاه بمجلسي الشيوخ والنواب بجلستهما المنعقدة يوم الاثنين ٢٧ يناير، وختم بيانه بقوله:

«إن قضية وادي النيل قضية واحدة لا تتجزأ، ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها، وإذا كان لي بعد هذا البيان ما أقول فهو أن توجه إلى أبناء وادي النيل شماله وجنوبه أن يقضوا على الجدل بينهم وأن يقفوا من قضيتهم صفاً واحداً، بليانا مرصوفا يشد بعضه بعضا، ولقد علمتنا التجارب أن اللجاجة طريق الفرقة ومدعاة الخلاف، وأن شر ما تطعن به الأمم المجاهدة لإدراك حرياتنا وحقوقها الانقسام والتفرق، فلنول وجوهنا شطر الوطن وسلامته، مخلصين لله

في سعيها وجهادها ، متناسين أشخاصنا ، ممثلين واجبنا ، حريصين على ضم صفوفنا وجمع قوانا ، فالوطن في أخرج ساعاته لجهود أبنائه ، والله يهدي إلى سبيل الرشاد ، وتألف وفد مصر لمجلس الأمن برئاسة محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء ، وعضويه كل من عبد الرزاق السنهوري وزير المعارف ، وعمدوح رياض وزير التجارة والصناعة ، وعبد المجيد ابراهيم صالح وزير الأشغال ، وأحمد رمزي عضو مجلس الشيوخ ، ومحمود حسن سفير مصر في واشنطن ، ومحمود فوزي وزيرها المفوض لدى هيئة الأمم المتحدة ، ومن هيئة من المستشارين نذكر منهم : عبد الحكيم الرفاعي . طه السيد نصر . حليى بهجت بدوى . حامد سلطان . سعد كامل الخ

القضية المصرية

أمام مجلس الأمن (أغسطس — سبتمبر ١٩٤٧)

في ١١ يولييه سنة ١٩٤٧ قدم محمود حسن سفير مصر وقتئذ في الولايات المتحدة إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة عريضة دعوى مصر الى مجلس الأمن ، وقد وقعها محمود فهمي النقراشي رئيس الوزارة بتاريخ ٨ يولييه ، ولأنها من أهم الوثائق في تاريخ المسألة المصرية فإننا نلشرها هنا بنصها :

«جناب السكرتير العام^(١)

وتحتل القوات البريطانية الأقاليم المصرية على الرغم من إرادة الشعب الإجماعية ، وإن وجود قوات أجنبية في أراضى دولة من أعضاء الأمم المتحدة في زمن السلم بغير رضاها رضاء حرا يعد امتهانا لكرامتها ، وحائلا يحول دون تقدمها الطبيعي ، كما أنه خرق للبدأ الأساسى - مبدأ المساواة في السيادة - وهو بذلك يناقض ميثاق الأمم المتحدة في نصه وروحه وقرار الجمعية العامة الصادر بالإجماع في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦

(١) الستر تريتي في الأمين العام (السكرتير العام) لهيئة الأمم المتحدة

وإن احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر في سنة ١٨٨٢، واحتلالها للجزء الجنوبي من وادي النيل، أي السودان، تبعاً لذلك، قد مكن حكومة المملكة المتحدة منذ سنة ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها في إدارة السودان وأن تفرد بعدئذ بالسلطان فيه، وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكي تتبع سياسة ترمي إلى فصل السودان عن مصر، عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين، وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين، وبث الانقسام بين السودانيين أنفسهم، وإثارة حركات انفصالية مصطنعة والحض عليها، وقد سعت حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة، وما زالت تسعى، إلى فصب وحدة وادي النيل على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادي وأمانهم المشتركة

« ولما كان احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادي النيل والمضي في هذه السياسة العدائية، كلاهما، تهديداً غير مشروع لحرية أمة مستقلة ووحدتها، فقد أثار نزاعاً بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدولي للخطر

« ووفقاً للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة (١) وعلى الرغم من أن وجود القوات الأجنبية لا يتلاءم بذاته مع حرية المفاوضات، سعت الحكومة المصرية في حسن نية إلى الوصول إلى حل عادل لهذا النزاع عن طريق مفاوضات مباشرة مع حكومة المملكة المتحدة، وإذا أخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضنية، حاولت حكومة المملكة المتحدة التسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التي لا يمكن أن تلتزم مصر بها إذ أنها استنفدت أغراضها فضلاً عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق

« لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة إلى مجلس

(١) المادة ٣٣ - يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتزموا حله بآلية بدئية بطريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى التوكيلات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها، ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بطرق إذا رأى ضرورة لذلك

الامن تطبيقاً للمادتين ٣٥ و ٣٧ من الميثاق (١) طالبة :

١ - جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاماً ناجزاً

ب - إنهاء النظام الإدارى الحالى للسودان

والحكومة المصرية إذ تطلب اليكم إدراج هذا النزاع فى جدول أعمال المجلس
تبدى استعدادها لشرح هذا النزاع وتقديم الوثائق اللازمة حين يطلب اليها
ذلك وفقاً للمادة ٣٢ (٢)

وأنتهز هذه الفرصة للإعراب عن فائق احترامى

القاهرة فى ٨ يولييه سنة ١٩٤٧ محمود فهمى النقراشى

رئيس مجلس الوزراء

وزير خارجية المملكة المصرية

ولئن قيل فى الاعتراض على طريقة عرض القضية إنه لم يسبقه إعلان بطلان
معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فإن هذا لا يؤثر فى جوهر العريضة ، إذ تضمنت الجلاء عن
مصر والسودان ، وتقديمها بهذا الأسلوب وبهذه الصراحة شجاعة تحمد للنقراشى

(١) المادة ٣٥ - لكل عضو من الأمم المتحدة أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع
أو موقف من النوع المشار إليه فى المادة ٣٤
ولكل دولة ليست عضواً فى الأمم المتحدة أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع تكون
طرفاً فيه إذا كانت تقبل مقدماً فى خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمى المنصوص عليها فى هذا الميثاق
وتجرى أحكام المادتين ١١ و ١٢ على الطريقة التى تعالج بها الجمعية العامة للمسائل التى تنبه إليها
وفقاً لهذه المادة

المادة ٣٧ - إذا أخفقت الدول التى يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه فى المادة ٣٣ فى حله بالوسائل
المبينة فى تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن
وإذا رأى مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع فى الواقع من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم
والأمن الدولى قرر ما إذا كان يقوم بعمل وفقاً للمادة ٣٣ أو يوصى بإجراء ملائماً من شروط حل النزاع
(٢) المادة ٣٢ كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة ليس بعضو فى مجلس الأمن وأية دولة ليست عضواً
فى الأمم المتحدة إذا كان أيهما طرفاً فى نزاع معروض على مجلس الأمن لبحثه يدعى إلى الاشتراك فى
المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن يكون له حق فى التصويت ، ويضع مجلس الأمن الشروط التى يراها
عادلة لاشتراك الدولة التى ليست من أعضاء الأمم المتحدة

ومهما كانت صيغة العريضة ، أو طريقة عرضها ، فإن ذلك ما كان ليغير
المصير الذى آلت اليه القضية أمام مجلس الأمن ، وهو انحياز أغلبية المجلس الى
جانب بريطانيا

كانت قضية مصر من أهم القضايا التى نظرها مجلس الأمن ، وهى قضية عادلة
واضحة جلية ، طلبت فيها حقاً طبيعياً تؤيده أحكام ميثاق سان فرانسيسكو ، طالبت
بجلاء القوات المسلحة البريطانية عن مصر والسودان جلاء حالاً كاملاً غير مشروط
بشرط ، وحقها فى الجلاء واضح صريح ، فإن احتلال القوات البريطانية المسلحة
لأى جزء من الأراضى المصرية والسودانية مخالف لمخالفة صارخة لروح الميثاق
فى ديباجته ، وللبادة الأولى والثانية منه ، ولأن احتلال إنجلترا مصر وقع باطلاً ، وعلى
خلاف العهود والمواثيق الدولية ، وأهمها العهد المعروف بميثاق النزاهة الذى أبرم
فى ٢٦ ايار (ضواحي الاستانة) يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ ، وتعهدت فيه الدول بما فيها
بريطانيا بعدم احتلال أى جزء من أراضى مصر ، ومعاهدة الاستانة المقررة والمنظمة
لحياد قناة السويس والمعقودة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ التى أقرت فيها الدول أن
الدفاع عن هذا الطريق الحيوى موكول الى مصر ، هذا الى اعتراف إنجلترا بيطان
الاحتلال منذ وقوعه سنة ١٨٨٢ بإعلانها المرة بعد المرة أنها ستجلو عن البلاد ،
وتكرارها وعودها وعهودها فى الجلاء نيفاً وستين مرة

طالبت مصر أمام مجلس الأمن بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان ،
ولكن بريطانيا طلبت شطب القضية المصرية متدعة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التى خولتها
إبقاء قواتها فى مصر والسودان ، وباتفاقية سنة ١٨٩٩ التى فرضتها على مصر
وانزعت بمقتضاها مشاركتها فى إدارة السودان ثم استشارها هى بإدارته ، وعشا
أوضحت مصر أن هاتين الاتفاقيتين باطلتان لمخالفتهما لأحكام ميثاق سان
فرانسيسكو ، لأن هذا الميثاق يقوم على مبدأ المساواة فى السيادة بين أعضاء هيئة الأمم
المتحدة ، ويحظر استخدام القوة المسلحة فى إملاء إرادة دولة على دولة أخرى ، ويمنع
استخدام هذه القوة ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة ،

فمعاهدة سنة ١٩٣٦ هي ولا شك باطلة ، لأنها فرضت على البلاد تحت ضغط الاحتلال العسكرى ، وأقرت احتلالا يهدر بطبيعته سلامة أراضي مصر واستقلالها السياسى ، فهى متعارضة قطعاً مع أحكام الميثاق ، هذا الى أن الميثاق قد أنشأ نظاماً للأمن الجماعى ضمنه الوسائل الكفيلة بتأمين كل عضو من أعضائه ، ولا يجوز فى ظل هذا النظام لدولة من أعضاء الأمم المتحدة أن تحتل أراضى دولة أخرى من أعضائها ، ومن ثم فمعاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقية سنة ١٨٩٩ لا وجود لهما طبقاً لحكم المادة الثالثة بعد المائة من الميثاق

ومع وضوح هذه الحجج وقوتها ، فإن مجلس الأمن امتنع عن أن يصدر قراراً بجلاء القوات الإنجليزية عن مصر والسودان ، ووقف موقفاً سلبياً محضاً ، وترك القضية المصرية معلقة دون أن يصدر فيها قراراً ، وبذلك سكنت عن العدوان المسلح الواقع من بريطانيا على مصر والسودان . ولم يشأ له دفعا ولا رفعا ، وهكذا تحطمت مبادئ الميثاق بتأثير محاباة مجلس الأمن للسياسة الاستعمارية

ومن الحق علينا فى صدد الحديث عن عرض القضية المصرية أمام مجلس الأمن أن ننوه بالجهود التى بذلها وفد مصر وهيئة مستشاريه فى إعداد البحوث العميقة التى اكتمل بها عرض القضية على المجلس عرضاً قيمياً مدعماً بالحجج التاريخية والبيانات السديدة ، وأن ننوه أيضاً بالدعاية التى بذلها فى أمريكا محمود حسن باشا سفير مصر فى واشنطن ، وقتئذ ، ومحمود فوزى بك وزير مصر المفاوض لدى هيئة الأمم المتحدة ، وأحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة ، وإذا كانت هذه الدعاية لم تحقق الغرض المنشود منها ، فإن هذا لا ينغض من قيمتها ولا ينال من فائدتها

كلمات مشرفة للنقراشى

أمام مجلس الأمن

وقف النقراشى أمام مجلس الأمن موقفاً مشرفاً ، فقد خاصم بريطانيا على ملا

العالم في أكبر المحافل الدولية الرسمية ، اختصمها بقوة وشجاعة ، ويطيب لنا أن نسجل هنا بعض كلماته القيمة في خطبه بمجلس الأمن

فماقاله في أول خطاب له ألقاه بالمجلس في ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ :

« نطلب إليكم أن تقررُوا إجلاء القوات البريطانية جميعها عن وادي النيل ، عن السودان وعن أى جزء آخر من الأراضى المصرية ، وأن يكون هذا الجلاء حالا كاملا غير مشروط بشرط ،

وقال في هذه الخطبة عن طبيعة معاهدة سنة ١٩٣٦ وأنها وليد الضغط والإكراه :

« إن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تعبر عن رضائنا الحر وانها جاءت مناقضة لأحكام اتفاقات دولية فضلا عن كونها لا تتلاءم مع أحكام الميثاق

« إن مصر لم تكن طرفا حرا عند إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ذلك أن القوات البريطانية كانت تحتل أراضيها ، فضلا عن أن الجانب البريطانى لم يدع عند المفاوضات المصريين مجالاً للشك فيما يترتب من نتائج على رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا ، فقبل بدء المفاوضات مباشرة وجه المندوب السامى البريطانى إلى ملك مصر وإلى رئيس وزرائها مذكرة شفوية أوضح فيها ، ان الإخفاق فى عقد اتفاق قد تترتب عليه نتائج جدية وأن بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة بحق إعادة النظر فى سياستها نحو مصر ، ، والتهديد الذى تم عليه المذكرة بإعادة فرض الحماية أو ما هو شر منها كان تهديداً سافراً لم يحجبه التصريح الذى أضاف إليه أنه لم يقصد به تهديد أو إرهاب وإنما قصد به تقرير الواقع ، وقد احتج رئيس وزراء مصر على ذلك فوراً ، فكتب فى رده ان محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون خالصة أو حرة ، فأجابه المندوب السامى بأن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى ،

وقال فى هذا الخطاب أيضاً تحت عنوان (سندهم القوة لا الحق) :

« لقد بينت لكم أن قبضة بريطانيا على مصر والسودان إنما سندها القوة لا الحق ، وان احتلال وادي النيل يصدم إرادة أهاليه ويخرق أحكام القانون الدولى خرقاً صارخاً ، وأن قيام هذا التحدى المستمر يثير حفيظة الشعب المصرى ،

وقال أيضا :

« إننا لم نعد نعيش في ظلمات القرن التاسع عشر ، بل نحن نحيا في عالم اليوم ، عالم الميثاق ، عالم الأمن الجماعي ، في عالم يرنو إلى النظام والسلم ، في عالم لا يطيق مغامرات التوسع والاستعمار ،

وقال في خطابه أمام المجلس في ١١ أغسطس تحت عنوان (معاهدة سنة ١٩٣٦ رتبت الاحتلال) :

« إن ما ورد في نص المادة الأولى من « ان احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والأمبراطور قد انتهى » ليس إلا تمويها ينطبق أيضا على ما ورد في المادة الثامنة التي تنص على أنه « لا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال كما انه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » ، إذ أن ملحق هذه المعاهدة ينص على استمرار الاحتلال العسكرى في بقعة واسعة وينطوى على أهداف بعيدة المدى ،

وقال في هذا الخطاب أيضا تحت عنوان (تحالف غير شريف) :

« لقد بينت أيضا أن التحالف الأبدى الذى نصت عليه هذه المعاهدة هو تحالف مصطنع خلا من التوازن ومن الدواعى الكريمة المشرفة ولا يتفق وميثاق هيئة الأمم المتحدة ، علاوة على أن هذه المعاهدة تتعارض كما بينت من قبل مع اتفاقية قناة السويس التى عقدت فى سنة ١٨٨٨ »

وقال تحت عنوان (ريطانيا دخيلة علينا) :

« وأستطيع يا سيدى الرئيس أن أشير هنا صراحة إلى مسلك الحكومة فى شأن هذه المسألة (مسألة السودان) ، أننا نرى أن العلاقات بين السكان الذين يقطنون شطرى وادى النيل مسألة داخلية بل أهلية ، فما كان لنا أن نساوم مع الدخيل فى هذا المضمار ولو كان من شأن تلك المساومة الظفر ببعض أمانينا الوطنية ، فلن نهدر على السودانين مستقبلهم ولن ندع المسألة رهنا بأهواء السياسة الاستعمارية ، بل ان الأمر سيعالجه المصريون والسودانيون على أن يتحدث هؤلاء عن أنفسهم ، لا أن يتحدث عنهم لسان حكومة أجنبية فى لندن النائية »

وقال تحت عنوان (تحالف غير طبيعي) :

« والآن ما الذى تستطيع مصر أن تتوقعه ؟ إن البريطانيين يريدون استمرار هذا التحالف غير الطبيعي لى يطيروا الاحتلال العسكرى البغيض ، إنهم يسلكون هذا المسلك حتى بعد أن غدا ميثاق هيئة الأمم المتحدة حجر الزاوية فى صرح العلاقات الدولية ،

وقال تحت عنوان (الاحتلال يثير مشاعر المصريين) :

« وليسمح لى سيدى الرئيس أن أبسط السبب الذى من أجله ربما يؤدى استمرار هذا النزاع إلى تهديد السلم والأمن الدولى رغم ما تنطوى عليه أعمال الحكومة المصرية من مقاصد سامية ، لقد ظل الملايين من سكان وادى النيل خلال خمسة وستين عاماً يضررون السخط بسبب مرابطة القوات البريطانية فى الأراضى المصرية ، وكانت آمالهم فى تسوية هذا النزاع تبوء بالخيبة المرة تلو المرة ، حتى صارت توكيدات الغزاة المتكررة بأنهم سيجلون عن البلاد مدعاة الى السخرية والتهمك ، الى أن قال : وأود ياسيدى الرئيس أن أكرر أنه مادام الاحتلال باقياً فلن يكون فى الطوق تهدئة سخط الشعب ولا هناك سبيل الى إخماده اذا اشتعل ، وان زمام الأمر ليقفل بسهولة فى مثل هذه الأحوال ، وحينئذ فلن تغنى النيات السلمية لحكومتى شيئاً ،

وقال فى خطابه يوم ٢٦ أغسطس تحت عنوان (تقرير مستقبل السودان) :

« وأعتقد أنى قد أوضحت بجلاء فى هذا البيان رغبتنا فى تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أحراراً فى إرادتهم ، لاعم البريطانيين ، ولاعم السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطانى

« ليس لحكومة المملكة المتحدة دخل فى الموضوع ، ولن نبجثه معها ، وإنى لعلى يقين من أنه متى أصبح السودانيون أحراراً فى الإعراب عن آرائهم ، فلأنهم والمصريين خليقون بالوصول الى حل يرتضيه الطرفان ويكون متفقاً مع مبادئ الميثاق الديمقراطية ،

وقال فى خطابه يوم ٢٨ أغسطس تحت عنوان (معاهدة سنة ١٩٣٦ فقدت حيويتها) :

« لقد فقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ فى فترة الإحدى عشرة سنة الوجيزة قوتها وحيويتها ، لقد أخرستها الحوادث ولم يعد صداها إلا كصدى الأشباح ، وظلت

حتى اليوم على انها اثر من آثار أيام القرصنة التي يجهد العالم في نسيانها ، ولم يبق فيها اليوم الا ما يهدد السلام .

وقال تحت عنوان (أمل مصر) :

« وإني أود بوصفي ممثل دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة وكانت عضوا في مجلس الأمن عاما من الزمان أن أعرب عن أمل في أن لا يضع مجلس الأمن نفسه في موقف الحرج بأن يقرر بأن هذا النزاع من شأن استمراره تهديد السلم ثم لا يتخذ خطوة إيجابية لإنشائية للأخذ بناصر مصر التي تقف أمامكم فريسة لغزو دولة استعمارية عاتية

» لقد هال سير ألكسندر كادوجان (ممثل بريطانيا في مجلس الأمن) تأييد ممثل سوريا (السيد فارس الخوري) المطلق لقضيتنا حتى لقد أشار إليه بأنه مضعف لهيبة مجلس الأمن ، كما يرى أن هيئة المجلس تتوقف على تأييده للامتيازات المغتصبة وعلى موافقته على العدوان والغزو البريطاني

« وإني بوصفي ممثل دولة صغيرة أود أعزز هيئة مجلس الأمن ، أود أن أعززها بأن أحفزكم على الأخذ بعكس ذلك وبأن أطلب إليكم أن تؤيدوا مطلب أمة صغيرة تريد من أمة قوية ان تحترم مبدأ مساواتها لها في السيادة ، وأن أطلب إليكم ان تخلصوا مصر من آثار وجود القوات البريطانية في أراضينا وأن تهيشوا لنا مكاننا الحق بمقتضى الميثاق »

وقال بجملة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ رداً على اقتراح مندوب الصين استئناف المفاوضات بين مصر وبريطانيا للتعجيل بالجلء :

« أرى لزاما على أن أدلى بملاحظاتى عن هذا الاقتراح ، فأود أن أوضح أنه ما دامت القوات البريطانية مرابطة في الأراضى المصرية فإنى لا أرى ثمرة ترجى من المفاوضات مع حكومة المملكة المتحدة ، فمرابطة قوات اجنبية مسلحة في أراضينا من شأنها أن تضع مصر في مركز لا يكفل لها الوقوف على قدم المساواة مع بريطانيا عند بحث أى نقطة من نقط النزاع لأننا نكون دائما هدفا للضغط المستمر »

قرار المجلس

استغرق نظر القضية المصرية أمام مجلس الأمن عدة جلسات ، كان آخرها جلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، حيث عرض فيها الاقتراح على اقتراحات من بعض المندوبين ترمي إلى الرجوع إلى المفاوضات الثنائية ، ولم يوافق على أى اقتراح منها ، إذ لم يجد العدد الكافى من الأصوات لإقراره ، وعلى ذلك أعلن رئيس المجلس (الرفيق جروميكو مندوب روسيا) أن المجلس لم يتمكن من اتخاذ قرار بشأن هذه القضية وستظل المسألة المصرية مدرجة فى جدول الأعمال وستعقد الجلسة القادمة بناء على طلب أى عضو من أعضاء المجلس أو أى طرف من الطرفين المتنازعين ،

ومعنى ذلك أن المجلس لم يصدر قرارا إيجابيا فى القضية المصرية ، وتركها معالقة أمامه ، وأحجم عن أن يؤدى واجبه فى أن يقرر إجلاء القوات البريطانية عن أرض الوادى تطبيقا لمبادئ الحق والعدل ، ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة

أسباب فشل القضية المصرية

أمام مجلس الأمن

لا بد أن نتبين السبب الجوهري لفشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن فى سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، وهو سيطرة النزعة الاستعمارية على هذا المجلس ، وتكاتف الدول الاستعمارية وتآمرها على مصر للحيلولة دون تحقيق مطالبها العادلة لم يكن هذا المجلس حين نظر فى قضيتها محكمة تحكم بالحق والعدل ، بل كان هيئة سياسية تمثل مصالح الدول الممثلة فيه ، وتسيطر عليه الدول الكبرى

فهذه الدول تبحر فى تيارها الدول الأخرى الصغيرة أو معظمها ، بحيث كان الاستعمار ممثلا فى مندوبى الدول الاستعمارية والدول التى تجاملها وتسير فى فلكها هذا هو السبب الجوهري لفشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن ، وقد بدا من هذا الفشل عبث الاعتماد على المنظمات الدولية فى المسائل الجوهرية الكبرى ، أى التى ترتبط بكيان الاستقلال ، فالاستقلال إنما يؤخذ بجهود الأمة وجهادها

لا بالالتجاء إلى الهيئات الدولية ، حقا إن هذه الهيئات قد تنصف الدول الصغيرة في المسائل الثانوية ، أو فيما إذا رأت من مصلحة استقرار السلام معارضتها ، أما فيما عدا ذلك فهذه المنظمات إنما تقر الأوضاع الواقعية التي تستند إلى قوة الدول وحيوية الشعوب ، فعلى الأمم المناضلة عن حقوقها أن تعتمد على قوتها وعلى إخلاص بلديها في الجهاد ، وعندئذ تنصفها المنظمات الدولية

على أن ثمة أسبابا أخرى ثانوية ، كان لها دخل في فشل القضية في سبتمبر سنة ١٩٤٧

من ذلك أن الحكومة المصرية تأخرت في عرض قضيتها على مجلس الأمن فالوقت المناسب لعرضها كان في فبراير ومارس سنة ١٩٤٦ ، حيث عرضت إيران وسوريا ولبنان قضاياها على المجلس ، وكان المجلس لا يزال في بداية عهده ، والآنظار متطلعة إلى ماسيحيي على يده من الخير للإنسانية ، فأ نصف إيران وسوريا ولبنان ، وقرر جلاء القوات الأجنبية عنها ، فلو أن مصر عرضت قضيتها في ذلك الحين لكان من المرجح أن لا يرفض الجلاء عنها في الوقت الذي قرره بالفسبة لإيران وسوريا ولبنان ، فالقضية المصرية قد تأخر عرضها على مجلس الأمن عاما ونصف عام ، وهذا التأخير يرجع إلى التجاء الحكومة والهيئات السياسية إلى الوسيلة التقليدية العقيمة التي أضرت بالقضية المصرية وهي وسيلة المفاوضات ، فأضاعت وقتا طويلا وضيعت الفرصة المواتية لعرض قضيتها على مجلس الأمن

✓ إن مرحلة كبيرة من مراحل الجهاد ضاعت على البلاد مند وضعت الحرب العالمية أوزارها ، ضاعت في تهافت الأحزاب (عدا الحزب الوطني) على المفاوضات ، واختلافها على من يتولاها ، فذهبت الفرصة المواتية ، لأن سنة ١٩٤٦ تختلف عن سنة ١٩٤٧ وماتلاها ، لقد تغيرت الظروف الدولية ، وعادت النزعات والأطباع الاستعمارية تنبعث وتتجدد ، والآمال والوعود الكاذبة تنقلص وتبدد

وإلى هذا المعنى أشار المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا في يناير سنة ١٩٤٧ ، إذ قال بأنه مؤمن بأن الجو السياسي في هذا العام (١٩٤٧) سيكون لصالح بريطانيا

التي لم يكن في استطاعتها أن تطمئن إلى ذلك من قبل ، وأن عليها أن تنتهز هذه الفرصة وتحصل على اعتراف دولي بأن سياستها في الشرق الأوسط تسير على ما يرام
فركز بريطانيا في سنة ١٩٤٧ كان أقوى منه في سنة ١٩٤٦ ، ولقد كان لهذا التطور أثره في رجحان كفتها عندما عرضت القضية المصرية أمام مجلس الأمن في أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ولو أن قضيتنا عرضت في فبراير ومارس سنة ١٩٤٦ ، لما كان في مقدور الحكومة البريطانية أن تجابه مندوبي مصر بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، لأن سوريا ولبنان قد قبلتا أيضاً في سنة ١٩٣٦ معاهدة مع فرنسا على غرار المعاهدة التي عقدت بين مصر وبريطانيا ، ولم يحل ذلك دون تقرير مجلس الأمن جلاء فرنسا عن هذين البلدين

ولا بد من الإشارة إلى أن من أسباب فشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن أن الخلافات الحزبية والحزابات الشخصية قد برزت حتى في أثناء عرض القضية على هذا المجلس العالمي ، وأضعفت بلاريب جبهة مصر في النضال ، على حين كان من الواجب أن تحتفي هذه الخلافات وقتاً في هذه الآونة الخطيرة التي تطلعت فيها أنظار العالم إلى كفاح مصر في سبيل حريتها واستقلالها ، ولكن الأمر جرى مع الأسف على غير هذه القاعدة السليمة ، فإن الوفد المصري برئاسة مصطفى النحاس قد بعث إلى مجلس الأمن وإلى السكرتير العام هيئة الأمم المتحدة قبيل نظر القضية برسالة برقية أعلن فيها أن الحكومة المصرية التي رفعت دعوى مصر أمام المجلس لا تمثل على أي وجه شعب وادي النيل الذي تؤيد أغليته الساحقة الوفد المصري ... وأنها على أكثر تقدير تمثل الأشخاص الذين تتألف هي منهم ، وأنها تدعى لنفسها حق التصرف في سياسة مصر الدولية رغم أنفها ووفقاً لما تمليه مصالح سياسية رجعية وإقطاعية رفضها الشعب المحكوم حكماً دكتاتورياً ، وأن شكوى تلك الحكومة إلى مجلس الأمن لا يمكن أن تكون لها قيمة الوثيقة القومية المعبرة عن مطالب الشعب ... فشل هذه البرقية كانت في الواقع ضربة أصابت مصر في أشد الأوقات حرجاً وأحوجها إلى أن تظهر أمام الخطر الخارجي - ولو مؤقتاً - موحدة الكلمة متحدة الجبهة ، ولكن الانانية والأهواء الشخصية جعلت الوفد يطعن مصر من الخلف

في الوقت الذي كانت تصارع فيه الجبارة وتعرض قضيتها على تلك الهيئة الدولية العالمية

بعد العودة من مجلس الأمن

عاد النقراشي إلى مصر يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، فاستقبلته الأمة استقبالا وطنيا حافلا ، وفي الحق ان موقفه في مجلس الأمن كان موقفا مشرفا ، إذ رفع صوت الوادى عاليا وتمسك بمطالبه الوطنية وخاصم بريطانيا علنا أمام هيئة دولية تمثل العالم بأسره ، فكان جديرا بالشكر والتكريم

وقد صرح في نيويورك قبل عودته بأن مصر لن ترضى استئناف المفاوضات مع إنجلترا إلا بعد جلاء قواتها عن البلاد ، فجاء هذا التصريح رجوعا إلى السياسة القويمة ، كما جاء كسبا لقضية الجلاء ، ولكن النحاس بعد أن أقر هذا المبدأ وقتما وهو في المعارضة انقلب بعد أن تولى الحكم في سنة ١٩٥٠ فنقضه وتنكر له

وقال النقراشي بعد عودته موضحا سياسته تجاه الانجليز : « وخطى الآن وإلى أن يجد الجديد المنتظر في الموقف تليخضر في تجاهل إنجلترا تجاهلا تاما ، فنحن في خصومة سافرة معها ، وهي ليس لها وجود عندنا ، وسنقتل بمن نشاء من الدول ، ونطلب مساعدة ومشورة من نشاء من اخصائي أية دولة ، وسنستعين بخبراء من كل جلس حسبما تقتضيه الحال ، وسنولى وجهنا شطر الجيش المصرى سياج الوطن فنقويه بزيادة عدده والاستعانة بالدول الأخرى لجلب عُدده والخبراء والمستشارين اللازمين له ، وسندعم الإصلاح الداخلى بكل ما فى وسعنا لكي لا نترك لأمثال إنجلترا فرصة للتقول علينا بما لا يليق ،

وهى سياسة حكيمة تلك التى أعلنها النقراشي بعد عودته من مجلس الأمن ، ولكن الظروف لم تساعد على تحقيقها ، ووقفت السياسة الإنجليزية له بالمرصاد ونقمت منه أن جاهرها بالعداء على ملاء العالم ، فأخذت تنصب له الشباك وتدبر له المكاييد لإسقاطه

وقد أراد أن يستعين بخبراء عسكريين من الأمريكان ، ولكن السيامية
الانجليزية وضعت العقبات في سبيل ذلك ووجدت من مجاملة الأمريكان لها
ما أحبط المشروع

ظهور وباء الكوليرا — سبتمبر سنة ١٩٤٧

والتغلب عليه

ظهر وباء الكوليرا في سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، وبدأ ظهوره في بلدة «القرين»
بالشرقية ، وسرى منها إلى كثير من بلاد الشرقية ، وانتقل منها إلى الوجه البحري
ثم إلى الوجه القبلي ، وبلغ عدد المدن والقرى التي أصيبت به ٢٢٧٠ مدينة وقرية ،
واستولى الفزع على النفوس من جراء سرعة تنقله واستفحاله ، وكان من عوامل
انتشاره المياه غير الصالحة للشرب ، وكثرة الذباب ، والقذارة

ومات منه نيف وعشرة آلاف نسمة

وقد جندت الحكومة ما استطاعت من القوى لمكافحة هذا الوباء ، وأبدت
وزارة الصحة جهداً مشكوراً في هذا السبيل ، ونشط الأطباء والطبيبات والممرضون
والممرضات إلى محاربته في مختلف أرجاء البلاد ، وكان لهم الفضل الكبير في الحد
من انتشاره وإنقاذ البلاد من ويلاته ، وعاونهم في ذلك رجال البوليس والإدارة ،
وهبت الجمعيات النسائية للمساهمة في هذه الحملة ، وتطوع الكثيرون من أعضائها لحقن
الآلاف من الناس بالمصل الواقى من الكوليرا ومعاونة المنكوبين من الناقهين
وعائلات المتوفين بالملابس والإعانات

وظهرت طبقات الشعب في هذا الوباء متضامنة في مكافحته ، واعية للوسائل
التي تقي الناس والبلاد شره ، ودل مسلك الشعب في هذه الفترة على مبلغ إدراكه
وتقدمه في ميدان الحضارة والثقافة والوعى القومي

وكانت نهايته في أوائل ديسمبر من تلك السنة ، وكان التغلب عليه في هذه
المدة الوجيزة مظهراً من مظاهر التقدم في أداة الحكم وفي نفسية الشعب

التعديل الوزاري

نوفمبر سنة ١٩٤٧

هو تعديل لم يكن له باعث جوهري سوى تحقيق الرغبة في إسناد وزارة الدفاع الوطني (الحربية) إلى الفريق محمد حيدر ، وكان من قبل مديرا لمصلحة السجون حدث هذا التعديل في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، إذ استقال اللواء أحمد عطية وزير الدفاع الوطني (الحربية) أو على الأصح أمر بالاستقالة ، وحل محله الفريق محمد حيدر ، وهي أول مرة تولى فيها هذا المنصب ، وعين أحمد مرسى بدر وزيراً للعدل ، وأحمد محمد خشبه وزيراً للخارجية ، ومحمود حسن وزير دولة ، وجلال فهم وزيراً للشؤون الاجتماعية ، وتولى النقراشي وزارة المالية مع بقائه وزيراً للدخلية ، وتخلي عن وزارة الخارجية

والوزراء الجدد في هذا التعديل أي الذين دخلوا الوزارة لأول مرة هم :

محمد حيدر ، وأحمد مرسى بدر ، وجلال فهم

وفي ديسمبر سنة ١٩٤٨ استقال عبد المجيد إبراهيم صالح وزير الأشغال وعين بدله رياض عبد العزيز سيف النصر

قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة

تقسيم فلسطين - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧

لم يكبد ينتهي مجلس الأمن من خذلان القضية المصرية في سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، حتى أعقب هذا الظلم الدولي ظلم آخر زاد عنه فظاعة وإثماً ، ارتكبته هذه المرة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ، وأعنى به القرار الجائر الذي أصدرته هذه الجمعية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية ، وهذا معناه الموافقة على إنشاء دولة صهيونية في فلسطين

إن قرار مجلس الأمن في القضية المصرية كان قراراً سليماً ، فقد تركها معلقة

ولم يمسها في صميمها بسوء ، أما قرار الجمعية العامة في مسألة فلسطين فكان قرارا إيجابيا ، أقر فيه إنشاء دولة صهيونية ، أى القضاء على كيان فلسطين وعروبته ، فجاء أمعن في الظلم والعدوان من قرار مجلس الأمن في القضية المصرية

صدر هذا القرار باتفاق ٣٣ دولة ضد ١٣ ، وامتناع ١٠ عن الاقتراع والدول التي وافقت على التقسيم هي : الاتحاد السوفيتي (روسيا) والولايات المتحدة وفرنسا وأستراليا وبلجيكا وهولندا والسويد والنرويج وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والدنمارك ولوكسمبورج وأوكرانيا وروسيا البيضاء وبوليفيا والبرازيل وكندا وكوستاريكا وسان دومينجو وإكوادور وجواتيمالا وهايتي وإيسلندا وليبيريا ونيوزلندا ونيكاراجوا وبناما وباراجواي وبيرو والفلبين وجنوب أفريقيا وارجواي وفنزويلا

وعارض في التقسيم كل من : مصر وأفغانستان والعراق وسوريا ولبنان وكوبا واليونان والهند والباكستان وإيران والمملكة العربية السعودية وتركيا واليمن وامتنع عن التصويت كل من : بريطانيا والصين وشيلي والأرجنتين وكولومبيا وسلفادور واثيوبيا وهندوراس والمكسيك ويوغسلافيا

وكان الضغط أمريكا وروسيا على الدول السائرة في فلكهما أثر كبير في صدور هذا القرار ، وامتنعت بريطانيا عن التصويت لكي تتظاهر بأن لا شأن لها في صدوره ، على أنها كانت مؤيدة له راضية به عالمة بالأغلبية الكفيلة بتحقيقه ويبدو عجيبا أن السكتتين الغربية والشيوعية قد اتفقتا في هذا القرار ، مع وقوف كل منهما للأخرى بالمرصاد في معظم المسائل السياسية ، وهكذا يتجلى للناس جميعا أن هاتين السكتتين مهما اختلفتا ، فإنما تحركهما النزعات الاستعمارية والمطامع الأشعبية ، وأنهما حرب على العرب والدول العربية

كان لصدور هذا القرار وقع أليم في نفوس العرب جميعا^(١) ، فهو أكبر

(١) من نتائج هذا القرار صدور قرار آخر من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في مايو سنة ١٩٤٩ بقبول إسرائيل عضوا في هيئة الأمم

ضربة صوبها الاستعمار الغربي باسم هيئة الأمم المتحدة إلى فلسطين والعرب ، والغرض منه إنشاء دولة أجنبية في صميم البلاد العربية تكون قاعدة للاستعمار ، لا في فلسطين وحدها بل في الدول العربية جمعا ، وتهديدها في استقلالها وكيانها ، وإفساد معنوياتها ، وتعطيل نهضتها

العبرة في هذا القرار

لقد كشفت هيئة الأمم المتحدة عن خداعها وفقدت هيبتها واحترامها أمام الضمير العالمي بموافقتها على مشروع تقسيم فلسطين ، وبخاصة بعد أن تبين ما كان للدولار ولإغراء الرأسماليين الأمريكيين والإنجليز ، ودهاء الدبلوماسيين الروس ، من الأثر البالغ في إفساد ضمائر فريق كبير من مندوبي الدول في هذه الهيئة

فأين مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في قرار تقسيم فلسطين ؟ أين مانص عليه من حق الشعوب في تقرير مصيرها ؟ لقد أهدرت جمعية الأمم هذه المبادئ بالنسبة لشعب فلسطين العربي الصميم ، وسلبته حقه في تقرير مصيره ، بل قررت إخراجه من أرضه ودياره ، وإقطاعها لجماعة من الأجانب النازحين من شتى أصقاع المعمورة ، فهي بهذا القرار عاوت على تشريد هذا الشعب وتقتيله واغتصاب بلاده وسلب أملاكه وأمواله

إن هذا القرار هو أكبر وصمة في جبين هيئة الأمم المتحدة ، وكانت عاقبته أن زلزل الآمال التي كان الناس يعلقونها على ميثاق سان فرانسيسكو

ويدخل في هذا السياق أن هيئة الأمم المتحدة وقفت جامدة أمام مأساة الشعوب العربية في تونس والجزائر ومراكش التي تعاني الظلم والطغيان من الاستعمار الفرنسي ، وتغافلت عن النصوص الواردة في الفصل الحادي عشر من الميثاق خاصة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، والتزام الدول التي تسيطر على هذه البلاد بجعل مصالح أهلها في المقام الأول ، والعمل على رفاهيتهم إلى أقصى حد مستطاع ، وتعهدوا بكفالة تقدمهم ومعاملتهم بإنصاف وحمايتهم من ضروب

الإساءة مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب (مادة ٧٢ فقرة أ)
وإنماء الحكم الذاتي وتقدير الأمان السياسية لهذه الشعوب قدرها وإنماء نظمها
الحرية نمو مطردا (فقرة ب من نفس المادة)

فهذه النصوص لم ترعها هيئة الأمم المتحدة سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية
العمومية ، وصممت آذانها عن صيحات الاستغاثة التي تدبث من شعوب شمال
أفريقيه من ضروب العسف والتنكيل

إن المنظمة الدولية التي أنشأها الميثاق قد مضى عليها منذ إنشائها حتى اليوم
(١٩٥١) نحو ست سنوات ، فالسنة الأولى يصح اعتبارها خير السنين في عمر هذا
الميثاق كما أسلفنا ، والسنة التالية سنة ١٩٤٧ تعتبر فترة الرجعة والانتكاس ،
والسنوات التالية هي استمرار لهذا الانتكاس وانحدار في المساوىء التي تملها
غلبة الأقوياء على الضعفاء

ولعمري إن أبلغ درس تتلقاه عن هذا الانحدار أن لا نستمرسل في الاعتماد
على هذه المنظمة الدولية ، وأن لا ننظر إليها إلا كوسيلة من وسائل الدعاية فحسب ،
وأن نعتمد على قوتنا وعلى جهودنا وإخلاصنا لبلادنا

فبالقوة والإخلاص في الجهاد ، وبالتسكتل وتوحيد الكلمة ، تصلح حال الأمم
المناضلة عن حقوقها ، وتأمين على استقلالها وكيانها ، وعندئذ تجد المعاونة والاحترام
من هيئة الأمم المتحدة ، أما إذا استنامت الى هذه المنظمة ولم تعتمد على قوتها
الذاتية فإنها لن تجد منها سوى الزاوية والخذلان

ومن رعى غنما في أرض مسبعة ونام عنها تولى رعيها الأسد

اتفاقات الأرصده الاسترلينية

١٩٤٧ — ١٩٤٨

أسلفنا القول عن منشأ هذه الأرصده وتفاقمها ، ولقد كانت هذه الديون من

الجسامة بحيث أعلن مندوب بريطانيا في مؤتمر النقد الدولي الذي اجتمع بعد انتهاء الحرب العالمية انها « سترد بشرف ما أعطيته بشرف وكرم ».

فهل أوفت بريطانيا بعهدها ؟ إنها لجأت إلى تجميد هذه الأرصدة ، أى وقف دفعها نقداً أو ثمناً لسلع أو على أى نحو آخر ، فزادت المشكلة حدة .

أصاب هذا التجميد قيمة النقد المصرى فى الداخل والخارج ، فاستحكمت حلقات التضخم ، وحرمت مصر من الارتفاع بمدخراتها فى استيراد حاجات الاستهلاك ومعدات الإنتاج ما بقيت هذه الأرصدة مجمدة .

ولقد سعت وزارة النقراشى إلى مفاوضة الحكومة البريطانية فى استرداد الأرصدة الاسترلينية ، فلم توفق إلا فى حدود ضيقة ، إذا عقدت اتفاقين مؤقتين ، الأول فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧ ، والثانى فى ٥ يناير سنة ١٩٤٨ ، وأبرم الاتفاقان على قاعدة تجميد الأرصدة الاسترلينية مع الإفراج عن النزر اليسير منها .

اتفاق ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

عُنى هذا الاتفاق على الأخص بمواجهة حاجة مصر من العملات الصعبة فى المدة من منتصف يوليه إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، وكان مجموع الأرصدة عند عقده ٣٥٦ مليوناً من الجنيهات ، فاتفق على أن يفرج عن عشرين مليوناً (فقط) قابلة للتحويل إلى أية عملة أخرى ، كما أفرج عن عشرة ملايين لمواجهة الاعتمادات المؤبدة قبل آخر يونيه سنة ١٩٤٧ ، وعن خمسة عشر مليوناً لمواجهة التزام مصر فى شراء الأسلحة ومخلفات الجيش البريطانى ، ودفع قيمة كوبونات وسندات الدين العام ، وإذا أضيف إلى هذا مليون جنيه المعادل لما أفرج عنه فى يناير سنة ١٩٤٦ ، أصبحت جملة المفرج عنه طبقاً لهذا الاتفاق حوالى ٤٦ مليون جنيه ، وبذا نقصت الأرصدة المجمدة للمملكة للبنوك حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ إلى ٣١٠ مليون جنيه .

وترتبت على هذا الاتفاق نتيجة أخرى ، وهى خروج مصر من منطقة

الاسترليني ، فأصبحت مسئولة عن تنظيم نقدها ، واستلزم ذلك أمرين :

(١) فرض رقابة من الحكومة على عمليات النقد الأجنبي تمسكها من وضع يدها على مالى الهيئات والأفراد من عملات أجنبية ، والتصرف فيها بما يقتضيه الصالح العام ، وقد نظم ذلك بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، وأسندت رقابة النقد إلى موظف مصرى يشرف عليه

(٢) فرضت الرقابة على الاستيراد لىكى يستخدم ما يستولى عليه من العملات وما يحرر من الأرصدة فى شراء السلع الضرورية

وقضى هذا الاتفاق أيضا بأن تقبل مصر الاسترليني سدادا للمعاملات الجارية من أية دولة ، على أن يحول الاسترليني الموضوع تحت يدها إلى أية عملة أخرى سواء أكانت ثمنا لصادرات مصرية أم نتيجة لاتفاق الأرصدة

نقض هذا الاتفاق

على أنه لم يكذب يحجب مداد هذا الاتفاق حتى نقضته الحكومة البريطانية فى أغسطس سنة ١٩٤٧ بقرار من جانب واحد ، قضى بوقف تحويل الاسترليني إلى الدولارات الأمريكية والسكنديّة ، وزاد الأمر تعقيدا أن رفضت بلجيكا والبرتغال والأرجنتين أيضا قبول تحويله إلى عملاتها سدادا لثمن صادراتها إلى مصر ولم تسارع مصر إلى إصدار رخص الاستيراد اللازمة للاستفادة من الأرصدة المفرج عنها ، بحيث جاء قرار الحكومة البريطانية فشل معاملاتهما التجارية وأثر تأثيرا سيئا فى مختلف أعمالها الإنشائية ، وكان عاملا من عوامل الغلاء ، ولم يخفف من وقع هذا الأثر مبلغ الستة ملايين دولار التى وضعتها الحكومة البريطانية بعد قرارها المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية ، لأن هذا المبلغ اليسير لم يكف بحال لسد حاجات مصر المختلفة

اتفاق ٥ يناير سنة ١٩٤٨

أما الاتفاق الثانى فقد أبرم فى ٥ يناير سنة ١٩٤٨ للعمل به فى مدة تبدأ من يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وأدى الى النتائج الآتية .

- (١) أفرج عن مبلغ ٣٢ مليون جنيه إسترليني تستعمل مضافة الى حصيلة صادرات مصر الظاهرة والخفية في مواجهة مدفوعات مصر خلال هذا العام ، كما أفرج عن مبالغ أخرى هي قيمة ما لم يصرف من حصة مصر من العملة الصعبة قبل ١٥ يوليه سنة ١٩٤٧ ، وقيمة ما يشتري من مخلفات الجيوش البريطانية ، وقيمة ما يدفع من كوبونات بعض القراطيس المالية الى المقيمين في الخارج بسبب الحرب
- (٢) حدد نصيب مصر من العملة الصعبة بمبلغ ٢٥ مليوناً من الدولارات ، على أن تدفع قيمتها بالإسترليني القابل للتحويل ، وقد ضمنت الحكومة البريطانية فوق ذلك أن تسدد بالإسترليني قيمة ما يستورد من أسمدة شيلي ، وثن البترول المشتري من شركات بريطانية توزعه في مصر فروع مستقلة لشركات أمريكية ، وثن المهمات اللازمة لشركتي انجلوا جيبيشيان اويل فيلدز وشل من منطقة الدولار
- (٣) اتفق أيضاً على أن تحتفظ مصر بإيراداتها من العملة الصعبة والعملات الأجنبية التي تحصل عليها من شركة القنال طبقاً لأحكام قانون الرقابة على النقد
- (٤) وافقت الحكومة البريطانية على بيع الذهب اللازم لسداد زيادة حصة مصر في صندوق النقد الدولي ، وزيادة اشتراكها في البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وتبلغ قيمته نحو أربعة ملايين من الدولارات
- (٥) استردت مصر حريتها في التعامل بالإسترليني ، ونص على أن لها أن تمتنع عن قبوله من أية دولة لا تقبل التعامل معها على أساسه حتى يكون هناك تبادل في المعاملة وأضافت الحكومة المصرية إلى ذلك تحفظين جاء نتيجة لخروجها من دائرة الإسترليني ، ويرمى أولهما إلى نصيب مصر في ذهب بريطانيا الذي يعتبر احتياطياً لكل منطقة الإسترليني التي كانت عضواً فيها ، ويطلب الآخر بضمان الأرضة بشرط الذهب تأميناً لمصر من أى تغيير يطرأ على الإسترليني ، وهذان تحفظان لهما أهميتهما ، ولكن الحكومة البريطانية لم تقبلهما ، وقد كان من نتائج هذا الاتفاق إلغاء أو تخفيف بعض قيود الاستيراد في التعامل مع بعض الدول الأجنبية
- وثمة اتفاق آخر عقد في ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ ، في عهد وزارة إبراهيم عبد الهادي ، سلككم عنه في موضعه

استمرار الإنجليز في سياستهم الاستعمارية بالسودان

ومشروعات السودنة

لم يكد ينتهى مجلس الأمن من نظر القضية المصرية ، وينفض يده منها ، حتى أصدر حاكم السودان العام بالنيابة يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ - أى بعد انقضاء يومين من قرار المجلس - إعلانا قال فيه :

« انتهت مباحثات مجلس الأمن في النزاع المصرى الإنجليزى إلى مأزق ، وسواء استؤنف المباحثات أو المفاوضات في تاريخ قريب أو لم تستأنف ، فإن واجب حكومة السودان والسودانيين يسن واضح ، فالحكومة مصممة على أن تعجل بأسرع ما يمكن بمشروعاتها الخاصة بالجمعية التشريعية الجديدة والمجلس التنفيذي ، متبعة بدقة توصيات مؤتمر السودان الإدارى ، ولن تسمح بأى تدخل في سياستها العامة والخاصة بالسودنة والتقدم الاقتصادى ، وستضمن المحافظة على الأمن العام والقانون والنظام باتخاذ إجراءات شديدة ضد من يريد أن يخل بالأمن والطمأنينة أو من يروجون لأغراضهم بوسائل غير مشروعة ،

وهذا الإعلان هو إيدان باستمرار حكومة السودان في سياستها الاستعمارية ، وقع الحركة الشعبية التى ترمى إلى التحرر من الاستعمار البريطانى

ومؤتمر السودان الإدارى الذى ورد ذكره في هذا الإعلان هو مؤتمر ألفه الحاكم العام السابق (السير هدلستون) في ابريل سنة ١٩٤٦ لدراسة النظام الجديد المزمع وضعه ، وقد شكل برئاسة المستر روبرتس السكرتير الإدارى ، وضم بعض كبار الموظفين البريطانيين وبعض السودانيين المعروفين بالولاء للسياسة الاستعمارية ، وانتهى إلى وضع مقترحات النظام الجديد ، وقوامه إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى ، وهما أساس المشروعات التى أتمتها حكومة السودان في وثائقها ومشروعات السودنة ، وهو تعبير لا ينطبق على الواقع فى شىء ، والصحيح أنها مشروعات « جلنزة » السودان لاسودنته ، فالغرض منها بسط الحكم الإنجليزى بصفة مستديمة على السودان مقترنا بمظاهر صورية من الحكم الذاتى المزيف ، وهى القاعدة الانجليزية المتبعة فى كثير من مستعمراتها

وأعقب إعلان حاكم السودان العام بالنيابة لإمعان حكومة السودان في تحدى مصر ، وقد زادت مظاهر هذا التحدى وضوحا ، فمن ذلك أنها منعت في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ بعثة من الأساتذة والطلاب المصريين اعترفت وزارة المعارف بإيفادها الى السودان للقيام برحلة علمية ثقافية ، واعتذرت حكومة السودان بأن حالة التوتر السياسى تحول دون الموافقة على مجيء هذه البعثة

وفي شهر اكتوبر سنة ١٩٤٧ عينت الشيخ أحمد الطاهر أحد علماء السودان قاضيا لقضاة السودان ، وكان هذا المنصب شاغرا منذ يناير سنة ١٩٤٧ على أثر انتهاء خدمة الشيخ حسن مأمون آخر القضاة المصريين ، وكان تعيين عالم من علماء مصر فى هذا المنصب تأكيدا للرابطة الدينية والروحية بين شمال الوادى وجنوبه ، فجاء تعيين عالم سودانى خلفا له دون موافقة مصر لإمعان فى الاستهانة بها وفصم عرى هذه الرابطة

نظام المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية

يونيه سنة ١٩٤٨

أذاع الحاكم العام للسودان يوم ١٩ يونيه سنة ١٩٤٨ ، قانونا ، بإنشاء المجلس التنفيذى ، وقد حل محل مجلس الحاكم العام (ص ١٢١) ، والجمعية التشريعية ، وقد حلت محل المجلس الاستشارى (ص ١٢١)

صدر هذا القانون دون موافقة الحكومة المصرية ، واعترضت عليه قبيل صدوره ، فلم تأبه حكومة السودان لاعتراضها ومضت فى تنفيذه وخلاصة أحكامه أن المجلس التنفيذى ، يكون مسئولاً أمام الحاكم العام ، ويتألف من وزراء ووكلاء وزارات ، ولا يقل عدد أعضائه عن اثنى عشر عضواً ولا يزيد على ثمانية عشر ، ويتولى كل وزير إدارة مصلحة من مصالح السودان ، ويقوم الوكيل بهذه الإدارة فى المصلحة التى لم يعين لها وزير ، ومن أعضاء المجلس أعضاء بحكم وظائفهم وهم السكرتير المالى والسكرتير الإدارى والسكرتير القضائى وقائد قوة الدفاع السودانية

والوزراء مسئولون أمام الحاكم العام ، ويجب أن يكونوا سودانيين ، إلا
الوزراء بحكم وظائفهم ، أما وكلاء الوزارات فيجب أن يكونوا سودانيين
ويرأس الحاكم العام هذا المجلس ، وقراراته رهن بتصديقه ، وله أن يلغى منها
ما يشاء ويستبدل بها قرارات أخرى

والحاكم العام هو الذى يحدد مراتب الوزراء والوكلاء بعد مشاورة المجلس
والجمعية التشريعية ، هى هيئة استشارية مؤلفة من أعضاء بحكم وظائفهم
وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين

ويشترط فى العضو أن يكون سودانياً وألا تقل سنه عن ثلاثين سنة وأن
يكون سليم العقل . . .

ومدة الجمعية ثلاث سنوات ، وللحاكم العام أن يحلها وأن يسترد سلطاتها لنفسه
ولا يجوز للجمعية أن تعدل فى العلاقات بين حكومة السودان والحكومتين
الانجليزية والمصرية ، أو أية حكومة أجنبية ، ولا يجوز لها تعديل قانون إنشائها
أو النظر فى تحديد الجنسية السودانية

وبعض أعضاء الجمعية التشريعية يعينهم الحاكم العام ، والباقيون منتخبون ،
ولكن طريقة انتخابهم أقرب الى التعيين ، فالأعضاء الذين يمثلون جنوب السودان
يعينهم حكام الأقاليم ، أما فى شمال السودان فالانتخاب يختلف باختلاف المناطق ،
وترك ذلك لحكام الأقاليم ، ويجوز انتخاب موظفى الحكومة أعضاء فى الجمعية
التشريعية مع بقائهم فى وظائفهم

وليس لهذه الجمعية سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور ، والسلطة كلها ركزت
فى الحاكم العام للسودان ومعاونيه الأربعة الذين يعتبرون بحكم وظائفهم أعضاء
فى المجلس التنفيذى ، وهم السكرتير الإدارى والسكرتير المالى والسكرتير القضائى
وقائد قوة الدفاع السودانية ، وكأهم من الانجليز

فالنظام الذى أعلنه السير روبرت هاو فى يونيه سنة ١٩٤٨ يجعل من حاكم
السودان العام الانجليزى دكتاتوراً (حاكماً بأمرة) يقبض بيده على جميع السلطات

التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وله تعيين الوزراء ووكلاء الوزارات وإقالتهم ، وله نقض قرارات المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) ، وله حل الجمعية التشريعية وتعيين أعضاء المجلسين بمحض إرادته ، فهو نظام صوري لا يدع للسودانيين شيئاً من سلطة الحكم ومظاهره

الحركة الشعبية في السودان

لمقاومة هذا النظام

فطن المجاهدون السودانيون إلى أن هذا النظام لا يقصد منه إلا تثبيت دعائم الحكم الانجليزي في السودان ، وفصم عرى الوحدة بين شمال الوادي وجنوبه ، فقرروا مقاطعته وعدم الاشتراك في تنفيذه ، والامتناع عن المساهمة في الانتخابات المزيفة التي ترتبت عليه ، وقامت في السودان حركة شعبية ترمي إلى إحباط هذا النظام ، وتآلفت المظاهرات وتعددت الاجتماعات احتجاجاً عليه ، وقابلت حكومة السودان هذه الحركة بأقسى وسائل القمع والإرهاب ، فصدت المظاهرات بالقوة المسلحة مما أدى إلى قتل عشرات من الأبرياء ، واعتقلت الكثيرين من زعماء الحركة وقدمتهم للمحاكمة ، وتفاقت الحركة في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨

بعثة المحامين المصريين إلى السودان ، ومنعها من دخوله

نوفمبر - ديسمبر سنة ١٩٤٨

ساهمت نقابة المحامين بمصر في هذه الحركة على أثر برقية تلقتها في نوفمبر سنة ١٩٤٨ من الأستاذ محمد نور الدين وكيل الوفد السوداني يطلب فيها انتداب بعض المحامين المصريين للسفر إلى السودان للدفاع عن الأحرار الذين أحيوا إلى المحاكمة ، فقررت النقابة إيفاد بعثة مؤلفة من المحامين : مكرم عبيد ، عبدالرحمن الرافعي ، علي أيوب ، علي بدوي ، عبد الفتاح الشلقاني ، أحمد حسين ، علي عبدالعظيم ، صلاح عبدالحافظ ، حنفي عبود

وأبرقت إلى الأستاذ نور الدين باستعدادهم العاجل للسفر إلى السودان ولكن لم يكند يصدر هذا القرار من النقابة حتى أخذت حكومة السودان تضع العقبات والعراقيل أمام المحامين ، وكانت تصرفات الحاكم العام للسودان والسكرتير القضائي لحكومته من يوم أن تألفت البعثة إلى إعادتها بالقوة من وادى حلفا سلسلة من الاعتداءات الجائرة التي لا يقرها حق ولا قانون ، وهى من أولها إلى آخرها مظاهر سافرة للحنق على كل صلة بين شقى الوادى ، والسعى الحثيث فى الفصل بينهما

فأول هذه التصرفات أن السكرتير القضائي رفض طلب الأستاذ نور الدين اختيار أعضاء البعثة محامين للدفاع عنه أمام محكمة (عطبرة) ، وكانت حججه فى هذا الرفض أن المحامين المصريين غير ملين بقوانين السودان ! وهى لعمرى حجة واهية وأعقب هذا التصرف تصرف آخر ، لا يقل عنه شذوذا واعتسافا ، وذلك أن الأستاذ نور الدين طلب من المحامين أن يحضروا إلى السودان ولو كمرقبين إذا لم يتسن لهم المرافعة فيها ، فاعتزمتنا الذهاب إلى السودان تلبية لهذه الدعوة الصادقة ، وهنا اعترضتنا عقبة أخرى ، وانتقلت المسألة إلى مرحلة جديدة من مراحل التحدى والاعتساف ، فإن حكومة السودان رفضت الترخيص لنا بالسفر إلى السودان ولو كزائرين ، فجاء هذا التصرف معلنا لسياسة العنت والاضطهاد التي اتبعها الحاكم العام ، ولا شك أن المحامين المصريين وكل مصرى ليسوا فى حاجة إلى ترخيص بالسفر إلى السودان ، وليس فى قوانين البلاد أى نص يحتم هذا الترخيص ، ولا غرو فإن مصر والسودان وطن واحد ، ولا يحتاج المواطن الى ترخيص للذهاب من بلدة الى أخرى فى أرض الوطن

ذهبنا الى السودان بهذه العقيدة ، وامتأجرنا طائرة من طائرات شركة مصر للطيران لنقلنا إلى الخرطوم

من وحي الطائرة

تحركت بنا الطائرة صبيحة يوم الجمعة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، وحلقت بنا فى

الجوقاصدة الى السودان ، فشعرنا بشقى الخواطر والأحاسيس تتجاذبنا ، ونخفق لها قلوبنا

فى تلك اللحظات العلوية التى حلقت بنا الطائرة على ارتفاع بلغت ذروته نحو عشرة آلاف متر ، يحملنا الأثير على متن الهواء ، بين الأرض والسماء ، خشعت قلوبنا لله جلست قدرته ، وازددنا إيماناً بعظمته ، سبحانه وتعالى ، خالق كل شىء ، وواهب كل خير ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شىء قدير ! رأينا الأرض تبدو لنا من هذا العلو الشاهق ضئيلة صغيرة ، حساً ومعنى ، فالمدن والقرى ، والمعالم والمشاهد ، والمصانع والمزارع ، والقفر والحضر ، والجبال والوديان ، نلحها كأنها رقعة صغيرة من الطبيعة ، أو لوحة دقيقة من الرسوم الصامتة ، أما الخلائق والناس ، فلا يدركهم البصر ، ولا يتنازلهم النظر ، ولا نسمع لهم صوتاً ، أو نحس لهم ركزاً !

غير أن منظر واحد كان يبدو لنا من نوافذ الطائرة رائعاً أخذاذاً ، جليلاً مهيباً ، وهو منظر النيل ، ينساب فى هدوء وعظمة ، سائراً باسم الله ، يتهادى فى مشيته ، ويطوى الآلاف من الكيلومترات ، من منبعه فى أقصى السودان ، الى مصبه فى شمال الوادى ، حاملاً على طول مجراه عوامل الخصب والحياة ، والحضارة والعمران ، وقد ازددنا إيماناً حينما كنا نشاهده بين آن وآخر ، بأنه الرمز الخالد لوحدة الوادى ، يصل جنوبه بشماله ، ويربط شماله بجنوبه ، ويجعل منهما دولة واحدة ، ووطناً واحداً ، وتذكرت وأنا أحس بهذا الشعور كلمات المرحوم محمد بك فريد إذ قال سنة ١٩١٧ :

« يجب أن يكون وادى النيل لنا وحدنا - أى المصريين والسودانيين - غير مقسم ولا مجزأ ، كما كان كذلك منذ أن وجد الأب البار لهذا الوادى ألا وهو النيل ،

فى أثناء الرحلة تلقت الطائرة فى عرض الجو رسالة لاسلكية بأنه غير مسموح لها أن تواصل الرحلة إلى الخرطوم وأنها مأمورة بأن تهبط فى وادى حلفا ، وهى مدينة من مدن السودان

وهنا ابتدأت المرحلة الثالثة من الاعتساف والعدوان ، وذلك أن الطائرة اضطرت الى الهبوط في مطار وادى حلفا ، وما كان لها أن لاتدعن لهذا الأمر ، وإلا تعرضت وتعرض ركابها للخطر المحقق ، إذا هي استمرت في سيرها ، فزلت الطائرة في مطار وادى حلفا في منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، أى أنها قطعت المسافة بين القاهرة ووادى حلفا في ثلاث ساعات ، وهذه المسافة يقطعها المسافر بالقطار والباخرة في ثلاثة أيام تقريبا ، نزلنا من الطائرة ، فاستقبلنا المستر (بن) مفتش الإقليم ومن معه ، وذهبوا بنا الى فندق النيل في وادى حلفا ، وهناك أنبأنا المستر (بن) بأن حكومة السودان لاتوافق على ذهابنا الى الخرطوم ، وتأمرنا بالبقاء حيث نحن ، وبعد أخذ ورد أنهى إلينا في مساء اليوم نفسه (يوم الجمعة) أن الحكومة قررت عدم بقاءنا في السودان ، ولا في وادى حلفا ذاتها ، وأنها تأمرنا بالرحيل والعودة الى مصر في الصباح الباكر من اليوم التالى

فلم ندع لهذا الأمر ، وحاججناهم بأن من حقنا الذهاب الى الخرطوم والى العظيرة لى نؤدى واجب الدفاع عن مواطنينا السودانيين الذين ندبونا لهذه الغاية ، ولكن هذه الحجج ذهبت أدراج الرياح أمام قوم لامنطق لهم إلا القوة ، وأصرروا على موقفهم ، وأصررنا على البقاء الى أن نتابع السير الى الخرطوم ، وهناك هددونا باستعمال القوة لإعادتنا الى مصر ، وجاءوا فعلا بقوة مسلحة حاصرت الفندق ونقلوا امتعتنا منه وأجلونا عنه بالقوة وأركبونا باخرة من بواخر حكومة السودان أقفلت بنا الى أسوان ، فوصلناها ظهر يوم الأحد ٢٨ نوفمبر ، وهكذا منعنا بالقوة من البقاء في السودان ، وهو جز. من أرض الوطن ، ومنعنا بالقوة من الوصول الى الخرطوم أو العظيرة ، ومنعنا بالقوة من أداء مهمة الدفاع عن مواطنينا في السودان

كل هذه التصرفات أساسها العدوان والطغيان ، وقوامها القوة والاستهتار بأقدس الحقوق والحريات ، ولا يمكن أن تصل القوة الغشوم الى أبلغ من هذا المدى

كان أكبر عزاء لنا في هذه المحنة هو شعورنا أن التيجاء الحاكم العام للسودان

الى هذه التصرفات الجائرة جاء أقوى برهان على تعلق السودانين بمواطنهم المصريين ، واعتقاد الانجليز أن قلوب السودانين معنا ، ولذلك حالوا بيننا وبينهم ، وهى حجة جديدة تدحض مزاعم الانجليز أن السودانين يريدون الانفصال عنا ، وتثبت أن ما يدعونه من أنهم يهدفون إلى رفاهية السودانين واستقلالهم إنما هى دعوى زائفة تستر نياتهم الاستعمارية . وأنهم إنما يعملون على جعل السودان مستعمرة بريطانية خصب ، وفى سبيل هذه الغاية يريدون قطع كل صلة بينه وبين مصر

إن علينا واجبا وطنيا تقتضيه منا مصلحة مصر والسودان على السواء ، وهو أن نكافح كفاحا مستمرا لإحباط هذه التدابير وتحرير السودان من ربة الاستعمار ، فإذا أدبنا واجبنا فى ثبات وإخلاص ومثابرة وصلنا ولاريب الى غايتنا ، إذ لا تستطيع القوة مهما بلغت أن تقطع ما أمر الله به ان يوصل

أثارت هذه الرحلة العاصفة رأى العام فى مصر ، فقامت المظاهرات فى جميع المحطات الرئيسية التى مر بها القطار العائد بالمحامين ، واستقبلتهم الجموع الحاشدة فى محطة العاصمة يوم وصولهم ، وكان يوما مشهودا

كان لهذه الرحلة صداها فى السودان ، فقد أثارت الخواطر ، وجرت المحاكات فى جو استبدادى ، وامتنع المحامون السودانيون عن الدفاع عن المتهمين ، احتجاجا على تصرفات الانجليز وعلى منع زملائهم المصريين من الحضور إلى السودان وقضت المحاكم بعقوبات شديدة على كثير من الأحرار

وأضرب المحامون فى مصر إضرابا عاما يوم الأحد ٢٨ نوفمبر احتجاجا على هذه السياسة الانجليزية العاشمة

افتتاح الجمعية التشريعية بالسودان

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨

بالرغم من مقاطعة الوطنيين والمجاهدين في السودان للنظام الذي ابتدئته السياسة الاستعمارية - نظام الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي - فإن الحكومة قد نفذت هذا النظام الزائف ، وافتتحت الجمعية التشريعية يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وألقى السير روبرت هاو الحاكم العام خطبة افتتاح الجمعية باللغة الانجليزية ، وبعد انتهائه منها ألقى أحد السكرتيرين ترجمتها الى اللغة العربية

وأعقبه السيد محمد صالح الشنقيطي رئيس الجمعية ، فألقى كلمة وجيزة أعرب فيها عن أمله في ان تكون الجمعية خطوة لوضع اساس الحكم الذاتي في السودان ، وان هدف الأعضاء هو انشاء حكم ديموقراطي صحيح ... وختم كلمته بشكر السير روبرت هاو الحاكم العام وسلفه السير هدلستون

وبالرغم من المظاهر الرسمية التي أحيط بها الاحتفال ، فإن المجاهدين والوطنيين عقدوا في هذا اليوم اجتماعات كبيرة في الخرطوم وأم درمان للاحتجاج على هذا النظام ، والمطالبة بتحرير السودان من الاستعمار ، وتألفت مظاهرات للهتاف بسقوط الجمعية وسقوط الاستعمار صدها البوليس بالقوة

إضراب ضباط البوليس

ابريل سنة ١٩٤٨

لأول مرة في مصر أضرب رجال البوليس وعلى رأسهم ضباطه عن العمل في شهر ابريل سنة ١٩٤٨ ، وقد سبق هذا الإضراب ان تقدموا بمطالب لهم ترتبط بتحسين حالتهم ، أهمها زيادة رواتبهم وقصر وظائف هيئات البوليس والأمن العام على خريجي كلية البوليس من الضباط ، ومعاوني الإدارة حملة الليسانس دون غيرهم ، ومساواة العسكريين منهم برجال الجيش ، والإداريين برجال القضاء في المرتبات والعلاوات والامتيازات كافة

قدموا هذه المطالب، فلم تكن الحكومة بالبت السريع فيها، فهددوا بالإضراب، فلم تكثر لهذا التهديد

فنفذوا عزمهم وامتنعوا عن العمل يوم ٥ ابريل سنة ١٩٤٨ في العاصمة والاسكندرية والأقاليم

ووقعت حوادث نهب في الاسكندرية ارتكبها بعض الاشرار، اعتماداً على امتناع رجال البوليس عن قمع العدوان، وأمرت الحكومة فصائل من الجيش النزول إلى المدينة لحفظ الأمن، ولولا نزول الجيش في المدينة لاستفحلت الفتنة واتسع مداها

كان هذا الإضراب صدمة شديدة لوزارة النقراشي، لأنه باعد بينها وبين الرجال الذين تعتمد عليهم في حفظ الأمن والنظام، وقد عاد رجال البوليس إلى عملهم بعد أن هددهم الحكومة بالفصل، ورغم عودتهم وإخلائهم إلى السكينة فإن قلوبهم قد اضطغنت بالكرامية لوزارة النقراشي، مما بدأ أثره في انتخابات يناير سنة ١٩٥٠، إذ انحازوا في معظم الدوائر للوفديين وساعدوهم على الظفر بأغلبية المقاعد النيابية

إضراب المرضى

وأعقب انتهاء إضراب البوليس إضراب المرضى بمستشفى قصر العيني، طالبين زيادة أجورهم وتحسين حالتهم، وقد اعتصموا بالمستشفى وأشعلوا النار في بعض أقسامه، مما اضطر الحكومة إلى الاستعانة بالجيش والبوليس على إجلائهم عنها وقدمت المسؤولين منهم إلى المحاكمة، وأصدر القضاء فيهم أحكاماً رادعة

حرب فلسطين

١٥ مايو سنة ١٩٤٨ — ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

على أثر صدور قرار هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين،

أعلنت بريطانيا أنها ستنتهي انتدابها على تلك البلاد ، وحددت لانتهاه يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨

وكان مفهوما ومعروفا أن الانجليز متفقون مع اليهود على أن يحلوا محلهم في فلسطين، فقبل جلائهم عنها استوردوا السلاح والعتاد، وأنشأوا معاقلمهم، وأعدوا قواتهم تحت اسم الانجليز وبصرهم ، وبمعاونتهم ومساعداتهم ، وقبيل جلائهم سلموهم مدينة حيفا ثغر فلسطين الهام

وقد اتفقت الدول العربية على أن تدخل فلسطين بجيوشها بمجرد خروج القوات الإنجليزية منها، لكي يعيدوها إلى أهلها العرب ويخرجوا منها قوات اليهود على أن سياسة الدول العربية في هذه المسألة الخطيرة كانت خرقاء متخاذلة ، سارت إلى حد كبير مقاصد السياسة البريطانية

فقد كان واجبا عليها لو كانت جادة في إنقاذ فلسطين ، أن تمد المجاهدين فيها بالعتاد والسلاح والمال والمتطوعين قبل انتهاء الانتداب البريطاني ، وعلى الأخص منذ صدر قرار التقسيم من هيئة الأمم المتحدة ، وكان يكفي هذا المدد والعون لكي يحول دون تمكين اليهود من وضع أيديهم على البلاد ، فإن المجاهدين العرب قد قاموا الانتداب البريطاني واليهود معا سنين عديدة من قبل ، فلو أنهم لقوا من الدول العربية العنصر والعون دون إعلانها الحرب ، لكان ذلك كافيا لمنع اليهود من إنشاء دولتهم ، ولكن الدول العربية مسيرة منها للسياسة البريطانية وإبقاء على صلاتها الودية بها ، لم تحرك ساكنا حتى انتهى الانتداب البريطاني ، وتركت الوقت يضيع سدى في اجتماعات عقيمة وتصريحات جوفاء لم تقترن بأى عمل جدى ، ولم تتحرك جيوشها إلا بعد خروج الانجليز من فلسطين وتسليمهم إياها إلى اليهود

ثم إن هذه الجيوش - مع الأسف - كان ينقصها العتاد والسلاح والقيادة الصالحة ، وكان ينقصها أيضا الحزم وخلوص النية والتعاون الصادق بين الحكومات العربية نفسها ، فأدى هذا النقص والتخاذل إلى هزيمة هذه الجيوش أمام شرازم اليهود المنظمة المستبصلة في الحرب والقتال

وقد ثبت من الحقائق التي تكشففت بعد انتهاء هذه الحرب أن هذه الجيوش لم تسكن على تمام الأبهة والاستعداد، وتبين أن الجيش المصري بالذات ، وهو الذي وقع عليه العبء الأكبر في هذه الحرب ، لم يكن مستعدا الاستعداد الكافي للقتال على أن الجيش المصري - ضباطه وجنوده - قد أدى واجبه كاملا وبرهن على بطولته في ميدان القتال ، رغم الفوضى التي كانت تسيطر على قيادته والنقص في سلاحه وذخيرته ومؤناته ، وخططه الحربية ، وقد أبدى المتطوعون من المصريين ، شجاعة في القتال تسطر لهم بمداد الشكر والثناء ، مما برهن على أن الأمة المصرية تتوافر فيها الروح الحربية وصفات الجندية والشجاعة والاستعداد لخوض غمار الحروب ، ولا ينقصها إلا القيادة الصالحة والعتاد والذخيرة

وقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالدولة الصهيونية في ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ ، وكانت أول دولة اعترفت بها ، فكان هذا الاعتراف بعد قرار التقسيم الصادر من هيئة الأمم المتحدة نصراً معنوياً ومادياً كبيراً للدولة الصهيونية ولم تسكد تمضي ثلاثة أسابيع على بداية الحرب حتى تدخل مجلس الأمن ، وطلب الى الفريقين عقد هدنة بينهما ، فسرعان ما استجابت الدول العربية ، واستجاب اليهود أيضا الى هذا الطلب ، وقبلوا عقد هدنة لمدة أربع أسابيع ، واشترطت الدول العربية منع هجرة اليهود إلى فلسطين ومنع إمداد القوات اليهودية فيها بالعتاد والسلاح من الخارج ، وقد نفذت الهدنة ، ولم يسكت ث اليهود لهذه الشروط

وتنفيذاً لهذه الهدنة وقف القتال من يوم الجمعة ١١ يونيو سنة ١٩٤٨ ، وخرق اليهود شروط الهدنة غير مرة ، ولم تحرك الدول العربية ساكناً ، واقتصرت على احتجاجات عقيمة إلى مجلس الأمن ، وتلقى اليهود الامداد من أمريكا وأوروبا خلال الهدنة ، وتقوى مركزهم العسكري أكثر مما كان وندبت هيئة الأمم المتحدة السكونت فولك برنادوت للتوفيق بين العرب واليهود ، ووضع تسوية في فلسطين ، ولكنه أخفق في وساطته

وانتهت مهلة الهدنة دون جدوى ، واستؤنف القتال يوم الجمعة ٩ يوليه

سنة ١٩٤٨

ثم وقف للمرة الثانية في ١٨ منه استجابة لطلب مجلس الأمن الذي قرر وقف إطلاق النار في مدينة القدس وفي فلسطين كافة ، إلى أن يوجد حل سلمي لمشكلتها ، وخرق اليهود شروط الهدنة هذه المرة أيضا ، فقابلت الدول العربية هذا العدوان بالاحتجاجات المنمقة ، واشتد القتال في مدينة القدس

وكان السكونت برنادوت يواصل مفاوضاته لإيجاد حل بين العرب واليهود ، وقد أتهمه هؤلاء بانحيازه إلى جانب العرب ، فأطلقوا عليه الرصاص من مدفع رشاش يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وهو في القدس ، فمات لوقته

كان قتل وسيط هيئة الأمم المتحدة ، جناية مروعة ، دلت على استهانة اليهود بهذه الهيئة ووسيطها ، ومع ذلك ظلوا موضع عطفها وتعريضها وتحيزها

وعين مجلس الأمن الدكتور رالف بانس وسيطا مؤقتا خلفا للسكونت برنادوت لمتابعة مساعي التوفيق بين العرب واليهود

وبالرغم من قيام الهدنة رسميا هاجم اليهود القوات المصرية غدراً في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨ ، وهو أشد هجوم شنوه في حرب فلسطين ، وكان غرضهم أن يأخذوا الجيش المصرى على غرة ويضربوه ضربة قاصمة ، ولكن تراجعهم وتقصير خطوطه أنقذ الموقف ، وكان للواء أحمد فوزاد صادق القائد العام للجيش المصرى في المرحلة الأخيرة من الحرب فضل كبير في هذا الإنقاذ ، وقد اشتد القتال بين الفريقين ، وعظمت الخسائر من الجانبين ، ووقفت جيوش الدول العربية الأخرى جامدة لا تحرك ساكناً ، ولا تمدد للجيش المصرى يد المساعدة والمعونة ، واستقال وزير الدفاع اللبناني احتجاجاً على ترك مصر تواجه وحدها العدوان الصهيونى ، وأخذ الناس يتسالمون في مصر : أين الجيوش العربية ؟ وأين جامعة الدول العربية ؟

وهاجم اليهود المجدل وحاصروا (الفالوجه)

واستمر هجوم اليهود على المواقع المصرية في نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٤٨ ،

فثبت الجيش المصرى لهجاتهم ، وسكنت جيوش الدول العربية مرة أخرى ، وتركته يتلقى وحده عبء القتال ، حتى كأن الجامعة العربية اسم لا حقيقة له ولا وجود !

حصار الفالوجه

حاصر اليهود الفالوجه ، وهى قرية تقع على بعد ٤٠ كيلو متراً من غزة و ٧٥ كيلو متراً من القدس ، وكان يربط بها فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨ اللواء الرابع بقيادة القائم مقام (الأمير اللى) السيد طه ، وقد بدأ حصارها فى ١٦ أكتوبر ، واستمر مائة وثلاثين يوماً كاملة والقوة المصرية صامدة أمام هذا الحصار لا تدعن ولا تستسلم ، واحتمل أفرادها عناء القتال والحصار بثبات وشجاعة وصبر جعل منهم مفخرة من مفاخر الجيش المصرى ، وظلت روحهم قوية عالية إلى أن تم توقيع الهدنة الدائمة فى جزيرة رودس ، وكان من شروطها أن تبارح القوات المصرية الفالوجه بأسلحتها ومعداتها وعتادها ابتداء من ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٩ وقد استقبل الشعب أبطال الفالوجه واحتفلت العاصمة بعودتهم فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ احتفالاً قومياً رائعاً

الهدنة الدائمة بين مصر وإسرائيل

وتدخل مجلس الأمن من جديد وتدخلت الولايات المتحدة ، فقبلت مصر وقبل اليهود وقف القتال ابتداء من ٧ يناير سنة ١٩٤٩ ، وجرت بعد ذلك مفاوضات فى جزيرة رودس بين مندوبين عن مصر ومندوبين عن حكومة إسرائيل ووسيط هيئة الأمم المتحدة الدكتور رالف بانس لعقد هدنة دائمة بين مصر واليهود ، وأسفرت هذه المفاوضات عن توقيع اتفاق بمدينة رودس يوم الخميس ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ بإقرار هدنة دائمة بين مصر واليهود ، وهى الهدنة التى انتهت بها عمليات القتال فى فلسطين ، وقد تم توقيع هذه الهدنة فى عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى ، ومن أهم شروطها ما يلى :

- ١ - يصبح القطاع الساحلى من حدود مصر إلى نقطة تبعد ١٥ كيلو متراً شمالى غزة تحت سيطرة القوات المصرية
- ٢ - تلسحب القوات المصرية من الفالوجه على أن يبدأ ذلك فى ٢٦ فبراير
- ٣ - يجرى تبادل الأسرى بين الفريقين فى العشرة الايام التالية
- ٤ - يمتنع الفريقان عن القيام بأى حركات عسكرية أو زيادة الذخائر أو المهمات الحربية
- ٥ - يمتنع الفريقان عن إنشاء أى مطارات فى فلسطين
- ٦ - يمنح كل من الفريقين أربعة أسابيع لتخفيض قواتهما حتى تكون الهدنة نافذة المفعول

شهداء الجيش المصرى

فى حرب فلسطين

إن أنصع صفحة فى حرب فلسطين هى صفحة الضباط والجنود والمنطوعين الذين جادوا بأرواحهم فى ميدان القتال، فسطروا بدمائهم مجداً خالداً للجيش المصرى، يزين تاريخه الحديث، ويصل حاضره بماضيه العظيم، ومن حق هؤلاء الأبطال الشهداء أن نسجل هنا أسمائهم بمداد الفخر والإعجاب، تمجيداً لشجاعتهم وبطولتهم، واعترافاً بفضلهم على الجيش المصرى وعلى الوطن عامة :

قائم مقام أحمد عبدالعزيز استشهد فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٨ بالقرب من عراق المنشية
قائم مقام أحمد فهم بيومى استشهد فى ٥ يناير سنة ١٩٤٩ - رفح
قائم مقام أحمد عبدالسلام عفيفى استشهد فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨ معركة تقاطع الطرق
يوزباشى أنور محمد الصيحي استشهد فى ٢٠ مايو سنة ١٩٤٨ بير سبع
صاغ عز الدين صادق الموجى استشهد فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٨ دير سنيد
يوزباشى مصطفى كمال محمود عثمان استشهد فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٨ دير سنيد
الملازم الأول أحمد تيسير بشير استشهد فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٨ دير سنيد

يوزباشى محمد ابراهيم الموجى	استشهد فى ٢٣ مايو سنة ١٩٤٨	دير سليد
الملازم الثانى عبده السيد قاسم	استشهد فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨	
الصاغ الدكتور محمد السايح عدلى	استشهد فى ٢ يونيه سنة ١٩٤٨	عراق سويدان
يوزباشى صلاح الدين محمد ابراهيم	استشهد فى ٢ يونيه سنة ١٩٤٨	اسدود
بيكباشى أحمد فواد	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	اجامه
صاغ عبدالمنعم اسماعيل خليف	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	غزة
يوزباشى محمد محسن حمد	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	المجدل
ملازم أول مصطفى حامد حميد	استشهد فى ٧ يونيه سنة ١٩٤٨	المجدل
صاغ أنطون ابراهيم جرجس	استشهد فى ٨ يوليه سنة ١٩٤٨	دير سليد
يوزباشى محمد رفعت على فهمى	استشهد فى ٩ يوليه سنة ١٩٤٨	عبدیس
البكباشى محمد وجيه أحمد خليل	١٠ د د د	نجبا
يوزباشى اسماعيل محي الدين	١٠ د د د	جوليس
يوزباشى محمود فهمى حافظ	١٠ د د د	نجبا
صاغ مصطفى كامل محمد	١١ د د د	نجبا
يوزباشى صالح عبدالسلام العطار	١١ د د د	نجبا
صاغ أبو بكر ابراهيم زلاوى	١٥ د د د	بيرون اسحق
صاغ فؤاد نصر هندی	١٥ د د د	بيرون اسحق
صاغ محمد عبد المنعم العديسى	١٥ د د د	بيرون اسحق
يوزباشى عبد المنعم حمزة صديق	١٥ د د د	بيرون اسحق
يوزباشى محمد عزت طولان	١٥ د د د	أسدود
البكباشى شفيق معوض	١٦ د د د	بيرون اسحق
البكباشى فليب حنا بقطر	١٦ د د د	أسدود
يوزباشى مصطفى كمال حسين زكى	١٦ د د د	أسدود
صاغ محمد سالم عبد السلام	١٨ د د د	السلوج
يوزباشى محمد جمال الدين برعى	٢٣ د د د	بير سبع

المجلد	٣	أكتوبر سنة ١٩٤٨	ملازم أول إبراهيم محمود سالم استشهد في
أحمد عوض إبراهيم	٧		
يوزباشى أنور محمد طعمه	١٦		معركة تقاطع الطرق
يوزباشى يسرى راغب فهمى	١٦		المجلد
الصاغ الدكتور حسن محمود الحلوانى	١٨		مستشفى المجدل
صاغ ييوى على شافعى	١٩		الحليقات
صاغ جلال السيد حجاج	١٩		غزة
يوزباشى حسن اسماعيل يسرى	١٩		الحليقات
يوزباشى مصطفى كمال شمس الدين أبو زهرة	١٩		الحليقات
صاغ حلى جمعه سليمان	٢٢		بير سبع
يوزباشى محمود طه على عطعوط	٢٢		غزة
صاغ محمود سامى	٢٩		
صاغ محمد محمد جلال	١٦	نوفمبر	القالوجه
الملازم الثانى عبدالعزيز إبراهيم أحمد الحوت	١٩		
أحمد عبد الوارث أحمد	٢٩		
صاغ محمد جمال الدين ماش	٦	ديسمبر سنة ١٩٤٨	الشيخ نوران
صاغ حلى شلبى عبده	٧		خان يونس
صاغ السيد محمد أبوشادى	٢١		رفح
يوزباشى على سلام	٢٣		دير البلح
يوزباشى محمد نهاد طه فهمى	٢٣		
الملازم الأول بسيونى محمود بسيونى	٢٣		
شوقى نيقولا ديميان	٢٣		
عباس أحمد محمد الشريبنى	٢٣		
محمود صدقى محمد	٢٣		
بكباشى أحمد جلال	٢٦		العوجة

صاغ عبد الرؤف نور الدين	استشهد في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨	العسلوج
صاغ محمد صلاح الدين شعبان على أحمد	د د ٢٦ د د	العسلوج
يوزباشي محمد أنور عوض	د د ٢٦ د د	العسلوج
بكباشي حسن سليمان مجدي	د د ٢٧ د د	العسلوج
صاغ سعد حنفي حسن	د د ٢٨ د د	أبو عجيلة
قائد سرب سعد صادق الدويني	استشهد في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨	
قائد أسراب نصر الدين محمد نصر الدين زغلول	استشهد د ٢٢ مايو ١٩٤٨	
قائد سرب محمد عبد الكريم محمد محرم	استشهد د ٢٢ مايو ١٩٤٨	
قائد سرب تحوتمس كامل إبراهيم غبريال	استشهد د ٢٢ مايو ١٩٤٨	
الملازم الثاني عبد الوهاب خليفة	استشهد د ٣ يونيو ١٩٤٨	
الملازم الثاني بطرس القمص جرجس	استشهد د ٤ يونيو ١٩٤٨	
يوزباشي محمد عبد الرحمن اسماعيل	استشهد د ١٢ يولييه ١٩٤٨	نجبا
قائد أسراب سيد عفيفي الجنزوري	استشهد د ١٨ يولييه ١٩٤٨	أسدود
قائد جناح نجيب عبد العزيز بسيوني	استشهد د ٢٩ أغسطس ١٩٤٨	
قائد أسراب محمد عبد الحميد أبو زيد	استشهد د ٢٠ أكتوبر ١٩٤٨	
قائد سرب مختار سعيد	استشهد د ٢١ أكتوبر ١٩٤٨	العريش
قائد أسراب محمد عدلى كفاقي	استشهد في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨	
قائد أسراب مصطفى صبرى عبد الحميد حسنى	استشهد د ٩ نوفمبر ١٩٤٨	
قائد سرب خليل جمال الدين العروسي	استشهد د ١٧ نوفمبر ١٩٤٨	الفالوجه
طيار أول إبراهيم نور الدين عبد الفتاح	استشهد د ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨	
قائد أسراب مصطفى كمال نصر	استشهد د ٣١ ديسمبر ١٩٤٨	قرب أبو عجيلة
ملازم أول محمد السيد أحمد توفيق قرطام	استشهد د ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨	أبو عجيلة
ملازم أول كمال أحمد شافعى	استشهد د ٣١ ديسمبر ١٩٤٨	العوجة
بكباشي محمد لبيب عاطف السبادوني	استشهد د ٤ يناير ١٩٤٩	رفع
صاغ صبحى إبراهيم فهمي	استشهد د ٤ يناير ١٩٤٩	رفع

صاغ محمد جمال خليفة	استشهد في ٤ يناير ١٩٤٩	رفع
يوزباشى سيد أبو العلا إبراهيم	استشهد د ٤ يناير ١٩٤٩	العوجه
ملازم أول محمد سامى يوسف نخر	استشهد د ٤ يناير ١٩٤٩	رفع
ملازم ثان نجيب اسحاق ميخائيل	استشهد د ٤ يناير ١٩٤٩	رفع
يوزباشى عبد العظيم محمد الطيب أحمد	استشهد د ٥ يناير ١٩٤٩	رفع
ملازم أول حلمى كمال عبد القوى	استشهد د ٦ يناير ١٩٤٩	رفع
صاغ محمد عبد الهادى محمد	استشهد د ٧ يناير ١٩٤٩	رفع
يوزباشى أحمد جمال الدين محمد يونس	استشهد د ٧ يناير ١٩٤٩	رفع
يوزباشى عبد السلام إبراهيم فريد	استشهد د ٧ يناير ١٩٤٩	رفع
يوزباشى على شاكر الروبى	استشهد د ٨ يناير ١٩٤٩	الدنجور
بكباشى محمود على عيسى	استشهد د ١١ يناير ١٩٤٩	
صاغ مصطفى محمد رجب	استشهد د ١١ يناير ١٩٤٩	
صاغ إبراهيم جمال الدين نجيت	استشهد د ٢٤ فبراير ١٩٤٩	-
يوزباشى جمال الدين محمد محمود	استشهد د ١ يوليه ١٩٤٨	الشيخ نوران
ملازم أول مصطفى راشد		
ملازم أول بشارة كامل بشارة		
ملازم أول وفقى على رضا		
ملازم أول كمال حسين المنيرى	استشهد في ٢٠ ابريل ١٩٤٩	غزة
ملازم ثان عوض محمد عوض حوصل	استشهد في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨	الفالوجه

وهناك شهداء آخرون لم يشملهم الإحصاء بعد ، وشهداء عديدون من الجنود والمنتطوعين ، جديرون بأن تضم أسمائهم إلى قائمة الشرف في حرب فلسطين ، رحمهم الله جميعا ، ولهم المجد والخلود

إعلان الأحكام العرفية

١٣ مايو سنة ١٩٤٨

في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ صدر مرسوم بإعلان الأحكام العرفية ابتداء من ١٥ مايو من تلك السنة ، وعين محمود فهمي النقراشي رئيس الوزارة حاكما عسكريا وقد صدر هذا المرسوم لمناسبة حرب فلسطين ، ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية لا يجيز إعلان هذه الأحكام في مثل هذه الحالة ، فقد أصدرت الوزارة بعد موافقة البرلمان قانونا جديدا (رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨) بإضافة حالة جديدة يجوز فيها إعلان الأحكام العرفية ، وهي حالة تأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تموينها وحماية طرق مواصلاتها وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها وأعمالها العسكرية خارج المملكة المصرية ، على ألا يكون ذلك إلا فيما تقتضيه سلامة هذه الجيوش

ولما كان قانون سنة ١٩٢٣ يجيز لمجلس الوزراء توسيع اختصاصات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، فقد حتم القانون الجديد أن يعرض قراراته الصادرة في هذا الشأن على البرلمان في خلال أسبوع من تاريخ صدورها ، فإذا لم تعرض في هذه المدة أو لم يقرها أحد المجلسين بطل العمل بها

ونص هذا القانون على أن يسرى مفعوله لمدة أقصاها ستة ، ابتداء من تاريخ العمل به ، أى من يوم نشره في الجريدة الرسمية ، وقد نشر فيها يوم صدوره (١٣ مايو سنة ١٩٤٨)

موجة القتل والإرهاب

١٩٤٥ — ١٩٤٩

اجتاحت البلاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية موجة من القتل والإرهاب والإجرام ، بدأت بمقتل المرحوم الدكتور أحمد ماهر في فبراير سنة ١٩٤٥ ، ثم أخذت تتطور وتنوع مظاهرها حتى أوائل سنة ١٩٤٩

وإن المرء ليتساءل كيف استفحلت هذه الحركة المفزعة ، في حين أن البلاد في إبان ثورة سنة ١٩١٩ التي بلغ فيها الإلتجاء إلى وسائل العنف أقصى مداه لم تشهد مثل هذه الاعتداءات الفردية المروعة

إني لا أجد تعليلاً لهذه الظاهرة - أنا الذي استنكر هذه الاعتداءات وأدين بمبدأ عدم العنف - إلا أنها مظهر ضعف في الحركة الوطنية ، فحيث كانت الحركة عامة شملت البلاد من أقصاها إلى أقصاها لم تكن في حاجة إلى مثل هذه الاعتداءات ، ولكن الحركة الوطنية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تضائلت فيها تلك الروح التي تميزت بها ثورة سنة ١٩١٩ ، فظهرت متخاذلة متشاقلة ، منحصرة في فئة قليلة من الشباب ، فقدوا النظام الذي عرف به أسلافهم ، كما فقدوا التوجيه والإرشاد الضروريين لنجاح كل حركة وطنية ، ومن ثم ساورت بعض الرووس لوثة عصبية أفسدت عليهم التفكير السليم ، وأوحت اليهم ارتكاب جرائم القتل والتخريب

وقد ساعد على استفحال هذه الروح تمجيد هذه الجرائم على لسان المحامين المدافعين عن المتهمين فيها ، وإفساح المحاكم صدرها أحياناً لسماع عبارات التحجيز والتمجيد ، مع إباحة نشرها وإذاعتها ، وجنوحها في بعض المحاكمات إلى الاسترسال فيها ، وصدور أحكام مخففة في بعض جرائم القتل ، بدت كأنها تحريض على ارتكابها ، وأخص بالذكر قضية مقتل أمين عثمان سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، ومحاكمة قتلة المرحوم أحمد الحازندار سنة ١٩٤٨

وكان لأسلوب بعض الصحف أيضاً أثر في التحريض على القتل ، بإضفاء صفات البطولة على كثير من مرتكبي هذه الجرائم ، والتنويه « بتضحياتهم » ، والإشادة بمواقفهم ، ورفعهم إلى مصاف العظماء والأبطال ، وترديد أقوالهم وأقوال المحامين عنهم ، ووضعها في إطارات ومواضع تلفت الأنظار وتثير إعجاب الجماهير

وجاءت حرب فلسطين فكان لها أثرها في إشاعة روح القتل والتدمير ، فإن الشباب الذين تطوعوا في هذه الحرب واعتادوا حياة القتل والقتال وأنفوسوا دوى الرصاص والمدافع والقنابل ، عادوا من الميدان وقد أشربوا روح العنف وسفك الدماء

وكان لحوادث القتل والتدمير التي ارتكبتها اليهود في فلسطين ضد الانجليز أثر كبير أيضا في التحريض على مثل هذه الجرائم ، عن طريق التقليد في الكفاح وبما زاد في تفاقم موجة القتل والإجرام أن العنصر الإرهابي من جماعة الإخوان المسلمين ، اعتنقها وعدّها وسيلة لقلب نظام الحكم في البلاد ، إن العنصر الإرهابي في هذه الجماعة كان يرمى من غير شك إلى أن يؤول إليها الحكم ، ولعلمهم استبطأوا طريقة إعداد الرأي العام لتحقيق هذه الغاية عن طريق الانتخابات ، فأروا أن القوة هي السبيل إلى إدراك غايتهم ، وهم لا يلامون على التفكير في الوصول إلى الحكم ، لأن من حق كل جماعة أو هيئة سياسية أن تسعى إلى الحكم إذا كان غرضها الإصلاح ، ولكن الوصول إليه إنما يكون بالطرق المشروعة ، لا بطريق القتل والتدمير ، أو سفك الدماء والتخريب

أما تطلع الإخوان المسلمين إلى الحكم ، فأمر لا ريب فيه ، وقد بدا من تصريحات الأستاذ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين أنه واصل إلى الحكم يومئذ ، ولعله كان يعتقد أنه يصل إليه عن طريق انضمام غالبية الشعب إليه ، قال في هذا الصدد في حديث له بمجلة (المصور) - عدد ١ مارس سنة ١٩٤٦ - : «إن الإخوان المسلمين لا يسعون إلى تولي الحكم ولا يجعلون هذا مقصدا من مقاصدهم لأن مهمتهم التي حددوها لأنفسهم هي إيضاح مبادئ عليا وطبع النفوس على هذه المبادئ ، فهمتهم الأولى تربية الشعب لا تولي الحكم ، ولكن النتيجة الدستورية لهذا الموقف أنه إذا انتشرت هذه المبادئ واجتمع الناس عليها و صار المؤمنون بها أغلبية ، أفضى الحكم إلى من يعملون لها ويمثلونها ، فنحن لانسعى للحكم ولكنه هو الذي سيسعى إلينا فيما نعتقد ، وحيث نذكر في تحديد موقفنا منه أنقبله أم نرفقه ،

فالأستاذ البنا كان يريد كما يبدو من ظاهر أقواله انقلابا في الحكم لا عن طريق القتل والإرهاب ، بل عن طريق انضمام غالبية الشعب إلى دعوته ولكن الإرهابيين من أنصاره لم يرتضوا الطريق الدستوري ، واندفعوا إلى وسائل القتل والإرهاب ، ومن هنا جاءت حملات بعض الإخوان المسلمين وقتما على النظم الدستورية

كما تقدم يتبين أن موجة القتل والإجرام التي اجتاحت البلاد من سنة ١٩٤٥ كانت نتيجة عوامل مختلفة أفضت إلى سلسلة من الحوادث الدامية التي روعت البلاد ، والآن نذكر أهم هذه الحوادث وأبرزها في هذا الصدد :

فأول هذه الجرائم كما أسلفنا مقتل المرحوم الدكتور أحمد ماهر في فبراير سنة ١٩٤٥ ، وقد سبق الكلام عنها (ص ١٥١)

وفي ختام هذا العام - ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ - ألقى حسين توفيق قنبلة على سيارة النحاس أثناء مروره بشارع قصر العيني في طريقه إلى النادي السعدي ، وقد انفجرت القنبلة ولكن لم يصب النحاس ولا سيارته بسوء ، وفر حسين توفيق ولم يضبط ولم يعرف أنه هو الجاني إلا من اعترافاته في قضية مقتل أمين عثمان

مقتل أمين عثمان

٥ يناير سنة ١٩٤٦

وفي مساء ٥ يناير سنة ١٩٤٦ أطلق حسين توفيق هذا ثلاث رصاصات من مسدسه على أمين عثمان باشا أصابته في مقتل وأودت بحياته

وقد قبض على الجاني وتعرف عليه الشهود وثبتت عليه التهمة واعترف بها كما اعترف على شركائه فيها ، وكانت لذلك قضية هامة عرفت بقضية « الاغتيالات السياسية » ، إذ تناولت اعترافاته بالإقرار بجرائم قتل أخرى وقعت على بعض أفراد من الإنجليز

وقدم المتهمون في هذه الحوادث إلى محكمة جنايات القاهرة (دائرة عبداللطيف محمد بك)

وكانت محاكمتهم مسرحا للمظاهرات السياسية وتحريض القتل والإجرام ، واستجابت المحكمة في إجراءاتها وفي حكمها (٢٥ يولييه سنة ١٩٤٨) إلى هذه النزعة ، وخففت الحكم على القاتل والمشاركين في القتل إلى حدود التبرئة ، وكان

ذلك من العوامل التي أفضت إلى تفاقم موجة الإجرام والقتل السياسي لأوهي الأسباب ، بحيث يمكن القول إن هذه العوامل مجتمعة قد مهدت لقتل الخازندار والنقراشي والمحاولات الإجرامية في النصف والتدمير التي وقعت بعد ذلك

وتعددت حوادث إلقاء القنابل في سنة ١٩٤٦ ، وسنة ١٩٤٧ ، وأخطرها وضع قنبلة شديدة الفتك في دار سينما (مترو) يوم ٦ مايو سنة ١٩٤٧ انفجرت أثناء ازدحام الدار بروادها ، فكان لانفجارها دوى فظيع وأودى بحياة خمسة من النظارة وأصيب كثيرون من الانفجار ، وتهدم جانب من الدار ، وكان لهذا الحادث وقع أليم لكثرة ضحاياه من الأبرياء الوادعين ، ولأنه وقع يوم عيد جلوس جلالة الملك فاروق على عرش مصر

وتكررت في الاسكندرية في سنة ١٩٤٦ حوادث إلقاء القنابل على الجنود البريطانيين

مقتل أحمد الخازندار وكيل محكمة استئناف مصر

٢٢ مارس سنة ١٩٤٨

كان المرحوم أحمد الخازندار بك وكيل محكمة استئناف مصر ورئيس دائرة الجنايات بها يقيم بحلوان بالمنزل رقم ٢٨ بشارع رياض باشا ، وفيما كان خارجا من داره الساعة السابعة من صباح يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٨ قاصدا إلى محطة حلوان سيرا على قدميه ليستقل القطار الذاهب إلى القاهرة ، اعترضه شابان مجرمان وأطلقا عليه أربع طلقات نارية سقطت على أثرها فاقد الحياة ولاذا بالفرار وإذ سمع الأهلون صوت الطلقات وشاهدوا القتل مضرجا بدمائه ، فقد طاردوا الجناة واتصل بعضهم بقسم حلوان وأبلغوه الخبر ، فنهض بضعة جنود وذهبوا سراعا إلى مكان الحادث ، وعرفوا أن الجناة قد فروا إلى الجبل ، فتعقبوهم حتى أدركوهم وألقوا القبض عليهم

وما أن انتشر نبأ هذا الحادث الأليم حتى روع الناس لوقوعه ، واضطربت

نفوسهم ، إذ رأوا يد الإجرام تمتد إلى قدس القضاء ، وتصيب علما من أعلامه ، وهو في طريقه إلى حرم العدالة ، لقد كان الفقيد قاضيا نزيها وعالما فاضلا ، فكانت الجريمة أفظع اعتداء على استقلال القضاء وحرمة ، وتبين من التحقيق أن القتاتلين من شباب الإخوان المسلمين ، وأنهما قتلاه انتقاما منه لحكم أصدره حين كان رئيسا لمحكمة الجنايات بالأسكندرية على متهمين من الإخوان المسلمين في حوادث القنابل

ومن مآسى القدر أن هذه الجناية قد وقعت في الوقت الذي كانت محكمة جنايات القاهرة تنظر في هوادة وعلى مهل في قضية مقتل أمين عثمان ، وتدل المتهمين فيها ، وتسمح لقاعة الجلسة أن تكون مسرحا لتمجيد القتل والجريمة ، ولم يكن من قبيل المصادفات ، هذا التوافق بين ما كان يجرى في ساحة القضاء ، وما جرى في ميدان القتل والإجرام

ورغم فظاعة جناية مقتل الخازندار فقد استعملت محكمة الجنايات (دائرة عبد الفتاح البشرى بك) الرأفة مع القتاتلين ، وقضت عليهما في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨ بالاشغال الشاقة المؤبدة ، وكان الظن أن تحكم بإعدامهما زجرا للروح الشر واستئصالا لنزعة الإجرام ، وما يذكرك عن وقع هذا الحكم في نفس القتاتلين أنهما ما كادا يسمعانه حتى قابلاه بالبشر والفرح العظيم ، وتعانقا وتبادلا التهاني كأنما قد حكم ببراهتهما !

وفي ليلة ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٨ شرع جماعة من الجناة في نسف دار النحاس بجاردن سيتي بواسطة انفجار سيارة مملوءة بقنابل الديناميت بجوار الدار ، وكان لانفجار هذه القنابل دوى هائل روع أهل الحي جميعا ونسف جزءا من الدار وأتلف جانبها من محتوياتها ، ونجا النحاس من هذا الحادث ولم يعرف الجناة

وفي يولييه سنة ١٩٤٨ شرع مجهولون في نسف دار وكالة حكومة السودان بشارع توفيق بواسطة الديناميت ، ولكن المحاولة أخفقت لضبط الديناميت قبل انفجاره

وفي الشهر نفسه ألقى طورييد من الديناميت بين محل شيكورييل ومحل أوريكو

بشارع فؤاد ، فأتلف جانبها كبيرا من المحليين ، وانفجرت قنبلة شديدة الفتك في محل عدس بشارع عماد الدين

وفي أغسطس حدث انفجار ان شديدان أمام محل بنزيون بميدان مصطفى كامل ، ومحل جاتينو بشارع محمد فريد ، وتسبب عنهما إتلاف كبير ، وحدث انفجار آخر بالمعادي في مبنى شركة أراضى المعادى

وإذ كانت المحال التى وقع الانفجار فيها أو أمامها محالا يهودية ، فقد وضعت حراسة مشددة على محال اليهود عامة تفاديا من وقوع الاعتداء عليها
وفي سبتمبر من نفس السنة حدث انفجار هائل فى حارة اليهود أودى بحياة ٢٠ قتيلا وإصابة ٦١ وترتب عليه انهيار أربعة منازل وتصعد ستة

وفي نوفمبر هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس ليلا حين عودته من النادى السعدى ودخله الدار ، وأطلقت عليه عدة مقذوفات نارية قضت على حياة اثنين من حراسه وأصابت حارسين آخرين وأحد الجنود ، ولاذت السيارة بالفرار ونجا النحاس من هذا الاعتداء

وفي الشهر نفسه حدث انفجار مروع فى شارع جلال المتفرع عن شارع عماد الدين فى مبنى شركة الإعلانات الشرقية أدى إلى تخريب مبنى الشركة وإتلاف مطبعتها وأدواتها وأصاب التلف بعض المباني القريبة منها

وفي ذات الشهر (١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨) ضبطت بحى الوايلى بالقاهرة سيارة من نوع (الجيب) مملوءة مواد ناسفة ومفرقات وأسلحة ومسدسات وما إلى ذلك ، وضبط ركاب السيارة وآخرون وهم المتهمون فى القضية المعروفة بقضية « سيارة الجيب » وقد حوكموا وحكم عليهم فى سنة ١٩٥١

مقتل اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة

٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨

من الحوادث المؤسفة التى دلت على تفاقم روح القتل والإجرام مقتل اللواء

سليم زكي حاكمدار العاصمة يوم السبت ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، فقد أُلقيت عليه قنبلة من سطح كلية الطب بقصر العيني بينما كان على رأس قوة من البوليس ترابط أمام الكلية ، وكان طلبة الكلية ومن انضم إليهم من المحرضين قد اعتصموا بسطوح مباني الكلية وأشعلوا النار في أماكن متفرقة وأخذوا يرمون رجال البوليس المرابطين أمام الكلية بالحجارة وقطع الأخشاب ، وألقوا قنابل انفجرت إحداها فقتلت اللواء سليم زكي

واضطربت الدراسة في جامعة فؤاد الأول وأضرب بعض طلبة المدارس الثانوية واستعمل الطلبة المضربون بالمدرسة الحديوية القنابل اليدوية ١

حل جماعة الإخوان المسلمين

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

أصدو النقر اثني بصفته حاكما عسكريا أمرا عسكريا يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بحل جماعة الإخوان المسلمين وشعبها ، وغلق الأمكنة المخصصة لنشاطها ، وضبط أوراقها ووثائقها وسجلاتها ومطبوعاتها وأموالها ، وكافة الأشياء المملوكة لها ، وتعيين مندوب خاص مهمته استلام جميع أموال الجمعية وتصفية ما يرى تصفية لها وبني الأمر على مذكرة قدمت من عبدالرحمن عمار بك وكيل الداخلية لشؤون الأمن العام ، ذكر فيها وقائع عديدة من القتل والنسف والتدمير ارتكبها أفراد من هذه الجماعة ، وخلص منها إلى أنها قد انحرفت عن أهدافها الدينية والاجتماعية التي تأسست من أجلها ، وأنها لم تكند تجد لها أنصارا وتشعر بأنها اكتسبت شيئا من رضا بعض الناس عنها حتى سفر القائمون على أمرها عن أغراضهم الحقيقية وهي أغراض سياسية ترمي إلى وصولهم إلى الحكم وقلب النظم المقررة في البلاد بالقوة والإرهاب ، وأن هذه الجماعة أمعنت في نشاطها واتخذت الإجرام وسيلة لتنفيذ مراميها وعمدت إلى طرق شتى يسودها طابع العنف فدربت أفرادا من شبابها أطلقت عليهم اسم « الجواله » وأنشأت لهم مراكز رياضية تقوم بتدريبات عسكرية مستترة وراء الرياضة ، كما أخذت تجمع الأسلحة والقنابل والمفرقات

وتخزينها لتستعملها في الوقت الذي تتخيره ، وساعدها على ذلك ما كانت تقوم به بعض الهيئات من جمع الأسلحة والعتاد بمناسبة قضية فلسطين ، وأنها انغمست في النضال السياسي ، وانتهت المذكرة إلى القول بأنه يتبين من استعراض الحوادث التي عدتها أن جماعة الإخوان المسلمين قد أعمنت في شروها بحيث أصبح وجودها يهدد الأمن العام والنظام تهديداً بالغ الخطر ، وأنه بات من الضروري اتخاذ التدابير الحاسمة لوقف نشاط هذه الجماعة التي تروع أمن البلاد في وقت هي أحوج ما تكون فيه إلى هدوء كامل وأمن شامل ضمانا لسلامة أهلها في الداخل وجيوشها في الخارج هذه هي خلاصة المذكرة التي بنى عليها الأمر العسكري بحل جماعة الإخوان المسلمين ولعمري إن النقر أشي لم يكن موفقا في إصدار هذا الأمر ، فإنه ليس من العدل أن تؤخذ الجمعيات والأحزاب بتصرفات أو جرائم وقعت من بعض أعضائها ، بل يجب أن يقتصر الجزاء والقصاص على من ارتكبوا هذه الجرائم ، ولا تزر وزارة وزرا أخرى ، وإذا كانت الحكومة قد أعجزها أن تأخذ المجرمين بإجرامهم أو تتخذ الوسائل الوقائية لمنع ارتكاب الجرائم ، فليس من حقها أن تعتمد في مكافئتهم إلى وسائل يحرمها الدستور والقانون ، فالدستور يحرم إلغاء الجمعيات إلا في حدود القانون ، ولم يكن صدر قانون الجمعيات بعد ، والدستور يحرم مصادرة الأموال والأموال ، وقد صادرت الحكومة أموال الجماعة وأموالها ووضع دورها وشعبها ومنشآتها وسجلاتها وأوراقها تحت يد البوليس ، وصادرت ما أنشأته من معاهد للعلم ومستوصفات ومعامل ، بل إن شركات مدنية وتجارية صادرتها بحجة أن لها صلة بهذه الجماعة ، كشركة المناجم والمهاجر العربية وشركة الإعلانات العربية وشركة الإخوان للتسييج ودار الإخوان للصحافة والطباعة ومدارس الإخوان بالأسكندرية وما إلى ذلك

كل هذه تصرفات لا يجيزها القانون والدستور ، وإذا كانت الأحكام العرفية من شأنها تعطيل أحكام الدستور والقانون العام ، فكان واجبا على الحكومة أن تقصر هذا التعطيل على ما تقتضيه حالة الحرب في فلسطين ، وما يستدعيه حفظ النظام ، لكن هذا الأمر العسكري قد خرج عن مدلول هذه الحكمة

مقتل النقراشى

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

وصل المرحوم النقراشى إلى وزارة الداخلية يوم الثلاثاء ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الساعة العاشرة صباحا، ونزل من سيارته أمام المبنى الرئيسى للوزارة، وصعد فى درجات المدخل يحيط به كالمعتاد حرس الوزراء ، وقبيل وصوله إلى المصعد الموصل إلى الطابق الثانى صوب إليه مجرم أثير يرتدى زى ضابط مسدسه وأطلق عليه من الخلف ثلاث رصاصات أصابت الفقيد فى ظهره وقضت على حياته

وتبين أن القاتل طالب بمدرسة الطب البيطرى يدعى عبد المجيد أحمد حسن تزيى بزى ضابط خصيصا ليندس فى فناء الوزارة ويرتكب جريمة الفضيحة فى غفلة من أعين الحراس ، وقد قبض عليه واعترف بأنه من الإخوان المسلمين وأنه ارتكب فعلته انتقاما من الفقيد لتصرفاته من هذه الجماعة

وتبين من التحقيق أن هذا الطالب بالذات كان مطلوباً باعتقاله منذ بضعة أيام ضمن جماعة من الشبان رأّت الجهات المختصة أنهم نزاعون إلى إحداث القلاقل ، ولكن الفقيد رفض اعتقاله وقال : إني لا أحب التوسع فى اعتقال الطلاب ، إني والد ولى بنون ، وأنا أقدر أثر هذه الاعتقالات فى نفوس الآباء والأمهات وبما يذكر أيضا أن والد الجانى كان موظفا بوزارة الداخلية ومات فقرّر الفقيد تعليم ابنه بالمجان

فالجانى الذى يرفض الفقيد اعتقاله ويتعلم بالمجان بفضل ، هو الذى ارتكب هذه الجناية الشنعاء ! وقدار تكبها بخسة ونذالة ، إذ أطلق عليه الرصاص من الخلف ، وهى طريقة المجرمين الآنذال

روعت الأمة لهذه الجناية المنكرة ، وعم الحزن على الفقيد أرجاء البلاد ، وشيع رفاته فى جنازه شعبية هائلة فى اليوم التالى (الأربعاء ٢٩ ديسمبر) ودفن إلى جوار المرحوم الدكتور أحمد ماهر فى المدفن الذى أقيم له بشارع المسكة نازلى فى طريق مصر الجديدة

ولقد بدا الندم على الجاني بعد ارتكاب فعلته ، وأعلن ندمه في التحقيق على ما اقترفت يده ، وهي من الأحوال النادرة التي يندم فيها المجرمون السياسيون على جرائمهم ، وحوكم هو وشركاؤه وحكم عليه بالإعدام وعلى ثلاثة من شركائه بالأشغال الشاقة المؤبدة

الشهيدان

ماهر والنقراشي

حزنتُ وجزعتُ لمقتل الشهيد أحمد ماهر ، وحزنت وجزعت لمقتل الشهيد النقراشي ، لقد كانت تجمعني بهما منذ الشباب صلات الود والصداقة الخالصة ، كان أحمد ماهر زميلاً وصديقاً لي منذ كنا في مدرسة الحقوق ، وتخرجنا منها معاً سنة ١٩٠٨ ، وترجع صداقتي للنقراشي إلى أواخر سنة ١٩١٨ حيث جمعنا الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، كنا زملاء في الجهاد وقتنا طويلاً ، ولئن اختلفنا في بعض الاتجاهات السياسية ، فإن صداقتي لهما لم تنقطع ، وظللت احفظ على مر السنين تقدير أخالصا ، وأرى في شخصيهما ومواهبهما ركناً مكيناً في صرح الحياة السياسية والقومية في البلاد ، وكانارحمهما الله ببلادنا في الشعور والتقدير ، وإن أنسى لأنسى يوم دعوت في أواخر سنة ١٩٣٩ إلى اكتاب عام لإصلاح ضريح مصطفى كامل ، فكان أحمد ماهر في مقدمة من لبوا دعوتي ، وظهر اسمه في أول قائمة للكتبتين في هذا المشروع ، وكان وقتئذ رئيساً لمجلس النواب

كان أحمد ماهر يمتاز منذ أن كان طالباً بمدرسة الحقوق بشجاعته وصراحته وإقدامه ، وذكاؤه المتوقد ، ومنطقه السليم ، وأفقه الواسع ، وصفاء نفسه ، ورحابة صدره ، وقد لازمته هذه الصفات طول حياته

وكان النقراشي يشارك في هذه المزايا ، وخاصة في الشجاعة والصراحة والإقدام ، ولئن كان يقل عنه في الذكاء والألمعية ، فإنه يفوقه في صلابته في الحق ، وصرامته في العدل والاستقامة ، كلاهما مكمل لصاحبه ، وهما في ميدان الجهاد صنوان ،

وفرسا رهان ، ومنذا الذى ينسب للنقراشى موافقه فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ ، حين تولى عرض القضية الوطنية ، وكيف أعلن على ملأ العالم حق مصر وباطل انجلترا ، وتمسك بالأهداف القومية فى جلاء القوات الأجنبية عن مصر والسودان ، ووحد وادى النيل ، وكيف خاصم الاحتلال والمحتلين ، وسجل عليهم بغيرهم وعدوانهم ، واستهدف من أجل ذلك لغضبهم وسخطهم ، إنها حقاً لمواقف مجيدة فى تاريخ الجهاد القومى

ليس من السهل ظهور رجال كثيرين من طراز ماهر والنقراشى ، إن مواهبهما ، وصفاتهما وأخلاقهما ، وماضيهما فى الجهاد ، وحوادث السنين ، وتجارب الأيام ، كل أولئك كان له دخل فى تمام تكوينهما واكتمال رجولتهما وبطولتهما ، فمن أين لكثير من الرجال أن تتوافر لهم هذه المزايا كلها ؟

لقد آلمنى وحز فى نفسى أن يلقى المجاهدان الشهيدان مصرعهما من أيديهم ، وهما اللذان طالما عرضا حياتهما للخطر واستهدفا للوئ في سبيل مصر والمصريين ، فما أقسى تصارييف القدر ! وما أقل الوفاء فى هذه الدنيا ، وما أشد ما يعبت الضلال بالعقول والأفهام

إن بلادنا أحوج ما تكون الى الشجاعة الأدبية ، والى الصدق والإخلاص ، والاستقامة والنزاهة . ولقد كانت هذه الصفات مجتمعة فى ماهر والنقراشى ، فما أعظم مصاب البلاد بفقدتهما !

إن مصرعهما لخليق بأن يزيدنا بغضا فى اتخاذ القتل ذريعة للتناحر السياسى الداخلى ، ولعمرى ليس التقاذف بالرصاص سبيل الوعى القومى والنضج السياسى ، ولا هو الوسيلة الصالحة لحرب الآراء فى المجتمعات المتقدمة ، بل هو لا يعدو أن يكون معولا للهدم ، وأداة للفوضى والإجرام ، ووقى الله البلاد شر هذه الآثام

رحم الله الشهيدين ماهر والنقراشى ، وإلى روحهما الفاتحة !

أعمال وزارة النقراشى

نذكر فيما يلى بعض أعمال وزارة النقراشى وخاصة أعمالها الإنشائية فى مختلف نواحى الإصلاح

فمن أعمالها إنشاء كلية للبحرية فى الاسكندرية لتخريج ضباط البحرية ، وأختير طلبتها ممن أتموا دراستهم الثانوية والتحقوا وقتا ما بالكلية الحربية

ومن أعمالها تحرير الجيش من البعثة العسكرية البريطانية (ديسمبر سنة ١٩٤٧) وكانت هذه البعثة تتولى مهمة تدريب الجيش والسيطرة عليه تحت ستار تنظيمه

كهربة خزان أسوان

ومن أهم أعمالها تعجيلها فى تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان ، وكان يكتنفه الركود من قبل ، والغرض من هذا المشروع الاستفادة من سقوط المياه المخزونة فى توليد قوة كهربائية ضخمة تكفى للنهوض باقتصاد البلاد القومى فى الصناعة والزراعة وخاصة فى استخراج السماد وصناعة الحديد

ويرجع التفكير فى توليد الكهرباء من خزان أسوان إلى سنة ١٩١٢ عند ما تمت التعلية الأولى للخزان ، وتداولت المشروع الأفكار والآراء شداً وجذبا ، إلى أن أخذت وزارة اسماعيل صدقى الأولى تفكر جدياً سنة ١٩٣١ فى تحقيقه ، ووضع فى عهدها تصميم هذا المشروع ، وسارت الخطوات الأولى فى سبيل تنفيذه ثم وقف سنة ١٩٣٧ للخلاف على طريقة التنفيذ وهل تكون بمناقصة عالمية أو بالممارسة (أنظر ص ٤٥)

واستمر المشروع فى ركود إلى أن قرر مجلس الوزراء فى يونيه سنة ١٩٤٥ ، على عهد وزارة النقراشى الأولى البدء فى تنفيذه بعد طرحه فى مناقصة دولية عالمية ، وانشئت إدارة خاصة لتنفيذه تولى رأسها عبد العزيز احمد بك

وفى سنة ١٩٤٧ على عهد وزارة النقراشى الثانية وافق مجلس الوزراء على تعيين

ثلاثة خبراء عالميين أحدهما أمريكي والثاني سويسرى والثالث سويدي للاشتراك في فحص العطاءات التي قدمت ، ثم وافق في ابريل على تقريرهم الذي أوصى باختيار المشروع الذي وضعته وزارة الأشغال

وفي هذه السنة أقر البرلمان الاعتماد اللازم للمشروع وصدر به قانون في ١٣ يولييه سنة ١٩٤٧ يقضى بأن يؤذن للحكومة بأن ترتبط بتنفيذه في حدود عشرة ملايين جنيهها ونصف مليون وبأن تصدر في مصر قرضا لتمويله بالمقدار المذكور وأن يؤذن لوزير المالية بأن يأخذ مؤقتا من المال الاحتياطي العام ما يلزم لتنفيذ المشروع

وفي ١٩ مارس سنة ١٩٤٨ أرسى جلالة الملك الحجر الأساسى في محطة توليد القوى الكهربية من خزان أسوان

أعمال اقتصادية واجتماعية

ومن أعمال وزارة النقراشى إنشاء البنك الصناعى

وإصدار قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، وقد اشترط لأول مرة في تاريخ مصر المالى والاقتصادى أن يكون للمصريين أكثر من النصف على الأقل من أسهم كل شركة تتألف في مصر ، واشترط نسبة معينة من الموظفين المصريين يتحتم على كل شركة مراعاتها ، ولهذا القانون الأثر الكبير في تمصير الشركات المساهمة في مصر

وإنشاء قناطر إدفينا ، وقد بدى العمل فيها في مايو سنة ١٩٤٨ ، وهى من أعظم منشآت الري الحديثة ، وستنتفع منها المناطق الشاسعة الواقعة في شمال مديرتى البحيرة والقوادية

وتأميم شركة النور بالقاهرة فصارت ملكا للدولة

والتخفيف عن صغار الملاك الزراعيين بإصدار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ بزيادة حد الإعفاء من الضريبة على صغار ملاك الأراضى الزراعية ، فقضى بإعفاء

كل مول لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أرضه جنيهين في السنة إعفاء كاملا ، بعد أن كان حد الإعفاء خمسين قرشا ، وإعفاء الممولين الذين تتجاوز الضريبة على أطيافهم جنيهين في السنة ولا تزيد على عشرة من مائتي قرش في السنة ، وهؤلاء يبلغون نحو مليونين ونصف مليون نسمة من السكان يمثلون بمجموع عائلاتهم نحو عشر سكان المملكة المصرية تقريبا

ووضع قانون الضريبة التصاعدية (قانون ضريبة الإيراد العام) وجعلها ذات فئة تصاعدية تحقيقا لجانب من العدالة الاجتماعية وتخفيفا لأعباء الضرائب عن صغار الممولين ، ويعد هذا القانون من أهم التشريعات الاجتماعية والاقتصادية ، وقد صدر في ٢٤ يولييه سنة ١٩٤٩ في عهد وزارة ابراهيم عبد الهادي

وبناء مدينة للعامل في امبابه
وإنشاء المستشفيات والوحدات الصحية في الأقاليم والمدن
وتوصيل المياه الصالحة للشرب إلى كثير من القرى
ومنع إعطاء رخص لبيع الخمر في الأحياء الوطنية

القانون المدني الجديد

ومن أجل أعمالها التشريعية أصدر القانون المدني الجديد (رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨) ، وهو أضخم عمل تشريعي صدر بعد الدستور ، وهو مؤلف من ١١٤٩ مادة ، ويُسعد من أحدث وأرقى القوانين المدنية ، وقد حل محل القانون المدني الأهلي القديم الذي صدر سنة ١٨٨٣ ، وحل أيضا محل القانون المدني المختلط الصادر سنة ١٨٧٥ ، ودلت تجارب خمس وستين سنة في المحاكم الوطنية ، وثلاث وسبعين سنة في المحاكم المختلطة ، على وجوب تنقيح القانون القديم ، وإزالة مابه من غموض في بعض نصوصه ، واقتضاب ونقص في نواحي أخرى ، وإدخال مبادئ وقواعد جديدة عليه لمسايرة مقتضيات التطور الاجتماعي والاقتصادي ، وبدأت الجهود في تعديله من سنة ١٩٣٦ ، وفي سنة ١٩٣٨ عهدت وزارة العدل إلى الدكتور

عبد الرزاق السنهورى مهمة وضع المشروع المعدل للقانون القديم ، وفى سنة ١٩٤٢ تم إعداده وعرضته وزارة العدل على رجال القضاء وأساتذة القانون وسائر الهيئات للإدلاء بمختلف الآراء والملاحظات فيما تضمنه من أحكام ، وفى سنة ١٩٤٥ ألقت وزارة العدل لجنة برئاسة الدكتور السنهورى وعضوية طائفة مختارة من رجال الفقه والقضاء والحاماة للنظر فى هذا المشروع وفى جميع الآراء والملاحظات التى تلقتها وزارة العدل فى شأنه ، وفى هذه السنة ذاتها أتمت اللجنة مهمتها وقدمت الحكومة المشروع الذى أقرته إلى البرلمان ، ونظره البرلمان وأتم النظر فيه سنة ١٩٤٨ وأقره بعد أن أدخل فيه تعديلات يسيرة

والقانون الجديد يستند إلى القانون المدنى القديم ذاته فى كثير من نصوصه ، ثم إلى أحكام القضاء المصرى التى أوضحت مابه من غموض وأكملت مابه من نقص ، ويستند أيضا إلى مبادئ اقتبسها من التشريعات المدنية الحديثة ومن الشريعة الإسلامية

وصدر القانون بإقراره فى يوم ١٦ يولييه سنة ١٩٤٨ ، وبدأ العمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وهو اليوم الذى انتهى فيه أجل المحاكم المختلطة وانتقلت سلطتها إلى القضاء الوطنى

ومن أعمال وزارة النقراشى أيضا إصدار قانون المحاكم الحسبية ، وقانون التزام المرافق العامة ، وقانون إنشاء الغرف الصناعية ، وقانون الخدمة العسكرية ، وقانون العمد والمشايخ الخ

وزارة ابراهيم عبد الهادى

ديسمبر سنة ١٩٤٨ - يولييه سنة ١٩٤٩

على أثر مقتل النقراشى ، عهد جلالة الملك إلى ابراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها فى ساعة متأخرة من مساء ذلك اليوم (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨)

وبدا من خطاب جلالة الملك الى ابراهيم عبد الهادى رغبة جلالاته فى العمل على توحيد كلمة الأمة ، قال فى هذا الصدد : « نسال الله تعالى أن يوفقكم إلى تحقيق أمنيتنا نحو توحيد الصفوف وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية التى تجتازها بلادنا العزيزة فى هذه الآونة العسيرة ،

وقد عرض عبد الهادى باشا على الوفد أن يشترك فى وزارته فأبى ، وعرض على الحزب الوطنى الاشتراك فيها ، فطلب مهلة للتفكير فى الأمر ، وإذ كان العزم قد انعقد على أن تؤلف الوزارة فى ذلك اليوم (٢٨ ديسمبر) فقد شكلها من السعديين والأحرار الدستوريين وبعض المستقلين على النحو الآتى :

إبراهيم عبد الهادى للرئاسة والداخلية والمالية ، أحمد عبد الغفار للاشتغال . إبراهيم دسوقي أباطة للخارجية . عبد الحميد عبد الحق للتموين . طه السباعى وزير دولة . عبد الرزاق السنهورى للمعارف . محمود حسن وزير دولة . نجيب اسكندر للصحة . ممدوح رياض للتجارة والصناعة . على عبد الرزاق للاوقاف . محمد حيدر للحرية والبحرية . جلال فهم للشؤون الاجتماعية . أحمد مرسى بدر للعدل . رياض عبد العزيز سيف النصر للمواصلات . عباس ابو حسين للزراعة . مصطفى مرعى وزير دولة

تعديلات فى الوزارة

وفى ديسمبر وفبراير عين محمد زكى على وعبد العزيز الصوفانى وزيرى دولة ، وبذلك اشترك الحزب الوطنى فى الوزارة . وعين حسين فهمى مدير الجمارك السابق وزيراً للمالية وهو من المستقلين . وفى فبراير أيضاً استقال رياض عبد العزيز سيف النصر لاثهام ابن أخ له فى قضية شيوعية ، وعين بدله إبراهيم دسوقي أباطة ، وعين أحمد محمد خشبه وزيراً للخارجية ، وعلى أيوب وزيراً للمعارف وعين عبد الرزاق السنهورى وزير المعارف رئيساً لمجلس الدولة خلفاً لمحمد كامل مرسى الذى بلغ السن القانونية للتقاعد

استمرار موجة القتل والإجرام

استمرت موجة القتل والإجرام في مد وجزر بعد مقتل النقراشي

ففي ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ حاول مجرم أثيم من شباب الإخوان المسلمين نفس دار محكمة الاستئناف بباب الخلق (ميدان أحمد ماهر) : وذلك بوضع حقيبة مملوءة بالمفرقات في دار المحكمة وتركها حتى تنفجر ، وكاد الانفجار يقع لولا أن ارتاب بعض الحجاب ورجال البوليس في الحقيبة فسارعوا إلى نقلها خارج الدار ، ولم يمض قليل حتى انفجرت في الساعة الثامنة والدقيقة العشرين صباحا ، وكان لانفجارها دوى هائل ارتجت له المنازل المجاورة وأحدث فجوة عميقة في الميدان وتلفا كبيرا في دار المحكمة وكسر زجاجها ونوافذها وأصيب من جراء الانفجار خمسة عشر شخصا ، وقد دلت ملابسات هذا الحادث على أن الجاني كان يقصد نفس مكتب النائب العام ومافيه من أوراق ووثائق تدين بعض الإرهابيين من أعضاء الجمعية وقد ضبط الجاني وحكم عليه في مارس سنة ١٩٤٩ بالأشغال الشاقة المؤبدة

مقتل الأستاذ حسن البنا

١٢ فبراير سنة ١٩٤٩

وفي مساء يوم السبت ١٢ فبراير ١٩٤٩ أطلق مجهول عدة أعيرة نارية على الأستاذ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين بينما كان يغادر دار جمعية الشبان المسلمين ، ولم يمض قليل على إصابته حتى فارق الحياة ؛ ولم يضبط القاتل ولم يعرف ، وكان لمقتل الفقيد أسف شديد وخاصة لأن الأمل كان معقودا بمواصلته السعي في تنقية جمعية الإخوان المسلمين من العناصر الإرهابية والعودة بها إلى طريق الدعوة الصالحة المبنية على النصح والإرشاد ، وقبل أن يلقي مصرعه بنحو شهر واحد نشر بياننا استنكر فيه نزعة القتل والإجرام ، ودعا إلى الوثام وتوحيد الكلمة ، ولكن شاء القدر أن يلقي مصرعه قبل أن يتم مهمته

الشروع فى قتل رئيس الوزارة

وفى ٥ مايو سنة ١٩٤٩ شرع جماعة من شباب الإخوان المسلمين فى قتل رئيس الوزارة ، بأن استأجروا خصيصاً منزلاً بمصر القديمة يقع على الطريق الموصل من القاهرة إلى حلوان ، وكنوا له فى هذا المنزل ليقتلوه وهو فى طريقه إلى داره بالمعادي ، وفى هذا اليوم مرت أمام المنزل سيارة الأستاذ حامد جوده رئيس مجلس النواب وقتئذ ، فظنوها سيارة رئيس الوزارة وهاجموها بالقنايل وإطلاق الرصاص عليها من مدفع رشاش ، فبادر سائق السيارة إلى زيادة سرعة سيرها ، فتفادى القتل ولم يصيب رئيس النواب بسوء ، وأصيب حوذى ساقه سوء حظه إلى هذا المكان فى هذه اللحظة فقضت شظية إحد القنايل على حياته

مد الأحكام العرفية سنة أخرى

قررت الوزارة مد الأحكام العرفية سنة أخرى ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٤٩ وأصدرت فى ذلك قانوناً (رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩) بعد موافقة البرلمان باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ مدة جديدة أقصاها سنة وقد أقر البرلمان هذا القانون بحجة أن حالة الحرب بين مصر وإسرائيل لا تزال قائمة برغم عقد الهدنة الدائمة بينهما كما تقدم بيانه

أعمال وزارة إبراهيم عبد الهادى

عنيت هذه الوزارة بتوفير المواد الغذائية ومواد التموين عامة لطبقات الشعب ، وأبدت نشاطاً ملحوظاً فى مكافحة الغلاء أدى إلى توافر هذه المواد وتراخى أسعارها ، وزادت مقررات البترول ومقررات السكر ، ووفقت فى توفير اللحوم والزيت حسنت الرغيف

وآثرت مصلحة الجمهور على مصالح الشركات والرأسماليين ، وترتب على هذه السياسة الشعبية أن استهدفت لحرب بعض كبار الرأسماليين ووقوفهم لها بالمرصاد وسعيهم المتواصل فى سبيل إسقاطها

اتفاق جديد للأرصدة الاسترلينية

٣١ مارس سنة ١٩٤٩

عقدت هذه الوزارة في ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ اتفاقاً جديداً للارصدة الاسترلينية
تضمن الأحكام الرئيسية الآتية :

- ١ - الإفراج فوراً عن ١٢ مليون جنيه استرليني
- ٢ - إذا قل الرصيد الحر عن ٤٥ مليون جنيه استرليني فإن الحكومة الانجليزية
تتعهد بالإفراج عن دفعات قيمة كل منها ثلاثة ملايين جنيه على ألا يزيد مجموع
تلك الدفعات على ١٨ مليون جنيه في مدة سريان الاتفاق
- ٣ - تبيع الحكومة الانجليزية لمصر في سنة ١٩٤٩ دولارات أمريكية قيمتها
خمسة ملايين جنيه
- ٤ - تعهد الحكومة الانجليزية بدفع ثمن ما قيمته خمسة ملايين جنيه استرليني
من المواد البترولية المطلوبة للاستهلاك المحلي
- ٥ - تسدد بالإسترليني قيمة ما تستورده مصر من الأسمدة من شيلي (أسوة بما
اتبع في سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٨) بسبب أن شيلي أصبحت من البلاد ذات الحسابات
الاسترلينية القابلة للتحويل
- ٦ - تزيد كمية البضائع التي تستورد من بريطانيا والتي كانت مصر مضطرة إلى
استيرادها من بلاد العملات الصعبة بما يقرب من ثمانية ملايين جنيه استرليني
- ٧ - تسدد بالإسترليني قيمة المهمات اللازمة لشركتي انجلو اجيشيان اويلد فيلدرز
وشل من منطقة الدولار (كما كان الشأن في الاتفاقيين الماليين السابقين) وتعهد
الحكومة المصرية بأن تصدر إلى بريطانيا كميات من الأسفلت إذا كان هناك
فائض لديها من تلك المادة بشرط أن لا يؤثر ذلك في حاجة البلاد من المازوت

الاحتفال بعودة أبطال الفالوجة

انتهت عمليات القتال في فلسطين بتوقيع الهدنة الدائمة بين المصريين واليهود في فبراير سنة ١٩٤٩ كما تقدم بيانه

وقد عادت القوات المصرية التي كانت محصورة في الفالوجة إلى القاهرة، واحتفلت الحكومة والشعب بعودتها احتفالا كبيرا يوم ١٠ مارس سنة ١٩٤٩، فأقيم عرض عسكري كبير تألف من أبطال الفالوجة ضباطاً وجنوداً، وساروا إلى قصر عابدين حيث مروا أمام جلالة الملك، وعرضهم جلالته في ساحة القصر تكريماً لهم وتقديراً لبطولتهم، وكان يقود هذه القوات في أثناء العرض اللواء أحمد فؤاد صادق القائد العام للجيش المصري في فلسطين والأمير الالاي السيد طه قائد قوات الفالوجة

الماكخذ على هذه الوزارة

إن أهم ماكخذ هذه الوزارة أنها قررت مد الأحكام العرفية سنة أخرى ثم تبادت في استخدام هذا النظام لاضطهاد كل من اشتبهه رجال القسم السياسى بأنهم من الإرهابيين، وأهدرت في هذا السبيل ما كفله الدستور من حقوق وحريات للواطنين

حقاً إن موجة القتل والإرهاب كانت قد أفرغت الناس في هذا العهد، كما يتبين من إلقاء نظرة على حوادث القتل والتدمير التي تقدم ذكرها

ولكن هذه الحالة الشاذة لا تصلح عذراً للخروج على النظم المقررة في البلاد المتحضرة، وهب هذه الحالة قد وقعت في ظروف عادية دون قيام الأحكام العرفية، أفكان يكفي ذلك للخروج على أحكام القانون العام في تعقب الإجرام والمجرمين؟ إن الأحكام العرفية نظام استثنائى ما كان يجوز أن يتخذ وسيلة لحرمان الناس حقوقهم التي كفلها لهم القانون، وما كان يسوغ للحكومة أن تأخذ الأرياء بالشبهات، وتلقى المئات منهم في غيابة الاعتقال، وتسى معاملتهم إساءات بالغة تسكرها العدالة والإنسانية

وقد تعدى اضطهاد المعتقلين إلى ذويهم وأقاربهم وعائلاتهم، فكم من أشخاص
أبرياء اعتقلوا لأنهم من أقرباء أو أصحاب المعتقلين المشتبه في أنهم من الإرهابيين
ومن الاضطهاد الذي لم يكن له مسوغ وقف صرف مرتبات المعتقلين من
موظفي الحكومة ، فقد حرمت عائلاتهم من مرتباتهم شهوراً طويلة ، في حين
أن مرتب الموظف ليس حقاً له لحسب، بل هو حق له ولأولاده وعائلته، فخرمان
هؤلاء من مرتب عائلهم لمجرد الاشتباه في أنه من الإرهابيين هو ظلم لا تحين
الشرائع ولا القوانين

وقد أثارت هذه الاضطهادات شعور المواطنين ، وكان لها أثرها البالغ في
تشكرهم للوزارة

وزارة حسين سري الائتلافية

يوليه - نوفمبر سنة ١٩٤٩

لم تنقطع المساعي طول هذا العهد في تأليف وزارة ائتلافية تكون رمزا لتركيز
الجهود واجتماع الكلمة وتوحيد الصفوف على قدر المستطاع ، ولكن الوفد كان
يرفض دائما هذه الفكرة

فلما وقع حادث اغتيال المرحوم النقراشي تجدد هذا المسعى، وبدأت رغبة جلالة
الملك في تحقيق فكرة الائتلاف ، وقد جنح الوفد هذه المرة إلى قبول الائتلاف
مؤقتا ، ولكنه اشترط أن لا يكون رئيس الوزارة ائتلافية عبد الهادي باشا
أو أي رئيس حزبي من الأحزاب غير الوفدية ، ومضى ابراهيم عبد الهادي في
وزارته والمساعي تبذل في سبيل تحقيق الائتلاف ، إلى أن اتفقت الأحزاب على
أن تقوم وزارة ائتلافية برئاسة رئيس محاييد وأن تضم وزراء من الأحزاب المؤتلفة ،
وترتب على ذلك استقالة وزارة ابراهيم عبد الهادي في ٢٥ يوليه سنة ١٩٤٩

وارتضت الأحزاب حسين سري رئيسا للوزارة الائتلافية، وعهد اليه جلالة
الملك تأليف هذه الوزارة ، فوفق إلى تأليفها من أربعة من الوفديين ، وأربعة

السعديين ، وأربعة من الأحرار الدستوريين ، واثنين من الحزب الوطني ، وأربعة من المستقلين ، وصدر المرسوم بتأليفها يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٤٩ على النحو الآتي :

حسين سرى للرأسه والداخلية والخارجية . أحمد محمد خشبه للعدل . عثمان محرم للأشغال . محمود غالب وزير دولة . أحمد عبد الغفار للزراعة . علي أيوب للشؤون والاجتماعية . إبراهيم دسوقي أباطه للأوقاف . فؤاد سراج الدين للمواصلات . مصطفى نصرت للتجارة والصناعة . نجيب اسكندر للصحة . محمد حيدر للحرية والبحرية . أحمد مرسى بدر للمعارف . مصطفى مرعى وزير دولة . محمد زكي علي وزير دولة . حسين فهمي للبالية . محمد محمد الوكيل وزير دولة . عبد الرحمن الرافعي للتموين . أحمد علي علوية وزير دولة . محمد هاشم وزير دولة

وبعد أيام قليلة من تأليف الوزارة استقال أحمد محمد خشبه وزير العدل لأنه وُعد من رئيس الوزارة بإسناد وزارة الخارجية اليه ، فلما استتبأ تنفيذ هذا الوعد أصر على الاستقالة ، وعين بدله أحمد علي علوية وزيراً للعدل وعين أحمد رمزي وزير دولة لكي يبق عدد الوزراء الدستوريين أربعة

وفي شهر سبتمبر استقال مصطفى مرعى ، وكتب استقالته بالهجة شديدة ضد رئيس الوزارة

أعمال الوزارة الائتلافية

كما يذكر لهذه الوزارة أنها أفرجبت عن معظم المعتقلين السياسيين ، ومهدت السبيل لإلغاء الأحكام العرفية ، وألفت لجنة وزارية لسرعة الفصل في حالات المعتقلين والإفراج عنهم

وألفت لجنة وزارية أخرى تمثل الأحزاب المؤتلفة لتقسيم الدوائر الانتخابية طبقاً لما أظهره التعداد الأخير للسكان

وأعادت الحالة إلى مجراها الطبيعي ، وسارت في شؤون الحكم سيرة عدل ومساواة ، وامتنعت المحسوبيات والاستثناءات في عهدها ، واطمأن كل موظف على حقه ، واحترمت حرية الصحافة إلى الحد الأقصى ، واستمرت شؤون التموين كما كانت في

عهد الوزار السابقة ، وكافحت الغلاء كما كافحتها هذه الوزارة ، واستمرت الاسعار متراخية في عهدها

اتهاء أجل المحاكم المختلطة

١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩

وفي عهدها انتهى أجل المحاكم المختلطة ، وانتقلت سلطتها إلى المحاكم الوطنية ، وكان ذلك يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وهو يوم مشهود من أيام مصر الخالدة ، إذ ظفرت فيه باكمال سيادتها القضائية وبسط ولايتها في التشريع والقضاء على جميع من تظلمهم سماء الوطن من مصريين وأجانب وقد أقامت الحكومة في هذا اليوم احتفالا فخما في دار الأوبرا الملكية ابتهاجا بهذا العيد القومي السعيد ، تبودلت فيه الخطب تنوينا بتمام استقلال مصر الفضائي والتشريعي

وفي هذا اليوم تسلم أعلام القضاء الوطني دار محكمة مصر المختلطة ومحتوياتها إيذا بانتهاء عهدها وصارت مقراً لمحكمة النقض ومحكمة الاستئناف وتسلمت إدارة القضاء دور المحاكم المختلطة بالإسكندرية والمنصورة وبورفؤاد ، وتحولت كلها إلى محاكم وطنية

المآخذ على هذه الوزارة

يؤخذ عليها أنها عطلت مشروع كهربة خزان أسوان ، إذ تجدد الخلاف القديم بين عثمان محرم وزير الأشغال في هذه الوزارة وعبد العزيز احمد مدير عام كهربة الخزان ، وانتهى بإقصائه عن العمل ، وتعطل المشروع ، واستمر التعطيل زهاء سلتين في عهد وزارة حسين سرى المحايدة وفي عهد وزارة النحاس

روح الائتلاف

ثم إن هذه الوزارة على أنها ائتلافية لم يكن يسودها التعاون والصفاء ، لم أجد

فيها ما كنت أنشده وأنتظره من سريان روح الائتلاف بين أعضائها ، بل رأيت تنافر شديداً بين مختلف الكتل الممثلة فيها ، وقد أسفت لهذه الحالة النفسية ، وعددتها من نقائص حياتنا السياسية ، ولطالما أفضيت لبعض زملائي في الوزارة أن يكبحوا جماح الحزبية العنيفة ، وأن يبذلوا كل جهودهم في تدعيم الائتلاف ، لأنه تجربة تشهد بها البلاد بعد سنوات طويلة من التناحر والشقاق ، ولأن الأمة ترقب في لحظة نجاح هذه التجربة ، وإذا هي فشلت فإن الجمهور سيكون معذوراً إذا ترعزت ثقته في الأحزاب وفي قدرتها وكفائتها بل وإخلاصها ، وبالرغم من أني كنت أسمع تحيذاً لآرائ من زملائي ، فإن تيارات الشقاق كانت تفعل فعلها في هدم الائتلاف ، وساعدها على ذلك لهجة بعض الصحف ، فإنها لم تكن تعمل على استبقائه وتدعيمه ، بل كانت تخلق الأسباب والذرائع لفضته ، وكان الخلاف على أشده في تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها ، ويدوى لي مما كنت أشاهده أن الوزراء السعديين لم يعملوا على نقض الائتلاف ، بل كانوا يسرون في فلسكه ، وكذلك شأن الوطنيين ، أما الوفديون فكانوا بما تحفى صدورهم يرقبون الظروف لعلمها تواتيهم بعض الائتلاف دون أن يكونوا في الظاهر مسؤولين عن ذلك ، ورأيت الثورة على الائتلاف تبدأ من معسكر الأحرار الدستوريين ، برغم أن أغلبية وزرائهم كانوا يميلون إلى بقاء الوزارة الائتلافية ، ولكن هذه الأغلبية لم تستطع التغلب على نغمة الشقاق المتغلغلة في نفوس أقليتهم ، ولعل الصخب كان أعلا صوتاً من الأغلبية العديدة ، وكان يمكن لرئيس الوزارة أن يتفادى تيارات الشقاق ويستمر بالائتلاف حتى نهايته ، لأن عقبات جوهرية قد تخطتها الوزارة واجتازتها بسلام ، ولم يبق إلا عدد قليل من الدوائر الانتخابية تنازع فيها الوفديون والأحرار الدستوريون ، وقد اتفقت اللجنة الوزارية الموكول اليها تقسيم الدوائر على تحكيم سرى باشا في أمر هذه الدوائر ، ولكن لسبب لا أعرفه تنحى سرى باشا عن قبول هذا التحكيم ، ولو أنه قبله لانهى الخلاف على الدوائر القليلة التي كان الخلاف قائماً بشأنها ، ويدوى لي أن الوزراء الوفديين أخذوا يتنكرون الائتلاف ويعملون على إسقاط الوزارة الائتلافية ، لتحل محلها وزارة محايدة ، وتلك كانت

بغيتهم وأنشودتهم القديمة ، ورأوا مصلحتهم الحزبية في إجراء الانتخابات على يد وزارة محايدة ، ويلوح لى أن سرى باشا قد انساق لرغبتهم هذه ، لأن موقفه في آخر جلسة لمجلس الوزراء في وزارته الائتلافية لم يكن موقف من يعمل على رأب الصدع والتوفيق بين المؤتلفين المختلفين ، بل لعله كان أميل إلى فض الائتلاف وتأليف وزارة محايدة برأسته ، وبما يؤيد هذه الحقيقة أنه عند ماثار الخلاف في هذه الجلسة بين فؤاد سراج الدين وأحمد عبد الغفار على تحديد دائرة من دوائر المنوفية - وكان ممكنا حسم هذا الخلاف في الجلسة - ترك حسين سرى ثورة المناقشة تزداد عنفا ، ولم يرجع الى مجلس الوزراء ليفصل في هذا الخلاف المحدود ، بل وقف غاضبا وخاطب الوزراء في عنف وشدة قائلا : « سأعرض الأمر على جلالة الملك » ، وبدا على الوزراء الوفديين في هذه اللحظة بريق الغبطة والارتياح ، لشعورهم بقرب التخلص من الوزارة الائتلافية ، كأن الائتلاف كان كابوساً جائئاً على صدورهم ، ويبدو أنهم كانوا على علم بالخطوة التالية ، فلم يكذب سرى باشا يغادر اجتماع مجلس الوزراء حتى قصدوا إلى السراى الملكية ، وقدم استقالته ، فعهد اليه جلالة الملك في الحال بتأليف الوزارة ، فألفها على الفور ، ولم تنقض ساعتان على المناقشة الطارئة التي حدثت بين الوزير الوفدى والوزير الدستورى ، حتى كانت الوزارة المحايدة قد تم تأليفها ! وتدل هذه الملابسات على أن الاتفاق على تأليف هذه الوزارة كان أمراً متفقاً عليه من قبل ، وأن الوفد هو العامل الجوهري الأكبر في سقوط الوزارة الائتلافية ، يؤيد ذلك أن الوفد قابل تأليف الوزارة المحايدة بابتهاج عظيم وغبطة بالغة ، وأخذ يكيل المدح والثناء لسرى باشا ، ولعل سرى باشا قد ظن أن الوفد سيحفظ له هذا الجميل ، ولكنه أخطأ التقدير فيما أظن ، لأن الوفد لا يهمه إلا أن يسخر الأشخاص في سبيل تحقيق أغراضه ، ثم يتنكر لهم بعد أن تتحقق هذه الأغراض ، ولا يهمه إلا أن تكون الحكومة وفدية لحما ودما ، ولست أشك في أن البلاد قد خسرت بسقوط الوزارة الائتلافية ، لأنها على الأقل كانت عقبة في سبيل استغلال الوزراء للحكومة ، هذا الاستغلال الذى يؤدي إلى إفساد أداة الحكم في المصالح والدواوين ، والوزارة الائتلافية

من طبيعتها أن يراقب أعضاؤها بعضهم بعضا ، وهذه الرقابة أدعى لاستقامة الحكم ونزاهته

وزارة حسين سرى المحايدة

٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ - ١٢ يناير سنة ١٩٥٠

قدم حسين سرى استقالته إلى جلالة الملك يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، وبنائها على أن مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية الذي وضعته الوزارة لم يحظ بقبول بعض المرشحين ، وامتد سخطهم إلى أحزابهم ، وامتد سخط أحزابهم إلى ممثليهم في الوزارة ، وأنه بذل قصارى جهده في التوفيق ولكن تبين له أن الروح الحزبية ما زالت هي الغالبة عند بعض المنتسبين إلى الأحزاب ، ولذلك يضطر إلى رفع استقالته

وقد عهد إليه جلالة الملك في الساعة التي قدم فيها استقالته تأليف وزارة جديدة ، فألفها فوراً على النحو الآتي .

حسين سرى للداخلية والخارجية . صليب سامي للتجارة والصناعة . محمد العشماوي للمعارف . حسين عنان للزراعة . محمد حيدر للحرية والبحرية . محمد هاشم وزير دولة . محمد المفتي الجزائري للأوقاف . محمد عبد الخالق حسونة للشئون الاجتماعية . محمد عبد الشافي . عبد المتعال للبالية . ابراهيم شوقي للصحة . محمد علي راتب للتموين . مصطفى فهمي للأشغال . سيد مصطفى للعدل . محمد علي نمازي للواصلات

أعمال هذه الوزارة

إن خير ما عملته هذه الوزارة أنها أصدرت مرسوما بقانون يقضي بمحاكمة الوزراء والأحوال التي توجب محاكمتهم ، ووضعت مشروع قانون السكسب غير المشروع المعروف بقانون (من أين لك هذا)

وكلاهما عملان جليلان كانت البلاد ولم تزل في أشد الحاجة إليهما لأنهما
يساعدان ولا ريب على استقامة الحكم ومحاربة الفساد

الانتخابات النيابية - ٣ يناير سنة ١٩٥٠

في عهد هذه الوزارة جرت الانتخابات العامة لمجلس النواب في ٣ يناير
سنة ١٩٥٠

وإن كل الظروف والمقدمات كانت تدل على أن الوفد سينال فيها الأغلبية
فسقوط الوزارة الائتلافية كان في ذاته كسبا للوفد ، لأنه تحقيق لرغبة قديمة
له كان لا يفتأ ينادى بها ويعدها قنطرة لعودته إلى الحكم ، فالاستجابة إلى هذه
الرغبة توحى إلى أذهان الجماهير أن الوفد سيتخذ من وزارة حسين سرى المحايدة
سلما للوصول إلى الحكم ، وهذا أول مظهر من مظاهر فوز الوفد في المعركة الانتخابية ،
وللفوز الأول في مثل هذه المعارك أثر بالغ في النفوس ، وخاصة في البيئات التي
يغلب فيها الجهل والامية ، وهي مع الأسف لم تزل أكثر بيئات الأمة عددا

والوفد يأنس إلى كل وزارة محايدة في إجراء الانتخابات العامة ، لأن الوزارة
المحايدة في ذاتها ضعيفة في تكوينها وفي أشخاص وزرائها ، إذ هم (في الجملة) من
كبار الموظفين السابقين الذين يشعرون بأن مهمتهم وقتية ، وأنهم في الغالب ،
قنطرة لكل غالب ، والوفد يستطيع أن يلقي في روعهم وفي روع الموظفين عامة
أنه سينال الأغلبية في الانتخابات ، وأنه عائد قريبا إلى الحكم ، وفي يده مكافأة من
يشاء وإيذاء من يشاء ، وهذا الوضع من شأنه الإخلال بالتوازن في المعركة
الانتخابية ، بعكس ما إذا تولت الإشراف على الانتخابات وزارة ائتلافية ، فإن
التوازن بين الأحزاب في ظلها يكون أقرب إلى الواقع ، والموظفون في عهدها
يكونون أقرب إلى الحياد

واجتمعت عوامل أخرى ساعدت الوفد على الفوز في هذه المعركة ، منها ✓

انضمام الإخوان المسلمين والشيوعيين لهم كراهية منهم للسعديين لما لحقهم على أيديهم من الاضطهاد

ومنها استفاضة الأنباء عن إيجاء بريطاني بالترحيب بعودة الوفد إلى الحكم ، وكان لهذا الإيجاء أثره في اتجاه الرياح

ومنها تحقيقات محمد علي راتب وزير التكوين في عهد الوزارة المحايدة ، فقد ترك الغلاء يتفاقم في عهده ، وحصر جهوده في إجراء تحقيقات تناولت سمعة عدة وزراء من السعديين ، وأخذت الصحف الوفدية تنشر أنباء هذه التحقيقات بطريقة مثيرة ومضللة للأفكار ، وتستخلص منها أن السعديين كانوا السبب فيما حاق بالبلاد من الغلاء ، ومع أن هذه التحقيقات كان يحدها الغرض ولم يقصد منها الصالح العام وبرغم أنها لم تسفر عن نتيجة ايجابية ، فإنها كانت دعاية كبرى للوفد والوفديين خلال المعركة الانتخابية ، واتخذوها سلاحاً لمحاربة خصومهم ، وألقوا في روع الجماهير الساذجة أن خصوم الوفد هم مصدر الغلاء ، وأن الوفد إذا عاد إلى الحكم جاء للشعب باليسر والرخاء ... وما أسهل ما تبذل الوعود ويخدع الشعب في أوقات الفتن ، ومع أن الأيام قد برهنت على أن الغلاء قد استفحل وتفاقم في عهد الوزارة الوفدية ، فإن هذا الخداع والرياء ، لم ينكشف إلا بعد أن نفذ المهمل وحُسم القضاء ووجد الوفديون أيضاً معاًونة من معظم رجال البوليس والإدارة في الدوائر الانتخابية ، إذ كانوا حاقدين على النقراشي عدم استجابته إلى كثير من مطالبهم ، وسلوكه حيالهم مسلك الحزم والخشونة ، فاتفقوا على أن ينتقموا من خصوم الوند وأكثرهم من السعديين وحلفائهم ، وكانوا حرباً عليهم في الانتخابات ، وقد تجلت مساعدتهم للوفديين على الأخص في العواصم وأهمها القاهرة والاسكندرية ، إذ تركوا الوفديين يجمعون حول لجان الانتخاب عصابات من البلطجية والأشرار يهددون الناخبين ويمنعون كل من يرشد عنهم الوفديون أنهم ليسوا من أنصارهم من دخول اللجان ، فأحجم معظم الناخبين الهادئين الوادعين عن إعطاء أصواتهم مخافة الضرب والأذى أو اجتناباً لما يتعرضون له من خش القول وبذني السباب ، ولذلك لوحظ أن العواصم الكبرى وفي مقدمتها القاهرة والاسكندرية كانت أقل

البلاد اشتراكا في الانتخاب ، وأقلها أصواتا في لجانها ، مع أنها تضم معظم المثقفين والمتعلمين الذين يعطون أصواتهم عن إدراك وبصيرة ، وهذا مظهر يوسف له في النضال الانتخابي ، ويلقى شيئا من الضوء على عيوب الانتخاب عندنا ، كما أنه من مظاهر إجحام الطبقات المثقفة عن الاشتراك في الحياة العامة ، لأن الحياة العامة تستلزم النضال والمقاومة ، لا التراخي والمسالمة ، ولكن الطبقات المثقفة عندنا تميل في الغالب إلى الراحة وحب السلامة ، والابتعاد عن مواطن الجهد والمشقة والأذى ، ولو كان أذى وهميا ، وهذا ولا ريب من عيوبنا الاجتماعية

وعاون الوفديين أيضا رهط من الرأسماليين الذين كانوا ولا يزالون على صلة بالانجليز ، وكانوا سفراء الوفد عندهم ، وجعلوهم يرحبون بعودة الوفد إلى الحكم ، على أساس أنه سيتخذ حيالهم سياسة الود والمجاملة ، وأنه أقدر من سواه على تهدئة الأفكار وترويض غالبية المصريين على الرضا بالأمر الواقع . وقد انعقد تحالف وثيق العرى بين هؤلاء الرأسماليين من سفراء الاستعمار وبين الوفد ، وخاصة منذ أن سيطر عليه جماعة الإقطاعيين والرأسماليين ، فاستفحلت فيه الوصولية والانتهازية ، وتضاملت بين صفوفه معاني الرجولة والوطنية

كل هذه العوامل وغيرها كان لها أثرها في ظفر الوفديين بأغلبية المقاعد النيابية

وقد ظهرت النتائج الأولى للانتخابات منبئة بهذا الفوز ، إذ نال الوفد ١٦٩ مقعداً ، والسعديون ٢٤ ، والأحرار الدستوريون ٢٢ ، والوطنيون ٤ ، والاشتراكيون ١ ، والمستقلون ٢٢ ، وبقيت ٧٧ دائرة أعيد فيها الانتخاب يوم ١٠ يناير ، فظفر الوفد بمعظمها ، بحيث صارت النتائج النهائية كما يأتي : وفديون ٢٢٨ ومستقلون ٣٠ وسعديون ٢٨ وأحرار دستوريون ٢٦ ووطنيون ٦ واشتراكي واحد والمجموع ٣١٩

أين إرادة الشعب ؟

ومع ما ناله الوفد من الظفر بحسب هذه النتائج الرسمية فإن من الظلم لهذا الشعب

أن يقال إن الذين نجحوا في انتخابات سنة ١٩٥٠ يمثلون حقاً إرادته ، أو إرادة أغليبيته ، بل إن الاحصاءات لتدل على عكس ذلك ، فمن الثابت أولاً أن من أعطوا أصواتهم في هذه الانتخابات لا يزيدون إلا قليلاً على نصف مجموع الناخبين ، أو بعبارة أخرى إن نحو نصف عدد الناخبين لم يشتركوا في عملية الانتخاب ، وهذا ظاهر من الإحصاء الرسمي الذي يدل على أن عدد الناخبين جميعاً ١٨٢١٠٥ ر ٤٠ ، وعدد الذين أعطوا أصواتهم في جميع اللجان ٢٨٥٩٧٤١ ر ٢٨٥٩٧٤١

وهذا معناه أنه لم يشترك في هذه الانتخابات إلا نحو نصف عدد الناخبين ومن جهة أخرى فإن أغلبية مجموع أصوات الناخبين الذين اشتركوا في الانتخاب كانت لغير الوفديين ، فقد بلغ عدد الأصوات التي نالها الوفديون ١٣٥٧٦٤٣ ر ١٣٥٧٦٤٣ من ٢٨٥٩٧٤١ ر ٢٨٥٩٧٤١ ، ومعنى ذلك أن مجموع الأصوات التي أعطيت لغير الوفديين في جميع اللجان بلغت ١٠٩٨ ر ٧٢٤١ صوتاً ، أي بزيادة قدرها ٨٨٤٥٥ ر ٨٨٤٥٥ على ماناله الوفديون من الأصوات ومع ذلك يزعمون بأنهم يمثلون أغلبية الشعب !

استقالة الوزارة المحايدة

وتأليف وزارة النحاس

على أثر ظهور نتائج الانتخابات قدم حسين سري استقالته يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ ، وقبلت في اليوم نفسه ، وفي ذات اليوم عهد جلالة الملك إلى النحاس تأليف الوزارة الجديدة ، وبعث إليه في هذا الصدد بالكتاب الآتي :

« حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

« ان توفير الرفاهية لشعبنا في أمن وسلام ، أعز رغباتنا ، وأعظم ماتجه اليه أمانينا ، ورائدنا دائماً أن تكون الحياة النيابية ، ونظم الحكم ، صورة صحيحة لأمانى البلاد ، وأن تكون عامل إسعاد ودعامة استقرار

« وبلادنا العزيزة اليوم في مسيس من الحاجة إلى هدوء وسكينة وعمل منتج ،
يوفر كل أولئك ، الطمانينة لأهل البلاد وضيوفها

« لذلك اقتضت إرادتنا تحميدكم أمانة الحكم ، وإسناد رئاسة مجلس الوزراء
اليكم لتقوموا بتلك المسؤوليات الجسام التي ستلقى على عاتقكم في تلك الحقبة الدقيقة
من حياة البلاد ، والتي تقتضيكم العمل لصالح الشعب ، على نهج واضح من السياسة
القومية التي تهدف إلى تأليف القلوب وتوحيد الجهود ، للسير بالوطن العزيز نحو
الغاية التي نؤملها جميعا لرفعته وإسعاده ، وتحقيق ما ينشده أهله من مطالب
طبيعية وعادلة

« وقد أصدرنا أمراً هذا إلى مقامكم الرفيع للأخذ في تأليف هيئة الوزارة
وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به
« نسأل الله جلّت قدرته ، أن يكلأ بلادنا برعايته ويوفقنا جميعاً إلى ما يعود على
رعايانا بالخير والسعادة ،
« فاروق »

صدر بقصر القبة في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٦٩ - ١٢ يناير سنة ١٩٥٠

وقد ألف النحاس وزارته من أعضاء وفديين وصدر المرسوم الملكي في هذا
اليوم نفسه بتأليف الوزارة على النحو الآتي :

النحاس للرئاسة ، عثمان محرم للأشغال ، علي زكي العرابي للبواصلات ،
عبد الفتاح الطويل للعدل ، فؤاد سراج الدين للداخلية ، أحمد حمزة للزراعة ،
مصطفى نصرت للحربية والبحرية ، محمود سليمان غنام للتجارة والصناعة ، محمد محمد
الوكيل للاقتصاد الوطني ، أحمد حسين للشئون الاجتماعية ، مرسى فرحات للتموين ،
يس أحمد للأوقاف ، عبد اللطيف محمود للصحة ، إبراهيم فرج للشئون البلدية ،
والقروية ، حامد زكي وزير دولة ، محمد صلاح الدين للخارجية ، طه حسين للبعارف
محمد زكي عبد المتعال المالية

تعيين حسين سرى رئيساً للديوان الملكي

وفي يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ أيضاً عين حسين سرى رئيساً للديوان الملكي

تمديدات في الوزارة

في نوفمبر سنة ١٩٥٠ طلب النحاس إلى يس احمد ومرسى فرحات أن يستقila فاستقالا، وعين اسماعيل رمزي وزيراً للأوقاف بدلا من الأول، واحمد حمزه وزيراً للتموين بدلا من الثاني الذي أعيد إلى القضاء، وعين رئيس المحكمة استئناف الاسكندرية، وطلب أيضا إلى محمد زكي عبد المتعال الاستقالة فأبى، فأخرج من الوزارة، وعين بدله فؤاد سراج الدين وزيراً للسياحة مع بقاءه وزيراً للداخلية، وعين عبداللطيف محمود وزير الصحة وزيراً للزراعة بدلا من احمد حمزه، وحامد زكي وزير الدولة وزيراً للاقتصاد الوطني، وعبد الجواد حسين وزيراً للصحة

وفي أغسطس سنة ١٩٥١ استقال أحمد حسين معترضا على أوضاع تتنافى مع استقامة الحكم ونزاهته، فقبلت استقالته

وفي سبتمبر سنة ١٩٥١ نقل عبد الفتاح الطويل ومحمد محمد الوكيل كل منهما مكان الآخر، وعين عبد الفتاح حسن وزيراً للشئون الاجتماعية، وحسين محمد الجندى وزيراً للأوقاف، وعبد المجيد عبد الحق وزير دولة

الفصل التاسع

الوفد في الحكم - عودة الحكم المطلق

سياسة الوفد في الأهداف الوطنية

كان الوفد يعيب على الوزارات المتعاقبة منذ انتهاء الحرب العالمية انها لم تحقق الجلاء عن الوادى ولا الوحدة بين مصر والسودان ، وكان يوهم البسطاء أن إبعاده عن الحكم معطل للجلاء ، وأن عودته اليه تنجزه وتحققه ، وألقى في روع الجماهير الساذجة أن إقصاءه عن الحكم انما هو مؤامرة مقصود منها الحيلولة دون تحقيق أهداف البلاد الوطنية

كان الوفد يعارض في عقد معاهدة مع بريطانيا ، ويعلن استنكاره لمبدأ التحالف معها ، وينادى بأن لا محالفة ولا معاهدة اكتفاء بميثاق سان فرانسيسكو ، ويأخذ على الحكومة المفاوضة في عقد معاهدة مع بريطانيا قبل إتمام الجلاء

فلما ولى الحكم تهافت على المفاوضة حتى جعلها مهمة تكاد تكون مزمنة أعلن النحاس في خطاب العرش الذى ألقاه يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ أن وزارته لا تفتر في بذل أصدق الجهود وأمضاهم ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادى بشطريه ، وتضان وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث واعتداء ،

ومرت الأيام والشهور ولم يتحقق جلاء ، ولا صينت الوحدة من كل عبث واعتداء ، بل استفحل الاحتلال في عهد هذه الوزارة ، وتضاعف عدد الجنود البريطانية المحتلة لمنطقة قناة السويس ، وزيدت المنشآت الحربية فيها ، وترادف عدوان الانجليز على وحدة الوادى في السودان ، وازدادت حالة البلاد السياسية سوءاً ، فإن اللطحات التى أصابتها في عهد وزارة الوفد لم تصب بها في عهود الوزارات

الماضية ، ولعل بريطانيا رجبت بعودة الوفد إلى الحكم بل ساهمت في هذه العودة لتسكيل الضربات الأليمة لمصر في عهد الوزارة التي قيل عنها إنما تمثل الشعب، لكي يكون عدوانها موضع السكوت والإقرار الضمني من الشعب ...

جاء المستر بيغن وزير خارجية بريطانيا إلى مصر في يناير سنة ١٩٥٠ في طريقه إلى لندن عقب حضوره مؤتمر الكومنولث ، وقابل النحاس ، ولم يبد منه أى استعداد للاستجابة إلى مطالب مصر القومية ، ومع ذلك قوبل بالخفاوة والود ، والمجاملة والتكريم ، ووصفه الوفد يون بأنه صديق مصر الحميم ، ولم يطالبه النحاس بمطالب مصر في الجلاء ، ولم يذكره على الأقل بأنه هو نفسه قد حدد للجلاء عن الأراضي المصرية موعدا كان ينتهى في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩

وجاء المرشال سليم رئيس أركان حرب الجيش البريطانى إلى مصر أيضا في مايو سنة ١٩٥٠ ، وصارح النحاس وصلاح الدين بعدم إمكان الجلاء ، ومع ذلك ظلت الوزارة تنشر روح التفاؤل، وتضفى على بريطانيا صفة الود والرغبة في التفاهم

وصارح الانجليز النحاس وشيعته المرة بعد المرة في مباحثاتهم أو مفاوضاتهم أنهم لا يجلبون عن منطقة القناة ولا يقبلون الوحدة بين مصر والسودان ، ومع ذلك فإنهم مضوا في مجاملتهم ومسالمتهم والتودد اليهم ، وجعلوا باب التفاهم مفتوحا بينهم ، كل ذلك لأن القضية الوطنية لانهم النحاس وشيعته ، مثلما يهمهم الاطمئنان إلى بقائهم في الحكم ، والبقاء في الحكم يقتضى في نظرهم إجتناى الأزمات السياسية ، والبعد عن الاحتكاك والتصادم ، ولا بأس عليهم بين آن وآخر أن يلهو الشعب بعبوات براقه وكلمات جوفاء لا تقدم فى الأمر ولا تؤخر ، بل تكون بمثابة تخدير للأعصاب وتضليل للأفهام

إن سياسة الوزارة الوفدية من الاهداف القومية هى إهمال القضية الوطنية ، وإضاعة الوقت فى مجاملات ومباحثات ، وتبادل الرسائل والمذكرات ، والبعد عن كل جهاد أو عمل إيجابى يحقق الاستقلال أو يزحزح الاحتلال عن مكانه ، أو يرد اعتداءاته المتوالية فى مصر والسودان ، والاكتفاء بتصريحات وأحاديث أو خطب

منبرية تلقى بين آن وآخر يعلنون فيها تمسكهم بالجلاء والوحدة ستراً الموقف الاستخذاء الذى يقفونه من الانجليز ، وصارت هذه السياسة مسرحية محزنة يتمثل فيها الضعف والاستخذاء وإقرار الأمر الواقع أمام الانجليز ، والخداع والتغريب ونقض العهود والمواثيق أمام المصريين ، وكأن الأهداف القومية هي أن يتولى الوفديون الحكم بحسب

وليس أضر بالبلاد من هذه السياسة ، فلقد كان من نتائجها أن تراجعت القضية الوطنية في عهدهم ، وخيم عليها الركود والجود ، وصارت موضع الاستخفاف والزراية في نظر الانجليز والدول ، لأن المقاومة والجهاد هما السبيل إلى كسب احترام الخصوم والأصدقاء على السواء ، أما سياسة الاستسلام واستجداء المفاوضات ، واجتناب الأزمات ، والتأجيل والتسويق ، فهي سياسة مدمرة ، تغرى الانجليز بالإمعان في عدوانهم ، والتماهى في طغيانهم ، ثم إنها تضعف النفوس وتفسد معنوياتها ، وتروضها على قبول المذلة والهوان

ومن عجب أن تأتى هذه النتائج على يد الهيئة التى طالما تبجحت وادعت أنها هي وحدها حاملة لواء الجهاد ، وأنها هي وحدها التى اصطفاه الله للذود عن الاستقلال وتحقيق مطالب البلاد ، وأن من عداها معطل لهذا الاستقلال ، وهما ذى الأيام قد برهنت على فساد ما يدعون ، وبطلان ما يرجفون

لقد كنا نرجو أن يتحقق ما أرجفوا به ، ويتم الجلاء والوحدة على أيديهم ، فنكون لهم أول الشاكرين ، ولكن الحوادث قد أثبتت أن قضية الجلاء والوحدة في نظرهم لا وزن لها بإزاء بقائهم في الحكم ، وما يمثل هذا الخداع والتضليل تنهض الأمم وتحقق أهدافها ، بل هو السبيل إلى إغراء الطامعين بها واستخفاف المستعمرين بحقوقها

لقد كان المسترييفن يعزوا إخفاق مفاوضات سنة ١٩٤٦ إلى أن الوزارة التى كانت تتولاها هي وزارة أقلييات ، فلما جاءت وزارة النحاس التى وصفوها بأنها

وزارة الأغلبية، لم يتحقق شيء من الأهداف القومية، بل تراجعت القضية الوطنية في عهدنا تراجعا محزنا، ورجع الانجليز عن بعض ماسلموا به من قبل، وترأى الفشل والإخفاق في سياسة الوفد، فلا جلاء ولا وعد بالجلاء، بل نُذِرُ بالبقاء، ولا وحدة بين مصر والسودان، بل تفاقم لسياسة الفصل بينهما، وعمل على تمزيق شملهما

سياسة الوفد الداخلية

إخلافه عهوده في مكافحة الغلاء

أخلف الوفد عهوده في مكافحة الغلاء، بعد أن ملاّ الوفديون الدنيا وعودا بأنهم سييسرون للشعب إذا عادوا للحكم أسباب الرخاء، ورغد العيش، وبعد أن كانوا يحملون الحملات الشعواء على الوزارات السابقة، وينسبون إليها اشتداد الغلاء، فلما جاءوا إلى الحكم تفاقم الغلاء في عهدهم، وكان للمالّاتهم الإقطاعيين والرأسماليين الأثر الأكبر في اشتداد الغلاء على أيديهم

لم تعمل وزارتهم عملا مجديا في الحد من موجة الغلاء، بل كان في تصرفاتها ما زاد في تفاقمه، كترجيحها كفة الرأسماليين على جمهرة المستهلكين، وتهاونها في تحصيل الضرائب من الشركات الكبيرة والمحظوظين، وإهمالها المشروعات التي تزيد من الإنتاج القومي في المواد اللازمة لتموين الشعب، وتشجيع الوسطاء من أسياعها والمقربين اليها على الاتجار في هذه المواد، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، ثم تهريب كميات منها إلى الخارج حتى إلى إسرائيل، ورفع الرسوم الجمركية على كثير من السلع الواردة من الخارج، فارتفعت أسعارها في الداخل. وقد اصطلت الطبقات المتوسطة والفقيرة بنار هذا الغلاء، وكان معظم عمل الوزارة اختراع الأسباب الباطلة لتضليل الناس بأنه ارتفاع طبيعي، وليس هذا وذلك من مكافحة الغلاء في شيء.

الاستثناءات الجديدة

وإعادة الاستثناءات القديمة

عادت وزارة الوفد إلى سياستها التقليدية في الاستثناءات في التعينات والترقيات والعلاوات ، تغدقها على المحاسيب والأنصار ، والأقارب والأصهار ، ولم تكثف بالاستثناءات الجديدة ، بل أعمت في المحسوبة ، فأعادت الاستثناءات القديمة التي صدرت عن الوزارة الوفدية السابقة سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٤ وألغتها وزارة أحمد ماهر

وكان الظن أن تتورع وزارة الوفد عن إعادة الاستثناءات القديمة ، وتكف عن سياسة الاستثناءات عامة ، ولكنها جمعت بين المنكرين ، وهذا ولا ريب من أسباب اضطراب دولاب العمل في دواوين الحكومة ، وسريان روح اليأس والسخط والتراخي في نفوس الموظفين عامة ، إذ يرون أن لا عدل ولا مساواة في معاملتهم ، فيضعف شعورهم بالواجب ويقل إنتاجهم في العمل

ولم تقنع وزارة الوفد بإعادة الاستثناءات القديمة ، والإيغال في الاستثناءات الجديدة ، بل زادت الطين بلة بأن منحت الموظفين الذين أعادت إليهم الاستثناءات فروق المرتبات عن المدة التي انقضت من يوم إلغائها في سنة ١٩٤٥ حتى إعادتها في سنة ١٩٥٠ ، وقد بلغت هذه الفروق نيفا و ١٠٠.٠٠٠ جنيه ، ونال كل موظف أعيدت له استثناءاته من فروق الاستثناءات مبالغ جسيمة بلغت في كثير من الحالات عدة آلاف من الجنيهات للموظف الواحد ، فكانت هذه المبالغ بمثابة مكافآت غير مشروعة ، عن استثناءات غير مشروعة . وفي هذا منتهى الاستهتار بأموال الخزانة العامة وبالحياة الإدارية وبالعدالة والنزاهة

اعتداء الوزارة على استقلال القضاء

بدأت هذه الوزارة سياستها نحو القضاء باعتداء خطير على استقلاله، إذ طلبت في أواخر يناير سنة ١٩٥٠ من الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة أن يستقيل من منصبه، بحجة أنه كان قبل ولايته هذا المنصب وزيرا حزبيا وتلك لعمرى حجة واهية ، لأن الوزارات الوفدية نفسها كثيرا ما عينت في مناصب القضاء من كانوا يلتزمون إلى الوفد ، ولم يلق هذا التعيين اعتراضا لا من القانون ولا من العرف ، ولا غضاظة في إسناد أى منصب قضائي كبير إلى وزير أو سياسي سابق ، مادام قد استقال من حزبه وقطع صلاته بالأحزاب السياسية عامة

ولكن السبب الحقيقي لتحدى رئيس مجلس الدولة ومحاولة إقصائه عن منصبه ، أن الوزارة أرادت أن تعين في مكانه أحد أشياءها تمهيدا لتغلغل الوفدية في هذا الحصن الأشم الذي يفصل بالحق فيما يقوم بين جهات الحكومة والأفراد من منازعات ، والذي ينبغي أن يكون حراما آمنا بعيد الصلة بالسلطات جميعا، لكي يجد الناس فيه ملاذهم وموئلهم الأخير في رفع ما يقع عليهم من مظالم الحكام وحيف الحكومات

ولقد كانت الوزارة جادة في إخراج السنهوري رغم مخالفة هذا التصرف لقانون إنشاء مجلس الدولة ورغم ما فيه من عدوان على استقلال القضاء ، ولم يقفها عن إنفاذ عزمها سوى تضامن مستشاري المجلس مع رئيسه واستنكار الرأي العام لموقفها منه ، فإن الجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة قد اجتمعت وأصدرت قرارا أعلنت فيه ، أن في مطالبة رئيس مجلس الدولة بالتنحي عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتداء على استقلال المجلس لا تقره الجمعية وتعهد إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الاجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله وأن يبلغ هذا القرار إلى وزير العدل ،

كان لهذا القرار الحازم أثر بالغ في الحد من طغيان الحكومة ، وقابل الرأي العام تصرف الوزارة بإزاء هذه الهيئة القضائية العليا بعميق السخط وبالغ الاستنكار ، وإذ وجدت الوزارة أن تهديدها للسجناء لم يكن له الأثر الذي تبغيه ، فقد سكنت على مضض وعدلت مؤقتا عن العبث باستقلال مجلس الدولة

اعتداء آخر على استقلال القضاء

إقصاء النائب العام عن منصبه

وتجدد اعتداء الوزارة على استقلال القضاء في مايو سنة ١٩٥١ بإقصاء النائب العام محمد محمود عزمي بك عن منصبه جزاء له على مسلكه في تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة للجيش ، إذ تناول التحقيق بعض موظفي السراى أو بعض المنتسبين اليهم ، ومع أن هذا التحقيق قد انتهى بحفظ القضية بالنسبة لهؤلاء الأشخاص ، فإن هذا لم يمنع الوزارة من إقصاء النائب العام عن منصبه لمجرد أن وقفهم وقتا ما موقف الاتهام

وقع هذا الإقصاء بطريقة تنطوى على عدوان على استقلال القضاء ، وعلى سير العدالة ، فقد قرر مجلس الوزراء نقل النائب العام إلى منصب آخر دون منصبه منزلة ومكانة ، فاضطر إلى طلب إحالته إلى المعاش ، وسرعان ما أجيب إلى طلبه

ولا ريب أن مسلك الوزارة حيال النائب العام إنما كان اعتداء خطيرا على استقلال النيابة ، والنيابة العامة هي إحدى الهيئات القضائية الكبرى التي لها صلات وثيقة بحريات الأفراد وحقوقهم ، وأمنهم وسلامتهم ، وهى القوامة على هذه الحقوق والحريات ، وبخاصة فى مراحل التحقيق ، ولا تستطيع أن تؤدى مهمتها السامية إذا تدخلت السلطة التنفيذية فى شؤونها واعتدت على استقلالها بطريق التهديد والإرهاب ، وما من شك فى أن إقصاء النائب العام عن منصبه فى صدد

تحقيقات كان يجريها في قضية هامة كقضية أسامة الجيش هو إرهاب لهذه الهيئة جميعها وتأثير على سير العدالة ، لافي هذه القضية فحسب ، بل في كل القضايا الهامة وغير الهامة ، لأنه جاء بمثابة عقاب للنائب العام على مسلك لم ترض عنه الوزارة فأين استقلال القضاء والنيابة وأين احترام القضاء في عمل ينطوى في ذاته على تسليم للقضاء في قضية كبرى لم يفصل فيها بعد ؟ وأين اطمئنان هيئة النيابة إلى استقلالها وتحررها الحق والعدل في تحقيقاتها مع هذا التهديد البالغ والتدخل السافر ؟

لقد كان الأجدر بكرامة القضاء والنيابة معا أن تدع الوزارة للقضاء أن يقول كلمته الفاصلة في تحقيقات النيابة ، أما أن تسبق أحكام القضاء بكلمتها وتبادر إلى فصل النائب العام من منصبه ، فهذا لعمري عدوان صارخ على النيابة وعلى القضاء معا ، وهو عدوان لا يمكن أن يتفق مع الاحترام الواجب للعدالة وصيانة قدسية القضاء واستقلاله

الاعتداء على حرية الصحافة

وأعنت الوزارة في الاعتداء على حرية الصحافة، فصادرت كثيراً من الصحف لأوهى الأسباب ، وتعقبت على الأخص صحف المعارضة بالمصادرة والتعطيل وتقديم بعض أصحابها ومحرريها للمحاكمة ، وصادرت صحفا معتدلة مستقلة لم تسبق مصادراتها في أى عهد من العهود

وكان يجب على الوزارة التي تدعى أنها تمثل أغلبية الشعب أن تكون أكثر رعاية لحرية الصحافة ، لأنه إذا كانت الأغلبية معها فم تخشى من إطلاق حرية الصحافة في التعبير عن آرائها مهما كان فيها من مهاجمة للحكومة في تصرفاتها أو انتقاد لأعمالها ؟

الحق ان ضيق وزارة الوفد بالمعارضة داخل البرلمان وتدابيرها في إقصاء المعارضة والمعارضين عن مجلس الشيوخ والنواب قد امتد الى المعارضة خارج

البرلمان ، فضاقت صدرها بالصحافة المعارضة وتعقبها بمختلف وسائل الاضطهاد والتنكيل ، ولم تكنتف باستخدام القيود والنصوص التي تزخر بها التشريعات الحالية المقيدة للحرية ، بل شرعت في يولييه سنة ١٩٥١ في وضع تشريعات أخرى فيها ما فيها من الحجر والتضييق على حرية الكتابة وإطلاق يد الوزارة في إنذار الصحف ووقفها وإلغائها بغير محاكمة ، وأوعزت إلى أحد أشياعها من النواب بالتقدم بهذه التشريعات إلى البرلمان ، وكادت تنفذ لولا المعركة التي أثارها الصحافة الحرة ضد هذه التشريعات وامتنكار الرأي العام لها ، وانتهت المعركة مؤقتا بسحبها والعدول عنها

إفساد أداة الحكم

أقامت هذه الوزارة حكما حزبيا فاسدا ، لانزاهة فيه ولا استقامة ، فالوفديون هم المميزون في ظل هذا الحكم ، وليس هذا من الحكم القومى العادل فى شىء .

إن الحكم القومى قد يصح أن تتولاه وزارة حزبية ، ومن قواعده أن تعدل الحكومة الحزبية بين المواطنين . وتساوى بينهم فى الحقوق والمزايا والواجبات ، كما هو الحال فى البلاد الديمقراطية كبريطانيا والولايات المتحدة ، أما الحكم الحزبى الذى أقامه الوفد فلا عدل فيه ولا استقامة ، والتعليمات التى تملها الوزارة على حكام الأقاليم ورؤساء المصالح والدواوين تقضى بأن لا يعدلوا بين المواطنين ، بل عليهم أن يلبوا طلبات الوفديين دون سواهم ، وبخاصة الشيوخ والنواب منهم ، مهما كان فيها من ظلم لغيرهم أو لإخلال بالنزاهة والاستقامة أو زلزلة للعدل فى معاملة المواطنين

وقليل من الحكام والموظفين أو رؤساء المصالح من يهمل هذه التعليمات ويراعى صوت العدل والضمير فى تصرفاته ، وفى الغالب يكونون فى هذه الحالة عرضة للاضطهاد والتنكيل أو الحرمان من حقوقهم فى الدرجات والترقيات

استغلال النفوذ والصفقات المريبة

واتسم حكم الوفد باستغلال زعمائه وأشياعه نفوذهم في الحكومة للإثراء غير المشروع ، وقد ظهر الثراء الفاحش على المحظوظين والمقرّبين وعائلاتهم وذويهم

وصار عمل معظم شيوخ الوفد ونوابه بعد أن نبذوا واجبه الدستورى فى الرقابة على الحكومة هو الوساطة لأنفسهم أو لمن يلتمسون عندهم النفع لعقد الصفقات المريبة والتصرفات غير السليمة فى مختلف فروع الحكومة ، وغالبا ما تكون هذه الوساطات مقابل جعل من المال ، وصارت هذه الوسائل غير المشروعة مألوقة فى الكثير من المناطق الانتخابية ، حتى صارت منازل كثيرين من الشيوخ والنواب أو مكاتبهم مراكز للوساطات المأجورة . وفى هذا ما فيه من إفساد لأداة الحكم وتقويض لصرح الاستقامة والنزاهة

وقد امتد استغلال النفوذ إلى محيط المعاملات التجارية الكبرى ، فحدث تلاعب كبير فى سوق القطن اشترك فيه بعض المتصلين برئيس الوزارة والوزراء ، وتكشفت أساليب هذا التلاعب لرجال البورصة من وطنيين وأجانب ، وصارت أحاديث الناس فى مجالسهم ، وموضع أسفهم وسخطهم ، إذ رأوا بعض المتلاعبين يثرون ثراء فاحشاً غير مشروع على حساب الطبقة المتوسطة من المنتجين والتجار ، ورأوا من مظاهر التلاعب أن القطن الأشموني وهو القطن قصير التيلة صار ثمنه وقتنا ما ضعف ثمن القطن الطويل التيلة (الكرنك) ، وهو أمر لم يسبق حدوثه من قبل ، ولم يكن هذا العبث ليحدث لولا تلاعب هؤلاء المضاربين والمحتكرين معتمدين على صلتهم بالحكومة

وانغمس المحظوظون من الوفدیین وغيرهم فى صفقات التموين والمقاولات ، والتوريدات والمشتريات ، والاستيراد والتصدير ، والاستئجار والتأجير ، والبيع والشراء ، واغتصاب أملاك الحكومة ، وما إلى ذلك ، ورأوا من

معاونة الحكومة لهم ماسهل لهم الاستحواذ على هذه المغام أو المشاركة فيها بأسماء مستعارة ، حتى كأن الحكومة صارت مغنما لهؤلاء القوم ، يدر عليهم المال من غير حله

إهمال المشروعات الإنتاجية

وإلى جانب إفساد أداة الحكم ، فإن وزارة الوفد أهملت المشروعات الإنتاجية التي تزيد من الدخل القومي ، فهي تبذل الأموال بسخاء في المشروعات الإنتاجية والسكّالية التي تبتلع الملايين من الجنيهات ، أما المشروعات الإنتاجية التي تزيد من ثروة البلاد في الزراعة والصناعة فإنها لا تجد منها أية عناية جدية فهي قد عطلت مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، ومشروع توسيع معمل التكرير في السويس

ولم تعمل شيئاً في زيادة مساحة الأراضي المزروعة مع اطراد الزيادة في عدد السكان ، ولا في تفريج أزمة المساكن بإنشاء مجموعات من المساكن الجديدة على أراضي البناء المملوكة للحكومة ، ولا في زيادة المنشآت الصناعية التي تنمي ثروة البلاد وأهلها ، ولا في توفير الإنتاج توفيراً يؤدي إلى هبوط الأسعار وليس ممكناً للروس المشغولة باستغلال النفوذ والثراء غير المشروع أن تجد متسعاً من الوقت أو من سلامة المنطق أو خلوص النية لوضع البرامج الواسعة المدى في الإنتاج والتعمير وزيادة الدخل القومي وتوفير الرخاء للشعب وتنفيذ هذه البرامج بروح الهمة والنزاهة والاستقامة ورعاية المصلحة العامة ، وقد بما قالوا :

ومكلف الأيام ضد طباعها متطلب في الماء جذوة نار

الارتجال والدعاية

وتعني الوزارة أكثر ما تعني بالمشروعات البراقة ، تقررها وتنفذها بطريقة

مرتبلة لا تؤدي إلى الفائدة المقصودة منها ، لأنها ليست موضع دراسة جدية بل هي أقرب أن تكون وسيلة للدعاية بحسب

خذ لذلك مثلاً مشروع مجانية التعليم الثانوى والفنى ، لقد أعلنه النحاس فى خطاب العرش الذى ألقاه فى يناير سنة ١٩٥٠ ، وتبين مع الزمن أن الأمر فيه لا يعدو أن يكون دعاية للوفد من ناحية ، وإفساداً للتعليم من ناحية أخرى

فالمجانية كانت مقررة قبل تأليف وزارة النحاس ، إذ كانت حقاً فى التعليم الثانوى لكل طالب حصل على ستين فى المائة من الدرجات ، وكان التعليم المتوسط بالمجان لكل طالب لم يحصل على هذه النسبة

أما إطلاق المجانية فى التعليم الثانوى من هذا القيد فلا يقصد منه إلا الدعاية للوفد ، وفيه ضرر بالتعليم وبالحالة الاجتماعية للبلاد ، إذ أنه يصرف التلاميذ عن أن يحوزوا بجدهم واجتهادهم الستين فى المائة التى كانت مشروطه للمجانية ، وفيه تبعاً لذلك هبوط لمستوى التعليم

كما أن تعميم التعليم الثانوى بالمجان دون الاستعداد الكافى له فى المدرسين الأكفاء والأماكن الصالحة يؤدى إلى حشر الطلبة فى الفصل الواحد بأكثر مما تحتمله قواعد التدريس وأصول التربية ، وبالتالي إلى هبوط مستوى التعليم والأخلاق بينهم ، وقد حدث فعلاً أن زادت الوزارة عدد التلاميذ فى كل فصل عن الحد الذى تقتضيه نظم التدريس الصحيح ، مما جعل المدرسين لا يستطيعون أن يؤدوا واجبهم فى تعليم تلاميذهم ، وتبين أن المستوى العلى والخلقى لهؤلاء التلاميذ قد هبط عما كان عليه ، فهذا النظام أدى إلى انحطاط مستوى التعليم الثانوى ، ويؤدى تبعاً لذلك إلى انحطاط مستوى التعليم الجامعى ، ويرجع بالتعليم والأخلاق جميعاً إلى الوراء

على أن جعل التعليم الثانوى كله بالمجان قد صرف التلاميذ عن التعليم الفنى الزراعى والصناعى والتجارى الذى كان بالمجان من قبل ، وفى هذا ولا ريب إضرار بنهضة البلاد الاقتصادية وتعطيل للإنتاج الصناعى والزراعى فيها ، ولكن لا بأس

في نظر الوفد من كل هذه العواقب السيئة إلى جانب الدعاية للوزارة الوفدية بأنها قررت جعل التعليم الثانوى جميعه بالمجان ، في حين أنه لم يتقرر في أرقى البلاد كإنجلترا وأمريكا إذ توجد قهما مدارس ثانوية خاصة يدفع أولياء الأمور فيها مصروفات

بعض حوادث هامة

استقالة حسين سرى

من رئاسة الديوان الملكى - ابريل سنة ١٩٥٠

في أوائل ابريل سنة ١٩٥٠ رفع حسين سرى باشا إلى جلالة الملك استقالته من رئاسة الديوان الملكى ، وبناها على حاله الصحية ، وقبل جلالة الملك استقالته ، وأصدر أمراً ملكياً بأن يقوم حسن يوسف باشا وكيل الديوان الملكى بأعمال رئاسة الديوان ، إلى حين صدور أمر آخر ،

وقد قوبلت استقالة سرى باشا بشيء من الدهشة ، لأنها لم تكن لها مقدمات وأسباب ظاهرة ، ولم يكن يبدو عليه اعتلال في صحته ، حتى تكون الأسباب الصحية هى علة استقالته ، وبقي أمر هذه الاستقالة سرّاً لا تعرف حقيقته

وقابل الوفد استقالة حسين سرى بالجمود وعدم الاكتراث ، وعد تعيين رئيس الديوان الملكى من شؤون جلالة الملك الشخصية ، وهذه وجهة نظر جديدة للوفد تخالف وجهة نظره سنة ١٩٢٤ في عهد وزارة سعد (ج ١ ص ١٨١) ، وتخالف ما سبق لوزارة النحاس الأولى سنة ١٩٣٦ من تقرير لإنشاء وزارة للقصر

الانتخابات البريطانية

فبراير سنة ١٩٥٠

جرت الانتخابات العامة البريطانية لمجلس العموم (النواب) في موعدها

(فبراير سنة ١٩٥٠) ، وفاز فيها حزب العمال بالأغلبية ، وإن كانت أقل من التي نالوها في انتخابات سنة ١٩٤٥ ، فقد ظفروا بـ ٣١٤ مقعداً في حين كان لهم في انتخابات سنة ١٩٤٥ - ٣٨٣

ونال حزب المحافظين ٢٩٠ مقعداً وكان لهم في انتخابات سنة ١٩٥٠ - ١٩١ ، ونال الأحرار ثمانية مقاعد وكان لهم سنة ١٩٤٥ - ١٤ مقعداً ، ولم يفز أحد من الشيوعيين وكان لهم سنة ١٩٤٥ مقعدان

وتجلى في هذه الانتخابات استمرار تأييد أغلبية الشعب البريطاني للسياسة الاشتراكية التي ينفذها حزب العمال ، وبقيت وزارة المستر أتلي تتولى الحكم

تعيين السير رالف ستيفنسن

سفيراً لبريطانيا في مصر - أبريل سنة ١٩٥٠

في شهر أبريل سنة ١٩٥٠ عين السير رالف ستيفنسن سفيراً لبريطانيا في مصر خلفاً للسير رونالد كامبل ، ولم يحدث على يد السفير الجديد تغيير في السياسة البريطانية سوى أنه أكثر صراحة من السفير السابق في استبعاد فكرة الجلاء التي كانت تتردد من قبل في تصريحات الرجال الرسميين في بريطانيا

ومما يذكر في صدد هذا التغيير أن النحاس أقام في داره حفلة كبرى للسير رونالد كامبل لمناسبة انتهاء مدة خدمته ، أحيط فيها بكل مظاهر الخفاوة والتكريم ، ووصفته الصحف الوفدية بأنه صديق مصر الحميم ، وهذا من المظاهر المنحجلة لتراجع الروح الوطنية في عهد وزارة الوفد

رفع الأحكام العرفية

في شهر مايو سنة ١٩٥٠ نشر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذي صدر بعدموافقة البرلمان ، وبدأ تنفيذه من يوم العمل به ، أي من أول مايو ، تاريخ نشره في الوقائع المصرية ، ، وقد قضى برفع الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة فيما عدا محافظتي

سيناء والبحر الأحمر فتستمر الأحكام العرفية فيهما لمدة لا تتجاوز سنة ، وقضى أيضاً باستمرار العمل بهذه الأحكام لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به بالنسبة لبعض الأوامر العسكرية ومنها الأمر الصادر بحل جمعية الإخوان المسلمين إلى أن يصدر القانون الخاص بالجمعيات ، وقضى كذلك باستبقاء الرقابة لمدة غير محدودة على الرسائل البريدية والسلكية واللاسلكية والطرود الصادرة من المملكة المصرية والواردة إليها من الخارج ، ومعنى ذلك أن الأحكام العرفية إنما رفعت رفعاً جزئياً

الخطبة الملكية السعيدة

١١ فبراير سنة ١٩٥١

في يوم الأحد ١١ فبراير سنة ١٩٥١ - يوم عيد ميلاد جلالة الملك السعيد - أعلن الديوان الملكي نبأ خطبة جلالة الملك على سارية بيت المجد والشرف الآنسة (جلالة الملكة) ناريمان صادق ، وأذاع لهذه المناسبة السعيدة البلاغ الآتي :

« بعد حمد الله والشكر له ، يسر ديوان جلالة الملك أن يزف إلى الشعب المصرى الكريم ، بشرى خطبة مليكة الذى وهب له قلبه ووجهه ، ففي هذا اليوم السعيد ، يوم عيد ميلاده المجيد ، الذى يتنفس بالنعيم ، ويتدفق بالخير العميم ، تمت بتوفيق الله خطبة الملكة المحبوب ، على سارية بيت المجد والشرف ، الآنسة ناريمان هانم كريمة المرحوم حسين فهمى صادق بك ابن المرحوم على صادق بك ابن المرحوم محمد صادق باشا ، والديوان ، إذ يعلن نبأ هذه الخطبة الموفقة التى اتجه إليها الفاروق العظيم شاكر الله أنعمه ، يدعو العلى القدير ، أن يمد له لحظات العناية ، ويوثق له أسباب التوفيق والسعادة ، ويجعل من هذه الخطبة المباركة لإشراق الأمل الباسم ، لمصر العزيزة ، وللأسرة العلوية الكريمة ،

وقد استقبلت الأمة نبأ هذه الخطبة السعيدة بالبشر والابتهاج العظيم هذا ، ومحمد صادق باشا (جد جلالة الملكة الأعلى) هو من نوابغ علماء الهندسة

والفنون الحربية في عهد الخديو اسماعيل ، وقد ترجمناه في كتاب (عصر اسماعيل) الذي أخرجه سنة ١٩٣٢ . وقلنا عنه مايلى : هو من تلاميذ مدرسة الخانكة الحربية المشاة في عهد محمد على ، ومن أعضاء البعثة الخامسة ، عاد من البعثة مهندساً ، وانتظم ضابطاً في سلك الخيش ، وهو الذى رافق سعيد باشا (والى مصر) في رحلته بالحجاز . وعين مفتشاً لمصلحة المساحة برئاسة استون باشا ، وله مباحث قيمة في مجلة الجمعية الجغرافية ، توفي سنة ١٩٠٢

القران الملكى السعيد

٦ مايو سنة ١٩٥١

في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد ٦ مايو سنة ١٩٥١ تم عقد قران جلالة الملك بجلالة الملكة ناريمان ، وذلك بقصر القبة العامر ، حيث تولى جلالة الملك بنفسه عقد زواجه على جلالة الملكة ، وناب عن جلالتها في العقد عمها محمد على صادق بك وزير مصر المفوض في هولندا ، وكان شاهدا العقد عبد اللطيف طلعت باشا كبير أمناء جلالة الملك ومحمد حسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، وتولى صيغة العقد الشرعى الأستاذ الشيخ محمد ابراهيم سالم بك رئيس المحكمة العليا الشرعية ، وأطلق واحد ومائة مدفع إيدانا بإتمام العقد المبارك وفى نحو الساعة الخامسة بعد الظهر انتقلت جلالة الملكة من قصرها بمصر الجديدة إلى قصر عابدين حيث استقبلها جلالة الملك ، وفى الساعة الخامسة والنصف مساء أقيم لهذه المناسبة السعيدة حفل استقبال فخيم بقصر عابدين وشاركت البلاد البيت المال فى الابتهاج بهذا القران السعيد ، وأظهرت الأمة من شعور الغبطة والولاء ما زاد الصلة وثقاً بين الأمة والعرش

اتفاق جديد للأرصدة الإسترلينية

مارس سنة ١٩٥١

أذاعت وزارة المالية فى شهر مارس سنة ١٩٥١ بياناً بمتيجة المفاوضات بين

الحكومتين المصرية والبريطانية في شأن الأرصدة الأسترلينية وقد أسفرت عن عقد اتفاق جديد لتسويتها على الأسس الآتية :

أن يفرج عن ١٥٠ مليون جنيه من أرصدة مصر الأسترلينية وفقا للتدابير التي اتفق عليها ، فيتم الإفراج من هذا المبلغ عن ٢٥ مليون جنيه أسترليني بمجرد التوقيع على الاتفاق ، ومن ذلك ١٤ مليون جنيه ستحول إلى دولارات ، وسيفرج بعد ذلك عن عشرة ملايين كل سنة لمدة تسع سنوات ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٢ ، كما سيفرج بالإضافة إلى ذلك عن خمسة ملايين جنيه كل سنة اعتبارا من سنة ١٩٥١ وذلك (في حدود ٢٥ مليون جنيه) كلما هبطت جملة الأرصدة الباقية في الحسابات رقم ١ عن ٤٥ مليون جنيه ، وستسهل الحكومة البريطانية توريد المنتجات البترولية (باستثناء زيوت التشحيم الدولارية) لمصر مقابل الدفع بالسترليني — من الحساب رقم ١ — في حدود ١١ مليون جنيه كل سنة تسليم الموانئ المصرية لمدة عشر سنوات تبدأ من ١٩٥١

ولم يدخل هذا الاتفاق بعد في دور التنفيذ

عودة الحكم المطلق

ووزارة الوفد

إننا إذ جعلنا عنوان هذا الفصل (عودة الحكم المطلق) إنما نعني ما نقول ، فالنظام الذي يتبعه الوفد في تطبيق الدستور قد أنشأ حكما مطلقا لا يمت إلى الدستور بأية صلة ، اللهم إلا في بعض ظواهر وأشكال من المصطلحات البرلمانية ، اقتبس الوفد بعض أسمائها ، دون حقائقها ومسمياتها

مظاهر الحكم المطلق

إن معنى الدستور ومعنى الديمقراطية أن تكون الهيئة التي تحكم البلاد وكيمة

عن الشعب ، يختارها بملء حريته واختياره ، ولكن الوفد قد انتحل لنفسه صفة الوصاية على هذا الشعب ، لا الوكالة عنه

وصاية لا وكالة

والوصاية صفة الحاكم المستبد الذي لا يبغي أن يدع للشعب حرية الاختيار وحرية الرأي والعقيدة ، فالوفد قد استلب من سواد الشعب حقه في حرية اختيار نوابه وشيوخه ، وعوّده أن يتنازل له عن هذا الحق الذي هو لب الدستور وأساسه ، وفرض على الناخبين في أرجاء البلاد أسماء معينة تدين له بالطاعة العمياء ليكونوا ممثلهم في مجلسي البرلمان

استلاب حق الشعب في الاختيار

أما كيف استلب الوفد من الأمة حق الاختيار ، فلا ننه اتجه إلى الطبقة الأمية من الشعب - وهي مع الأسف لاتزال لها الأغلبية العددية - فألقى في روعها أن الانتخاب حق له لا للناخبين ، وأنه بوصفه الهيئة التي لها الوصاية على الشعب له أن يهرض على ناخبي كل دائرة الاسم الذي يختاره هو ، وهذا ولا ريب ضرب من ضروب الشعوذة السياسية ، جعلها الوفد أساساً لوصايته المنتحلة

والشعوذة ، سواء كانت ديلية أو سياسية ، تفشو أكثر ما تفشو في الطبقات الأمية من الشعب ، لأن الجهالة تحجب عنها نور الحقيقة ونسيم الحرية ، ومن السهل على الزعماء المضللين أن يدخلوا في أذهان الجهلاء والأمينين ماشاءوا من الآراء والتوجيهات الفاسدة ، ومن سوء حظ البلاد أن سيطر على الجهلاء والأمينين فيها هيئة لاتبذل لهم النصيح والإرشاد ، بل تبذر فيهم بذور الضلال والفساد ، وقد عودتهم من طريق الشعوذة أن لا يتولوا اختيار ممثلهم في البرلمان ، بل عليهم أن يلتظروا من يفرضه عليهم الوفد ممثلاً لهم ، وهكذا عود الوفد الجهلاء أو عليهم أن يتنازلوا له عن حق الاختيار الذي خوله لهم الدستور

فطبقة الجهلاء والاميين هم الاساس الاول الذى اقام عليه الوفد وصايتة المنتحلة . واجتمع إلى هذه الطبقة أقلية من الأعيان ومحترفي المهن الحرة ، لم ينظر معظمهم إلى الحياة النيابية كأداة للرقابة على الحكومة وإصلاح شؤون البلاد ، بل اعتبروها وسيلة للارتفاع والوجاهة فحسب ، ودفعهم حب التطلع إلى البرلمان إلى التماس ترشيح الوفد لكي يجدوا الخطوة عند الجهلاء والاميين ، وهم كما أسلفنا أصحاب الأغلبية العددية

فالشعوذة السياسية التي روجها الوفد في طبقة الاميين ، هي إذن أساس النظام الانتخابي الذي رسمه لكي يصل إلى الحكم ، وهو أساس لانظير له في البلاد المتحضرة ، لأن الهيئات التي تتولى فيها توجيه الشعب والنهوض به تربأ بنفسها أن تتخذ من جهالة الجهلاء وسيلة للتغريب والتضليل وانتحال صفة الوصاية على الآلة ، تلك الوصاية التي تتنافى بداهة مع روح الدستور والديمقراطية

شروط عضوية البرلمان

في نظر الوفد

أما كيف يعين الوفد نواب البلاد وشيوخها في ظل هذا النظام ، ويفرض أسماءهم على جمهرة الاميين ، فذلك أنه يشترط فيهم الخضوع لأوامره ، وإلغاء عقولهم وضمائرهم ، ليكونوا على الدوام رهن إشارته ، في كل اتجاه يريده ، داخل البرلمان وخارجه ، وهو من أجل ذلك يدقق في الاختيار لكي يتحقق من توافر هذه الشروط فيمن يلمسون ترشيحه

واستطاع الوفد بهذه الطريقة الملتوية أن يربى في الشعب ملكة الخضوع والاستسلام ، مبتدئاً بالاميين الذين لا يسهل عليهم تمييز الصالح من غير الصالح ، ولا الحق من الباطل ، ولا الرشيد من الضلال ، ومثلياً ببضع مئين ، من الوصاليين الذين رضوا أن يلغوا عقولهم وضمائرهم ، ويسيروا في ركب الجهالة والشعوذة السياسية لكي يصلوا إلى المرا كز النيابية

انعدام الرقابة البرلمانية

وغنى عن البيان أن الذين يعينهم الوفد تعيينا بهذه الطريقة المنافية لروح الدستور، لا يمكن أن يؤدوا واجباتهم في النيابة، وأخصها مراقبة الوزارة والوزراء، ومحاسبتهم على أعمالهم وتصرفاتهم، فإنهم وقد عينهم الوفد نوابا أو شيوخا لا يملكون من الشجاعة الأدبية ما يجعل غايتهم المصلحة العامة، وإنما يلمسون رضا الوفد عنهم

وإذا كان من المستحيل بداهة على الموظفين الحكوميين أن يراقبوا وزراءهم ورؤسائهم في المصالح والدواوين، فمن المستحيل أيضا أن تراقب جمهرة الوفدين وزراءهم، بل هم أكثر خضوعا لهم من أولئك الموظفين، لأن النظام الوفدى قد جعلهم موظفين برلمانيين في حكومة الوفد

فحكم الوفد هو في أساسه وكيانه حكم مطلق، تنحصر السلطة فيه في بضعة نفر الذين سيطروا عليه. يفرضون إرادتهم على من عينوهم من النواب والشيوخ، الذين لا عمل لهم إلا السير في ركاب هذا نفر من المستبدين، لكي يضمنوا على الدوام رضاهم وقضاء مصالحهم ولباناتهم على أيديهم

ويمكن القول بأن الموظفين الرسميين أكثر استقلالا من هؤلاء الموظفين البرلمانيين، لأن الموظف وإن كان لا يستطيع أن يراقب رؤسائه، إلا أنه محكوم بلوائح وقوانين، تحتم عليه أن يسير في الطريق القويم، وإلا كان مستولا عن تصرفاته المنافية للاستقامة والنزاهة، أما أولئك الموظفون البرلمانيون - النواب والشيوخ - فلا تحكمهم لوائح ولا قوانين، ومن ثم فهم في تأييدهم للتصرفات الضارة بمصالح البلاد لا يسألون عما يفعلون

والوزراء الوفديون أنفسهم لا استقلال لهم في أعمالهم وتصرفاتهم، بل هم خاضعون لأية إشارة تصدر إليهم من رئيس الوفد، أو ممن ينطق باسمه، والنحاس يعاملهم على هذا الأساس، ولا يدع لهم حرية الاضطلاع بأعباء مناصبهم، وهذا ولا ريب من أسباب الفوضى التي انتشرت في الوزارات والمصالح، وقد بلغ من

امتهانه لأشخاص وزرائه أن جردهم حتى من حق الاستقالة ، فهم يقولون ولا يستقيلون ، وقد عبر عن هذا المعنى بعبارة صريحة وذلك بقوله : « ليس عندى وزراء يستقيلون » ، وهى كلمة لم يقلها رئيس وزارة من قبل فى زملائه ، وتدل على أن هؤلاء الوزراء وأعضاء البرلمان فى ظل هذا النظام سواسية ، فى الخضوع لإشارة الرأس

وبعبارة أخرى إن أسلوب الوفد فى الحياة النيابية أن يكون الوزراء مسئولين أمام رئيسهم ، لا أمام البرلمان ، وأن يكون البرلمان نفسه مسئولا أمام الوزارة ، لا أن تكون الوزارة مسئولة أمام البرلمان كما يقضى الدستور بذلك

الانتخابات فى عهد الوفدين

وتبدو ظواهر الحكم المطلق أيضا فى طريقة الوفد فى الإشراف على الانتخابات عند ما يتولى الحكم ، فلقد حدث فى عهد هذه الوزارة انتخابات تكميلية فى بعض الدوائر التى خلت فى مجلس النواب ، وانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فى الدوائر التى انتهت مدة عضويتها ، فكانت حكومة الوفد مثال الحكومة التى لا تتورع عن ارتكاب كل ضروب الضغط والتهديد والإرهاب والتزوير لإنجاح مرشحها ، وانعدمت حرية الانتخاب فى هذه الدوائر ، حتى صار انتخاب النواب والشيوخ فيها لا يختلف عن تعيين عمدة أو شيخ بلد أو صراف أو ما إلى ذلك

ومن سخريه القدر أن يقضى على حرية الانتخاب فى عهد الوزارة التى كانت تزعم أنها الأمانة على هذه الحرية ، فإذا هى حرب عليها متكررة لها

وإذا كانت الحكومة التى تدعى أنها حكومة الشعب تستلب من الشعب إرادته فى جوهر الدستور وأساسه وهو الانتخاب ، فهذا معناه أنها تعتبر هذا الشعب قطيعا من الأنعام ، لا إرادة له ولا كرامة ، وتعامله على هذا الأساس ، وليس من جناية على الشعب أفظع من هذه الجناية

ولقد كان الظن وقد ظفر الوفد بالأغلبية فى مجلسى البرلمان أن يتورع عن

استلاب حرية الانتخاب في الدوائر التي خلت في عهده ، ولكنه الحكم المطلق ،
يولد في النفوس نزعة التهادي في الاستبداد والطغيان ، ومحاربة الحرية أينما وجدت ،
وبرغم أن الأحزاب المعارضة ، توقعها لهذه النتيجة ، قد أضربت عن دخول انتخابات
التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٥١ ، ولم يبق إلا ثلاث عشرة دائرة جرت
فيها الانتخابات ، فإن وزارة الوفد قد أتت فيها من صنوف الضغط وضروب
الإرهاب والتزيف ما لم يحدث مثله في عهد أى وزارة أخرى ، وتولى فؤاد سراج
الدين وزير الداخلية الإشراف على هذه العملية الإجرامية التي خلت من كل معنى
للحياد أو الحرية والنزاهة ، ففاز مرشحو الحكومة في جميع هذه الدوائر ، ولم ينجح واحد
من المعارضين أو المستقلين ، وتبين من المقارنة بين الماضى والحاضر أن اسماعيل
صدقي كان أرحم من فؤاد سراج الدين في التدخل الإداري في الانتخابات ، وأخف
وطأة ، فقد أجرى صدقي باشا انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦ ،
فترك حوالى نصف الدوائر حرة لم تدخل فيها الحكومة بأى وجه ما ، وتدخل
تدخلًا هينًا في نصف الدوائر الأخرى ، أما فؤاد سراج الدين فقد أبى إلا أن
يعصف بحرية الانتخابات في كل الدوائر ، وسخر قوات الشر والإجرام لإنجاح
مرشحي الحكومة فيها جميعا

فالبرلمان الذى يتألف على هذه الأوضاع ليس إلا برلمانا صوريا ، يتخذ
ستارا لحكم مطلق يجمع بين الاستبداد والفساد ، وما بهذه الأوضاع تهض الأمم
وترتقى الأخلاق والفضائل وترعى مصالح البلاد

اضطهاد المعارضة

وإقصاؤها عن البرلمان

ومن مظاهر الحكم المطلق اضطهاد الوفد للمعارضة داخل البرلمان ، وخارج
البرلمان ، فالوفد باعتباره هيئة تبغى أن تحكم البلاد حكما مطلقا ، لا تطيق وجود
معارضة برلمانية ، في حين أن قوام الحكم البرلماني الاعتراف بالمعارضة كأداة
لاستقامة الحياة الدستورية

يقول الأستاذ هارولد لاسكى أحد أقطاب حزب العمال البريطانى ورئيس لجنته التنفيذية^(١) إن من قواعد الحكم البرلمانى السليم وجود معارضة قوية داخل البرلمان ، فإذا ضعفت هذه المعارضة انهار النظام البرلمانى

فالمعارضة القوية دعامة ضرورية لأداء مهمة الرقابة البرلمانية على تصرفات الحكومة ، تلك الرقابة التى فيها السكفالة لسلامة الحكم ونزاهته

وإذا كانت المعارضة ضرورية فى البلاد العربية فى الحياة البرلمانية كبريطانيا ، فأجدر بها أن يعترف بضرورتها فى بلاد لا تزال ناشئة فى نظامها الدستورى ، وإذا قضى فيها على المعارضة ، فإن حياتها الدستورية تصاب بالشلل ، وتصبح اسماً لا وجود له فى عالم الواقع والحقيقة ، وتفقد الأداة الحكومية عنصر الرقابة ، فيستشرى فيها الفساد ، ويعم الظلم والطغيان

ولكن الوفد تحقيقاً لنزعة الاستبدادية ، وتدعيماً للحكم المطلق ، لا يطبق المعارضة داخل البرلمان ، ولذلك يتربص بها الظروف والمناسبات لاضطهادها وإقصائها عن مقاعدها ، فهو يبدأ بإقصائها فى الانتخابات فى عهده ، ثم إنه فى داخل البرلمان يخلق الذرائع لإقصاء أكبر عدد ممكن من الأعضاء المعارضين ، فى الطعون التى تقدم فى صحة انتخاب الأعضاء الجدد ، يتساهل فى الطعون الموجهة ضد الأعضاء الوفديين فيرفضها ، ويتلبس أوهى الأسباب لقبول الطعون فى الأعضاء المعارضين ، فيوعز إلى أشياعه بقبولها وإسقاط العضو المعارض ، وبرغم أن النظر فى الطعون الانتخابية مسألة تكاد تكون قضائية ومن الواجب على البرلمان أن ينظر فيها نظرة عدل ونزاهة ومساواة ، فإن القضاء البرلمانى بتأثير الوفد قد أصبح مضرب الأمثال فى التحيز والامتخفاف بالعدالة والميل مع الأهواء

إخراج المعارضين من مجلس الشيوخ

وقد سافر الوفد فى اضطهاد المعارضة وإقصائها عن مجلس الشيوخ ، مستهيناً

(١) توفى فى العام السامى

بالدستور وأحكامه ، مستجيباً إلى نزعة الحكم المطلق التي تغلغت في كيانه . وجعلته حرباً على الحرية والشورى

ففي مايو من سنة ١٩٥٠ قدم الأستاذ مصطفى مرعي سؤالا بمجلس الشيوخ عن أسباب استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة من منصبه ، ولما لم يتضمن جواب الوزارة ما يوضح غامضاً ، أحاله إلى استجواب أثار فيه مسألتين هامتين :

أولاهما أن مدير مستشفى المواساة بالإسكندرية الدكتور أحمد محمد النقيب أمر بصرف مبلغ خمسة آلاف جنيه إلى كريم ثابت المستشار الصحفي (السابق) ^(١) للديوان الملكي من أموال التبرعات والإعانات التي جمعت لمستشفى المواساة ، وذكر النقيب تسويغاً لصرف هذا المبلغ أنه مقابل دعاية ونشر خاصين باليانصيب والإعانات والمسألة الثانية أن صفقات من الأسلحة والذخائر الفاسدة حصل التعاقد عليها لمناسبة حملة فلسطين ، وتسلمت إدارة احتياجات الجيش هذه الصفقات برغم لفت نظرها إلى ذلك ، وأن مخالفات ارتكبت في إجراء بعض إصلاحات في بحرية جلالة الملك ، وأن رئيس ديوان المحاسبة المستقيل أهدى في تقريره بعض ملاحظات عن هاتين المسألتين ، وعلى نفقات حرب فلسطين عامة ، وكان من نتائج إبدائه هذه الملاحظات أن اضطر إلى تقديم استقالته في عهد وزارة النحاس

وقد شرح الأستاذ مصطفى مرعي هذا الاستجواب بمجلس الشيوخ ، ولقي تأييداً كبيراً من المعارضين ومن الرأي العام ، وانتهى إلى اقتراح تأليف لجنة برلمانية لتحقيق أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة

مراسيم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠

كان جواب الوزارة على هذا الاستجواب وعلى تأييد المعارضين لاقتراح تأليف لجنة التحقيق أن استصدرت ثلاثة مراسيم في ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠ ، عصفت

(١) استقال من منصبه في أوائل أكتوبر سنة ١٩٥١ وتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فقبل استقالته

بكيان مجلس الشيوخ ، وأخرجت منه عدداً كبيراً من المعارضين بطريقة تنطوي على اعتداء صارخ على الدستور
فأول هذه المراسيم يقضى بزوال عضوية المجلس عن جميع الأعضاء الذين عينوا في عهد وزارة حسين سرى لمناسبة التجديد النصفى سنة ١٩٤١ واعيدوا للعضوية بالمرسوم الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وعن كل من حل محلهم بسبب الوفاة أو الاستقالة

والثاني بتعيين أعضاء جدد كلهم من الوفدين بدل الذين أبطل تعيينهم ، والثالث بإسقاط رئاسة محمد حسين هيكل لمجلس الشيوخ وأبدل به على زكي العراقي وحجة الوزارة في المرسوم الأول أن الشيوخ الذين عينوا في عهد وزارة حسين سرى لمناسبة التجديد النصفى سنة ١٩٤١ لم يكن يجوز تعيينهم إلا بعد حصول الانتخابات في دوائر من انتهت مدتهم من الأعضاء المنتخبين ، وبالتالي تكون لإعادتهم إلى العضوية سنة ١٩٤٤ غير جائزة
ويكفي للرد على هذه الحجة أن على زكي العراقي نفسه أثبت في مقال له نشر بمجلة القانون والاقتصاد (عدد سبتمبر وديسمبر سنة ١٩٤٩) أن لا تلازم بين عمليتي التعيين والانتخاب ، ولا يتحتم أن يكون الانتخاب سابقاً على التعيين ، قال في هذا الصدد تحت عنوان (عضوية البرلمان) ما يلي :

« ويجب ملاحظة أن الدستور قد خول الملك حقاً مطلقاً في تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ولم يقيد هذا الحق بأى قيد ولا يوجد أى نص فيه يوجب أن يكون استعمال هذا الحق لاحقاً لانتخاب الثلاثة الأخماس الباقية والا كان التعيين باطلاً ..
ويظهر لى أن السبب الذى جاء بتقرير لجنة الدستور لتحويل السلطة التنفيذية حق تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ وهو « إكمال النقص فى الكفايات ووجود عناصر لا تهم لهم ظروفهم الخاصة الدخول فيه بطريق الانتخاب » ، لا يستوجب حتماً أن تجرى الانتخابات أولاً ، لأن الفرض الوحيد الذى يقصده الدستور هو أنه نظراً لاحتمال أن الانتخابات قد لا تأتى ببعض العناصر التى يحسن وجودها فى المجلس فقد خول للسلطة التنفيذية تعيين نسبة معينة ضماناً لوجود هذه العناصر ،

ويستوى في ذلك تعيينها قبل أو بعد انتخاب النسبة المقرر انتخابها ، فليس الغرض هو سد النقص الذي يظهر في الانتخابات بعد حصولها بل ضمان وجود نسبة معينة من الكفايات خشية ألا تأتي بها الانتخابات ، ولذلك لا يتحتم انتظار نتيجة الانتخابات بل يجوز البدء بالتعيينات .

هذا ما قاله علي زكي العرابي سنة ١٩٤٩ ، فالتعيينات التي تمت في عهد وزارة حسين سرى بالمرسوم الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ صحيحة دستوريا باعتراف علي زكي العرابي ، وهي التعيينات التي أبطلتها وزارة الوفد في مراسيم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠

هذا إلى أنه لا يجوز دستوريا للسلطة التنفيذية إسقاط عضوية أي عضو بمجلس الشيوخ ، فإن هذا الحق موكول إلى المجلس ذاته ، وبغير ذلك تكون عضوية المجلس تحت رحمة السلطة التنفيذية ، وهذا مخالف بداهة للدستور نصا ومعنى ، وقد قال بذلك علي زكي العرابي أيضا في مقاله سالف الذكر ، إذ قرر مايلي :

« وينتج من ذلك أن عضو البرلمان بمجرد انتخابه أو تعيينه يكتسب العضوية ويبقى بهذه الصفة إلى أن يقرر المجلس بطلان نيابته أو سقوطها أو يقرر فصله لأسباب يراها هو ، والمجلس وحده هو الذي يقرر ذلك ، فلا تملك هيئة الناخبين بعد الانتخاب إبطال انتخاب العضو أو الرجوع فيه ، كما لا تملك السلطة التنفيذية بعد صدور المرسوم الرجوع فيه أو إبطاله ، وحينئذ فالعضو يكتسب العضوية بالانتخاب أو التعيين حسب الأحوال ، ولا يمكن أن يفقدها بعد ذلك إلا بقرار من المجلس التابع له ، وبعبارة أخرى فإن العضو لا يدخل المجلس إلا باحد طريقين - إما انتخابه من الناخبين أو تعيينه من السلطة التنفيذية - ولكنه لا يمكن أن يخرج منه إلا بقرار من المجلس نفسه في الحالتين ،

وقد علق العرابي في المقال نفسه على المراسيم الخاصة بإبطال عضوية الشيوخ بقوله : « ويجب القول أنه بإصدار مرسومي ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ و ١٩ ديسمبر ١٩٤٤ ، اعتدت السلطة التنفيذية على اختصاص المجلس صاحب السلطة وحده في تقرير صحة أو عدم صحة نيابة الأعضاء

سواء أكانوا منتخبين أو معينين، فإن مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ (الصادر في عهد وزارة حسين سري) هو وحده المرسوم الذي كانت السلطة التنفيذية تملك إصداره في حدود سلطتها، لأنه عقب عملية القرعة بمجلس الشيوخ وإسقاط نصف أعضائه كان واجبا عليها تعيين بدل من سقطوا من المعينين، وقد أصدرت فعلا مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ واستنفدت بإصداره سلطتها ولم يعد لها أى حق فى إلغاء مرسومها أو الرجوع فيه، والمجلس وحده هو المختص بتحقيق عضوية من عينوا به وتقرير صحتها أو بطلانها، وما دام المجلس لم يصدر قرارا يبطلان نيابتهم ولم يعلن خلو محلاتهم فلا تملك السلطة التنفيذية تعيين غيرهم، ولذلك يكون مرسوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ باطلا... وكذلك مرسوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ الصادر بإلغاء مرسوم ١٩٤٢ وإبطال نيابة الأعضاء المعينين به فهو أيضاً باطل لأن بطلان نيابة الأعضاء المعينين بمرسوم سنة ١٩٤٢ لا يكون إلا بقرار من المجلس، وهو وحده الذى يملك إعلان بطلان نيابتهم ولا يمكن للهيئة التنفيذية أن تقوم هى بهذا الإعلان...

يضاف إلى أقوال على زكى العرابى أن دستورية مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ قد طرحت على مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦ وأحالها إلى لجنى الشؤون الدستورية وتحقيق صحة العضوية بمجتمعتين، وأقرت اللجنتان صحة عضوية الأعضاء الذين عينوا سنة ١٩٤١ ومن حل محلهم، وقدمتا تقريرهما إلى المجلس، ووافق المجلس بجلسته المنعقدة فى ١٦ إبريل سنة ١٩٤٧ على تقرير اللجنتين وعلى صحة عضوية هؤلاء الأعضاء، فكيف يسوغ للوزارة بعد أكثر من ثلاث سنوات من صدور هذا القرار أن تنقضه وتقرر بطلان هذه العضوية على خلاف ما قرره المجلس وعلى خلاف أحكام الدستور؟

إن قرار المجلس فى ١٦ إبريل سنة ١٩٤٧ هو قرار ملزم للحكومة، والقول بغير ذلك هو خروج على الدستور وأوضاعه، وإنى لا أعرف دستورا فى العالم يخول السلطة التنفيذية إبطال عضوية البرلمان، لأن حق إبطال هذه العضوية هو من اختصاص كل من المجلسين، وهذه القاعدة هى من أسس النظام الدستورى

ومن أعجب ما في هذه المراسيم من استهتار واستهانة بالدستور أن المرسوم الثالث أبطل رئاسة محمد حسين هيكل لمجلس الشيوخ قبل نهاية مدة هذه الرئاسة وهي سلتان، برغم أن عضويته بالمجلس بقيت لم تنقطع يوماً واحداً منذ سنة ١٩٤١، لأنه كان معيناً في مرسوم سنة ١٩٤١، واستمر عضواً بالمرسوم الصادر في عهد وزارة الوفد سنة ١٩٤٢، ومع بقاء عضويته مستمرة حتى مايو سنة ١٩٥١، فإن الوزارة أبطلت رئاسته سنة ١٩٥٠ قبل انتهاء مدة رئاسته وعضويته

إن ملابسات صدور هذه المراسيم تدل يقيناً على أن الغرض منها هو اضطهاد المعارضة وإخراج أكبر عدد ممكن من الأعضاء المعارضين، فقد مضى على وزارة النحاس أكثر من خمسة أشهر قبل صدور هذه المراسيم وهي مقرة لعضوية الشيوخ المعينين في مارس سنة ١٩٤١، وظلت طوال هذه المدة تتصرف على هذا الأساس، فعينت شيوخاً، منهم بعض الوزراء، ذكرت في مراسيم تعيينهم أنهم يحلون محل من خلت مقاعدهم من كانوا معينين في مارس سنة ١٩٤١ أو من حل محلهم، ولكن لم تكد تضي أيام معدودة على استجواب مصطفى مرعي واتجاه الأعضاء المعارضين إلى وجوب تأليف لجنة برلمانية لتحقيق المساواة التي أشار إليها المستجوب، حتى انقلبت الأوضاع، وصار هذا الاتجاه في نظر وزارة النحاس جريمة من المعارضين يستحقون عليها العقاب، وأول عقوبة لهم إخراج أكبر عدد منهم من المجلس، وإقصاء رئيس المجلس عن منصبه جزاء له على موقفه أثناء الاستجواب، إذ حى حرية الكلام للمستجوب، على خلاف ما كانت تريده الوزارة، وهدده وزير الداخلية - فؤاد سراج الدين - أثناء مناقشة الاستجواب تهديداً سافراً فهم الجميع معناه ومغزاه، فقد قال له إنه يشعر بأن الكرسي الذي يجلس عليه يهتز اهتزازاً شديداً، ولم يمض على هذا التهديد - أو هذا الاهتزاز... بضعة أيام حتى صدر المرسوم بإطاحة رئيس المجلس عن كرسيه

وهكذا يبدو لك مبلغ استهتار وزارة الوفد بأحكام الدستور وروحه ومعناه، ويتبين أن إرهاب المعارضة والتنكيل بها داخل البرلمان وخارج البرلمان هو قاعدة من قواعد الأساسية في الحكم، كما يدل هذا المسلك على حماية وزارة الوفد

للفساد والمفسدين ، ومحاربتها للنزاهة والاستقامة ، ولقد كان موقفها في الدفاع عن صفقات الجيش المريبة بارزا وملفتا للأنظار ، فإن وزير الحربية (مصطفى نصرت) لم يتورع عن الدفاع عنها وألقى في هذا الصدد بيانا بمجلس الشيوخ رداً على استجواب مصطفى مرعى قال فيه ضمن مقال :

« وصلتني مناقضات ديوان المحاسبة — وهي التي استند إليها المستجوب — بعد مدة قصيرة من تولى وزارة الحربية ، فكان من الطبيعي أن أتقصى الحقائق المتعلقة بما اتبع بصفة عامة في أمر توريد احتياجات الجيش أثناء حرب فلسطين ، وقد اتضح لى أن هناك افراداً كثيرين كما أن هناك جهات متعددة أملت عليها مصالحها الخاصة بإثارة الشكوك في كل أعمال التوريدات ، كما أن قيام لجنة الاحتياجات بالأعمال الخاصة بالتوريدات من جهة ، وقيام الجهات المختصة بالقوة المسلحة باستلام وخص ما يورد من جهة أخرى ، كان ذلك سبباً في حدوث بعض الاحتكاك وإثارة منافسات أدت الى التقدم ببعض البيانات التي استند إليها ديوان المحاسبة في مناقضاته ، على أنه بعد البحث والتدقيق ، اتضح لى أن التوريدات التي أثار مناقضات ديوان المحاسبة لا غبار عليها ،

إن مراسيم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠ هي ضربة أئيمة صوبتها وزارة الوفد إلى كيان الحياة الدستورية ، ففضلاً عما فيها من عدوان على الدستور ، فإنها في ملابسها جاءت إرهاباً للمعارضة ، لا داخل البرلمان فحسب ، بل خارج البرلمان ، وتشيتاً لدعائم الحكم المطلق ، ذلك أنه إذا كانت الحكومة في سبيل محاربة المعارضة قد استهانت بالحصانة التي قررها الدستور لأعضاء البرلمان وجعلت عضويتهم تحت رحمة السلطة التنفيذية ، فإن هذا ولا ريب إشاعة لسياسة الإرهاب حيال كل من يقف من الوزارة موقف المعارضة ، فالوزارة التي لا تسكت بأحكام الدستور حيال أعضاء المجلس التشريعي الأعلى ، لا تأبه من باب أولى لأحكام الدستور ولا لحرمة القوانين ، حيال بقية المواطنين

وقد نشر زعماء أحزاب المعارضة يوم ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٠ بيانا إلى الأمة أوضحوا فيه مبلغ ما في إصدار هذه المراسيم الثلاثة من عدوان على الدستور

وتغليب لفساد الحكم وحماية للعابثين بمصالح البلاد وأموالها ، ووقعه رؤساء هذه الأحزاب ، وهم : حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ، ومحمد حسين هيكى رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، وإبراهيم عبد الهادى رئيس الهيئة السعدية ، ومكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية

وبجلسة ٣ يوليه سنة ١٩٥٠ بمجلس الشيوخ تقدم حافظ رمضان باقتراح بمشروع قرار يصدره المجلس بإبطال المراسيم الثلاثة لأنها باطلة بطلاناً أصلياً فلا يترتب عليها أى أثر من الآثار ، ولكن رئيس الجلسة (حسين محمد الجندى وكيل المجلس) منع عرض هذا الاقتراح على المجلس بحجة أن الأعضاء الذين شملتهم المراسيم قد أحييت مسألة صحة عضويتهم إلى لجنة تحقيق صحة العضوية ، فأراد حافظ رمضان أن يرد على رئيس الجلسة وأن يحتكم إلى المجلس ، فنهه حسين الجندى من الكلام ، وناصره الأعضاء الجدد ، وأثاروا ضجة مفتعلة فى المجلس لمنع المعارضين من الكلام ، وكانت مؤامرة مدبرة لمنع المعارضة من أداء واجبها ، مما اضطر المعارضين إلى الانسحاب بعد أن احتجوا على مسلك رئيس الجلسة والأعضاء الوفديين ، وأرسل حافظ رمضان إلى حسين محمد الجندى الكتاب الآتى :

« بعد أن تلوتم بياضكم الخاص بمنع مناقشة مشروع القرار المقدم منى بيطلان المراسيم التى صدرت فى ١٧ يونيه الماضى خاصة بمجلس الشيوخ ، رفضتم أن آيين للمجلس خطأ الرأى الذى ذهبتم إليه من سلطانكم المطلق فى منع المجلس من المناقشة ومنع من الاحتكام إليه ، واعتمدتم فى ذلك على الضجة المدبرة من أنصار الحكومة ومن عينوا بهذه المراسيم ، مما اضطررني وبعض إخواني المعارضين إلى الانسحاب من المجلس احتجاجاً على هذا التصرف المخالف لأحكام الدستور واللائحة

« فيكفى لبيان خطأ ماذهبتم إليه من أن موضوع الاقتراح معروض على لجنة تحقيق صحة العضوية أن هذه اللجنة ليس من اختصاصها أن تنظر فى دستورية المراسيم موضوع اقتراحي ، وقد درج المجلس على هذا فى كل سوابقه ، واعترفتم

أتم بذلك في ذات يانكم حين قلتم إن المسألة يمكن أن تحال بعد تقديم تقرير لجنة تحقيق صحة العضوية الى لجنة الشئون الدستورية

وتكراراً للاحتجاج الذى أعلنته فى الجلسة. أسجل الآن هذه المخالفة الخطيرة التى لا عهد لمجلس الشيوخ بمثلها، وأطلب اثبات كل ذلك فى مضبطة الجلسة، وجاء التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فى ابريل ومايو سنة ١٩٥١، فأسقطت الوزارة بوسائلها الإدارية كل عضو معارض أو مستقل فى الانتخابات، وأخرجت كل المعارضين من مرسوم التعيينات

عريضة المعارضة إلى جلالة الملك

اكتوبر سنة ١٩٥٠

فى اكتوبر سنة ١٩٥٠ قدم أقطاب المعارضة والمستقلين عريضة إلى جلالة الملك تهدف إلى تطهير أداة الحكم، وكنت أود نشرها بوصف كونها وثيقة هامة من وثائق هذا العهد، ولكن قراراً قضائياً قد صدر بثبتت مصادرة إحدى الصحف التى نشرت نصها، ورغم ان هذا القرار ليست له حجة الأحكام النهائية، ومع مرور وقت طويل لم ترفع فيه النيابة الدعوى العمومية على من نشرها هذه العريضة، مما يؤيد الاعتقاد بأن لا غبار فى نشرها، ورغم ذلك كله، فإننا أخذنا بالأحوط، ومبالغة منا فى احترام القرارات القضائية حتى التى لم تكتسب صفة الأحكام النهائية، نمسك عن نشرها ونكتفى بالتنويه بها كحادث من حوادث هذا العصر

منعت وزارة النحاس نشر هذه العريضة، وصادرت الصحف التى نشرتها، وأذاع النحاس فى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٥٠ بياناً رداً عليها

ولم يكن من احترام حرية الرأى فى شىء أن يسمح لنفسه بإذاعة رده على عريضة منع هونشرها، فخرم الرأى العام من أن يوازن بين الأصل والرد ويحكم لهذا أو لذلك

وقد ذكر في بيانه أن العريضة من ناحية الشكل جانبها التوفيق والصواب ، بدعوى أن الموقعين عليه اختاروا لرفعها إلى جلالة الملك اليوم السابق لعودة جلالته من الخارج وأنها قد مدت على ورق وبخط غير لائقين بما يرفع إلى أسمى مقام في البلاد ،

وقال إنها من ناحية الموضوع حوت كلاماً معاداً ، وإن الحكومة في غنى عن أى رد جديد ، وإن ما أوردته بشأن التحقيق الجنائي الخاص بأسلحة الجيش زعماً منها أنه قد تناول بعض تصرفات لرجال من الحاشية الملكية وأنه يخشى أن تقصر يد العدالة عن بلوغهم ، فإن الحكومة ليس في وسعها أن تخوض في هذا الأمر لتقديم الأدلة الحاسمة على إفك ما يزعمون ، نزولاً منها على قرار النيابة العامة بحظر النشر ، وأشار إلى الرغبة الملكية السامية بأن تسير تحقيقات الجيش في مجراها الطبيعي ، وأن هذه الرغبة جاءت حاسمة قاطعة لدار الشائعات الخبيثة التي دأب البعض على إذاعتها عمداً لإثارة القلق في نواحي البلاد و - إن الحكومة وقد أفسحت من صدرها إلى اليوم لعل هذا البعض يعود إلى رشده ويدرك ما تضر به مصالح البلاد العليا من جراء هذه الخطة المدبرة ، إن الحكومة يازاء هذا الإصرار لن تسكت بعد اليوم (٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠) على هذا الإجرام السافر في حق البلاد ،

وأول ما يلاحظ على هذا البيان أن النحاس يرد فيه على عريضة منعت الوزارة نشرها ، وأنه تبرع قبل أن ينتهى التحقيق في قضية أسلحة الجيش بالجزم بأن ما نسب إلى بعض رجال الحاشية الملكية هو إفك يزعمه المعارضون ، وهذا ولا ريب تدخل في مجرى التحقيق لا يجوز صدوره من السلطة التنفيذية ، وقد اتخذ هذا التدخل شكلاً خطيراً في آخر مراحل التحقيق ، إذ قررت الوزارة كما أسلفنا إقصاء محمد محمود عزمى بك النائب العام السابق عن منصبه

وانك لتستطيع أن تقارن بين موقف وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ من إخراج المعارضين من مجلس الشيوخ سترأ لموقف موظف (سابق) بالسراى ، وبين موقف وزارة الوفد ذاتها سنة ١٩٤٣ حين أخذت على المرحوم أحمد محمد

حسنيين باشا رئيس الديوان الملكي أنه تأخر في سداد مبلغ من ثمن أثاث اشتراه من إحدى المدارس الصناعية ، على أن المرحوم أحمد محمد حسنين كان له عذره في أن مواعيد المالية قصرت عن أن يؤدي هذا الثمن فوراً ، ومع ذلك فإن وزارة الوفد في سنة ١٩٤٣ لم تقدر هذا العذر وأخذته على تأخره في سداد هذا المبلغ ، وشهرت به في البرلمان والصحف ، فما بالها في سنة ١٩٥٠ تنتقل من النقيض إلى النقيض ، فتجعل لبعض موظفي السراي حصانة لا يقرها دستور ولا قانون ولا ولاه صادق لصاحب العرش ؟

لقد أصبح نضال الوفد عن سلطة الأمة أسطورة من الأساطير ، وذهبت الميزة الوحيدة التي كان يفاخر بها ويتقرب بها إلى نفوس الجماهير ، ذهبت هذه الميزة وتقلصت ، وانتهى به المطاف إلى إهدار ماضيه من هذه الناحية ، ولم يبق من طابع لحكومة الوفد سوى الحكم المطلق المقرون بالفساد

فالدستور الذي جاهدت الأمة في سبيل الحصول عليه ما جاهدت ، وبذلت فيه ما بذلت ، قد تحول إلى حكم مطلق عضوض ، لا يختلف عن الحكم المطلق السافر إلا في بعض ظواهره وأشكاله ، وكلاهما شر على البلاد ووبال عليها

وفي الحق إن الدستور ليس هو المسئول عن هذا المصير ، ولا عن الفساد الذي لصق به وقتاً ما ، بل المسئول هم أولئك نفر الذين قاموا على تنفيذه ، فأفسدوا أوضاعه وخرجوا به عن أساسه السليم وصراطه المستقيم

وهكذا شأن النظم السياسية ، لا تؤتي ثمرها إلا بمقدار نزاهة القائمين عليها في تطبيقها وتنفيذها ، فإذا فسدت نفوسهم فسدت معها هذه النظم ، ولم تعد أداة إصلاح وتقدم ، ولو كانت في جوهرها من أرقى ما وصل إليه العلماء والمتشرعون ، وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون ،

الخاتمة

على كل منا أن يؤدي واجبه

لا شك أن من حقنا بل من واجبنا أن نعمل لمستقبل أسعد حالا وأقرب إلى تحقيق أهداف البلاد من هذا الحاضر المليء بالمساوىء التي شرحنا طرفا منها من واجبنا أن نعمل على بناء هذا المستقبل ، وإذا نحن تركنا الأمور تسير في طريق الفساد دون أن نعمل على إصلاحها كنا ولا ريب مقصرين في حق الوطن ، بل في حق أنفسنا

إن علاج الحالة التي نعانيها ليس مبتكرا ولا مستعصيا من الوجهة النظرية ، وهو يتركز في تلك الكلمة التي يرددها الجميع وهي : «على كل منا أن يؤدي واجبه ، فإذا اتبعنا هذه الكلمة وأخذنا أنفسنا بها ، تحقق الإصلاح الذي نبتغيه

لقد أفردت الفصل السابع (النهضة الاقتصادية) والفصل الثامن (النهضة الاجتماعية) من الجزء الثاني من هذا الكتاب لتذكير المواطنين بواجباتهم إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، وإلى لأرى أن البلاد أحوج ما تكون في الإصلاح في الناحية السياسية ، لأن الحياة السياسية عندنا قد دب فيها الفساد بحيث تحتاج منا إلى مزيد من الجهود لإصلاحها ، وأخشى ما أخشاه أن تنقاس عن أداء واجباتنا ، أو يملكنا اليأس ، فلا نعمل لهذا الإصلاح ، فيستشري الفساد وتتضاعف نتائجه ، ويؤثر ذلك في نهضتنا الاقتصادية والاجتماعية ، بل في كيان البلاد وحياتها ومستقبلها ، في حين أن لأمم الناهضة سائرة كلها إلى الأمام

وليس يكفي لإخلاء أنفسنا من المسؤولية أن لا نشترك في مساوىء الفساد ، بل علينا أن نعمل لتحرير البلاد من هذه المساوىء ، وبهذا تؤدي واجبنا على الوجه الصحيح

وإن على الطبقات الممتازة والمثقفة من الأمة أن تؤدي واجبها في هذه الناحية ، لأن عليها يقع العبء الأول في أداة هذا الواجب ، لأنها بما أوتيت من

التجارب وبما نالت من العلم والعرفان أقدر من غيرها على تعرف مواطن الداء
ووسائل الدواء

يجب على الطبقة الممتازة أن تعلن آراءها في استنكار مساوىء الحكم وفساده ،
والتدليل على ضروب هذا الفساد ووقائعه وملايساته ، وأن تجهر بآرائها في غير
خوف ولا وجل ، وفي تضامن خالص لوجه الله والوطن ، فانها إذا فعلت ذلك
كان لموقفها ولا ريب صداه وأثره البالغ في الرأى العام ، وأشاع روح الحرية
والديموقراطية في نفوس المواطنين

إن الرأى العام في كل البلاد المتحضرة هو القوة الفعالة التى تقاوم الفساد
وتحاربه ، وتسقط الحكومات التى تنكب سبيل الاستقامة والرشاد ، وإن يقظة
الرأى العام لمى العامل الأكبر في الرقابة على الحكومات وعلى المجالس النيابية معا ،
ومامن شك فى أن قيام الطبقات الممتازة والمثقفة بواجبها فى هذه الرقابة يسند الرأى
العام ويشد أزره ، ويزيد من يقظته وقوته ، ويجعله أقدر على إصلاح ما فسد من
شؤون الحكم ومن الحياة السياسية

وبعبارة أخرى لا يحق للطبقات الممتازة والمثقفة أن تبقى بمعزل عن الحياة
السياسية ، بل عليها أن تعرب عن رأيها وتذرع بقسط موفور من الشجاعة الأدبية
فى محاربة الفساد والمفسدين ، وعليها أن تتجمع وتسكتل وتبادل الرأى والمشورة
فيما يجب عليها أن تفعله ، فإن اجتماعاتها وتوجيهاتها لها الأثر الذى لا ينكر فى
فى تطور الرأى العام وفى تقدم الوعى القومى

على المثقفين والمتعلمين أن يكونوا فى بيئاتهم رسلا للوطنية ودعاة للهدى ،
يجبون إلى مواطنيهم الحرية والديمقراطية ، ويكافحون الذل والعبودية مكافحتهم
للجهالة والامية ، يفهمونهم عن الانتخاب أنه حق خوله لهم الدستور ، فلا يجوز
لهم أن يتنازلوا عنه إلى الوفد أو إلى غير الوفد ، وأن الوفد ليس وصيا عليهم ،
وأن هذه الوصاية التى ينتحلها ليست إلا ضربا من العبودية قام الدستور للقضاء
عليها ، وعليهم أن يحكموا عقولهم وضمايرهم فيمن يختارون للنياية عنهم

يجب على الشباب المثقف وخاصة خريجي الجامعات أن يكونوا لمواطنيهم في المدن والقرى رؤاداً لمبادئ الوطنية ، فهم أولى بتثقيف مواطنيهم من المعلمين الإلزاميين وغير الإلزاميين ، لأنهم أقدر منهم على فهم المبادئ الوطنية والإنسانية الصحيحة وأولى منهم بنشرها في البيئات التي يتصلون بها

وعليهم أن يداوموا اتصالهم بمجتمعهم وقراهم ، وأن يحاربوا الشعوذة والجهالة في نفوس إخوانهم ومواطنيهم ، ومهما علت مراكزهم في المجتمع فعليهم أن لا يقطعوا صلتهم بهم ، وخاصة في القرى ، لأنها في حاجة إلى صلة أبنائها المثقفين بها ، وإن استمرار هذه الصلة هو ولا ريب مصدر للتقدم الفكري والاجتماعي في السواد الأعظم من الشعب ، فإذا لم يجد الشعب من أبنائه المثقفين هداة مرشدين ، فمن الذي يرشده ويهديه إلى الحياة السياسية السليمة ؟

إن الطبقات المثقفة هي المسؤولة عن تقدم الشعب ، فعلى كل مواطن مثقف أن يساهم بجهوده وعلمه وكفائه وإخلاصه في النهوض بالبلاد في جميع النواحي ، وخاصة في الحياة السياسية . فإنها لا تزال عندنا متأخرة تأخرًا يدعو إلى الأسف العميق ، وعلاج هذا التأخر في أيدي الطبقة المثقفة من الأمة

وعلى المواطن المثقف لكي يستطيع أن ينفع وطنه من هذه الناحية أن تكون له عقيدة سياسية ، أو بعبارة أصح عقيدة وطنية ، يناضل عنها ويصدر عنها في أعماله واتجاهاته وينشرها بين مواطنيه ويستمد منها روح الثبات والدأب على الكفاح ، لأن العقيدة هي أساس العمل ، ولا جدوى من مواطن يعمل بغير عقيدة ، بل لا يلبث أن يتخاذل ويتراجع ، أي يفقده البلاد كمواطن صالح ويصبح فيها كالعنكبوت الأثمل

إننا في حاجة إلى مواطنين رسخت في نفوسهم العقيدة الوطنية ، فهؤلاء المواطنون هم جنود الوطن الذين ينهض بهم ويعتمد عليهم ، وهم القادرون على إصلاح ما أفسدته الشعوذة السياسية في النفوس ، وعليهم أن يحاربوا النفاق الذي فشا في المدن والقرى ، فإن هذا الداء من أكبر العقبات التي تحول دون تقدم المجتمع

عليهم أن ينشروا بين مواطنيهم عقيدة الجلاء ، فالجلاء عن الوادي ليس مطلباً قومياً فحسب ، بل هو عقيدة يجب أن ترسخ في النفوس لكي تعمل الأمة جادة في سبيل تحقيقه ، ولا ترضى عنه بديلاً

على أن عقيدة الجلاء ووحدة وادي النيل ليست وحدها المذهب السياسي الذي يجب أن يعم البلاد ، بل أراه لا يكفي إلا إذا كان له سند من مذهب جوهري آخر هو الأساس لكل المذاهب الصالحة وهو الاستقامة السياسية ، فهي في نظري الأصل ، والمذاهب الصالحة متفرعة عنها ومستمدة منها

إن من طبيعة المجتمعات الحرة المتقدمة أن تتعدد فيها المذاهب والبرامج السياسية ، فلا يمكن لمجتمع حر أن يتألف منه حزب واحد ، إلا إذا سادته روح الدكتاتورية التي لا تحتل حرية الرأي في السياسة والاجتماع

ولست أرى في اختلاف المذاهب السياسية غضاظة على المشتغلين بشؤون البلاد العامة ، ولا أرى ضرراً من تعدد الأحزاب وتعدد المذاهب في السياسة ، ولكن هناك مبدأ يجب أن يكون أساس قيام الأحزاب وتعدد مناهجها وبرامجها ، ودعامة كفاحنا السياسي وهو الاستقامة السياسية ، فالاستقامة السياسية هي خير مذاهب السياسة ، وهي الوسيلة الفعلية لإفادة البلاد من المشتغلين بالسياسة ، أحزاباً وجماعات وأفراداً

الاستقامة السياسية هي التزام المشتغل بالسياسة جادة الصدق والنزاهة والخلق القويم في حياته العامة ، وفي حياته الخاصة أيضاً ، لا أقول هذا مبالغة مني في هذا المذهب السياسي ، بل لأنني أرى الاستقامة السياسية غالباً ما تكون نتيجة للاستقامة الاجتماعية والشخصية

كثيرون من الناس يظنون أن الحياة السياسية لا تتفق والاستقامة ، ويرون أن الذي يلبس الاستقامة يحسن به أن يبتعد عن السياسة ، لأن السياسة في نظرهم كذب وخداع ، ونفاق ورياء ، وتسابق على اقتناص المنافع الشخصية ، وهذا وهم سرى إلينا من التواء السياسة عندنا ، فعلياً أن نحارب هذا الوهم ، لأنه ولا شك من أسباب تأخر الحياة السياسية وتأخر المجتمع تبعاً لذلك

الاستقامة هي أساس السياسة الناجحة، وأقصد بالسياسة هنا السياسة الداخلية،
أى علاقات الناس بعضهم ببعض فى الشؤون العامة

أما السياسة الخارجية ، فالاستقامة فيها موضع نظر وخلاف، قد تكون الاستقامة
السياسية غير مرغوب فيها فى السياسة الخارجية ، أى فى علاقات الدول بعضها
ببعض ، فالكذب ، والخداع ، والغضب ، والعدوان ، ونقض العهود والمواثيق ،
لا تزال مع الأسف من وسائل النجاح فى السياسة الخارجية ، ومع ذلك فإن محبى
السلام والإنسانية فى العالم يدعون إلى الاستقامة فى السياسة الدولية، أى فى علاقات
الدول والأمم بعضها ببعض ، ويدعون إلى المساواة بينها واحترام حقوق كل دولة
فى الحرية والاستقلال ، ويستنكرون سياسة الغش والغضب والإكراه، ويرون
فيها مصدر الكوارث التى تصيب الإنسانية

حقا إن هذه الدعوة لم تستجب إلى الآن ولا يزال أمام الإنسانية زمن طويل
حتى تستجاب وتعم الدول جميعا

وعلى أى حال فإذا كانت الاستقامة مشكوكا فى صلاحيتها فى السياسة الخارجية ،
فهذا القول ليس صحيحا قطعا فى الحياة السياسية الداخلية ، بل يجب لكى تنهض
البلاد وتتلخص من نقائصها أن يتدرع الساسة والقوامون على شئونها العامة
بالاستقامة والنزاهة ، فالحياة السياسية ، والحياة الحزبية ، والحياة البرلمانية ، والحياة
الصحفية ، يجب أن تسودها روح الاستقامة لكى تكون حياة ناجحة منتجة
خيرآ للمجتمع

ولا يظنن أحد أن البلاد تفيد من حياة عامة تنكب سبيل الاستقامة ، قد
يتقدم المراء فى المجتمع بغير الاستقامة، ولكن هذا التقدم يكون على حساب مصالح
الوطن العليا ، وليس هذا هو السبيل لتقدم المجتمع

فعلينا أن نتدرع بالاستقامة فى حياتنا السياسية ، وأن نقيم بناءها على هذا
الأساس ، فإنه الكفيل بتحقيق أهداف البلاد فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ،
يجب أن يكون قوام الأحزاب والجماعات إيمان أعضائها بمبادئ معينة يقتنعون

بها ويعتقدون صلاحيتها للنهوض بالبلاد ، ويسيرون عليها ويخدمونها وينفذونها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، أما قيام الحياة السياسية على أساس العبارات الجوفاء والكلمات البراقة المطاطة والروابط الشخصية ، والسعى وراء المصالح الذاتية ، فإن هذا يؤدي لا محالة إلى تراجع الحياة العامة ، ويعرقل تقدم الأمة وإصلاح شؤونها وعلى من يشتغل بالسياسة سواء تحت لواء الأحزاب أو مستقلا - على أن يكون هذا الاستقلال استقلا لا حقيقيا - أن تكون له مبادئ عامة يعتنقها ، ويعمل على تحقيقها ، ويصدر عنها في أعماله وتصرفاته ، لا أن يكون هدفه الوحيد أن ينال لنفسه مكراما تزا في المجتمع فحسب

إن من أسباب تأخر الحياة السياسية اتخاذ المشتغلين بها انضمامهم إلى الأحزاب وسيلة لإدراك المغام والمراكز الممتازة فحسب ، فإن هذا الهدف يصرفهم عن السعى للنهوض بالبلاد عامة ، ولعل هذا يفسر لنا تلك الظاهرة التي تبدو أحيانا عندنا وهي سرعة تنقل بعض المشتغلين بالسياسة من حزب إلى آخر ، فكثرة هذا التنقل لا تدل على إيمان عميق بالمبادئ السياسية ، ولا على تقدير للاستقامة ، بل تدل على الرغبة في الوجاهة ، أي أن يكون المرء وجيها في المجتمع ، وليس هذا هو الهدف القويم للحياة السياسية المستقيمة

إذا عمت روح الاستقامة والنزاهة محيطنا السياسي ، أفادت كثيرا في تقدم البلاد وارتقاء الروح العامة للوطنين ، وعلى الأحزاب أن تحرص على سلامة هذه الروح ، فإنها عدة الأمة وعتادها في نهوضها ومواجهتها للحوادث والأحداث ، وعلى الأحزاب أيضاً أن تكون لها مذاهب وبرامج معينة واضحة المعالم ، تعمل على تنفيذها سواء كانت في الحكم أو في المعارضة ، عليها أن تحترم برامجها وتحترم وعودها للناخبين ، لكي تكتمل ثقة الأمة بأحزابها وجماعاتها والقائمين على شؤونها ، فالثقة المتبادلة بين الأحزاب والأمة ، وبين الحكام والمحكومين ، هي من العوامل الفعالة في تقوية جبهة البلاد ومقاومة عوامل الضعف والفساد

إن الاستقامة والنزاهة هي المذهب السياسي الأول لمن يريدون أن يخدموا البلاد

عن طريق الاشتغال بالسياسة ، وهى السبيل إلى إصلاح مافسد من شؤون الحكم ،
والى جعل الاداة الحكومية أداة لإنتاج وتقديم ومناعة ، وذود عن حقوق
البلاد وكيانها

الاستقامة هى أساس كل إصلاح وفلاح ، وقد جمع فيها رسول الله أطراف
الإسلام كافة ، إذ سأله سفيان بن عبد الله الثقفى ان يقول له فى الإسلام قولاً
لا يسأل عنه أحدا غيره ، فأجابته رسول الله صلوات الله عليه بهذا الجواب الجامع
المناجى الحكيم : « قل آمنتم بالله ثم استقم »

وأخيراً ، لست أجد نداء إلى الأمة أحب إلى نفسى من ذلك النداء المعاد ،
الوجيز فى عبارته ، الرائع فى معناه ومغزاه : « على كل منا أن يؤدى واجبه ! »

مرحبا بالجهاد

بعد كتابة ما تقدم وطبعه اجتمع البرلمان بمجلسيه مساء يوم الاثنين ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ والى مصطفى النحاس بيانا مستفيضا عن سياسة الحكومة نحو معاهدة سنة ١٩٣٦ ، أعلن فيه قطع المحادثات السياسية بين الحكومتين المصرية والبريطانية « بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها » ، كما أعلن إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، واتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان ، وقدم إلى البرلمان المراسيم المتضمنة هذا الإلغاء وما يستتبعه من تشريعات ، وأولها مرسوم بمشروع قانون يقضى بإلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الذى سبق صدوره بالموافقة على هذه المعاهدة ، وبإلغاء القانونين الخاصين بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر ، وبانتهاء العمل بأحكام اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان

والثانى مرسوم بمشروع قانون بتعديل الدستور وجعل لقب الملك « ملك مصر والسودان »

والثالث مرسوم بمشروع قانون لوضع دستور ونظام حكم خاصين بالسودان ولا ريب أن قطع المفاوضات التى طال أمدها ، وإعلان الحكومة إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، هو كسب كبير للقضية الوطنية ، وهو إعلان باستئناف الجهاد والكفاح فى سبيل تحرير الوادى

ولمنا لنرحب بهذه الخطوة فى الجهاد ، ونغتنب بها اغتباطا عظيما ، ونؤيد الحكومة فيها ، وفى خطوات الجهاد كافة ، ونساهم فيها بكل قوانا وجوارحنا ، وندعو إلى تضامن الشعب والحكومة فى مراحل هذا الكفاح ، وفق اقته الوادى فى جهاده ، وأمله بروح من عنده فى سبيل تحقيق أهدافه

١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١

تصحيح خطأ

صواب	خطأ	سطر	صفحة
يعممها	يعممها	٥	١٠
وزراء دولة	وزارة دولة	١٣	٥٧
٢٠ يناير	١٩ يناير	١٣	٥٨
تنفيذا للمادة	للمادة	١٩	٧٣
أسلفنا	أسلفنا	١٧	٧٧
وبدا	وبدا	١٩	٨٤
القائم	القائم	٥	٨٥
تشاطرنا	يشاطرنا	١٧	٩٣
بالقرب من القناطر الخيرية	المعروفة بالقناطر الخيرية	٢١	٩٦
form	from	٦	١٠٣
إيطاليا	ألمانيا	١	١١٧
القضاء	والقضاء	٢١	١٢٩
١٩٤٧	١٤٩٧	١	١٩٩
الدول	الدولة	٢٣	٢٠١
تعلق	تعلق	١٧	٢٠٩
لهيئة	هيئة	١٦	٢٣٣
نرفضه	نرفقه	٢٠	٢٦٤
وقى	ووقى	٢١	٢٧٣
يصب	يصيب	٨	٢٨٠
على هذه الوزارة	هذه الوزارة	١١	٢٨٢
تنافرا	تنافر	٢	٢٨٦
بفض	بعض	١٤	٢٨٦
تزداد	تزداد	٨	٢٨٧
الإتفاقية	الإتفاقية	٦	٣٠٥
بواجباتهم في	بواجباتهم إلى	١٢	٣٢٨
احوج مانكون في	احوج مانكون في	١٣	٣٢٨

فهرست الجزء الثالث

٨ - ٣

مقدمة الجزء الثالث

الفصل الأول — الحالة السياسية في أوائل عهد فاروق ٩

١١	اجتماع البرلمان	٩	المناداة بجلالة الملك فاروق
١٢	تأليف مجلس الوصاية على العرش	٩	ملكا لمصر
١٢	تأليف وزارة النحاس الثالثة	٩	الحالة السياسية ✓
١٤	وكلاء الوزارات البرلمانيون	١٠	الانتخابات البرلمانية
١٥	وكالة وزارة لشؤون القصر	١٠	الشيوخ المعينون
١٢	أعمال وزارة النحاس الثالثة	١١	ارتقاء جلالة الملك فاروق ✓
١٧	المآخذ على هذه الوزارة		عرش مصر ✓

الفصل الثاني — معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ١٨

٣١	الامتيازات الأجنبية والمعاهدة	١٨	المفاوضات في شأن هذه المعاهدة ✓
٣٣	تصديق البرلمان على المعاهدة	١٨	توقيع المعاهدة
٣٣	لماذا عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦	١٨	تحليل المعاهدة
٣٤	الاحتلال البريطاني لمصر	٢٠	شروطها العسكرية
٣٥	مسئولية الجانب المصري	٢٤	السودان في المعاهدة

الفصل الثالث — إلغاء الامتيازات الأجنبية

٣٧	وتولية جلالة الملك سلطته الدستورية	٣٧	نظرة عامة في الامتيازات الأجنبية
٣٩	دخول مصر في عصبة الأمم	٣٨	مؤتمر مونترال وإلغاء الامتيازات الأجنبية
٣٩	اتفاقية شركة قناة السويس		
٤٠	تولية جلالة الملك سلطته الدستورية		

٤٩	القمصان الزرقاء	٤٢	يمين الملك
٤٩	اعتبار يوم توقيع المعاهدة عيداً وطنياً	٤٣	وزارة النحاس الرابعة
٥٠	إخراج النقراشي من الوفد	٤٤	إخراج النقراشي من الوزارة
٥١	الوسيلة إلى علاج هذه المساوىء	٤٤	نقطة التحول في حكم الوفد
٥٢	المشادة بين السراى والوفد	٤٧	تعديل في الوزارة
٥٣	المظاهرات	٤٧	أعمال وزارة النحاس الرابعة
٥٤	الآزمة الدستورية	٤٧	المآخذ على هذه الوزارة
٥٥	إقالة الوزارة	٤٨	المحسوبة الصارخة
		٤٨	الطغيان والإرهاب

الفصل الرابع - وزارة محمد محمود الثانية

٥٧	أعمال إنشائية	٥٧	تأليف وزارة محمد محمود
٦٥	إلغاء مجلس الصحة البحرية	٥٧	برنامج الوزارة
٦٦	جامعة الإسكندرية	٥٨	فصل الدكتور أحمد ماهر من الوفد
٦٧	إزاحة الستار عن تمثال سعد	٥٨	الزواج الملكي الأول
٦٧	الإفراج عن تمثال مصطفى كامل		تأجيل مجلس النواب ثم حله -
٦٧	اتفاقية الشكنات	٥٩	وانتخابات إبريل سنة ١٩٣٨
٦٨	اتفاقية روما	٦٠	تأليف الهيئة السعدية
٦٩	الاستثناءات	٦١	الحكومة والبرلمان
٦٩	تنجية محمد محمود	٦٢	تعديلات في وزارة محمد محمود
٧٠	وزارة على ماهر	٦٢	اشتراك الهيئة السعدية في الوزارة
٧١	وزارة الشؤون الاجتماعية	٦٣	استقالة وزير الحرية
٧١	الجيش المرباط	٦٤	أعمال الوزارة

الفصل الخامس - مصر في الحرب العالمية الثانية

٧٣	زيارة على ماهر للسودان	٧٣	نشوب الحرب
٧٦	مذكرة الوفد إلى الحكومة البريطانية	٧٣	إعلان الأحكام العرفية
٧٦	إزاحة الستار عن تمثال مصطفى كامل	٧٤	تشريعات أقرها البرلمان
٧٩		٧٥	الدورة العادية للبرلمان

٩١	للدیوان الملکی	٧٩	✓ خطبة علی ماهر
	تعیین الجنرال هدلستون حاکما عاما		دخول إيطاليا الحرب وأثره فی
٩١	للسودان	٨٢	الحالة السیاسیة
	المناقشة حول اشتراك مصر فی		أزمة سیمامیة - التبلیغ البریطانی إلى
٩١	الحرب	٨٣	جلالة الملك
٩٢	خروج السعیدیین من الوزارة	٨٣	اجتماع فی قصر عابدين
٩٥	وفاة حسن صبری	٨٤	✓ استقالة وزارة علی ماهر
٩٥	وزارة حسین سرى		المساعی لتوحید الصفوف وإخفاقها
٩٦	أعمال وزارة حسین سرى	٨٦	تألیف وزارة حسن صبری
٩٧	اشتداد الغارات الجوية	٨٧	سیاسة الوزارة
	التجديد النصفی لأعضاء مجلس	٨٧	الخلاف فی الحزب الوطنی
٩٧	الشیوخ	٨٨	إلغاء صندوق الدین
٩٨	عودة السعیدیین إلى الوزارة		مد امتیاز البنك الأهلی أربعین عاما
٩٨	اجتماع البرلمان		تعیین احمد محمد حسنین رئیساً
٩٩	استقالة وزارة حسین سرى		

الفصل السادس — حادث ٤ فبرایر سنة ١٩٤٢

١٠١	وزارة مصطفى النحاس الخامسة	١٠١	✓ مقدمات الحادث
١٠٦	الرأى فی حادث ٤ فبرایر	١٠٢	✓ حادث ٤ فبرایر المشثوم
١٠٨	تألیف وزارة النحاس	١٠٢	✓ الإنذار البریطانی
١٠٨	تعديلات فی الوزارة	١٠٣	✓ حضور الدبابات
١٠٩	انتخابات مارس سنة ١٩٤٢	١٠٤	✓ اجتماع الساعة العاشرة مساء
١١٠	اجتماع البرلمان	١٠٤	✓ كلمة احمد ماهر للنحاس
١١٠	أعمال وزارة النحاس		✓ تکلیف جلالة الملك للنحاس
١١١	إنشاء دیوان المحاسبة	١٠٥	بتألیف الوزارة
١١٢	وباء الملاریا	١٠٥	كتاب النحاس إلى السفير
	المآخذ علی وزارة النحاس	١٠٥	جواب السفير
١١٣	فی السیاسة العامة		

١٢٥	معركة الصحراء	١١٦	استغلال الأحكام العرفية
١٢٦	معركة العلبين	١١٧	المحسوية والاستثناءات
١٢٨	نتائج معركة العلبين	١١٨	فصل الموظفين
١٣٠	مساهمة مصر في الحرب	١١٨	فصل مكرم من الوزارة
	حادثة القصاصين ونجاة	١٢٠	فصل مكرم من الوفد
١٣٤	جلالة الملك		انشاء المجلس الاستشارى لشمال
	مذكرة جبهة المعارضة إلى		السودان
١٣٥	مؤتمر الهرم	١٢١	سير الحرب في صحراء مصر
١٣٨	أزمة ابريل سنة ١٩٤٤	١٢٢	الغرية ومعركة العلبين
١٣٨	الحالة المالية أثناء الحرب العالمية	١٢٣	خريطة صحراء مصر الغربية
	جامعة الدول العربية . برتوكول	١٢٤	سقوط طبرق
١٤١	الاسكندرية	١٢٤	الحرب في صحراء مصر
١٤٣	إقالة وزارة النحاس		

١٤٤	الفصل السابع — وزارة احمد ماهر	١٤٤	تأليف وزارة أحمد ماهر
١٤٨	إلغاء الاستثناءات	١٤٥	الإفراج عن المعتقلين
١٤٨	كادر العمال	١٤٥	سياسة وزارة أحمد ماهر
١٤٨	إصلاح بعض عيوب التموين	١٤٦	حل مجلس النواب
١٤٩	تيسير الاستيراد		قرار الوفد عدم الدخول في
١٥٠	المآخذ على وزارة احمد ماهر		الانتخابات
	اجتماع جلالة الملك فاروق	١٤٦	انتخابات سنة ١٩٤٥
١٥٠	بالرئيس روزفلت	١٤٧	إبطال تعيين بعض الشيوخ
١٥١	مقتل احمد ماهر	١٤٧	تعديل في الوزارة
١٥٢	تأليف وزارة النقراشي	١٤٨	اجتماع البرلمان
١٥٣	إعلان الحرب على ألمانيا واليابان	١٤٨	أعمال وزارة احمد ماهر

١٥٤	الفصل الثامن — مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية		
	تطور الحركة الوطنية - مقارنة	١٥٤	انتهاء الحرب العالمية

- بين عهدين ١٩١٩ - ١٩٤٥ ١٥٤
مسئولية الوفد في تراجع الحركة
الوطنية ١٥٦
تقدم الوعي القومي ١٥٨
الحريات الأربع وميثاق الأطلنطي ١٥٩
توقيع ميثاق جامعة الدول العربية ١٦٢
مؤتمر سان فرانسيسكو وميثاق
الأمم المتحدة ١٦٣
توقيع الميثاق ١٦٥
القواعد الأساسية للميثاق ١٦٦
أعضاء هيئة الأمم المتحدة ١٦٨
فروع الهيئة ١٦٨
الجمعية العامة ١٦٨
مجلس الأمن ١٦٩
التصويت في مجلس الأمن ١٧٠
في التعاون الدولي الاقتصادي ١٧١
والاجتماعي
في نظام الوصاية الدولية ١٧٢
محكمة العدل الدولية ١٧٣
الأمانة العامة ١٧٤
أثر الميثاق في العلاقات الدولية ١٧٤
انتهاء الرقابة على الصحف ومنع
الاعتقال وإباحة الاجتماعات
العامة ١٧٧
الانتخابات البريطانية ١٧٨
رفع الأحكام العرفية ١٧٨
قرار مجلس الوزراء بالمطالبة
بالجلاء ووحد وادي النيل ١٧٨
- مذكرة الحكومة المصرية إلى
بريطانيا بشأن المفاوضات ١٧٩
رد الحكومة البريطانية ١٧٩
مظاهرات متعددة ١٨٠
في القاهرة - حادثة كوبرى عباس ١٨٠
في المدن الأخرى ١٨١
استقالة وزارة النقراشي ١٨٢
تأليف وزارة اسماعيل صدقي
الثانية ١٨٢
تعديلات في الوزارة ١٨
سياسة الوزارة بإزاء المظاهرات ١٨٣
مظاهرات الجلاء ١٨٤
اعتداءات دامية ١٨٥
يوم الشهداء - حوادث دامية
بالاسكندرية ٨٥
مساعي الشباب في توصيد الصفوف
وإخفاقها ١٨٧
نقل اللورد كيلرن وتعيين السير
رونالد كامبل سفير بريطانيا ١٨٧
الوفد السوداني ١٨٩
المفاوضات ومشروع معاهدة
صدقي - ييفن ١٨٩
سير المفاوضات في مصر ١٩١
بيان الحكومة البريطانية بشأن
الجلاء والمفاوضات ١٩١
المفاوضات بين الوقف والوصل ١٩٣

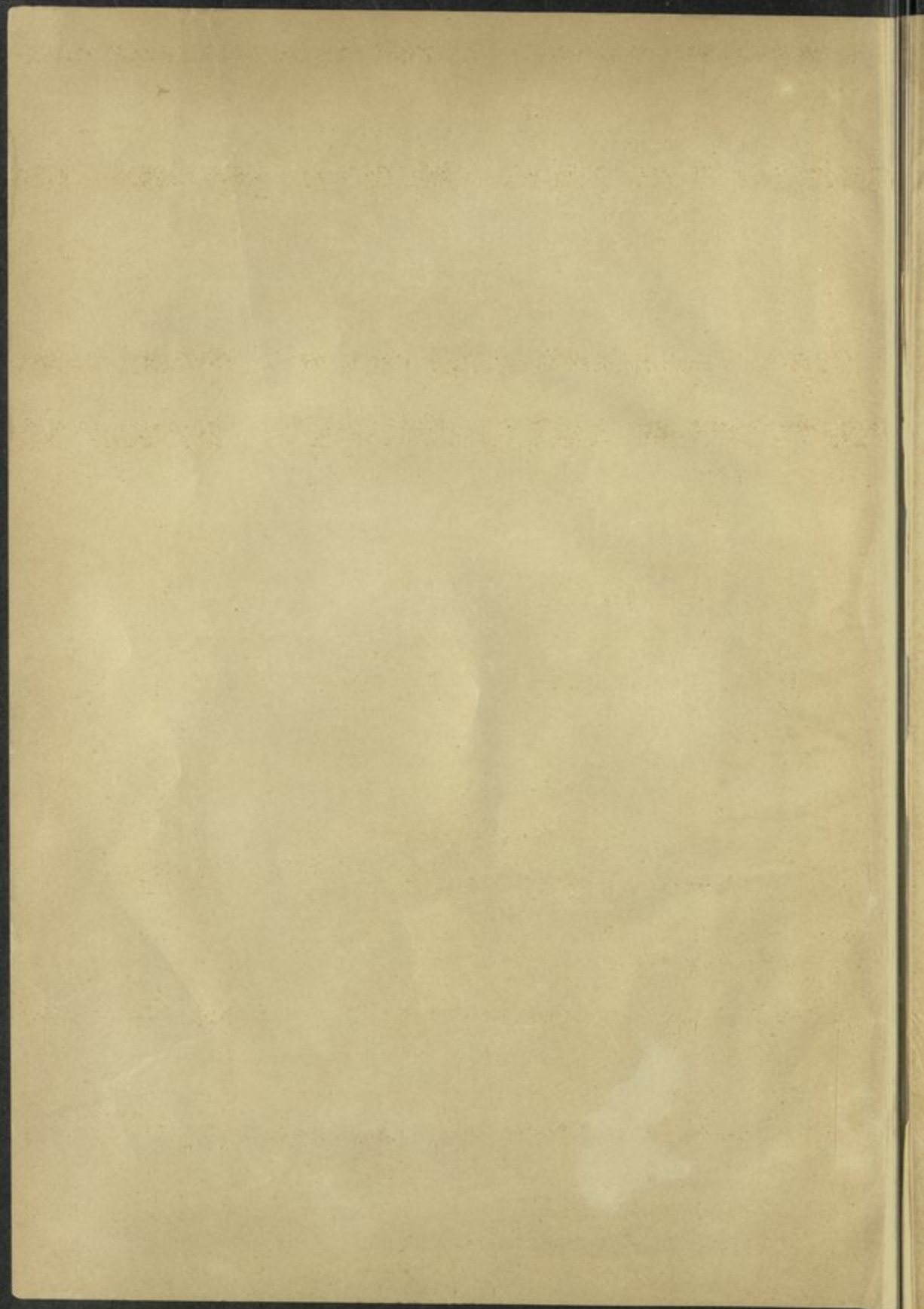
٢٢٦	المصرية على مجلس الأمن	١٩٤	الجللاء عن القلعة
٢٢٧	القضية المصرية أمام مجلس الأمن		المساعي في تأليف وزارة قومية
	كلمات مشرفة للنقراشي أمام	١٩٤	وفشلها
٢٢٦	مجلس الأمن		سفر صدقي باشا إلى لندن ومشروع
٢٣١	قرار المجلس	١٩٥	معاهدة صدقي - بيفن
	أسباب فشل القضية المصرية	١٩٥	نص المشروع
٢٣١	أمام مجلس الأمن		رفض سبعة من أعضاء الوفد
٢٣٤	بعد العودة من مجلس الأمن	١٩٩	الرسى للمشروع
٢٣٥	ظهور وباء الكوليرا والتغلب عليه	٢٠٤	حل وفد المفاوضة
٢٣٦	التعديل الوزاري	٢٠٤	تعقيبي على مشروع المعاهدة
	قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم		تصريح صدقي باشا عن السودان
٢٣٦	المتحدة تقسيم فلسطين	٢١٢	ورد رئيس الوزارة البريطانية
٢٣٨	العبرة في هذا القرار	٢١٤	الصلح بين فريقى الحزب الوطنى
٢٣٩	اتفاقات الارصدة الإسترلينية	٢١٥	استقالة وزارة اسماعيل صدقي
٢٤٠	اتفاق ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧	٢١٥	أعمال وزارة صدقي
٢٤١	نقض هذا الاتفاق	٢١٥	إنشاء مجلس الدولة
٢٤١	اتفاق ٥ يناير سنة ١٩٤٨	٢١٧	تأليف وزارة النقراشى الثانية
	استمرار الانجليز في سياستهم		يوم الحداد احتجاجا على اتفاقية
	الاستعمارية بالسودان	٢١٨	السودان
٢٤٣	ومشروعات السودنة	٢١٨	الجللاء عن بعض المواقع
	نظام المجلس التنفيذى والجمعية		الاحتفال برفع العلم المصرى على
٢٤٤	التشريعية	٢١٩	شكنات قصر النيل
	الحركة الشعبية فى السودان		تعيين ابراهيم عبد الهلدى رئيسا
٢٤٦	لمقاومة هذا النظام	٢٢٠	للدیوان المسكى
	بعثة المحامين المصريين إلى السودان		تعيين السير روبرت هاو حاكما عاما
٢٤٦	ومنعها من دخوله	٢٢٠	للسودان
			قطع المفاوضات وعرض القضية

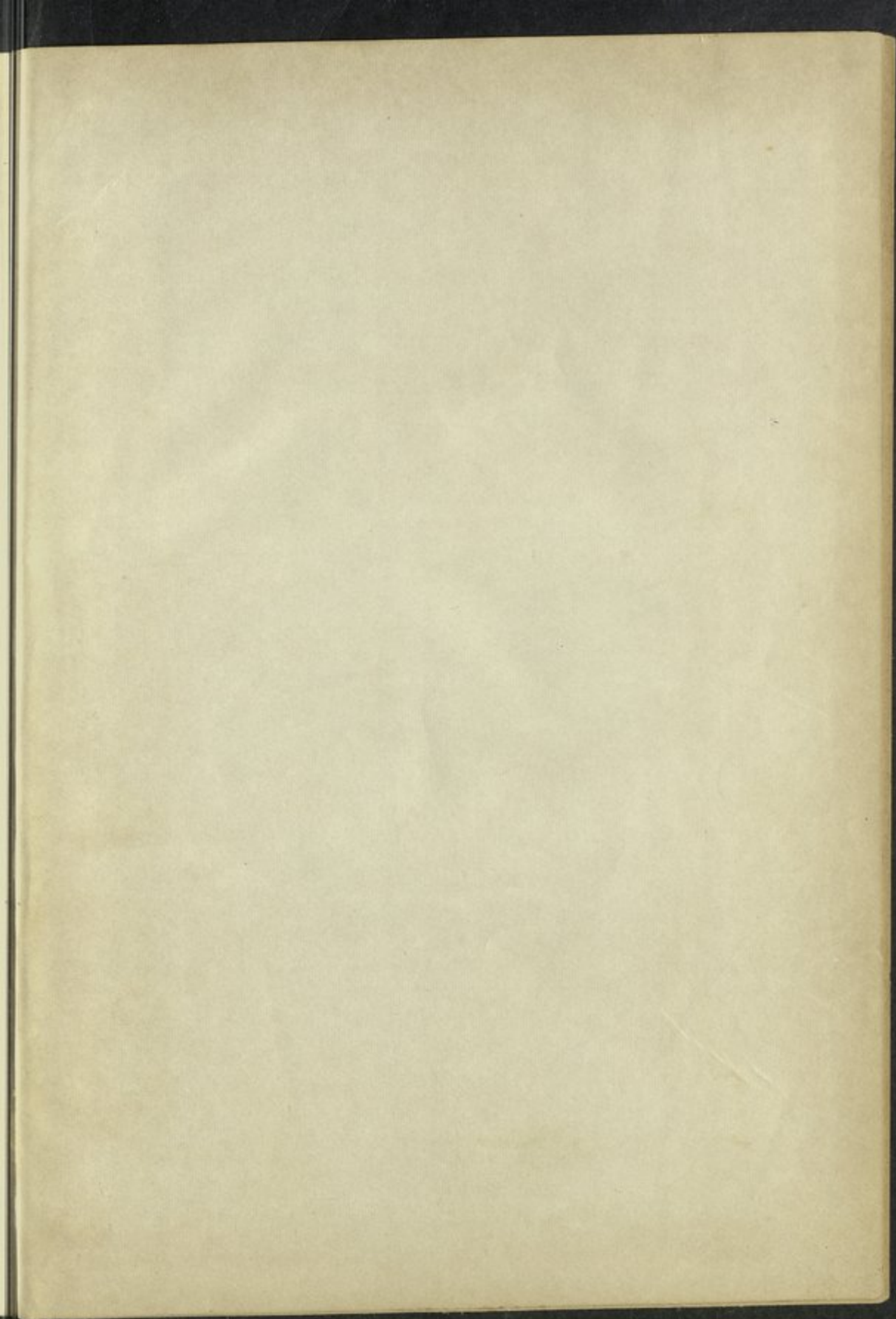
٢٨٠	مد الاحكام العرفية سنة أخرى	٢٤٧	من وحى الطائفة
٢٨٠	أعمال وزارة ابراهيم عبد الهادي	٢٥١	افتتاح الجمعية التشريعية بالسودان
٢٨١	اتفاق جديد للأرصدة الإستراتيجية	٢٥١	إضراب ضباط البوليس
٢٨٢	الاحتفال بعودة أبطال الفالوجه	٢٥٢	إضراب الممرضين
٢٨٢	المآخذ على هذه الوزارة	٢٥٢	حرب فلسطين
٢٨٣	وزارة حسين سرى الائتلافية	٢٥٦	حصار الفالوجه
٢٨٤	أعمال الوزارة الائتلافية	٢٥٦	الهدنة الدائمة بين مصر وإسرائيل
٢٨٥	انتهاء أجل المحاكم المختلطة		شهداء الجيش المصري في حرب
٢٨٥	المآخذ على هذه الوزارة	٢٥٧	فلسطين
٢٨٥	روح الائتلاف	٢٦٢	إعلان الأحكام العرفية
٢٨٨	وزارة حسين سرى المحايدة	٢٦٢	موجة القتل والإرهاب
٢٨٨	أعمال هذه الوزارة	٢٦٩	حل جماعة الإخوان المسلمين
٢٨٩	الانتخابات النيابية	٢٧١	مقتل النقراشي
٢٩١	أين إرادة الشعب؟	٢٧٢	الشهيدان ماهر والنقراشي
	استقالة الوزارة المحايدة	٢٧٤	أعمال وزارة النقراشي
٢٩٢	وتأليف وزارة النحاس	٢٧٧	وزارة ابراهيم عبد الهادي
	تعيين حسين سرى رئيساً	٢٧٨	تعديلات في الوزارة
٢٩٣	للدويان الملكي	٢٧٩	استمرار موجة القتل والإجرام
٢٩٤	تعديلات في الوزارة	٢٧٩	مقتل الأستاذ حسن البنا
		٢٨٠	الشروع في قتل رئيس الوزارة

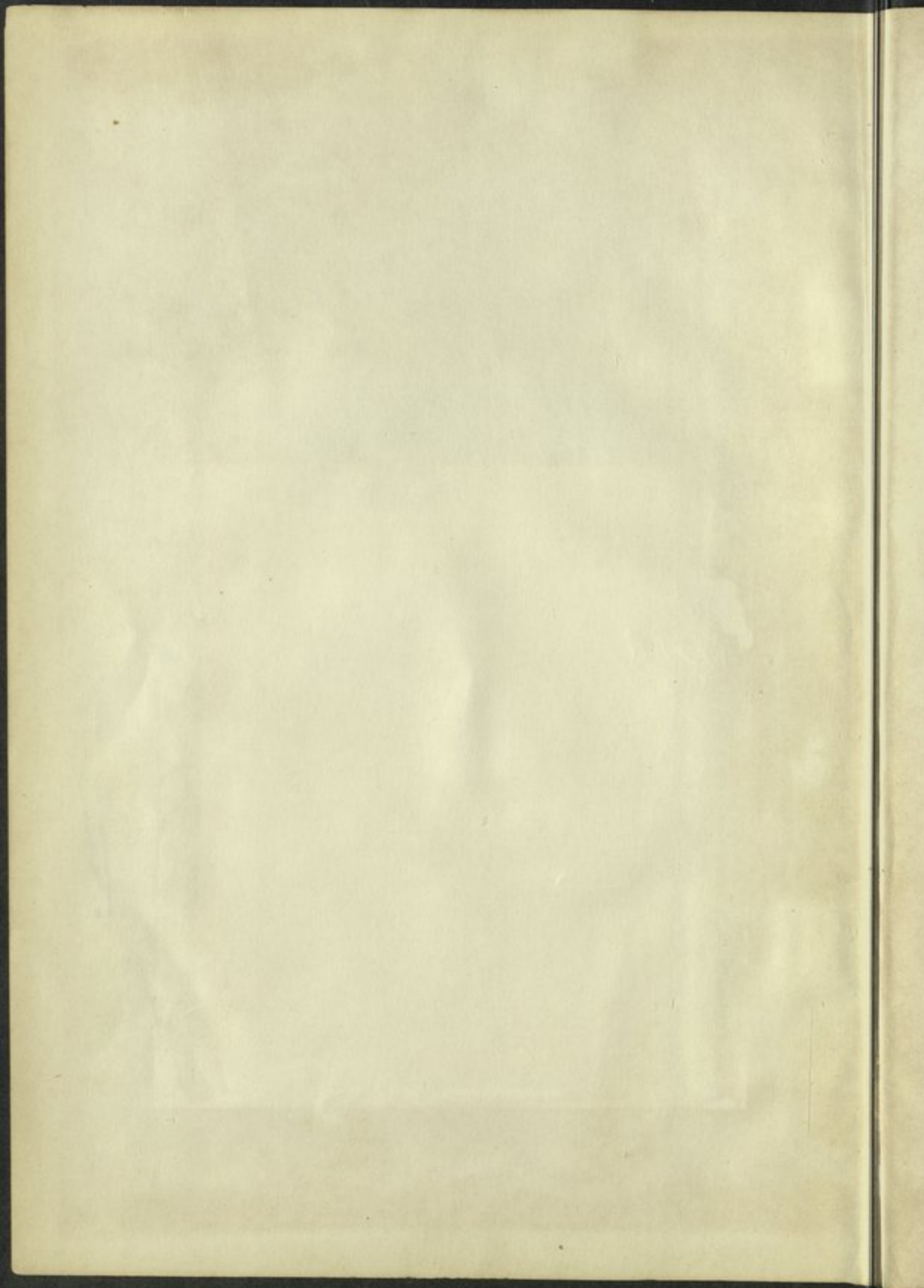
الفصل التاسع — الوفد في الحكم - عودة الحكم المطلق ٢٩٥

٣٠٠	محاولة إقصاء رئيس مجلس الدولة	٢٩٥	سياسة الوفد في الأهداف الوطنية
٣٠١	اعتداء آخر على استقلال القضاء	٢٩٨	سياسة الوفد الداخلية
٣٠١	إقصاء النائب العام عن منصبه	٢٩٨	إخلافه عهده في مكافحة الغلاء
٣٠٢	الاعتداء على حرية الصحافة		الاستثناءات الجديدة
٣٠٣	إفساد أداة الحكم	٢٩٩	وإعادة الاستثناءات القديمة
٣٠٤	استغلال النفوذ والصفقات المريبة	٣٠٠	اعتداء الوزارة على استقلال القضاء

٣١٢	استلاب حق الشعب في الاختيار	٣٠٥	إهمال المشروعات الإنتاجية
٣١٢	الشعوذة السيامية	٣٠٥	الارتجال والدعاية
٣١٣	شروط عضوية البرلمان في نظر الوفد	٣٠٧	بعض حوادث هامة
٣١٤	انعدام الرقابة البرلمانية		استقالة حسين سرى من رئاسة
٣١٥	الانتخابات في عهد الوفدين	٣٠٧	الديوان الملكي
	اضطهاد المعارضة واقصاؤها عن	٣٠٧	الانتخابات البريطانية
٣١٦	البرلمان		تعيين السير رالف ستيفنسن سفيراً
٣١٧	اخراج المعارضين من مجلس الشيوخ	٣٠٨	لبريطانيا في مصر
٣١٨	مراسيم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠	٣٠٨	رفع الأحكام العرفية
٢٢٥	عريضة المعارضة الى جلالة الملك	٣٠٩	الخطبة الملكية السعيدة
٢٢٨	الخاتمة	٣١٠	القران الملكي السعيد
٢٣٥	مرحبا بالجهاد	٣١٠	اتفاق جديد للأرصدة الاسترلينية
٢٣٦	تصحيح خطأ	٣١١	عودة الحكم المطلق ووزارة الوفد
٢٣٧	فهرست الجزء الثالث	٣١١	مظاهر الحكم المطلق في عهد الوفد
		٣١٢	وصاية لا وكالة







DATE DUE

JAFET LIB.

2 FEB 1983

J. Lib.

3 DEC 1985

J. Lib.

1 OCT 1983

27 NOV 1987

J. Lib.

1 OCT 1983

JAFET LIB.

16 JUN 1990

J. Lib.

28 DEC 1989

J. Lib.

962:R13fA:v.3:c.1

الرافعي، عبد الرحمن
في اعقاب الثورة المصرية

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01008440

962:R13fA

v.3

الرافعي

في اعقاب الثورة المصرية

R1159

24 JUL 72

447

1000000

962

R13FA

v.3

